

GP20 PREVENT
PROTECT
RESOLVE

العمل معاً بصورة أفضل لمنع النزوح الداخلي ومعالجته وإيجاد الحلول الدائمة له:

تجميع الممارسات الوطنية لمبادرة المبادئ
التوجيهية للنزوح الداخلي (GP20)





العمل معاً بصورة أفضل لمنع النزوح الداخلي ومعالجته وإيجاد الحلول الدائمة له:

تجميع الممارسات الوطنية لمبادرة المبادئ
التوجيهية للنزوح الداخلي (GP20)





أفغانستان. شابات نازحات داخلياً يجمعن
الخبث في قرية الرباط في مقاطعة بلخ.
© حقوق الملكية محفوظة لسياستيان
ريش من مفوضية اللاجئين | 2017

جدول المحتويات

5	إقرارات
6	تصدير
8	ملخص وافٍ
11	مجال الأولوية 1: مشاركة النازحين داخليًا
13	مجال الأولوية 2: القانون الوطني والسياسة المعنية بالنزوح الداخلي
15	مجال الأولوية 3: البيانات والتحليل بشأن النزوح الداخلي
19	مجال الأولوية 4: النزوح المطول ودعم الحلول الدائمة
22	1. مقدمة
26	2. المنهجية
29	3. استعراض ممارسات GP20
30	3.1 الممارسات وأولويات مبادرة GP20
30	3.1.1 التحديات
35	3.1.2 مشاركة النازحين داخليًا
42	3.1.3 القانون الوطني والسياسة المعنية بالنزوح الداخلي
48	3.1.4 البيانات والتحليل بشأن النزوح الداخلي
54	3.1.5 النزوح المطول ودعم الحلول الدائمة
62	3.2 الاستنتاجات والاتجاهات المستقبلية
69	3.3 التوصيات
70	مجال الأولوية 1: مشاركة النازحين داخليًا
70	مجال الأولوية 2: القانون الوطني والسياسة المعنية بالنزوح الداخلي
72	مجال الأولوية 3: البيانات والتحليل بشأن النزوح الداخلي
73	مجال الأولوية 4: النزوح المطول ودعم الحلول الدائمة
76	4. ممارسات مبادرة GP20
77	النماذج القطرية
78	أفغانستان: استعادة شبل كسب العيش للنازحين داخليًا والمجتمعات المتأثرة بالنزوح
82	إثيوبيا: مبادرة إيجاد الحلول الدائمة
88	فيجي: التعلم من المجتمعات المحلية في وضع المبادئ التوجيهية الوطنية لإعادة التوطين المخطط في سياق تغير المناخ
96	هندوراس: إعداد حلول من خلال تسجيل الملكيات المتخلى عنها
103	إندونيسيا: برنامج "القرية الشقيقة" للتأهب للكوارث
110	العراق: جمع البيانات وتحليلها لإثراء الجهود الرامية إلى إنهاء النزوح طويل الأمد
121	منغوليا: التمويل القائم على التنبؤ لتجنب النزوح الناتج عن الكوارث

127	نيبال: بناء الخبرات بشأن تصميم يراعي المسائل المتصلة بالإعاقة في جهود التأهب للكوارث، والاستجابة، والإنعاش
130	النيجر: عملية استشارية لتبني قانون وطني بشأن النزوح الداخلي
137	نيجيريا: حماية النازحين داخليًا والمجتمعات المتضررة من النزوح من خلال التحدث بلغاتهم
141	الفلبين: المشاركة المجتمعية في التخطيط للإجلاء في العاصمة مانيلا
147	الفلبين: بيانات النزوح الناتج عن الكوارث من التأهب إلى التعافي
155	الفلبين: الحلول العملية لحماية حقوق النازحين داخليًا في التصويت
159	الصومال: البيانات والتحليل لإثراء المقاربات التعاونية من أجل إيجاد الحلول الدائمة
170	الصومال: استكشاف خيارات مشاركة قيمة الأرض لدعم إيجاد الحلول الدائمة في المناطق الحضرية
173	الصومال: تجربة مشروع Midnimo في البرمجة المتكاملة للأعمال الإنسانية والإنمائية وبناء السلام بشأن الحلول الدائمة
180	جنوب السودان: بناء التوافق بشأن صياغة مشروع قانون وطني معني بالنزوح الداخلي
182	السودان: النازحون داخليًا لإلهام خطط العمل لإيجاد الحلول الدائمة
194	أوكرانيا: تكييف خطط الإسكان السابقة لتلبية الاحتياجات المحددة للنازحين داخليًا
201	أوكرانيا: دور التوعية المشتركة في سبيل حماية الحقوق الانتخابية للنازحين داخليًا
205	أوكرانيا: تطبيق الهاتف المحمول "Your Rights" (حقوقك)
208	فانواتو: سياسة النزوح المرتبط بالكوارث وتغير المناخ

5. المراجع

المرفق الأول: برنامج أنشطة مبادرة GP20

228

إقرارات

هذا المنشور هو تنويح لمبادرة أصحاب المصلحة المتعددين على مدار ثلاث سنوات للاحتفال بالذكرى العشرين للمبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي (مبادرة GP20). وهو تجميع لممارسات منع النزوح الداخلي ومعالجته وتسويته كما يستعرض بعض الأمثلة التي تم تبادلها خلال الفترة من عام 2018 إلى عام 2020 من قبل الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والصليب الأحمر والهلال الأحمر والبنك الدولي وخبراء رئيسيين آخرين بشأن النزوح الداخلي.

وقد تولت هانا إيتوايل شابويوزات مهمة البحث وكتابة هذا التقرير. بينما قامت نادين والكي، التي تشغل منصب منسقة مبادرة GP20، بتنسيق المشروع. كما عمل بريثي هيرانمي وميشيل يونتاني على بحث أمثلة بعض البلدان وصياغتها في البداية. وقدم المتدربون في مبادرة GP20 ماليفيكا فيرما وتياجو سوث وفابيو روزي وفيليزي هوبي الدعم كذلك للمشروع.

ونحن ندين بشكر كبير للتوجيهات والملاحظات القيمة التي تلقيناها من المستشارين الخبراء لهذه الدراسة وهم: الأستاذ الفخري والتر كالين (جامعة برن)، والأستاذ تشالوكا بياني (كلية لندن للاقتصاد)، والأستاذة إيزابيث فيريس (جامعة جورج تاون)، وألكسندرا بيلاك (مركز رصد النزوح الداخلي)، وإرين موني (PROCAP)، والدكتورة إيلينا كاتسيلي (جامعة نيوكاسل بالمملكة المتحدة). كما نتقدم بالشكر الجزيل لسيسيليا خيمينيز داماري، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا، على قيادتها لمبادرة GP20 وتوجيهاتها بشأن هذا التقرير.

لقد استفدنا كذلك من الإسهامات الواسعة والنصائح الثرية للفريق الأساسي لمبادرة GP20 على مدار العملية بالكامل، لذا نتوجه بالشكر إلى: سيباستيان فون إنسيديل (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية) وأوريلين بافلر (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية) وغريتا زيندير (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية سابقًا) ومونيكا تسي كانديدو (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية) وكريستيان كلارك (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية) وبيليندا غورد (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية) وصامويل تشيونغ (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) وإليزابيث إيستر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) وناتالي جوتشي (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) دانيال ماكغواير (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) ونانسي بولوتان توليريس (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) ومارتينا كاترينا (تولت منصب المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا سابقًا) وكيري لين مايز (المنظمة الدولية للهجرة) ومحمد رزقي (المنظمة الدولية للهجرة) وماريلا غوجاردو (المنظمة الدولية للهجرة) وأنجيلا ويلز (المنظمة الدولية للهجرة) وهيني نجو (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وماسيمو نيكوليتي ألتيماري (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وناتاليا كرينسكي بال (الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا سابقًا) وإيزيس نونيز فيريرا (الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا) وكورينا ديموتاز (الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا) وأدريان كالفو فالديراما (مركز رصد النزوح الداخلي) وأفيجيل شاي (مركز رصد النزوح الداخلي سابقًا) وباربرا إيسيف (مركز رصد النزوح الداخلي) وفرانكي باريش (مركز رصد النزوح الداخلي) وكاثارين ستاروب (المجلس الدنماركي للاجئين) وكيم مانشيني (المجلس الدنماركي للاجئين سابقًا) وليسلوت فيردوين (المجلس الدنماركي للاجئين).

وأخيرًا، نعرب عن شكرنا وثنائنا العميق لجميع الاختصاصيين الممارسين والمسؤولين الحكوميين الذين شاركوا معنا الفكر والمعلومات وجهات الاتصال من أجل هذا التقرير. ونود توجيه شكر خاص للأسماء التالية على إسهاماتهم السخية في دراسات الحالات، فلولاهم ما كان هذا التقرير ممكنًا: زهرة عبيدي وليندسي أتينزا وهيلين أترافي ومارغريتا بارسينا وكارولين بلاي وأن ديفيز وتيريزا ديل مينيسسترو وخضرة إلمي وروفوس كارانجا وناتاليا مادزيغون وبرادلي ميليكرو وكونرادو نافيداد ولورينا نييتو وساليف نوهوم وأسيل أورمونوفا وناديا باشكوف إيزابيل بيتر ولورنزا روسي وكارا سيهان.

ونتوجه بالشكر كذلك إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) والولايات المتحدة على تمويل هذه المبادرة.

تصدير

إن تقرير التجميع هذا هو الناتج الأساسي للعملية التشاورية متعددة أصحاب المصلحة على مدار ثلاث سنوات من أجل تنفيذ خطة عمل مبادرة GP20 لتعزيز منع النزوح الداخلي والوقاية منه وإيجاد الحلول للنازحين داخليًا، والتي بدأتها بصفتي المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا في عام 2018 للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي. وقد صارت هذه الجهود تعرف باسم "مبادرة GP20": وهي الأولى من نوعها، مع التأكيد على المسؤولية الوطنية.

وركزت المبادرة على الكيفية التي تم بها تنفيذ المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية الأخرى على الصعيدين الوطني والمحلي، مع التركيز على عمل الدولة واستكمالها بدعم من الشركاء الدوليين والوطنيين والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية. وبالنظر إلى أن احترام حقوق الإنسان للنازحين داخليًا وحمايتهم والوفاء بها لا تزال المسؤولية الأساسية للدول، فقد كان من الواضح بالنسبة إليّ دائمًا أن هذه هي النقطة التي يتعين التركيز عليها.

وتستند هذه المجموعة من الممارسات المعنية بمنع النزوح الداخلي ومعالجته وإيجاد حلول دائمة له إلى التجارب وقصص النجاح والتحديات التي بزغت في أثناء مبادرة GP20 منذ عام 2018. انطلقت المبادرة من الاعتراف بحقيقة أنه على الرغم من التقدم الذي أُحرز على مدار أكثر من عشرين عامًا من الجهود، فإن عدد الأشخاص المُقدر تضررهم من النزوح الداخلي كان في مسار تصاعدي منذ عقود ولا يزال من بين أعلى مستوياته. وقد سلب هذا الأمر الضوء تحديدًا على ضرورة التشجيع على المزيد من العمل التعاوني بشأن النزوح الداخلي على جميع المستويات، إضافةً إلى أهمية تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين الجهات الفاعلة ذات الصلة بشأن الأمور التي أتت بثمارها بشكلٍ فعال في السياقات المختلفة، من أجل بذل المزيد من العمل بشأن منع النزوح الداخلي والوقاية منه وإيجاد حلول له.

لقد وُضعت مبادرة GP20 على أساس هذه الأهداف والمحورين الأساسيين. وعلى مدار مسارها، كان لديها نهج تنفيذي قوي ذو طابع عملي، يهدف إلى تسهيل المزيد من العمل الإستراتيجي والمشارك بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لدعم السلطات المختصة في البلدان المتضررة من النزوح. وفي الوقت ذاته، شجعت المبادرة على تبادل الخبرات الوطنية والمحلية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتسليط الضوء على الأساليب المبتكرة لتحسين الاستجابات الوطنية للنزوح الداخلي الجارية في العديد من البلدان والتي تُنفَّذ بشكلٍ متزايد من خلال الجهود المشتركة بين الدول والمجتمع الدولي والشركاء المحليين، ولا سيما مع النازحين أنفسهم.

حددت مبادرة GP20 أربعة مجالات ذات أولوية للعمل الإستراتيجي المنسق والتعاوني، من أجل دعمها في أثناء خطة العمل، وهي (1) مشاركة النازحين داخليًا؛ (2) القانون الوطني والسياسة المعنية بالنزوح الداخلي؛ (3) البيانات والتحليل بشأن النزوح الداخلي؛ (4) النزوح المطول ودعم الحلول الدائمة. ونظرًا إلى ارتباط جميع المجالات ذات الأولوية هذه ببعضها، شددت خطة العمل على أنه سيتم إحراز مزيد من التقدم في منع النزوح الداخلي والوقاية منه وإيجاد حلول للنازحين في حالة التعامل مع هذه المجالات معًا، بدلًا من العمل على كل مجال على حدة. وعلاوةً على ذلك، ركزت الخطة على العمل على أرض الواقع لصالح النازحين في هذه المجالات ذات الأولوية، وليس العمل على نقاشات السياسة. ويسلط تقرير التجميع هذا الضوء على الممارسات المشجعة والملموسة على المستوى القطري ويُقدِّم نظرة عامة على الدروس المستفادة من هذه الأمثلة والتوصيات اللاحقة للوفاء بأولويات مبادرة GP20.

ويدعم تقرير التجميع هذا المهم تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة التي تدعم تفويضي، بما في ذلك دور المقرر الخاص في المشاركة في الدعوة المنسقة لحماية واحترام حقوق

الإنسان للنازحين داخليًا، من أجل "زيادة نشر المبادئ التوجيهية وتعزيزها وتطبيقها ولتوفير الدعم للجهود الرامية إلى تعزيز بناء القدرات واستخدام المبادئ التوجيهية". ويمثل تقرير التجميع كذلك المشاركة الجوهرية الأساسية لمبادرة GP20 في الفريق رفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

وبصفتي المكلفة بالولاية حاليًا من الأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي، يسعدني أن أقدم هذه الأداة الجديدة وثيقة الصلة وأن أتوجه بالشكر إلى جميع من أسهموا في وضع الصياغة النهائية لها. وأتطلع من جانبي إلى قيام الدول وأصحاب المصلحة المعنيين بالبناء على هذه الأمثلة التي تطبق بشكل ملموس المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، وتحويل نهجها لمنع النزوح الداخلي ومعالجته وتسويته وحماية حقوق الإنسان للنازحين بشكلٍ فعال.

سيسيليا خيمينيز داماري

المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا

مُلخَص وافٍ

أُعثرِف بالنزوح الداخلي للمرة الأولى بوصفه قضية ذات اهتمام دولي من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام 1991. وعلى مدار الثلاثين عامًا التالية، أدى تعيين الأمين العام للأمم المتحدة لمدعٍ رفيع المستوى مخصص للنازحين داخليًا في عام 1992 إلى وضع المبادئ التوجيهية لعام 1998 بشأن النزوح الداخلي (المبادئ التوجيهية)، والتي أصبحت بدورها المرجع القانوني لمجموعة موسعة من المعايير والأطر المعيارية والتوجيهات على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. وتجدر الإشارة إلى أنه بحلول أغسطس 2020، أصبح من المعروف أن 80 دولة على الأقل قد وضعت أكثر من 25 قانونًا و60 سياسة تتعلق بالنزوح الداخلي.

وعلى الرغم من هذا التقدم الهائل، لا تزال البلدان حول العالم تعاني الآثار الفورية وطويلة الأمد للنزوح الداخلي. ففي عام 2019، نزح ما يقدر بنحو 24.9 مليون شخص حديثًا بسبب الكوارث مع تشريد 8.5 ملايين شخص إضافي بسبب الصراع والعنف. وبحلول نهاية العام، كان نحو 50.8 مليون شخص لا يزالون نازحين داخليًا، من بينهم 45.7 مليون شخص بسبب الصراع والعنف، وهو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق. ولا يشير الاتجاه التصاعدي إلى أي علامة على التراجع، ومن المرجح أن تقوّض التحديات مثل تغير المناخ، والفقر، والتوسع الحضري السريع غير المخطط، وجائحة كوفيد-19 من قدرة النازحين على إعادة بناء حياتهم.

في عام 2018، احتفلت مبادرة المبادئ التوجيهية بالذكرى السنوية العشرين (GP20). وبعد دعوة من الجمعية العامة للأمم المتحدة للاحتفال بهذه المناسبة، أطلق المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا (المقرر الخاص) في عام 2017 عملية أدت إلى مبادرة GP20، وهي عبارة عن منصة متعددة أصحاب المصلحة مدتها ثلاث سنوات ركزت على منع النزوح الداخلي والحد منه وتسويته، بغض النظر عن السبب. وفي عام 2018، أطلقت خطة العمل لتعزيز منع النزوح الداخلي والوقاية منه وإيجاد الحلول للنازحين داخليًا 2018-2020 (خطة عمل GP20) بهدف تنشيط وتعزيز الحوار الإستراتيجي والتعاوني بين أصحاب المصلحة المتعددين، والعمل والموارد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وركزت خطة عمل GP20 على أربعة مجالات عمل مترابطة هي: (1) مشاركة النازحين داخليًا، (2) القانون الوطني والسياسة، (3) البيانات والتحليل، (4) النزوح المطول ودعم الحلول الدائمة. وشجعت مبادرة GP20 - على وجه التحديد - على تنفيذ المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية الأخرى على المستوى القطري من خلال السعي إلى الجمع بين السلطات الوطنية والمحلية والنازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والأوساط الأكاديمية ومؤسسات تمويل التنمية وهيئات حقوق الإنسان والقطاع الخاص وخبراء رئيسيين آخرين. كما سعت مبادرة GP20 أيضًا إلى تحديد النهج المبتكرة والبناء عليها من أجل تحسين الاستجابات الوطنية للنزوح الداخلي، ولا سيما الجهود المشتركة بين الدول والمجتمع الدولي والشركاء المحليين، ومن بينهم النازحون أنفسهم.

وتُقدّم مجموعة الممارسات هذه المعنية بمنع النزوح الداخلي والتعامل معه وتسويته رؤى ودروسًا واستنتاجات تتعلق بالمجالات ذات الأولوية الأربعة لمبادرة GP20، بناءً على 20 دراسة حالة للبلدان تمت مشاركتها خلال مبادرة GP20. وتطرح أمثلة على الكيفية التي سعت بها الجهات الفاعلة للتصدي للتحديات الرئيسية، لا سيما في المجالات التالية:

1. تحقيق إرادة سياسية مستدامة بين السلطات الحكومية ذات الصلة على جميع المستويات لمعالجة النزوح الداخلي؛
2. تأسيس القيادة الحكومية وتحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح في جميع الوزارات التنفيذية وعلى جميع مستويات الحكومة؛
3. إقامة شراكات فعالة ووضع نُهج منسقة بين الحكومات، والجهات الفاعلة الدولية، والمجتمع المدني؛
4. ضمان وجود بيانات كافية لإثراء عمليات الاستجابة ومراقبة التقدم المحرز تجاه الحلول الدائمة؛
5. إشراك النازحين داخليًا، والمجتمعات المتضررة من النزوح، والأشخاص المعرضين لخطر النزوح بفاعلية؛
6. تلبية احتياجات النازحين داخليًا على نطاق واسع، لا سيما فيما يتعلق بالبرامج التي تسعى إلى منع النزوح وإيجاد حلول دائمة له تشمل سبل كسب العيش والإسكان والأرض والممتلكات وعناصر التماسك الاجتماعي؛
7. توقع الآثار المستقبلية للتغير المناخي على الحركات السكانية؛
8. ضمان توفير موارد مالية كافية ومرنة، وخصوصًا عند مواجهة الأولويات المتنافسة.

النتائج الأساسية

تحول الاستجابات للنزوح الداخلي، في جميع أنحاء العالم، تدريجيًا إلى أساليب تبدو بسيطة لكنها قد تؤثر بصورة كبيرة في كيفية تصور النزوح الداخلي والتعامل معه في المستقبل. وبالنظر إلى العدد الكبير للنازحين داخليًا في جميع أنحاء العالم، فمن الضروري وضع نُهج مبتكرة والاعتماد على الدروس المستفادة حتى الآن، من أجل التغلب على التحديات المستمرة التي ظهرت مرارًا وتكرارًا في جميع الممارسات الواردة في هذا التقرير.

يوضح تقرير التجميع لمبادرة GP20 أن العديد من البلدان تتحمل مسؤوليتها في حماية النازحين بشكلٍ جدي، حيث تعمل بالتعاون مع الشركاء الدوليين والمحليين. ومن خلال القوانين والسياسات الخاصة بالنازحين، تحدد الدول الأدوار والمسؤوليات في جميع الوزارات التنفيذية وعلى جميع مستويات الحكومة لضمان اتباع نُهج شاملة لمنع النزوح الداخلي ومعالجته وإيجاد حلول له، بغض النظر عن السبب. كما يتم الاعتراف بالنازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح واحترامهم لتقديم إسهامات قيمة في وضع القوانين والسياسات والبرامج المتعلقة بالنزوح الداخلي وتنفيذها. ويسلط تقرير التجميع كذلك الضوء على الطريقة التي يمكن أن تساعد بها عوامل مثل توفير بيانات ذات جودة أفضل عن النزوح الداخلي، والحافز المتمثل في النظر إليك بصفتك قائدًا دوليًا وإقليميًا، والدعم الفني من الخبراء الدوليين، والتمويل الكافي، وحملات المناصرة على بناء الإرادة السياسية واستدامتها من أجل معالجة النزوح الداخلي وتسويته.

حماية النازحين، بحكم تعريفها، هي حماية وطنية، وعلى هذا النحو، يجب أن توفرها السلطات الحكومية في ممارسة الإدارة الرشيدة لمواطنيها والمقيمين بصفة اعتيادية الذين قاموا بالنزوح. وتعزز إعادة صياغة مفهوم النازحين على أنهم "مواطنون ذوو احتياجات نزوح

محددة"، على عكس النازحين ذوي احتياجات المساعدة والحماية الإنسانية، من نظرية المسؤولية الأساسية للدولة عن حماية حقوق النازحين بصفتهم أفرادًا من مواطني الدولة. وتعترف النظرية بحقوق النازحين إلى جانب وكالتهم بصفتهم أعضاء مشاركين في المجتمع، بما يشمل مواطني الدولة وكذلك الأشخاص عديمو الجنسية أو المقيمون منذ فترة طويلة الذين يمثلون جزءًا من السكان العاديين للبلد. وتؤكد كذلك أن النزوح هو قضية إدارة تتجاوز المساعدة الإنسانية لتشمل التنمية، وجهود بناء السلام، في بعض السياقات. قد يساعد هذا على تغيير التفكير حول كيفية بناء اعتماد النازحين على أنفسهم وتلبية احتياجاتهم بسرعة أكبر من خلال السياسات والبرامج والخدمات الحكومية الحالية.

ولتحقيق هذه الغاية، تبرز الممارسات الناشئة إمكانات التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين بقيادة الدولة، حيثما أمكن ذلك، بهدف وضع رؤية وإستراتيجية مشتركة لكيفية تجنب النزوح الداخلي ومعالجته وإيجاد حلول دائمة له. وربما لا يؤدي هذا النهج المتكامل ثماره في كل مكان. ومع ذلك، فيما يخص تلك الدول الملتزمة بتسوية النزوح الداخلي الحالي ومنع النزوح في المستقبل، توضح الممارسات الواردة في تقرير التجميع هذا أن معالجة النزوح الداخلي هي مجرد مسألة إدارة رشيدة.

وبناءً عليه، من الضروري إيلاء مزيد من الاهتمام لتحديد ووضع الممارسات المبتكرة المتعلقة بما يلي: (1) حماية النازحين داخليًا في مواقع الحماية غير الآمنة والحساسية سياسيًا؛ (2) استعادة سبل كسب العيش؛ (3) حلول الإسكان، والأرض، والممتلكات؛ (4) التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية لتحقيق التنمية العادلة؛ (5) توفير التمويل لمنع النزوح الداخلي وإيجاد حلول له.

الأمثلة القطرية والتوصيات

على مدار السنوات الثلاث الماضية، اكتسبت مبادرة GP20 مشاركة نشطة بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى لمناقشة التجارب وتبادلها حول الاستجابة للنزوح الداخلي. وبالنظر إلى المستقبل، هناك العديد من الجوانب الإيجابية التي يمكن البناء عليها. وفيما يخص الأنشطة ذات الأولوية الأربعة لمبادرة GP20، تم استنباط التوصيات والنتائج الأساسية الآتية من أمثلة تقرير التجميع.

الصومال، ممثلو مجتمع كيسمايو يحددون المشروعات ذات الأولوية في أثناء عملية التشاور المجتمعية التي امتدت 5 أيام. © حقوق الملكية محفوظة للمنظمة الدولية للهجرة/ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الصومال | 2018



مجال الأولوية 1: مشاركة النازحين داخليًا

لا يمكن الافتراض أو اعتبار المشاركة المجتمعية النشطة أمرًا مسلمًا به، وتستلزم المشاركة الناجحة اتخاذ خطوات واعية لبناء الثقة تدريجيًا ودعم أفراد المجتمع، حيث تركز على المعرفة ولغة المجتمع المحدد. ويمكن للنازحين داخليًا، والمجتمعات المتضررة من النزوح والأشخاص المعرضين لخطر النزوح، في حالة استشارتهم بشكلٍ فعال، تحسين القوانين وأطر السياسات والبرامج التنفيذية وتنقيحها. فعلى سبيل المثال، استشارت السلطات المحلية في الصومال النازحين داخليًا والمجتمعات المتضررة من النزوح ووضعوا معًا خطط العمل المجتمعية لتحديد أولويات احتياجاتهم.

ويجب تكييف كل عملية تشاور مجتمعية حسب السياق السياسي المحلي، مع الوضع في الاعتبار علاقات القوة، بما في ذلك على المستوى الجزئي، وتقييم أساليب التشاور أو جمع البيانات التي من شأنها إتاحة أفضل الفرص لأصحاب المصلحة والمجموعات المختلفة من أجل التعبير عن آرائهم وخبراتهم. ويؤثر اختيار الميسرين ومددوبي التعداد كذلك في جودة المشاركة. كما يجب النظر إلى النازحين داخليًا بصفتهم مرشحين لهذه الأدوار كما حدث في عملية تحديد السمات في الفاشر بالسودان التي دربت شبابًا من النازحين داخليًا ووظفتهم كمدوبين للتعداد. ويجب أن تتضمن المشاركة المجتمعية كذلك خطوات لمشاركة المحصلة أو ضمان المشاركة المستمرة في العملية.

يمكن استخدام آليات متنوعة لتيسير المشاركة المجتمعية، بما في ذلك نقاشات مجموعة التركيز، والاجتماعات المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، واستقصاءات الأسر المعيشية، والخطوط الساخنة الهاتفية، والمنصات الإلكترونية، وبرامج الراديو التفاعلية، وتطبيقات الهاتف الذكي المجانية. ويمكن للأساليب التشاركية كذلك الاستفادة من القدرات والمعرفة المجتمعية من خلال الاعتماد على الممارسات الثقافية المحلية، وآليات القيادة والحوكمة، ومن الناحية المثالية، ترسيخ التزام أكبر بنتائج العملية، سواء كان ذلك قانونًا أو تنفيذ مشروع قائم على

المنطقة. ومع ذلك، قد يتعين اتخاذ خطوات إضافية لتجنب زيادة الإقصاء الاجتماعي للنساء والمجموعات المهمشة الأخرى. ففي فيجي، على سبيل المثال، أثنت الحكومة على حوارات **“تالانوا”** التقليدية على مستوى القرى حول المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط له إلى جانب مناقشات مجموعة التركيز حيث يمكن للنساء والأطفال والشباب التعبير عن أنفسهم بشكلٍ علني والإنصات إليهم.

قد تتحقق منافع أخرى للنازحين داخليًا والمجتمعات المتضررة من النزوح من خلال المشاركة، مثل زيادة الثقة المجتمعية، والحد من التوترات داخل المجتمع، وتقوية مهارات التحليل وجمع البيانات، وملكية العملية ونتائجها. وأخيرًا، يتضمن دعم مشاركة النازحين داخليًا **تيسير حق النازحين داخليًا في التصويت والترشح للانتخابات** في أثناء النزوح، وإقرار حقوقهم كمواطنين قانونيين أو مقيمين بصفة اعتيادية، حسب الاقتضاء.

الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

- ضمان حصول النازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح والأشخاص المعرضين للخطر على فرص للاندماج والمشاركة الهادفة في جميع مراحل العمليات والقرارات التي تؤثر فيهم.
- إشراك النازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح في تحسين إعداد البرامج التنفيذية وتحديد الحلول للتعامل مع احتياجات الحماية والمساعدة للنازحين، مثل استخدام البرامج التشاركية القائمة على المنطقة، ومسح قدرات المجتمع، وإقامة ورش العمل لتحليل النتائج.
- استخدام اللغات المحلية وأساليب العمل بالمشاركة التي تعكس الممارسات الثقافية المحلية، والقدرات، والقيادة، وآليات الإدارة، مع اتخاذ خطوات لضمان إدماج النساء والفئات المهمشة.
- بناء الثقة من خلال استخدام لغة واضحة خالية من المصطلحات وأدوات تواصل مناسبة ثقافيًا تستفيد من المعرفة المحلية، والمؤسسات، وشبكات الدعم.
- اختيار الميسرين ومدربي التعداد الذين يثق بهم أفراد المجتمع، بما في ذلك النازحين أنفسهم، عند الاقتضاء.
- وضع آليات مبسطة للحصول على الملاحظات وتقديم المعلومات في الوقت المناسب إلى النازحين حول حقوقهم وتقديم الخدمة، مثل استخدام تطبيق هاتف محمول مجاني يتضمن معلومات محدثة أو خط دعم هاتفي.
- ضمان قدرة النازحين، بصفتهم مواطنين قانونيين أو مقيمين بصفة اعتيادية، على الحفاظ على حقوقهم في التصويت والترشح للانتخابات في أثناء النزوح.



مجال الأولوية 2: القانون الوطني والسياسة المعنية بالنزوح الداخلي

أكدت تجارب فيجي والنيجر وجنوب السودان وفانواتو أهمية التزام الحكومة المستمر بالعملية الطويلة لوضع القوانين والسياسات الوطنية التي تعالج النزوح الداخلي واعتمادها وتنفيذها في النهاية. وعلى الرغم من أن الإرادة السياسية تشكلت حتمًا من خلال مجموعة معقدة من العوامل، فقد كانت هذه الدول متحمسة لوضع قوانين وسياسات لحل التحديات المتعلقة بالنزوح الداخلي لديها، والامتثال للالتزامات الدولية والإقليمية، واعتبارها من القادة العالميين. وقد عززت الزيارات والمشورة التي قدمها خبراء النزوح الداخلي في الوقت المناسب، مثل المقرر الخاص أو الخبراء المستقلين البارزين، والمشاركة في العمليات الدولية، مثل مبادرة GP20، من أهمية الجهود الوطنية. كما كان الالتزام من جانب الأفراد مهمًا كذلك. ففي النيجر، على سبيل المثال، ساعد الالتزام الشخصي للوزير الرئيسي والخبير الدولي على الحفاظ على الزخم السياسي وعملية التنسيق السلس لاعتماد القانون الوطني للنازحين داخليًا. وفي أوكرانيا، ساعدت حملة تأييد متعددة السنوات بشأن الحقوق الانتخابية للنازحين على بناء دعم سياسي لتغيير القوانين الانتخابية الوطنية.

توفر المراجعات القانونية الشاملة التي أجريت في وقت مبكر من العملية أساسًا قويًا لبناء دعم واسع وفهم لسبب الحاجة إلى قانون أو سياسة، وذلك باستخدام عمليات مفتوحة وشاملة تشمل النازحين داخليًا والمجتمعات المتضررة من النزوح. فعلى سبيل المثال، شكلت حكومة النيجر لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات مسؤولة عن الإشراف على صياغة مشروع قانون النازحين داخليًا واستضافت ورش عمل متعددة أصحاب المصلحة بمشاركة النازحين. كما أسهم الاستغلال الفعال للخبرات الفنية الدولية والمحلية والدعم في وضع القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالنازحين داخليًا، لا سيما في شكل وجود خبير قانوني دولي. ويمكن أن يكون العمل على المستوى المحلي مفيدًا أيضًا في إثراء عملية وضع

الإستراتيجيات والتشريعات الوطنية وتوجيهها، اعتمادًا على الحقائق العملية والتحديات والحلول التي تواجه الحكومات المحلية والنازحين داخليًا. ففي أوكرانيا، على سبيل المثال، تم تعديل التشريعات الوطنية التي توسع برامج الإسكان المؤقت لتشمل النازحين داخليًا بناءً على تجربة مدينة ماريوبول في القيام بذلك.

لقد اعتمدت الحكومات وعدلت المفاهيم والتعريفات والمصطلحات التي كان لها صدى في كل سياق، بما يتوافق مع المعايير الدولية، وذلك للمساعدة على تسهيل ملكية القانون أو السياسة الناتجة. فعلى سبيل المثال، تستخدم المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط في فيجي "نهج قانوني مختلط" متأصل في القانون الدولي للبيئة وحقوق الإنسان وقانون الهجرة إلى جانب التشريعات الوطنية الفيجية والقانون العرفي التقليدي ("kastom") الذي يحكم المجتمعات المحلية في فيجي. وفي كثير من الحالات، أثبتت القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالنزوح الداخلي أنها مفيدة لتوضيح الأدوار والمسؤوليات وتخصيص مخصصات الميزانية اللازمة للإدارات والمستويات الحكومية المختلفة لضمان استجابة حكومية منسقة ومتكاملة للنزوح الداخلي. ويجب أن يُنظر كذلك إلى قوانين وسياسات النازحين داخليًا على أنها مجرد عنصر واحد من بين مجموعة من الأطر والأدوات والآليات الحكومية التي يعزز بعضها بعضًا والتي يمكنها مجتمعًا حماية قدرة الأشخاص والمجتمعات المعرضة للخطر أو النازحين على الصمود وتعزيزها. ومع ذلك، حتى في غياب القوانين الخاصة بالنازحين، يوضح مثالاً هندوراس والفلبين كيف يمكن للمؤسسات الحكومية مواصلة حماية حقوق النازحين داخليًا من خلال ممارسة المسؤوليات المؤسسية المنوطة بها تجاه عامة السكان المنصوص عليها في القانون الوطني.

الدول

- بذل جهود مكثفة لوضع القوانين والسياسات المعنية بالنزوح الداخلي واعتمادها وتنفيذها، بما في ذلك في حالات الكوارث والسياقات ذات الصلة الأخرى، بما يكفل الاحترام التام لحقوق النازحين، على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي وغيرها من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، ومنها اتفاقية كمبالا.
- اعتماد المفاهيم والتعريفات والمصطلحات الحالية التي كان لها صدى في كل سياق وتكييفها، بما يتوافق مع المعايير الدولية، وذلك للمساعدة على تسهيل ملكية القانون أو السياسة الناتجة.
- دمج القضايا المتعلقة بالنزوح الداخلي، حسب الاقتضاء، في القوانين والسياسات الحالية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتنمية، وإدارة الأراضي، وتغير المناخ، والحد من خطر الكوارث.
- ضمان بدء عمليات وضع السياسات والقوانين المعنية بالنازحين بمراجعة قانونية شاملة واستخدام عملية تشاورية مفتوحة تشمل النازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح بصورة أوسع.
- ضمان تحديد القوانين والسياسات للأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالنزوح الداخلي بوضوح، مصحوبةً بالموارد المالية والبشرية اللازمة لوضع برامج للنازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح وتنفيذها، بما في ذلك على المستوى المحلي.

المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

- الارتقاء وزيادة مستوى الوعي بالخبرات الدولية والوطنية والدعم الفني بشأن قانون وسياسة النزوح الداخلي لمساعدة الدول على وضع أو مراجعة القوانين والسياسات ذات الصلة وذلك لضمان توفير الحماية الفعالة والمساعدة والحلول الدائمة للنازحين.
- استكشاف احتمالات إقامة **منتدى دولي دائم** بشأن النزوح الداخلي للدول، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية/الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة وغيرها من الجهات الفاعلة لمواصلة مشاركة تحدياتها وإنجازاتها وأولوياتها.



مجال الأولوية 3: البيانات والتحليل بشأن النزوح الداخلي

إن البيانات أداة قوية لتحديد الاحتياجات الخاصة بالنزوح وفهمها وتوفير فهم مشترك حول الإجراءات اللازمة لمعالجته، لا سيما فيما يتعلق بالحلول الدائمة. على سبيل المثال، أسفرت عملية توصيف شاملة في عام 2016 في مقديشو بالصومال عن أساس دلالي متفق عليه يوضح الاحتياجات المحددة للنازحين مقارنةً بالأشخاص غير النازحين.¹ وقد مكّن ذلك السلطات الحكومية الفيدرالية والمحلية من العمل مع الشركاء في مجال العمل الإنساني والتنمية لوضع خارطة طريق مشتركة للحلول الدائمة.

يمكن أن تبني الجهات الفاعلة الدولية وتحسن من قدرات تحليل البيانات وجمعها لدى الدول على مختلف المستويات الحكومية بطرائق متنوعة. فعلى سبيل المثال، تدعم الهيئة الحكومية

الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) والبنك الدولي المكتب الوطني للإحصاء لدى حكومة الصومال في وضع نظام وطني موحد لجمع البيانات المتعلقة بالنزوح وتحليلها. وفي إندونيسيا، تمت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي القرى بأدوات إدارة وجمع البيانات التي توفر المعلومات لعملية إعداد الميزانية طويلة وقصيرة الأجل على مستوى المنطقة وتقديم المساعدة. ويمكن **لجمع وتحليل البيانات الاستباقي في سياقات الكوارث** مساعدة الحكومات على التخفيف من الظروف التي تؤدي إلى النزوح وتجنب آثار النزوح السلبية والاستعداد لها. وقد حدد المشروع التجريبي مشروع تقييم قابلية التأثر بالكوارث وتحديد سماتها (DVAPP) لدى حكومة الفلبين المدعوم من المنظمة الدولية للهجرة العائلات المستضعفة التي تعيش في مناطق معزولة جغرافيًا وخطرة في شمال لوزون التي تواجه مستويات عالية من مخاطر النزوح بسبب الكوارث، الأمر الذي مكّن السلطات المحلية من التسجيل المسبق للعائلات وتخزين البضائع. ويمكن أن يعود **التبادل والتعلم بين الأقران** بفوائد جمة كذلك.

مع تحول العمليات القطرية نحو **وضع برامج الحلول الدائمة**، يمكن للحكومات والجهات الفاعلة الدولية **الاعتماد على الأطر والأدوات الدولية الحالية وتكييفها** لجمع وتحليل المعلومات التي تتطلبها مسارات العمل الإنسانية والإنمائية وبناء السلام وتحقيق الاستقرار، مع سد فجوات البيانات المتبقية حسب الاقتضاء. وفي الحالات المطولة، يتطلب استيعاب الأسباب الكامنة وراء استمرار مواجهة النازحين لاحتياجات محددة تتعلق بنزوحهم تقييمًا دقيقًا لكل سياق لتحديد الوقائع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. **وتبدأ عملية قياس ورصد كيفية تقدم النازحين نحو حل دائم بامتلاك مجموعة مشتركة من المؤشرات**، مستمدة على سبيل المثال من مكتبة مؤشرات الحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات أو إطار عمل وطني، والتي يمكن تكييفها مع السياق المحدد للمكان الذي يقرر فيه النازحون السعي لإيجاد حل دائم. وقد أبرز البحث في الصومال، والعراق، والسودان على وجه الخصوص أن إطار الحلول الدائمة لدى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لا يحيط بشكل كامل القضايا المتعلقة **بالتماسك الاجتماعي أو التطلعات الشخصية أو المشاعر الذاتية** حول الانتماء، والتي تعد حاسمة لتحقيق حلول دائمة في نهاية المطاف. ففي العراق، استخدمت دراسة عن النزوح المطول مؤشرات من أطر الهجرة ودمج اللاجئين، وأطر التماسك الاجتماعي والهشاشة.

يمكن رصد المؤشرات، بمجرد الاتفاق عليها، من خلال آليات متنوعة مثل الدراسات طويلة الأمد التي تتضمن استقصاءات الأسر المعيشية لتقييم التقدم المحرز. ومع ذلك، نظرًا إلى أن تحقيق الحلول الدائمة عبارة عن عملية تقليل تدريجي للاحتياجات المحددة المرتبطة بالنزوح، وليس حركة مادية لمرة واحدة، فقد تحتاج نُهج جمع البيانات كذلك إلى التطور والتكيف، باستخدام الأنظمة والمؤشرات الأكثر صلة لقياس الحلول الدائمة مع تغير أوضاع النازحين.

ويُعد تنسيق جمع وتحليل البيانات، بما في ذلك التحليل والبيانات المقارنة والطولية، مكونًا رئيسيًا في إعداد البرامج المشتركة بهدف تحقيق نتائج جماعية، ولا سيما تلك المتعلقة بالحلول الدائمة. كما يُعد امتلاك رؤية مشتركة عن الأهداف العامة لمشروع مشترك أمرًا بالغ الأهمية على وجه الخصوص في مرحلة التصميم المنهجي لجمع البيانات والرصد من أجل فهم سبب الحاجة إلى مجموعة محددة من البيانات، مثل: تحديد المؤشرات التي تعكس نظرية التغيير لمشروع معين على نحو أفضل. وقد مكنت **البيانات المقارنة والطولية والتحليل** المتعلق بالنزوح، اللذان تم استكمالهما بمسح كيفية توافق إطار الحلول الدائمة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، الشركاء في الصومال الذين يعملون على الحلول الدائمة من **إشراك الجهات الفاعلة** في التنمية في حوار عن "النزوح بوصفه عامل إفقار". وأخيرًا، ساعدت آليات التنسيق على الصعيدين الوطني والمحلي، مثل: الفريق العامل المعني بإيجاد الحلول الدائمة في الصومال، الشركاء التنفيذيين على **مشاركة منهجياتهم ونتائجهم** مع الحكومة، الأمر الذي ضخم تأثير البيانات التنفيذية والتحليل

لاستخدامهما في المناصرة وتطوير السياسات وإعداد البرامج التنفيذية بشأن الحلول الدائمة. واعتمدت حكومة الصومال كذلك إطار رصد النتائج الجماعية لإنشاء مصفوفة أداء الحلول الدائمة التي تشمل مؤشرات مشتركة تتعلق بالحلول الدائمة.

ولا يُعد توافر الأدلة والبيانات الجيدة وذات الصلة ومناسبة التوقيت أمرًا كافيًا، في حد ذاته، لضمان اتخاذ الإجراءات. ويعتمد الدعم الفعال لمعالجة النزوح الداخلي بشكلٍ كامل على التزام الدولة، مثل إدراج النزوح الداخلي في الأنظمة الإحصائية الوطنية. ويمكن أن يؤدي عدم التنسيق وتكرار جمع وتحليل البيانات كذلك إلى تعقيد الجهود المبذولة لتحديد أولويات الإجراءات الأكثر أهمية اللازمة لمساعدة النازحين على تحسين حياتهم. **ومن المرجح أن يتم استخدام البيانات عندما تضعها الجهات الفاعلة معًا، وذلك تحت قيادة الحكومة بشكلٍ مثالي، مع بناء فهم مشترك للغرض منها وخلق ملكية مشتركة.**

الدول

- إجراء تحليل وجمع البيانات المتعلقة بالنازحين الطويلة بشكلٍ منتظم، في حالات الكوارث والنزاع على حدٍ سواء، لتوثيق النزوح الجديد ورصد التقدم المحرز من النازحين نحو إيجاد حلول دائمة مع مرور الوقت.
- تنفيذ التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخليًا (IRIS)، التي وضعها فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخليًا (EGRIS) وأقرتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة (UNSC)، وطلب الخبرة والمساعدة الدولية حسب الاقتضاء.
- ضمان بدء أنظمة تحليل وجمع البيانات بتعريفات عامة وأن تكون قابلة للتشغيل المتبادل بين جميع الكيانات الحكومية والشركاء لإثراء أنشطة التخطيط والاستجابة المتعلقة بالنازحين بدايةً من الوقاية إلى تسوية النزوح الداخلي، اعتمادًا على الأدوات الحالية وتكييفها.
- الاستثمار في أنظمة تحليل وجمع البيانات الاستباقية والتخطيط للنزوح الناتج عن الكوارث المحتمل، على سبيل المثال من خلال تحديد المجتمعات التي تواجه مستويات مرتفعة من خطر النزوح الناتج عن الكوارث.
- وضع نظام للتأكد من أن مجموعات البيانات والتحليلات المتنوعة تدعم وضع القوانين والسياسات والإستراتيجيات والبرامج وتنفيذها، على سبيل المثال من خلال إطار رصد النتائج الجماعية الذي يوفر مؤشرات مشتركة تتعلق بالحلول الدائمة.

المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

- تقديم الخبرة الفنية في جمع بيانات النازحين وتحليلها، مع تجنب التكرار، لدعم جهود الدول في بناء أو تعزيز القدرات الوطنية والمحلية.
- ضمان تناسق مجموعات البيانات والمعايير والمفاهيم والمؤشرات والقابلية للمقارنة، مثل: استخدام المؤشرات المشتركة من مكتبة مؤشرات الحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات، بوصفها مكونًا أساسيًا لإعداد البرامج المشتركة المعنية بالنزوح الداخلي عبر

جميع مسارات العمل الإنسانية والإنمائية وبناء السلام في المشروع، على المستوى دون الوطني والمستويات الوطنية.

- عمل دراسات أولية وطولية عن النازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح للمساعدة على فهم التقدم المحرز والعقبات المحتملة في سبيل تحقيق الحلول الدائمة.
- عمل دراسات، تستكملها الجهود الوطنية، تقارن بين النازحين وأفراد المجتمع غير النازحين لاستيعاب خطورة النزوح وتأثيره.
- البناء على أدوات تحليل وجمع البيانات الحالية وتكييفها؛ لكي تعكس الاحتياجات التنفيذية المتغيرة، على سبيل المثال من خلال تحديد الأنظمة والمؤشرات الأكثر صلة لقياس الحلول الدائمة مع تطور أوضاع النازحين.

الجهات المانحة الدولية والثنائية

- التأكد من أن تمويل الأنشطة المتعلقة بالبيانات يحفز التنسيق ويتطلب خطة واضحة عن كيفية توجيه البيانات للاستجابات التنفيذية والمتعلقة بالسياسة بشأن النزوح الداخلي.



موزمبيق، يصلح جوزي شبكات الصيد خاصته أمام منزله. لا يزال هو وعائلته من النازحين داخليًا بعدما دمر إعصار إداي ملكيتهم في مارس 2019، وهو يعود بانتظام للصيد ومحاوله كسب العيش. © حقوق الملكية محفوظة لهيلين كوكس من مفوضية اللاجئين | 2020

مجال الأولوية 4: النزوح المطول ودعم الحلول الدائمة

تؤكد أمثلة تقرير التجميع حقيقة عدم وجود خيار تسوية واحد يناسب جميع النازحين. فقد يرغب البعض في العودة، بينما يفضل البعض الآخر الاندماج أو إعادة التوطين محليًا في جزء آخر من البلاد. ويتعين تيسير الحلول الدائمة أينما يختار النازحون إعادة بناء حياتهم. وفيما يخص بعض البلدان، مثل إثيوبيا والهندوراس، بدأت عملية إيجاد حلول دائمة للنزوح الداخلي مع قيام الحكومة، بدعم من الجهات الفاعلة الدولية، ببساطة بتسمية النزوح **ومسحه منهجيًا** بوصفه ظاهرة، سواء كانت مرتبطة بالنزاع أو العنف المعمم أو الكوارث أو انتهاكات حقوق الإنسان.

أدى الاعتراف المتزايد بالتحديات المرتبطة بالنزوح المطول إلى بذل جهود لتجنب النزوح **والحالات التي طال أمدها** في المقام الأول، على سبيل المثال من خلال اتخاذ إجراءات مبكرة في منغوليا باستخدام نموذج التمويل القائم على التنبؤ (FbF) لدى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (FbF) الذي قدّم المساعدة قبل هبوب العواصف الشتوية الشديدة، مستنيرًا بالمعلومات العلمية وتقييمات المجتمع.

ويسلط تقرير التجميع الضوء على **المشروعات التجريبية المبتكرة باستخدام نهج قائمة على المنطقة** للعمل نحو إيجاد حلول دائمة للنازحين. وتضم هذه المشروعات **البرامج الإنسانية والإنمائية وبناء السلام** من خلال التعامل مع الاحتياجات المحددة للناجين مع تلبية احتياجات المجتمع المتضرر من النزوح الأوسع كذلك. فعلى سبيل المثال، سعى مشروع *Midnimo* في الصومال، وهو مشروع مشترك بين المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، إلى تعزيز الحكم المحلي وإيجاد حلول دائمة للنازحين واللاجئين العائدين، وتحسين التماسك الاجتماعي من خلال البرامج الإنسانية والإنمائية وبناء السلام المتكاملة.

وتبشر البرامج التجريبية بالتعامل مع **التعقيدات الدائمة في قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات** المتعلقة بالنزوح الداخلي، ولا سيما في المناطق الحضرية. فعلى سبيل المثال، بينما مُنحت الأولوية للنازحين في أوكرانيا للوصول إلى برامج الإسكان الاجتماعي الموجودة مسبقًا، مع الاعتراف بأنهم أعضاء في المجتمع لديهم احتياجات خاصة بالنزوح، استكشفت الجهات الفاعلة في الصومال نهجًا تجريبيًا للتخطيط الحضري لإيجاد خيارات سكنية على نطاق واسع لآلاف النازحين. ومع ذلك، في حين أن حلول الإسكان يمكن أن تُسهّم في تسوية النزوح المطول، فإن هذه الأمثلة تبرز كذلك أن استعادة حق النازحين في الحصول على السكن يتطلب إرادة سياسية كبيرة ووقتًا وتمويلًا.

وبناءً عليه، تحتاج القيادة الحكومية المعنية بالحلول الدائمة إلى مستويات متعددة من الدعم الحكومي عبر جميع مجالات المسؤولية المتنوعة. ويمكن أن يمتد دعم الحلول الدائمة إلى تخطيط التصدي للكوارث على المستوى المحلي وخطط التنمية على مستوى المنطقة لحماية حقوق التصويت، وكذلك وضع سجل وطني للأماكن المهجورة. فعلى سبيل المثال، تمتلك الحكومة، في الصومال وحدة حلول دائمة في وزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية، وتم استكمالها بأمانة الحلول الدائمة الوطنية، التي تضم 14 كيانًا حكوميًا، من بينها مكتب رئيس الوزراء. وتسعى هذه الجهات التنسيقية إلى ضمان تنسيق برامج وإستراتيجيات وسياسات الحلول الدائمة الخاصة باللاجئين ودمجها في خطة التنمية الوطنية للصومال، وخرطة طريق التنمية الاجتماعية الوطنية، وغيرها من الصكوك ذات الصلة.

ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تكون عملية التخطيط المعنية بالحلول الدائمة بقيادة الدولة وأن تُنسّق بشكل مشترك بين الحكومة والمجتمع الدولي لوضع رؤية وأساس دلالي مشترك ومؤشرات عامة عند وضع إستراتيجيات وخطط النازحين المحلية والوطنية. يُعد التنسيق بين السلطات المحلية ودون الوطنية والمجتمع الدولي أمرًا مهمًا لإيجاد الحلول الدائمة. فعلى سبيل المثال، تشمل مبادرات الحلول الدائمة الجارية في الصومال وإثيوبيا الحكومة المعنية والأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية وتنسيق العمل على المستويين الوطني ودون الوطني. وتوضح التجارب في إثيوبيا، والعراق، والصومال، والسودان كيف **ينسق المجتمع الدولي، تحت قيادة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة دعمه المقدم إلى الدول**. ويتمتع المنسقون المقيمون، على وجه التحديد، في هذه البلدان **بقدرات مخصصة تتعلق بالنزوح الداخلي** مع دعم الفرق العاملة المعنية بإيجاد الحلول الدائمة الوطنية ودون الوطنية التي تضم مسارات العمل الإنسانية والإنمائية وفي مجال السلام. وحتى في غياب المشاركة الحكومية، تسمح هذه المنتديات متعددة أصحاب المصلحة للجهات الفاعلة الدولية والمحلية **بوضع رؤية مشتركة ومؤشرات عامة لتحقيق الحلول الدائمة** للنازحين يمكن التعامل معها عبر جميع مسارات العمل، على سبيل المثال من خلال خطط العمل الإنسانية واتفاقيات إطار التنمية المستدامة.

مع ذلك، يسלט تقرير التجميع كذلك الضوء على **التحديات شديدة الواقعية أمام السعي نحو تحقيق الحلول الدائمة وسط انعدام الأمن وعدم اليقين السياسي**. وقد كان **تأمين مستويات كافية ومستدامة من التمويل**، على وجه الخصوص، لدعم الحلول الدائمة أمرًا صعبًا في العديد من البلدان، على الرغم من أن هناك أمثلة على شاكلة الصندوق الاستئماني لإعادة توطين المجتمعات بشأن المناخ وآلية التمويل القائم على التنبؤ لدى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تمثل تطورات مبشرة.

الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

- الاعتراف ودعم **حق النازحين في الاختيار بين المسارات الثلاثة لإيجاد حل دائم** (العودة، والاندماج المحلي، وإعادة التوطين في مكان آخر في البلاد)، مع الإشارة إلى أنه في العديد من الأوضاع المطولة، قد يكون الاندماج المحلي أو إعادة التوطين خيارًا مفضلًا للنازحين، لا سيما في المناطق الحضرية.
- تقديم الدعم بفاعلية والمشاركة في **التنسيق متعدد أصحاب المصلحة وإعداد البرامج المشتركة المعنية بالحلول الدائمة بقيادة الدولة، حيثما أمكن**، لوضع أساس دلالي مشترك وإستراتيجية ومؤشرات عامة عند وضع إستراتيجيات وخطط النازحين الوطنية والمحلية.
- النظر في الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها **إعادة صياغة مفهوم النازحين على أنهم "مواطنون ذوو احتياجات نزوح محددة"** إلى تحسين التصدي للنزوح الداخلي وتجنب إنشاء هياكل مساعدة موازية، الأمر الذي يضمن حماية حقوق النازحين بالكامل.
- **دمج النزوح الداخلي في جميع وثائق التخطيط والإستراتيجية ذات الصلة**، بما في ذلك خطط التنمية الوطنية، وأطر التعاون من أجل التنمية المستدامة، وإستراتيجيات بناء السلام، والإستراتيجيات المتعلقة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وخطط التنمية الحضرية باستخدام **"مؤشرات الحلول الدائمة" في إعداد برامج التنمية و"مؤشرات القدرة على الصمود" في إعداد برامج العمل الإنساني** لربط مساري العمل الإنساني والتنموي.

- الاستمرار في تطوير استجابات مبتكرة قائمة على المنطقة للتعامل مع النزوح الداخلي على نطاق واسع مما يحمي حقوق النازحين ويعيد الاعتماد على الذات لدى النازحين، مثل: دمج النازحين في أنظمة الخدمة الحالية بأسرع ما يمكن لتجنب الأنظمة الموازية عندما يكون ذلك ممكنًا.
- توقع النزوح المطول، وخصوصًا في سياقات الكوارث، بما في ذلك الواقع الذي يفيد بأن العودة قد لا تكون ممكنة أبدًا.

المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

- توضيح دور مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في تنسيق دعم المجتمع الدولي للحلول الدائمة بشأن النزوح الداخلي على الصعيد الوطني.
- إنشاء أنظمة تحدد وتستفيد من الميزة النسبية والخبرة لكل كيان عبر جميع مسارات العمل ذات الصلة لدعم استجابات الحكومة للنزوح الداخلي، بغض النظر عن السبب، من حيث توفير الخبرة الفنية والاستجابات البرنامجية وحلول التمويل المبتكرة.

الجهات المانحة الدولية والثنائية

- التشجيع والمشاركة في التنسيق متعدد أصحاب المصلحة وإعداد البرامج المشتركة المعنية بالحلول الدائمة بقيادة الدولة، حيثما أمكن، مما يوفر دعمًا فنيًا وماليًا في مرحلتي التخطيط والتقييم بوصفهما جزءًا لا يتجزأ من المشاركة الثنائية في سياقات النزوح.
- وضع آليات تمويل استباقية متعددة السنوات مرنة، مثل: صناديق الاستئمان متعددة الشركاء، لدعم تنفيذ برامج النزوح الداخلي التي تربط بين الإنسانية والتنمية والسلام لضمان توفير الحماية الفعالة والمساعدة للنازحين، وتسوية النزوح الحالي وتجنب النزوح في المستقبل.
- دعم وتنفيذ توصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن العلاقة بين مجال العمل الإنساني والتنمية والسلام فيما يتعلق بالبرامج المتعلقة بالنازحين.



نيجيريا. أوزا وزوجته رابيه من النازحين داخليًا
ويعيشان في مايدوجوري. © حقوق الملكية محفوظة
لموسى محمد من المنظمة الدولية للهجرة | 2018

1. مُقدمة

أُعترف بالنزوح الداخلي للمرة الأولى بوصفه قضية ذات اهتمام دولي من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام 1991.² وعلى مدار الثلاثين عامًا التالية، أدى تعيين الأمين العام للأمم المتحدة لمدعٍ رفيع المستوى مخصص للنازحين داخليًا في عام 1992³ إلى وضع المبادئ التوجيهية لعام 1998 بشأن النزوح الداخلي⁴ (المبادئ التوجيهية)، والتي شكلت بدورها الأساس القانوني لمجموعة موسعة من المعايير والأطر المعيارية والتوجيهات على المستوى العالمي⁵ والإقليمي⁶ والوطني. وتجدر الإشارة إلى أنه بحلول أغسطس 2020، أصبح من المعروف أن 83 دولة على الأقل قد وضعت 27 قانونًا و61 سياسة تتعلق بالنزوح الداخلي.⁷

أقرت الإصلاحات على مستوى المنظومة في الأمم المتحدة كذلك بالنزوح الداخلي بوصفه مسألة تنفيذية حاسمة تستحق مزيدًا من الاهتمام. ففي عام 2002، أكدت الجمعية العامة "الدور المركزي لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ المعني بالتنسيق المشترك بين الوكالات"

لحماية النازحين داخليًا ومساعدتهم⁸، ولا سيما من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي يرأسها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وقد أدى الإصلاح الإنساني لعام 2005، بسبب الحماية غير الكافية للنازحين والمدنيين المعرضين للخطر في حالات النزاع، إلى إنشاء نظام المجموعات لدى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الذي يحدد التوجيهات القطاعية لتحسين القدرة على التنبؤ والمساءلة والشراكة في حالات النزوح الداخلي وكذلك في جميع أنواع حالات الطوارئ الإنسانية. وقد أعادت القمة العالمية للعمل الإنساني لعام 2016 تأكيد هذا الالتزام بمعالجة النزوح الداخلي، حيث حدد الأمين العام للأمم المتحدة هدف الحد من النزوح الداخلي بنسبة 50 في المئة بحلول عام 2030.⁹ ومع الاعتراف بالنزوح على أنه تحدٍّ إنمائي معقد، تعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، "بعدم ترك أحد خلف الركب"، بما في ذلك النازحون.¹⁰ وقامت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، من بين الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية، بمعالجة النزوح كذلك بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية.¹¹ كما تم الاعتراف بالنزوح الداخلي بشكلٍ متزايد بوصفه مسألة ذات صلة بمجالات الحد من خطر الكوارث،¹² والتغير المناخي، والتخطيط العمراني.

وعلى الرغم من هذا التقدم الهائل، لا تزال البلدان حول العالم تعاني الآثار الفورية وطويلة الأمد للنزوح الداخلي المتعلق بالنزاع والكوارث وانتهاكات حقوق الإنسان. ففي عام 2019، نزح ما يقدر بنحو 24.9 مليون شخص حديثاً بسبب الكوارث، مع تشريد 8.5 ملايين شخص إضافي بسبب الصراع والعنف. وبحلول نهاية العام، كان نحو 50.8 مليون شخص لا يزالون نازحين داخليًا، من بينهم 45.7 مليون شخص بسبب الصراع والعنف، وهو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق.¹³ وينزح عدد إضافي غير معروف من الأشخاص سنويًا بسبب مشاريع التنمية،¹⁴ وهو سبب من أسباب النزوح المعترف بها في المبادئ التوجيهية واتفاقية كمبالا. ولا يتم تسجيل الملايين من النازحين الآخرين بشكلٍ منهجي، بما في ذلك هؤلاء النازحون بسبب الاستيلاء على الأراضي والعنف الإجرامي والكوارث بطيئة الحدوث الناجمة عن الجفاف. ولا يدل المؤشر التصاعدي على أي علامة على التراجع حيث تشير التوقعات إلى أن تغير المناخ يمكن أن يقتلع أكثر من 143 مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وحدها بحلول عام 2050.¹⁵ وتقوّض التحديات مثل الفقر، والتوسع الحضري السريع غير المخطط، وجائحة كوفيد-19 قدرة النازحين على إعادة بناء حياتهم. وتواجه الحكومات اختيارات صعبة حول الطريقة الأكثر فاعلية لحماية النازحين ومساعدتهم وسط تضارب الأولويات والقيود المالية والتنفيذية والسياسية. وبالمثل، تسعى المنظمات الحكومية الدولية والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى إلى تحسين تأثير دعمها للدول والنازحين داخليًا في الحالات التي تتجاوز فيها الاحتياجات الموارد المتاحة في كثير من الأحيان.

في عام 2018، احتفلت مبادرة المبادئ التوجيهية بالذكرى السنوية العشرين (GP20). وبعد دعوة من الجمعية العامة للأمم المتحدة للاحتفال بهذه المناسبة،¹⁶ أطلق المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا (المقرر الخاص) في عام 2017 مبادرة GP20، وهي عبارة عن منصة متعددة أصحاب المصلحة مدتها ثلاث سنوات ركزت على منع النزوح الداخلي والحد منه وتسويته، بغض النظر عن السبب.¹⁷ وفي عام 2018، اتفق المشاركون على خطة عمل GP20 لتعزيز منع النزوح الداخلي والوقاية منه وإيجاد الحلول للنازحين داخليًا 2018-2020 (خطة عمل GP20) بهدف تنشيط وتعزيز الحوار الاستراتيجي والتعاوني بين أصحاب المصلحة المتعددين، والعمل والموارد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ركزت خطة عمل GP20 على أربعة مجالات عمل مترابطة:

1. مشاركة النازحين داخليًا

2. القانون الوطني والسياسة المعنية بالنزوح الداخلي

3. البيانات والتحليل بشأن النزوح الداخلي


4. معالجة النزوح المطول ودعم الحلول الدائمة

ومن خلال وضع أهداف محددة لكل مسألة (راجع القسم الثالث أدناه)، أقرت خطة العمل بأن العمل الإستراتيجي المنسق لأصحاب المصلحة المتعددين الذي يعالج النزوح الداخلي يتطلب عملاً متضافرًا في جميع المجالات الأربعة، حيث يعزز كل منها المجالات الأخرى.

وشجعت مبادرة GP20 - على وجه التحديد - على تنفيذ المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية الأخرى على المستوى القطري من خلال السعي إلى الجمع بين السلطات الوطنية والمحلية والنازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والأوساط الأكاديمية ومؤسسات تمويل التنمية وهيئات حقوق الإنسان والقطاع الخاص وخبراء رئيسيين آخرين. كما سعت مبادرة GP20 أيضًا إلى تحديد النهج المبتكرة والبناء عليها من أجل تحسين الاستجابات الوطنية للنزوح الداخلي، ولا سيما الجهود المشتركة بين الدول والمجتمع الدولي والشركاء المحليين، ومن بينهم النازحون أنفسهم. وتضمنت أنشطتها الأساسية عمليات التبادل الإقليمية بين الدول، ونقاشات المائدة المستديرة، واجتماعات الفريق التوجيهي المخصص للقضايا المواضيعية والندوات عبر الإنترنت.¹⁸ ونفذ الشركاء على المستوى القطري العديد من أنشطة مبادرة GP20، وتم تدوين بعضها في نشرات GP20.

اشتركت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في رئاسة الفريق التوجيهي لمبادرة GP20 غير الرسمي، الذي يتألف من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي، للإشراف على العملية. وقام المقرر الخاص بدور المستشار الخاص للفريق التوجيهي. وبناءً على دعوة من رؤساء المنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، تم ترشيح أكثر من 30 منسقًا مقيمًا للأمم المتحدة في مكاتبهم من أجل تشجيع الأنشطة المتعلقة بمبادرة GP20 على المستوى القطري ودعمها. كما شارك العديد من الشركاء الآخرين على المستوى القطري طوال العملية. وقدم منسق مبادرة GP20 الذي تم استضافته في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بجنيف دعمًا حقيقيًا ومنسقًا للمبادرة.

وثقّد مجموعة الممارسات هذه المعنية بمنع النزوح الداخلي والتعامل معه وتسويته رؤى ودروسًا واستنتاجات تتعلق بالمجالات ذات الأولوية الأربعة لمبادرة GP20، بناءً على 20 دراسة حالة للبلدان تمت مشاركتها خلال مبادرة GP20. كما تمثل مشاركة حقيقية أساسية من مبادرة GP20 في الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي لدى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي تأسس في عام 2019 بغرض "زيادة الاهتمام الدولي بقضية النزوح الداخلي وتأثيره وتقديم تقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة تتضمن توصيات ملموسة وعملية للدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين".¹⁹



هندوراس. منظر من أعلى للأسطح في العاصمة
تيجوسيجالبا. في بعض المدارس العامة، قل عدد
الطلاب إلى النصف بسبب العنف العصابات التي تجبر
العائلات على الخروج من منازلها. © حقوق الملكية
محفوظة لديانا دياز من مفوضية اللاجئين | 2017



العراق، خليل من النازحين داخليًا، يزدي يعيش مع عائلته في مخيم في دهوك، العراق. مزارع ترك أرضه بمساحة 7 أكر، ومنزله ودواجن وماشية وأشجار زيتون. "أصبحت حياتنا مثل شيء مكسور لا يمكن إصلاحه. يجب أن أبدأ حياة جديدة من الصفر. الأمر صعب." © حقوق الملكية محفوظة لموسى محمد من المنظمة الدولية للهجرة | 2018

2. المنهجية

تقتصر الأمثلة المقدمة في تجميع GP20 هذا على تلك الممارسات الواردة في اجتماعات الفريق التوجيهي لمبادرة GP20، والموارد المستديرة، والندوات عبر الإنترنت، والتبادلات الإقليمية من عام 2018 إلى عام 2020.²⁰ وتم اختيار الممارسات لتقديم مجموعة متنوعة جغرافيًا من الأمثلة في مختلف سياقات النزوح التي تلبى المعايير الآتية:

- قيام السلطات الحكومية الوطنية أو دون الوطنية بتنفيذها أو دعمًا للأولوية الحكومية بشأن النزوح الداخلي؛
- تؤدي إلى تحسن في وضعية النازحين أو في بيئة الوقاية أو التصدي؛
- سعت إلى إحراز تقدم في أولويتين على الأقل من الأولويات المواضيعية الأربعة لمبادرة GP20 (القانون والسياسة، ومشاركة النازحين داخليًا، والنزوح المطول/الحلول الدائمة، والبيانات)؛

- تضمنت شريكين على الأقل من المؤسسات المختلفة (على سبيل المثال، الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية / الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومجال العمل الإنساني، والإنمائي، وحقوق الإنسان، وبناء السلام، ومجموعات النازحين) يعملان معاً على تصميم و/أو تنفيذ الممارسة أو المشروع أو المبادرة؛
- توفر عملية توثيق كافية و/أو مخبرين رئيسيين لإجراء مقابلات شخصية بهدف تقديم تقارير بشكلٍ كافٍ عن التجربة واستخلاص الدروس المستفادة؛
- مرور وقت كافٍ لاستخلاص الدروس المستفادة من المثال القطري وتأثيره في بيئة الاستجابة و/أو حالة النازحين.

حددت جهات التنسيق لمبادرة GP20 على المستويين الوطني والعالمي، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين على المستوى القطري، الأمثلة المحتملة للتجميع التي تلي المعايير الواردة أعلاه. وتم تبادل المقترحات، التي تضمنت مواد أساسية وأسماء المخبرين الرئيسيين، مع منسق مبادرة GP20 من أجل استعراضها وإجراء مزيد من البحث لتحديد ما إذا كانت الممارسات تلي معايير الاختيار. وإجمالاً، يشتمل تقرير التجميع على وصف تفصيلي للممارسات في 16 دولة (أفغانستان وإثيوبيا وفيجي وهندوراس وإندونيسيا والعراق ومنغوليا ونيبال والنيجر ونيجيريا والفلبين والصومال وجنوب السودان والسودان وأوكرانيا وفانواتو). وبينما تلي معظم الأمثلة الواردة في تقرير التجميع المعايير، فإن بعض الأمثلة (على سبيل المثال، مبادرة الحلول الدائمة في إثيوبيا، وأبحاث تحصيل قيمة الأراضي في الصومال، ونموذج التأجير المنتهي بالتملك في أوكرانيا) تسلط الضوء على الممارسات الناشئة الواعدة التي لا تزال قيد التطوير والتي توفر نظرة ثاقبة حول كيفية معالجة النزوح الداخلي في المستقبل.

وبمجرد اختبار الأمثلة، قاد استشاري يعمل مع منسق مبادرة GP20 عملية البحث والتحليل لتقرير التجميع، مع إجراء مستشارين في المنظمة الدولية للهجرة لمزيد من البحث عن الممارسات المتعلقة بالبيانات ومشاركة النازحين. واعتمد البحث على استعراض مستندي للوثائق المتاحة للعموم على الإنترنت والوثائق الإضافية التي قام بمشاركتها شركاء GP20 على المستوى القطري، وكذلك المقابلات شبه المنظمة للمخبرين مدة ساعة واحدة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وقد راجع المخبرون بعد ذلك مسودات مكتوبة للأمثلة وشاركوا، في بعض الحالات، في مقابلات إضافية ومراسلات عبر البريد الإلكتروني لتوضيح التفاصيل والاستنتاجات.

ومن ثَمَّ، كان منسق GP20، بالتشاور مع فريق استشاري غير رسمي يتألف من الشركاء التنفيذيين الرئيسيين لمبادرة GP20،²¹ مسؤولاً عن التأكد من مراجعة المستشار الخاص لمبادرة GP20، وخبراء النزوح الداخلي²² وممثلي الدول الأعضاء للمسودات النهائية. في الحالات التي لم تكن فيها السلطات الحكومية متاحة لإجراء مقابلة تخص مثال بلدهم، تمت مشاركة نص المسودة لمراجعته من جانب جهات التنسيق على المستوى القطري لمبادرة GP20 مع السلطات المختصة أو عن طريق منسق GP20 مع البعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. واستشير الفريق الاستشاري بالمثل في وضع الصياغة النهائية وتقديم التقرير العام. كما قدم الفريق العامل المعني بالاتصالات في مبادرة GP20 النصيحة والمساعدة في تصميم تقرير التجميع وطرحه ونشره.

يحتوي التقرير على قيود منهجية. وتعكس الأمثلة الناتجة عن مبادرة GP20 مجالات الأولوية لخطة عمل مبادرة GP20 والمعلومات التي يشاركها شركاء المبادرة. وبينما بذلت جهود مضمّنية لوضع الأمثلة ومراجعتها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستوى القطري، ومن بينهم ممثلو الحكومة، لم يسمح الوقت والموارد للمستشارين بزيارة البلاد. وقد عاقت القيود

المفروضة على السفر المتعلقة بجائحة كوفيد-19 احتمالات إدراج وجهات نظر النازحين عن الممارسات بطريقةٍ منهجية. ولهذا، لا يهدف تقرير التجميع إلى تسجيل مجموعة محددة من أفضل الاستجابات الوطنية، ولا تناول جميع القضايا المواضيعية المتعلقة بالنزوح الداخلي. وأخيرًا، تُعد الاستنتاجات العامة المستخلصة من مجموعة الممارسات محدودة كذلك نظرًا إلى أن عملية البحث تفتقر إلى فرصة مناقشة النتائج وتطويرها من خلال عملية تشاورية لأصحاب المصلحة المتعددين بسبب قيود الوقت والموارد.

وحتى مع ذلك، تكشف الأمثلة، بالنظر إليها مجتمعة، عن الفرص والاتجاهات التي تكفل مزيدًا من التأمل والاستقصاء للتعامل مع التحديات القائمة والمستقبلية. وينبغي استيعاب جميع الدروس والتوصيات التي تمت مناقشتها في هذه الوثيقة والسعي إلى تطبيقها مع الامتثال الكامل للتوجيهات والمعايير والقانون الدولي القائم.²³

أوكرانيا. تاتيانا، من النازحين داخليًا وتتوق لكسب دخل ثابت، جاءتها فكرة شراء الحفاضات عبر الإنترنت وبيعها مقابل ربح ضئيل. وانهار عملها عندما أخذ المورد المال ولم يزودها بالبضائع. كانت هذه نقطة الصفر بالنسبة إلى... لكنني استطعت بصورة ما جمع شتات نفسي. واستثمرت مدفوعاتي الاجتماعية في مستلزمات النظافة وطرحتها للبيع. وأدير الآن متجرين لبيع مستلزمات التنظيف والعناصر المنزلية." © حقوق الملكية محفوظة لموسى محمد من المنظمة الدولية للهجرة | 2018





إثيوبيا. امرأة وأطفال من النازحين داخليًا
من إحدى مجموعات التركيز في أروميا.
© حقوق الملكية محفوظة لمنظمة الأغذية
والزراعة الأمم المتحدة | 2019

3. استعراض ممارسات GP20

يُجرى تطبيق التُّهج المبتكرة لتحسين الاستجابات الوطنية للنزوح الداخلي في العديد من البلدان، ويتزايد تطبيقها من خلال الجهود المشتركة بين الدول، والمجتمع الدولي، والشركاء المحليين، ومن بينهم النازحون أنفسهم. ويُقدِّم هذا الفصل نظرة عامة على التحديات، والدروس المستفادة، والاستنتاجات من دراسات الحالة التي تم اختيارها لتقرير التجميع هذا فيما يتعلق بمجالات الأولوية الأربعة لمبادرة GP20. ويتأمل فيما تعنيه هذه الممارسات من حيث الاتجاه المستقبلي للحماية والمساعدة الشاملة للنازحين ويختتم بمجموعة من التوصيات للدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

3.1 الممارسات وأولويات مبادرة GP20

تُقدم التجارب المتنوعة على المستوى القطري الموضحة في تقرير التجميع عددًا من الدروس المستفادة الواسعة فيما يتعلق بمجالات الأولوية الأربع لخطة عمل GP20 وهي:

1. مشاركة النازحين داخليًا؛
2. القانون الوطني والسياسة المعنية بالنزوح الداخلي؛
3. البيانات والتحليل بشأن النزوح الداخلي؛
4. النزوح المطول ودعم الحلول الدائمة.

يبدأ هذا القسم بنظرة عامة على بعض التحديات الشائعة التي تواجهها البلدان في أثناء التعامل مع النزوح الداخلي، متبوعًا بأمثلة على كيفية سعي الجهات الفاعلة إلى معالجة هذه التحديات.

3.1.1 التحديات

لقد كانت أحد التحديات الأكثر شيوعًا في أمثلة البلدان هي **كيفية تحقيق إرادة سياسية مستدامة بين السلطات الحكومية ذات الصلة على جميع المستويات لمعالجة النزوح الداخلي**. في حالة العراق، وجدت الجهات الفاعلة نفسها تواجه الافتراض بأن جميع النازحين سيعودون بأمان إلى منازلهم مع وقف الأعمال العدائية. وكانت السلطات الحكومية مترددة في التفكير في سبل بديلة للحلول الدائمة، حتى على الرغم من أن الأدلة تشير إلى أن عددًا كبيرًا من النازحين داخليًا لا يرغبون في العودة، في حين أن النازحين الآخرين الذين حاولوا العودة قد نزحوا مرةً أخرى بعد مواجهتهم ظروف معيشية غير لائقة أو استقبلاً عدائيًا في مناطقهم الأصلية. وفي حالة النيجر، كان التحدي الأساسي أمام وضع قانون وطني للنازحين هو مشاركة جميع الجهات الفاعلة الرئيسية على نحوٍ كافٍ لضمان تمثيل القانون نهجًا متعدد القطاعات، على كلٍ من المستويين الوطني والمحلي. وقبل وضع القانون، لم يتم تعريف النازحين على نطاق واسع على أنهم مجموعة محددة ذات احتياجات محددة، على الرغم من الاعتراف بأنهم مواطنون نيجريون يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الآخرون. فكان يشار عمومًا إلى ضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين واللاجئين والنازحين بشكلٍ فضفاض بوصفهم "نازحين". وبناءً عليه، أعربت بعض الجهات الفاعلة الوطنية عن شكوك تجاه الحاجة إلى تحويل اتفاقية كمبالا إلى قانون نيجري، بحجة أن التصديق على الاتفاقية كان كافيًا في إبريل 2012. بينما عبر آخرون عن مخاوف بأن يؤدي قانون جديد إلى خطر منح النازحين داخليًا حقوق جديدة تعجز الدولة عن دعمها على نحو ملائم.

ويمكن أن تؤثر القضايا السياسية الأشمل كذلك على الإرادة السياسية للتعامل مع النزوح الداخلي. ففي عام 2019، أكملت حكومة جنوب السودان عملية صياغة "قانون الحماية والمساعدة للنازحين داخليًا لعام 2019". ومع ذلك، في مايو 2020، كانت مسودة قانون النازحين داخليًا لا تزال بانتظار المراجعة من وزارة العدل، مع تعقد عملية إقراره النهائي بسبب

ارتباطه بعملية السلام في جنوب السودان. وفي حالة السودان، عاق مسؤول حكومي محلي عملية الاعتماد النهائي لنتائج تحديد سمات الحلول الدائمة في الفاشر مع المجتمعات، حتى بالرغم من تصديق السلطات الوطنية على العملية. كما عاقت الوقائع السياسية بين السلطات الوطنية ودون الوطنية في هذه الفترة الصياغة المحتملة لإستراتيجية حلول دائمة وطنية.

وبالمثل، فإن ضمان الاستجابة الفعالة للنزوح الداخلي يمكن أن تعوقه الحاجة إلى **وضع قيادة حكومية وأدوار ومسؤوليات محددة بوضوح عبر الوزارات التنفيذية وعلى جميع مستويات الحكومة**. وفي إثيوبيا والصومال والسودان، واجهت الحكومات صعوبات في التنسيق بين جميع الوزارات وعلى المستويات دون الوطنية، بالنظر إلى التهجج المتنوعة والتفاهات حول كيفية دعم الحلول الدائمة للنازحين. وبنفس الطريقة، أثر ثوران كبير لبركان جبل ميرابي في إندونيسيا على أكثر من 300 قرية، ودمر بعضها. وقد كانت المجتمعات التي تبعد أكثر من 10 كيلو مترات عن قمة ميرابي أقل استعدادًا²⁴ وتكبّدوا المزيد من الوفيات، لا سيما بسبب افتقارهم إلى مواقع إجلاء مخصصة للأشخاص وماشيتهم.²⁵ واستغرق الأمر من بعض قادة القرى أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع لتحديد مواقع أفراد المجتمع المتناثرين والمنفصلين في غياب أنظمة لتحديد الأشخاص النازحين داخليًا وتتبع تحركاتهم. وأخيرًا، في هندوراس حيث يمثل نزع ملكية مساكن النازحين وأراضيهم وممتلكاتهم مصدر قلق بالغ الأهمية فيما يتعلق بالحماية،²⁶ تتوقف فائدة جهود معهد الملكية لتسجيل أملاك النازحين المهجورة في سجل الأراضي الوطني في نهاية المطاف على ما إذا كان التسجيل مرتبًا بإجراءات الاسترداد. وسيتطلب ذلك توضيح الأدوار والمسؤوليات الحكومية، وما يرتبط بها من مخصصات الميزانية، على النحو المنصوص عليه في مشروع قانون حماية النازحين بسبب العنف الذي يُنتظر تقديمه رسميًا للمراجعة والموافقة عليه من المؤتمر الوطني.

لقد دفعت احتمالية تسبب تأثيرات تغير المناخ في نزوح جديد وفي بعض الحالات، **تحويل المناطق إلى مناطق غير مأهولة بالسكان** في المستقبل، إلى التفكير في كيفية تجنب حالات النزوح الداخلي.²⁷ وفي فيجي، قامت العديد من المجتمعات المحلية بعمليات إعادة التوطين المخطط كملاد²⁸ أخير خلال العقد الماضي بسبب آثار الأخطار الطبيعية وتغير المناخ ولكنها فعلت ذلك دون توجيه رسمي. وافتقرت الحكومة كذلك إلى الأدوار والمسؤوليات الواضحة، وهو أمر معقد بسبب الحقيقة التي تفيد بأن أكثر من 80 في المئة من الأراضي في فيجي مملوكة جماعيًا لمجتمعات (*"i Taukei"*) الأصلية. وفي منغوليا، يمثل تجنب النزوح بسبب الكوارث أمرًا معقدًا كذلك، نظرًا إلى طبيعته متعددة الأسباب والحقيقة التي تفيد بأن القدرة على الصمود، لا سيما في سياق الأحداث البطيئة أو الدورية، قد تتآكل تدريجيًا بمرور الوقت. وعلى مدار العشرين عامًا الماضية في منغوليا، وجد الرعاة الرحل صعوبة متزايدة في الحفاظ على سبل عيشهم وسط تأثيرات تغير المناخ المصحوبة بتكثيف الإنتاج الحيواني وتناقص المراعي المخصصة للرعي.²⁹ وبوجه خاص، يكافح الرعاة من أجل الاستعداد لمواسم "الزود" المتتابة، وهي خطر طبيعي شائع في وسط وشرق آسيا ينجم عن جفاف الصيف الذي يليه درجات حرارة شتوية قارسة يصاحبها سقوط الجليد الكثيف والرياح القوية. ومع عدم كفاية الماشية أو عدم وجودها لإعالمتهم، لم يكن هناك خيار آخر أمام معظم الرعاة النازحين سوى ترك الريف للعيش في مخيمات غير رسمية فقيرة في ضواحي المناطق الحضرية. ومع ذلك، لم يتم الاعتراف دائمًا بالنزوح بوصفه خطرًا محددًا ضمن إستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ، مما أدى إلى ضياع الفرص لمعالجة القضايا الأساسية التي يمكن أن تساعد في تجنب النزوح بسبب الكوارث.³⁰

تواجه الجهات الفاعلة، في العديد من البلدان، صعوبات في **بناء شراكات فعالة ونهج منسقة بين الحكومات، والجهات الفاعلة الدولية، والمجتمع المدني**، ولا سيما فيما يخص تقديم الدعم لإيجاد الحلول الدائمة. وتجدر الإشارة إلى أن الجهات الفاعلة في إثيوبيا والعراق والصومال

والسودان واجهت التحدي المتمثل في كيفية ضمان التنسيق الفعال للحلول الدائمة وإدراجها ضمن برامج العمل الإنساني والتنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن والحد من مخاطر الكوارث التي تنفذها الحكومة والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

كانت الحاجة إلى وجود بيانات كافية لتوجيه الاستجابات ورصد التقدم المحرز تجاه الحلول الدائمة تحديًا مشتركًا عبر جميع البلدان. وفي الفلبين، استخدمت الحكومة لمدة طويلة تصريح الدخول العائلي للمساعدة في الكوارث الورقي لتحديد النازحين ورصد تقديم المساعدة في أعقاب الكوارث. ومع ذلك، لوحظ أن تسجيل العائلات النازحة في أثناء الاستجابة لحالات الطوارئ يستغرق وقتًا طويلًا، مما قد يؤدي إلى تأخير الوصول إلى الخدمات المنقذة للحياة. وسلطت الأمثلة الضوء كذلك على التحديات المتعلقة بالحاجة إلى تغيير البيانات والتحليل بمرور الوقت. وفي الصومال، تقوم المنظمات الإنسانية بجمع المعلومات حول الموقع واحتياجات الحماية والمساعدة الفورية للنازحين داخليًا منذ عام 2006، باستخدام أدوات متطورة بشكل متزايد. ولكن، مثلما اكتشف الشركاء التنفيذيون في الصومال، يتطلب رصد التقدم المحرز من النازحين في تحقيق الحلول الدائمة مجموعة مختلفة من نهج البيانات التي يمكن أن تقيس الاحتياجات الخاصة بالنزوح مقارنة بالصوماليين غير النازحين على مدار فترة طويلة. وقد أدى عدم كفاية البيانات السكانية الحكومية على المستوى الوطني لوضع خط الأساس إلى منع تكوين نظرة عامة شاملة لما يتطلبه تحقيق الحلول الدائمة. وفي السودان، افتقرت المجموعة المتنوعة من الجهات الفاعلة الدولية المشاركة في الفريق العامل المعني بإيجاد الحلول الدائمة إلى أدلة محدثة مملوكة بشكل مشترك لفهم نقاط ضعف النازحين داخليًا، وآليات التكيف، والقدرات، والتصورات، ونوايا التوطين، وكلها كانت عوامل ضرورية لصياغة برامج حلول دائمة. وبالمثل، في حالة النزوح المطول في العراق، أدركت الجهات الفاعلة أن فهم الأسباب التي تجعل بعض النازحين لا يزالون يواجهون احتياجات محددة تتعلق بنزوحهم، حتى بعد سنواتٍ عديدة، يتطلب تقييمًا دقيقًا لكل سياق لتحديد الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي قد تؤثر سلبيًا على النازحين داخليًا والمجتمع المتضرر من النزوح الأوسع نطاقًا،³¹ الأمر الذي يتطلب مستوى تحليل مختلف عن المعتاد كجزء من عمليات جمع البيانات التشغيلية الإنسانية. ولهذا، يكمن التحدي في كيفية جمع مصادر البيانات المتنوعة في جميع مجالات بناء السلام والتنمية والعمل الإنساني للوصول إلى تحليل مشترك ومعايير مشتركة تتعلق بمنع النزوح المطول وتسويته.³²

لقد ثبت أيضًا أن إشراك النازحين داخليًا، والمجتمعات المتضررة من النزوح، والأشخاص المعرضين لخطر النزوح بفاعلية يمثل تحديًا في العديد من الأمثلة القطرية. وكان بناء الثقة بعملية التشاور أحد أكبر العقبات أمام إشراك المجتمعات. ففي هندوراس، كان النازحون يفتقدون عمومًا إلى الثقة الكافية بالمؤسسات الحكومية للإبلاغ عن الممتلكات المهجورة، خوفًا من انتقام العصابات في حالة علمهم بأنهم قد تعاونوا مع السلطات. وفي مدينة الفاشر بدارفور، أسفر الإجهاد من الرد على الاستقصاءات وانعدام الثقة في الغرض من عملية تحديد سمات الحلول الدائمة إلى إحباط العملية من البداية. وقد تسببت التجارب السابقة للمجتمع في جمع البيانات والتقييمات إلى حدوث تحسينات طفيفة في حياتهم، وفي إحدى الحالات، أدت إلى انخفاض المساعدة الغذائية.³³ وبالمثل، لم يكن من المؤكد أن تنجح الجهود المبذولة، في الفلبين، لتنظيم تدريبات مجتمعية لمحاكاة الإخلاء في حالات الطوارئ عند حدوث زلازل. وبحسب مسؤول الحد من مخاطر الكوارث المجتمعية وإدارتها في مدينة نافوتاس، فإن الجهود السابقة لإشراك المجتمعات في التأهب للكوارث قد قوبلت باهتمام ضئيل أو حتى مقاومة، على الرغم من روح الجماعة القوية لدى الأحياء.³⁴

وقد عاق عدم اليقين وعدم الاستقرار السياسي كذلك جهود المشاركة المجتمعية. ففي السودان، على سبيل المثال، على الرغم من بذل قصارى الجهود لتحمل المسؤولية أمام المجتمعات المتضررة، فقد تأخرت كلتا العمليتين في الفاشر وأم دخن لوضع خطط عمل

الحلول الدائمة القائمة على المنطقة وتنفيذها مؤقتًا بسبب عدم الاستقرار السياسي، الذي بدأ في أواخر عام 2018، وأدى في نهاية المطاف إلى الإطاحة بالرئيس عمر البشير في عام 2019 وتنصيب حكومة انتقالية جديدة. وكانت المخاوف الأمنية وإجلاء موظفي الأمم المتحدة، من بين مشاكل أخرى، تعني تعليق المزيد من الجهود لتنظيم ورشة عمل المصادقة مع المجتمعات المتضررة من أجل تقرير التحليل النهائي.

وفي بعض الحالات، فرضت **القيود المالية والسياسية** صعوبات على إقامة لقاء فعلي مع المجتمعات أو توصيل المعلومات الأساسية. فعلى سبيل المثال، عاق تبعثر مواقع القرى على نطاق واسع في الجزر البعيدة، في فيجي، الجهود التي بُذلت لإشراك المجتمعات المتضررة في وضع المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط، إلى جانب قلة أو غياب شبكات الهاتف والكهرباء. وفي أوكرانيا، اعتمد العديد من النازحين على شائعات ومصادر إعلامية غير موثوقة لفهم حقوقهم القانونية المتعلقة بنزوحهم لأن السلطات المحلية لم تكن قادرة دائمًا على توفير معلومات محدثة. أما في نيجيريا، كانت الوكالات الإنسانية تناقش مع النازحين والمجتمعات المضيفة قضايا حساسة ثقافيًا تتعلق بالصحة العقلية بلغة الهوسا، وهي لغة لا يتحدثها الكثير من النازحين جيدًا.³⁵ من خلال عدم التواصل باللغات التي يفهمها النازحون، كان العاملون في مجال الصحة العقلية كذلك يقيدون قدرة النازحين على استخدام آليات تقديم الملاحظات، ومنح الموافقة المستنيرة، وإدراجها في تقييمات الاحتياجات، والوصول إلى الخدمات.³⁶

لم يكن النازحون، في الفلبين وأوكرانيا، قادرين على ممارسة حقوقهم في التصويت بالكامل. فعلى سبيل المثال، في عام 2014، كان ما يقرب من 1.4 مليون نازح³⁷ مؤهل للتصويت في الانتخابات الرئاسية الأوكرانية بناءً على القوانين الحالية. ومع ذلك، حتى أواخر عام 2019، كان النازحون مستبعدين فعليًا من المشاركة في الانتخابات المحلية والتصويت على نصف المقاعد البرلمانية الوطنية بسبب عدم القدرة على تلبية متطلبات الإقامة في القانون الانتخابي.³⁸ أما في الفلبين، شاركت لجنة حقوق الإنسان ولجنة الانتخابات، وكلاهما هيئات مستقلتان مفوضتان بموجب الدستور، في استضافة ورشة عمل وطنية عن الموضوع في عام 2015 حددت عددًا من التحديات الرئيسية التي تؤثر على الحقوق الانتخابية للنازحين، من بينها مراكز الاقتراع التالفة، ومتطلبات الإقامة لنقل تسجيل الناخبين، وصعوبة الوصول إلى مراكز الاقتراع المخصصة لهم بسبب المسافة أو انعدام الأمن.³⁹

وواجه عدد من البلدان صعوبات في **تلبية احتياجات النازحين داخليًا على نطاق واسع، لا سيما فيما يتعلق بالبرامج التي تسعى إلى إيجاد حلول دائمة للنزوح تشمل سبل كسب العيش والإسكان والأرض والممتلكات وعناصر التماسك الاجتماعي**. ففي عام 2016، وبعد طلب من الحكومة الأفغانستانية بالحصول على الدعم الدولي، سعى مشروع دعم سبل كسب العيش والتنقل في أفغانستان (SALAM) الذي صممه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى مواجهة التحدي الدائم المتمثل في خلق فرص عمل طويلة الأجل لملايين النازحين واللاجئين العائدين وأفراد المجتمع المضيف وسط استمرار انعدام الأمن.⁴⁰



وشكل دعم الحلول الدائمة على نطاق واسع من خلال الإسكان في المناطق الحضرية تحديًا كذلك في أوكرانيا والصومال. ففي أوكرانيا، على سبيل المثال، كانت مدينة ماريوبول، التي يبلغ عدد سكانها 475 ألف نسمة، قادرة في البداية على تلبية احتياجات النازحين الذين فروا من الصراع الذي بدأ في عام 2014 في شرق أوكرانيا. لكن مع وصول الآلاف من النازحين على مدار الشهور التالية، حيث وصل عددهم في نهاية المطاف إلى ما يزيد عن 100 ألف نازح في أوائل عام 2015، لم تعد الترتيبات المخصصة كافية. وافتقرت المدينة إلى المعلومات الدقيقة والأنظمة الواضحة التي تهدف إلى الاستجابة لاحتياجات النازحين، إضافةً إلى نظام الإسكان الاجتماعي المنهك بالفعل وتوافر عدد محدود من الوحدات السكنية بأسعار معقولة للبيع أو الإيجار.⁴¹ وبالمثل، فإن البلديات الحضرية سريعة النمو في الصومال كانت تكافح من أجل الاستجابة لأكثر من مليوني نازح⁴² يعيشون حاليًا في مناطقهم، حيث وصل كثير منهم منذ سنوات أو حتى عقود.⁴³ ومع تفضيل نحو 80 في المئة من النازحين للإدماج المحلي،⁴⁴ تشترك البلديات الحضرية في الصومال في التحدي المشترك المتمثل في توفير الموارد اللازمة لتمويل بناء المساكن والخدمات العامة، والتي يمكن أن تصل إلى مئات الملايين من الدولارات، والتي من شأنها تمكين جميع النازحين داخليًا من إيجاد حل دائم، وليس فقط قلة مختارة. وأخيرًا، في العراق، بالرغم من العمل الهائل الذي تم إنجازه في إعادة الإعمار والاستقرار، استمر معدل عودة النازحين في الارتفاع. وقد واجه معظم العائدين البالغ عددهم نحو خمسة ملايين شخص صعوبات متداخلة عند عودتهم، من بينها عدم كافية المساكن، والأنقاض غير المزالة، وفرص كسب العيش المحدودة، والبنية التحتية غير الكافية، ومشاكل التماسك الاجتماعي، والعداء من أفراد المجتمع. ومن ثمّ، عاد عدد كبير من النازحين إلى المخيمات أو مواقع أخرى.⁴⁵ وفي الوقت ذاته، نزح معظم النازحين المتبقين في العراق⁴⁶ البالغ عددهم 1.3 مليون نسمة لأكثر من أربع سنوات.

تشاركت العديد من البلدان كذلك في صعوبة تأمين مالية كافية ومرنة، وخصوصًا عند مواجهة الأولويات المتنافسة. وقد مثل هذا الأمر مشكلة على وجه التحديد للبرامج ذات الأنشطة التي تشمل مسارات العمل الإنسانية والتنمية وبناء السلام، بسبب عمليات التخطيط الموازية

والفصل الصارم بين ميزانيات الجهات المانحة للأنشطة الإنسانية والإنمائية. فعلى سبيل المثال، بعد وضع المجتمعات المتضررة من النزوح في الصومال والسودان خطط عمل من خلال عمليات تشاورية للغاية بقيادة مسؤولي الحكومة المحلية، واجهت كلتا الجهود صعوبات في تمويل الخطط، الأمر الذي من المحتمل أن يُعرض النتائج الإيجابية لعملية التخطيط المجتمعي للخطر عندما لا يتم تنفيذ جميع المشاريع ذات الأولوية. وفي إثيوبيا، أُطلقت مبادرة الحلول الدائمة (DSI) رسميًا في ديسمبر 2019، على هيئة منصة وطنية اشتركت في إنشائها الحكومة الأثيوبية مع المجتمع الدولي من أجل وضع إطار تشغيلي لإيجاد الحلول الدائمة لعمليات النزوح الداخلي المرتبطتين بالنزاع والكوارث على حدٍ سواء وذلك من خلال العمل بشكلٍ متضافر مع جميع "الأقسام المؤسسية والمناصب وفي الأطر متعددة السنوات".⁴⁷ ومع ذلك، يظل ضمان استمرار تقديم الدعم المالي والفني والتنسيقي الدولي في إطار مبادرة الحلول الدائمة يمثل تحديًا.

في أفغانستان، وقع مشروع دعم سبل كسب العيش والتنقل في أفغانستان المعني باللاجئين العائدين والنازحين داخليًا على اتفاقية إطارية مع حكومة أفغانستان في عام 2016 تغطي كابول وخمس مقاطعات مختارة بميزانية تبلغ 120 مليون دولار أمريكي.⁴⁸ ووسط بيئة تنفيذية متغيرة إلى جانب عودة لاجئين أقل بكثير مما كان متوقعًا،⁴⁹ لم يتم تحصيل سوى 4.5 ملايين يورو من التبرعات من حكومة فنلندا، مما أجبر الشركاء الدوليين على إعادة التفكير في نظرية التغيير الخاصة بهم لخلق فرص معيشية على المدى الطويل. وختامًا، بينما يسלט تقرير التجميع لمبادرة GP20 الضوء على أمثلة للممارسات الواعدة، فإن الجهات الفاعلة التي تسعى إلى تنفيذ نهج مبتكرة للنزوح الداخلي تواجه التحدي الأكبر المتمثل في كيفية توسيع نطاق المشاريع الناجحة على المستوى المنهجي للوصول إلى الآلاف أو حتى الملايين من الأشخاص المعرضين لخطر النزوح أو الذين يحتاجون إلى الدعم لإيجاد حلول دائمة.⁵⁰

3.1.2 مشاركة النازحين داخليًا

"تعزيز مشاركة النازحين في القرارات التي تؤثر عليهم، بما في ذلك

النازحين الذين قد يكونوا مستضعفين أو مهمشين على وجه الخصوص"

خطة عمل GP20، الهدف الأول

توضح أمثلة تقرير التجميع لمبادرة GP20 كيفية مشاركة المشاركة الهادفة للنازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح والمجتمعات المعرضة لخطر النزوح في وضع استجابات فعالة للنزوح الداخلي بناءً على فهم دقيق للاحتياجات الخاصة بالنزوح التي يواجهها النازحون مقارنة بالمواطنين والمقيمين غير النازحين.

والأهم من ذلك، وأوضحت الأمثلة كيفية مشاركة دمج النازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح والأشخاص المعرضين لخطر النزوح في **تحسين القوانين وأطر السياسة وتنقيحها، إلى جانب إعداد البرامج التنفيذية.** فخلال عمليات المشاورات الوطنية، على سبيل المثال، لوضع قوانين النازحين الوطنية في النيجر وجنوب السودان، طلب من المشاركين التعبير عن مخاوفهم، ونوع المساعدة التي يحتاجون إليها وما يرغبون في رؤيته في القانون الجديد. وأثار النازحون قضايا لم ينظر فيها واضعي القوانين من قبل باستفاضة، مثل الجفاف، والنزوح بسبب الفيضانات في النيجر، ومخاوف العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في جنوب السودان. أعرب النازحون داخليًا عن مجموعة كبيرة من الشواغل الأمنية والاحتياجات الإنسانية التي يريدون أن يتناولها قانون النازحين داخليًا.⁵¹ وأعربوا عن مخاوفهم، على وجه التحديد، بشأن تلبية

احتياجات العائلات المضيفة، وضمان حصول الأطفال النازحين على التعليم، وتمكين النازحين من التصويت في الانتخابات، وأبرزت مجموعات التركيز كذلك تحدي نزوح البدو داخليًا وتحديات النزوح المتعلقة بالكوارث ومشاريع التنمية، وهي قضايا لم يسبق أن أثارها المسؤولون الحكوميون، ولكن تم إدراجها لاحقًا في القانون.

في أوكرانيا، قامت مجموعة التأثير الوطنية غير الحكومية، التي أسسها النازحون، باستشارة النازحين الآخرين بشأن مسودة نص تشريعي عن حقوق النازحين في التصويت في الانتخابات من خلال استطلاعات الرأي وإقامة اجتماعات مجموعة التركيز في عشر مدن، بدعم مالي من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES). وكانت عملية الصياغة للتغيير التشريعي فعالة، وخاصةً لأن قيادة المؤسسة لديها خبرة شخصية في العقبات الإدارية والعملية المحددة التي تمنع مشاركتهم في الانتخابات المحلية. أما في فيجي، فقد بدأت عملية وضع المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط كذلك بالتشاور مع القرى التي مرت بالفعل بعملية إعادة التوطين المخطط المجتمعي من أجل جمع وجهات نظرهم حول الأمور التي أتت بثمارها والجوانب التي تحتاج إلى مزيدٍ من التحسين أو النظر فيها.

وتلقي الأمثلة الضوء كذلك على الدور المهم للمشاركة على مستوى المجتمع والأفراد من أجل التمكن من **تحسين الاستيعاب ومعالجة احتياجات وتفضيلات حماية النازحين ومساعدتهم**. وفي منغوليا، على سبيل المثال، عمل مشروع التمويل القائم على التنبؤ لمساعدة الرعاة الرحل قبل فصول الشتاء القاسية لتجنب النزوح مع السلطات المحلية لإجراء تقييمات للمخاطر بقيادة المجتمع من أجل تحديد الآثار الأولية لفصول الشتاء شديدة القسوة وتوثيق كيفية تفاقم هذه الآثار بمرور الوقت. وبالرغم من أن جهود الاستجابة في حالة الطوارئ السابقة لفصول الشتاء شديدة القسوة قد شملت العلف، فقد تدهورت صحة الحيوانات، عند تلك النقطة، إلى حد أنها لم تكن قادرة على هضم الطعام. وأوضح الرعاة الصعوبات التي واجهتهم في تخزين مستويات كافية من العلف للتمكن من اجتياز فصول الشتاء القاسية وأكدوا على أن إمدادات الماشية من المعادن والفيتامينات كانت شديدة الأهمية في مساعدة الماشية على البقاء على قيد الحياة. ومع إدراك أولويات المجتمعات والأسباب الكامنة وراءها، صمم بروتوكول العمل المبكر للمشروع التدخلات للتركيز خصوصًا على هذه الاحتياجات المحددة. وبالمثل، عبر النازحون، في الفلبين، الذين نزحوا في أوائل عام 2020 بسبب ثوران بركان تال عن تفضلهم لبقاء في شقق أو غرف مؤجرة بدلاً من الخيام، بما أن معظم المجتمعات المتضررة كانت تعيش في منطقة شبه حضرية. وقد أدى ذلك إلى تقديم الحكومة مساعدة نقدية وإعانات إيجار للمرة الأولى.

يمكن أن تثري المشاركة المجتمعية إعداد برامج الحلول الدائمة من خلال **تعبئة المعرفة المحلية، والمؤسسات، وشبكات الدعم والاستفادة منها**. ففي الفلبين، عقدت ثلاثة من المدن الأكثر ضعفًا في العاصمة مانيلا (نافوتاس وباتيروس وكيزون) شراكة، في الفترة بين أغسطس 2017 ويونيو 2018) مع المنظمة الدولية للهجرة بشأن مشروع تجريبي لتعزيز التأهب المجتمعي للإخلاء الجماعي وإدارة المخيمات في **البرنجيه** الحضرية المعرضة للخطر (**البرنجيه** أصغر تقسيم إداري في الفلبين) التي تواجه مخاطر الزلازل والفيضانات الهائلة. وتلقى المسعفين في عملية الإخلاء من مدن المشروع التجريبي، والوكالات التنفيذية الوطنية والمؤسسات الشريكة تدريبًا خاصًا على كيفية إشراك المجتمعات في الأنشطة مثل تخطيط المساحات المفتوحة لمواقع الإخلاء وتحديد مسارات الهروب لوضع سمات **البرنجيه**. وقد قاد مسؤولو الوحدة الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني المحلي بعد ذلك عمليات تخطيط للإخلاء على مستوى **البرنجيه**. وقام السكان المحليون بتقييم مناطق الإخلاء المحددة مسبقًا، وتأيد بعضها والتوصية بمواقع جديدة. ومن ثم خطط المشاركون طرق الإخلاء بناءً على معرفتهم المفصلة بالحي، بما يضمن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المسارات المختلفة.

وفي مدينة نافوتاس وحدها، شاركت ما يقرب من 100 أسرة في تدريبات محاكاة الإجراء اللاحقة.

أما في الصومال، فقد جمع مشروع *Midnimo* السلطات البلدية، والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لدعم الحلول الدائمة للنازحين والعائدين من اللاجئين من خلال إعداد برامج متكاملة في مجالات العمل الإنساني، والتنمية، وبناء السلام تركز على ثلاثة مجالات للتدخلات هي: (1) تمكين المجتمع والتماسك الاجتماعي، (2) قدرة المناطق الحضرية على الصمود، (3) سبل كسب العيش والتوظيف. وفي صميم تطبيق مشروع *Midnimo* على المستوى المحلي تُقام ورشة عمل مكثفة لمدة خمسة أيام، بقيادة السلطات الحكومية المحلية المدربة، والتي من خلالها تضع المجتمعات المتضررة من النزوح خطط العمل المجتمعية لتحديد أولويات احتياجاتهم بناءً على تحليل السياق. ونُشرت خطط العمل المجتمعية على هيئة كتب فعلية ظهرت كأداة تخطيط مركزية للمنطقة.

جرت المشاورات في أم دخن، في السودان، بشأن وضع خطة عمل مجتمعية على أساس أن النازحين هم أفضل من يحدد الحلول المعنية بالنزوح. وتمت استشارة النازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح الأخرى من خلال نقاشات مجموعة التركيز مع القادة التقليديين، والرجال، والنساء، وكبار السن، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، وتليها ورشة عمل لأصحاب المصلحة لإقرار مجالات العمل ذات الأولوية التي تم تحديدها من خلال المشاورات. وبمجرد التصديق على المجالات ذات الأولوية، تم التشاور مع المجتمعات المحلية حول أفضل الأساليب لوضع البرنامج الأنسب لمجتمعهم، مع الأخذ في الاعتبار الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة وضمان عملية إعداد برامج متكاملة. وعلاوةً على ذلك، تم الاتفاق على الهياكل المحلية والمجتمعية للإشراف على تنفيذ البرامج ومراقبتها، مع وجود فكرة بأنها تدر موارد ثابتة ومتجددة وتحقق أرباحًا للمجتمعات لجعلها مستدامة ذاتيًا بمرور الوقت. وأدت المشاورات المجتمعية الواسعة دورًا حيويًا كذلك في ممارسة تحديد السمات في مدينة الفاشر، في السودان، حيث تضمنت تخطيط الأصول المجتمعية لدعم الإدماج المحلي للنازحين.

قد يكون الأشخاص القائمون بدور الخبراء المحليين، وقادة المجتمع، والقادة المحليين، والمنظمات الشعبية أفضل من يحدد **احتياجات المجموعات الخاصة بين النازحين، أو المجتمعات المتضررة من النزوح أو المجتمعات المعرضة لخطر النزوح**. ففي نيبال، عندما أصيب 22 ألف شخص بجروح وإعاقات جراء كارثة زلزال عام 2015،⁵² قامت منظمات المجتمع المدني الوطنية التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة بتدريب 270 من أصحاب المصلحة من ثماني مناطق متضررة من الزلزال، من بينهم ممثلو مكاتب المقاطعات والبلديات، ولجان إدارة الكوارث المحلية، والشرطة والجيش، على ممارسات إعادة الإعمار في حالة الكوارث الشاملة لمسائل الإعاقة.⁵³ وشكل المتدربون لاحقًا تجمع موارد لوائي كاتماندو حيث يقدم مشورة الخبراء ويدعم معايير إمكانية الوصول إلى السكن بناءً على مبادئ التصميم العام.⁵⁴ أما في الفلبين، فقد ضمنت خطط الإجراء في حالة الزلازل أن المركبات المخصصة ستنقل كبار السن إلى بر الأمان بعد إيضاحهم لاحتياجات التنقل الخاصة بهم في حالة وقوع كارثة.⁵⁵ وقد أسهمت تدريبات المحاكاة نفسها في إلقاء المزيد من الضوء على الحاجة إلى تخصيص خيام وممرات إجلاء ذات أولوية للأشخاص أصحاب الاحتياجات الخاصة، ولا سيما الأشخاص ذوو الإعاقات والحوامل وكبار السن.

ومع ذلك، لا يمكن الافتراض أو اعتبار المشاركة المجتمعية النشطة أمرًا مسلمًا به. فالمشاركة المجتمعية الناجحة تطلب اتخاذ خطوات واعية، متأصلة في معرفة المجتمع المحدد، من أجل بناء الثقة ودعم أفراد المجتمع في البيئات الرسمية وغير الرسمية. وفي كلٍ من عمليتي المشاورات المجتمعية في السودان، تم بناء الثقة بضمان شفافية عملية جمع البيانات من خلال الشرح المنتظم، بلغة واضحة وخالية من المصطلحات، لما قد تتوقعه أو لا تتوقعه المجتمعات

من العملية. وبالمثل، فيما يخص عملية الإجراء في الفلبين، وضع المشروع مواد التواصل وأساليب التوزيع، مثل العروض التقديمية المرئية والصوتية، للوصول إلى الأشخاص ذوي المستويات المنخفضة في الإلمام بالقراءة والكتابة. وتحدث ميسرو المشروع باللغات المحلية عند ترأس الاجتماعات وتقديم الإرشادات. وأشركت الأنشطة المشاركين كذلك بطرق غير الحديث. على سبيل المثال، كجزء من الجلسات التوجيهية العائلية للتأهب للكوارث، رسم المشاركون منازلهم الخاصة مع تحديد نقاط الخروج ووضع قوائم التحقق الخاصة بهم للعناصر مسبقاً التجهيز. وقام فريق مكون من أفراد المجتمع المحلي ممن لديهم خبرة في العمل الاجتماعي بتيسير هذا التمرين.

في نيجيريا، تغلب المسؤولين الحكوميين والجهات الفاعلة في العمل الإنساني على صعوبات اللغة في التواصل مع المجتمعات النازحة حول خدمات الصحة العقلية الحساسة المتعلقة بالاختطاف الجماعي للفتيات وارتفاع معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وبعد ملاحظة الدلالات السلبية المحتملة أو الصور النمطية الثقافية المرتبطة بكلمات محددة، أدرك المسؤولون والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أهمية فهم السمات اللغوية للنازحين لضمان تقديم وسائل التواصل الرسمية المعلومات باللغة التي يفهمها الناس. فعلى سبيل المثال، تم اكتشاف أن "خدمات الصحة العقلية" بلغة الهوسا تعني "خدمات للمجانين"، بينما لا تحمل عبارة "الدعم النفسي والاجتماعي" الوصم ذاته. ومن خلال جمع بيانات مجمعة عن التفضيلات اللغوية ومستويات الإلمام بالقراءة والكتابة بين النازحين والمجتمعات المعرضة للخطر من أجل وضع أساس لترجمة المصطلحات والمفاهيم الرئيسية، تم تجميع مسرد عبر الإنترنت بتسع لغات محلية يمكن للحكومة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني استخدامها في اتصالاتهم مع النازحين.⁵⁶

في هندوراس، عملت اللجنة المساحية عن كثب مع المفوضية ومنظمة كاريتاس إنترناشونال **لخلق بيئة ترحيبية** ساعدت النازحين على الشعور بالأمان في تقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم إلى مؤسسة حكومية حول استمارة تسجيل الأملاك المهجورة وعملية التقديم. حيث جلس خبراء الحكومة التقنيون من الكيانات المختلفة المعنية بالملكية وجهاً لوجه مع الأشخاص النازحين الذين يتسلمون حالياً المساعدات الإنسانية. واستعرضوا معاً مسودة النموذج من خلال تجربة لملاء مطالبة رسمية. وقد سمح ذلك للمسؤولين الحكوميين بإنشاء عملية للمطالبة بالملكات المهجورة الأمر الذي غرس الثقة في الحكومة واستخدمت المصطلحات الخاصة بفئات الإيجار التي فهمها النازحون. وبدأت المشاورات المجتمعية كذلك في فيجي والنيجر بشرح المصطلحات الأساسية للتأكد من أن جميع المشاركين قد انطلقوا من نقطة بداية مشتركة.

ويؤثر **اختيار الميسرين للمشاركة المجتمعية** كذلك على جودة المشاركة. وتم تكييف كل عملية تشاور مجتمعية في السودان حسب السياق السياسي المحلي، مع الوضع في الاعتبار علاقات القوة، بما في ذلك على المستوى الجزئي، وتقييم أساليب جمع البيانات التي من شأنها إتاحة أفضل الفرص لأصحاب المصلحة والمجموعات المختلفة من أجل التعبير عن آرائهم وخبراتهم. وفي ممارسة تحديد السمات في مدينة الفاشر، تدرّب شباب النازحين وشغلوا منصب مندوبي التعداد في مكون استبيان الأسر المعيشية بالعملية. وفي أم دخن، قام موظف محلي في المنظمة الفرنسية الدولية غير الحكومية Triangle Génération Humanitaire بتيسير العملية. وزار بانتظام منسق التوصيف والمستشار الإستراتيجي للزواج والحلول، على الترتيب، المجتمعات ومخيمات النازحين داخلياً وقدم أرقام هواتفهما إلى أفراد المجتمع الأساسيين، مما أتاح فرصاً إضافية للتواصل غير الرسمي سهل المنال. وفي فيجي، عندما زار مسؤولون من خارج المناطق المحلية المجتمعات لمناقشة المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط، أدى الرؤساء التنفيذيين (Roko Tui)، لمجالس المقاطعات الحكومية والإداريون الإقليميون دور

المحاورين المعنيين مع المجتمعات. ويسر الرؤساء التنفيذيين (Roko Tui) عملية التشاور من خلال ضمان إطلاع الزوار بشكل كافٍ على الخلفية المحددة لكل مجتمع والبروتوكولات الثقافية. وأشرك المرشدون الاجتماعيون المحليون، في الفلبين، المجتمعات المعرضة لخطر النزوح بسبب الكوارث في عمليات محاكاة الإجراء.

وأكدت الأمثلة على أهمية **المساءلة أمام المجتمعات** فيما يتعلق بمشاركة النتائج أو ضمان مشاركتهم المستمرة في العملية التي اشتركوا فيها. ففي فيجي، أدركت شعبة تغير المناخ والتعاون الدولي في وزارة الاقتصاد، التي كانت تقود وضع المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط، أهمية تقديم النسخة النهائية من الوثيقة من ناحية المساءلة، لمعرفة كيفية دمج إسهامات المجتمع، وكذلك للمساعدة في غرس ملكية المجتمع للمنتج النهائي. وفي توقيت كتابة هذا التقرير، كانت الوزارة تستكشف الفرص المتاحة لنشر المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط على مستوى المجتمع، بما في ذلك كجزء من ورش العمل للتوعية بالتكيف للمفوضين وأعضاء مجالس المقاطعات الذين يعملون مباشرةً مع المجتمعات المحلية. ووجهت الدعوة إلى أفراد المجتمع، في إطار برنامج القرى الشقيقة الإندونيسية، للمشاركة في التخطيط والتنمية ووضع الميزانيات اللاحق على مستوى القرى مع قادة القرى، بما في ذلك الجمعية العمومية السنوية للقرى. وفي السودان، وبالرغم من بذل قصارى الجهود، أدى عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن في نهاية المطاف إلى توقف التواصل المستمر مع مجتمعات الفاشر وأم دخن.

يسلط تقرير التجميع الضوء على مجموعة متنوعة من **آليات المشاركة وتبادل المعلومات مع النازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح** إجمالاً. واستخدمت العديد من المشروعات نقاشات مجموعة التركيز، واللقاءات المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، والاستقصاءات الخاصة بالأسر. في الصومال، جربت منصة المساءلة الاجتماعية المشتركة، التي أسستها مؤسسة أصوات أفريقيا بالتعاون مع إدارة بنادر الإقليمية والأمانة الإقليمية لإيجاد الحلول الدائمة، برامج إذاعية تفاعلية لفهم وجهات نظر المجتمعات المتأثرة بالنزوح والنازحين حول الحلول الدائمة في مقديشو. وطلب من المستمعين الإجابة عن أسئلة عبر الرسائل النصية حول قضايا متعلقة بدعم الأشخاص النازحين، والإدماج المحلي في مقديشو، وانتشار التمييز ضد النازحين، وحل صعوبات الإخلاء.⁵⁷ وتحافظ حكومة الفلبين على نظام بطاقات عبر الإنترنت لتسجيل شكاوى النازحين بشأن تقديم المساعدة في حالة الكوارث ورصدها، وهو ما يطلق عليه منصة e-Reklamo.⁵⁸



العراق، مقابلة في قرية شورجة بولاق، محافظة كركوك، لدراسة عن الوصول إلى الحلول الدائمة بين النازحين داخلياً. © حقوق الملكية محفوظة لأنجام رسول من المنظمة الدولية للهجرة | 2019

وفي أوكرانيا، قام عدد من المنظمات غير الحكومية بتشغيل خطوط ساخنة قبل الانتخابات لتقديم المشورة القانونية والعملية للنازحين حول تسجيل الناخبين، ما أدى إلى توفير رؤى قيمة حول العقبات والتناقضات في الممارسات الإدارية التي تم تسليط الضوء عليها في جهود المناصرة اللاحقة لتغيير القوانين الانتخابية. وتمكن النازحون في أوكرانيا كذلك من الوصول إلى معلومات عن حقوقهم في استخدام تطبيق هاتف ذكي مجاني يسمى "Your Rights" (حقوقك)، تم تطويره في إطار برنامج الأمم المتحدة للتعافي وبناء السلام، مخصص للنازحين والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي⁵⁹ حيث يبتكر حلول عملية ومسارات قانونية لاستعادة حقوقهم والحصول على التعويض.⁶⁰

لا يسهل تطبيق أساليب تشاركية للتأمل في الممارسات الثقافية المحلية، والقدرات، وآليات القيادة والإدارة عملية المشاركة القوية من جانب المجتمع والنازحين فحسب في أثناء مرحلة المشاورات، لكنه تساعد كذلك على ترسيخ التزام أكبر تجاه نتائج العملية، سواء كان ذلك قانوناً أو تنفيذ مشروع قائم على المنطقة. ومع ذلك، بالرغم من أهمية إشراك المجتمعات من خلال الممارسات الثقافية التقليدية، والهياكل الإدارية والقيادة المحلية على المستوى المجتمعي، لكنه قد يزيد أيضاً من الإقصاء الاجتماعي للنساء وغيرهم من الأشخاص المهمشين. وفي العديد من أمثلة تقرير التجميع، عقدت نقاشات مجموعة التركيز على مستوى المجتمع والاجتماعات أو قنوات الاتصال غير الرسمية إلى جانب فعاليات المشاورات ذات الصبغة الرسمية بشكل أكبر لدعم التمثيل أو المشاركة المباشرة لجميع النازحين أو أفراد المجتمع، بما في ذلك النساء، والأطفال، والشباب، وكبار السن، دون النظر إلى حالتهم الاقتصادية والاجتماعية. وفي حالة عملية تحديد السمات في الفاشر بالسودان، أصر مسؤول تحديد السمات عدة مرات على ضمان مشاركة النساء والشباب في المناقشات.

أما في فيجي، طوعت الحكومة الأشكال التقليدية للحوار المجتمعي وحل المشكلات في التشاور مع المجتمعات المحلية بشأن وضع السياسة الوطنية المعنية بإعادة التوطين المجتمعي المتعلق بتغير المناخ. استخدمت المشاورات على مستوى المجتمع مفهوم "talanoa"، وهو مفهوم i Taukei تقليدي وصيغة حوار شفافة وقائمة على المشاركة تمتد إلى الثقافة الهندية الفيجية ومجتمعات المحيط الهادئ الأخرى التي تعيش في البلاد.⁶¹ في عملية talanoa، التي قد تكون رسمية أو غير رسمية، يتم التشجيع على تدفق النقاش دون هيكل أو إطار زمني صارم بقصد الوصول إلى فهم مشترك للمسألة المطروحة.⁶² وخلال حوار talanoa المجتمعي، عادة ما يجلس رؤساء العائلات وكبار السن، ومعظمهم من الرجال، معاً في دائرة وتجلس النساء خلفهم. وبينما يمكن للنساء الاستماع إلى المناقشات، لا يمكنهن التحدث إلا عندما يمنحن الإذن للقيام بذلك. ولهذا، أثنت الحكومة على حوارات talanoa مع نقاشات مجموعة التركيز لإنشاء أماكن منفصلة حيث يمكن للنساء والأطفال والشباب التعبير عن أنفسهم بشكل علني والإنصات إليهم. ووجهت فعاليات المشاورات الوطنية كذلك الدعوة لمجموعة متنوعة من المشاركين، ولا سيما من النساء ومجموعات المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين.

في إندونيسيا، تم إعطاء الطابع الرسمي لنظام القرى الشقيقة وتجهيزه لاستقبال النازحين في حالة الإغلاء المتعلق بالكوارث، بالاعتماد على التعاون التقليدي القائم على القرابة من خلال تعزيز دور المؤسسات المجتمعية المحلية وشبكات الدعم الاجتماعي، بدلاً من استبداله. ومُسحت قدرات المجموعات المتطوعة ومؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك دعمها لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والمطابخ الجماعية وتقديم الخدمات الصحية. وبناءً على هذه المعلومات، تم توقيع مذكرات تفاهم بين المجتمعات المعرضة للخطر والمجتمعات المضيفة المحتملة. ومع ذلك، لا تمتلك جميع القرى المهمشة روابط اجتماعية تقليدية وصلات قرابة بالقرى الموجودة في المناطق الآمنة. فعلى سبيل المثال، في إحدى الحالات، أقامت قرية ريفية

مهمشة شراكة مع قرية حضرية لم تكن لها صلات سابقة بها. وقبل تعريف المجتمعات ببعضها، اتفقت حكومة المقاطعة على إقامة مناقشات أولية مع القرى المقترحة من المجتمع المهمش بوصفهم شركاء محتملين. وفي ظل غياب الروابط الاجتماعية، ركزت الاعتبارات على طرق الإجراء، والمواقع الآمنة، ومدى توفر المباني العامة بدلاً من توفر المنازل الخاصة لتأوي النازحين داخليًا. وسعت حكومة المقاطعة كذلك إلى تشجيع التعاون من خلال تقديم الدعم لبناء المنشآت أو تحسينها، مثل قاعات المجتمع، أو المدارس، أو أسواق الماشية، أو المطابخ العامة. وبالمثل، في إندونيسيا، تعيش عائلات المهاجرين المعدمين الذين يعملون في استخراج الرمال بشكل عام دون استقرار على ضفاف الأنهار، وهو ما يفسر سبب حدوث العديد من الوفيات الناجمة عن تدفقات الحمم الباردة في عام 2011 في مجتمعاتهم. ولكن، نظرًا إلى عدم تمتع هذه العائلات بوضعية إقامة رسمية في القرى، فقد تم استبعادهم في كثير من الأحيان من مؤسسات القرية والأنشطة المجتمعية، بما في ذلك أنشطة التأهب للإخلاء. ولهذا، يتعين توجيه اهتمام خاص للتأكد من شمول البرامج جميع الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة، دون النظر إلى وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي أو وضعية الهجرة الخاصة بهم.

إن أفضل الطرائق لإشراك النازحين داخليًا وغيرهم من المجتمعات المتأثرة بالنزوح في عملية وضع خطط العمل لإيجاد الحلول الدائمة **قد تختلف في المناطق الحضرية مقارنة بالريفية**. وفي أمثلة العمليتين في السودان، كانت المشاورات المجتمعية كافية لبدء تخطيط الحلول الدائمة في أم دخن الريفية. ومع ذلك، في سياق مدينة الفاشر الحصري، لن تكون المشاورات المجتمعية كافية لإجراء التحليل الإحصائي والمقارن بين النازحين والمجتمع الأكبر المطلوب لفهم الاختلافات الأكثر دقة بين النازحين وأفراد المجتمع غير النازحين. فقد تتطلب الهياكل الإدارية الأكثر تعقيدًا وعمليات التخطيط العمراني للمدن⁶³ عملية توصيف رسمية أكثر،⁶⁴ بتأييد من أعلى مستويات الحكومة، لتسهيل عملية جمع البيانات وضمان التصديق الجماعي على النتائج.

وبينما تثرى مشاركة النازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح من الناحية المثالية النتائج، **قد توتى المشاركة كذلك بثمار أخرى**، مثل زيادة الثقة المجتمعية، والحد من التوترات داخل المجتمع، وملكية العملية ونتائجها حيث تجتمع معًا لغرض جماعي. وقد يكتسب النازحون مهارات جديدة، مع زيادة بناء الثقة والقدرة على الصمود من خلال هذه العملية، كما يتضح من خلال المشاركة النشطة للشباب النازحين في تمرين تحديد السمات في الفاشر. وفي مشروع *Midnimo* في الصومال، حسنت العملية التشاركية لوضع خطط العمل المجتمعية من التماسك الاجتماعي والثقة حيث اجتمعت مجموعات متنوعة من الناس معًا للاتفاق على تطبيق أولويات المجتمع ورصدها مع التحلي بمزيد من الثقة في حكوماتهم المحلية. وبالمثل، في هندوراس، كان وضع سجل الأملاك المهجورة يُنظر إليه بوصفه مساعدة لإعادة بناء ثقة النازحين بالمؤسسات العامة، وهو عنصر أساسي لتعزيز بيئة الحماية الشاملة في هندوراس. ومن خلال المراجعة الوطنية لنظام تسجيل الأملاك، اكتسب الموظفون الحكوميون الذين كانوا يركزون عادةً على المسائل القانونية والإدارة المدنية فهمًا أعمق للدور المهم الذي يمكن أن يؤديه تسجيل الأملاك في حماية حقوق مواطنيهم النازحين. وقد أسهم هذا التعرض الشخصي لخبرات النازحين داخليًا في تحفيز مسؤولي الحكومة على مراجعة نظم الملكية الإدارية بصورة أكثر شمولًا لضمان النظر في المزيد من العناصر البشرية المتعلقة بحقوق الملكية إلى جانب المسائل القانونية والتقنية.

وأخيرًا، يتضمن دعم مشاركة النازحين داخليًا **تيسير حق النازحين داخليًا في التصويت في أثناء النزوح**، وإقرار حقوقهم كمواطنين قانونيين أو مقيمين بصفة اعتيادية، حسب الاقتضاء. وفي أوكرانيا، تم التغلب على العقبات الإدارية أمام قدرة النازحين على التصويت المرتبطة بنظام الإقامة "بروبيسكا" الوطني في نهاية المطاف من خلال إجراء تغييرات في قانون الانتخابات الوطني. وتضمن القانون الجديد وتعديلاته على قانون السجل الحكومي للناخبين أحكام تكفل

حق النازحين في التصويت في جميع الانتخابات، ومن بينها الانتخابات المحلية.⁶⁵ أما في الفلبين، حددت لجنة الانتخابات (COMELEC) حلولاً عملية في القوانين الحالية، بالنظر إلى أن تسجيل الناخبين في الفلبين مرتبط بمحل إقامة الشخص. ومن خلال العمل مع وحدة النازحين التابعة للجنة حقوق الإنسان في مكتبها الإقليمي في مينديناو، تضمنت إجراءات لجنة الانتخابات إنشاء مرافق تصويت مؤقتة في مراكز الإخلاء، وإنشاء مراكز مؤقتة لاستبدال وثائق الهوية، والتنازل عن رسوم استبدال الوثائق، وإنشاء دوائر انتخابية ومراكز تصويت جديدة في المناطق ذات النزوح المطول. كما أيدت اللجنة جهود منظمات المجتمع المدني في تثقيف الناخبين وتسجيلهم في مناطق الإخلاء.⁶⁶

3.1.3 القانون الوطني والسياسة المعنية بالنزوح الداخلي

“التوسع في وضع السياسات والقوانين الوطنية المعنية بالنزوح الداخلي وتنفيذها”

خطة عمل GP20، الهدف الثاني

منذ إطلاق خطة عمل GP20 في عام 2018، وضعت سبع دول إضافية، أو بصدد وضع سياسات وقوانين وطنية بشأن النزوح الداخلي.⁶⁷ وتركز الأمثلة الموضحة في تقرير التجميع هذا على وضع السياسات والقوانين الخاصة بالنازحين وتنفيذها، بدرجة أقل. وتجدر الإشارة إلى أن هناك دراسة مشتركة منفصلة أجراها شركاء GP20 للمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية تستعرض محتوى القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالنازحين في النيجر والصومال وأفغانستان والفلبين وكولومبيا.

وفيما يتعلق ببدء عملية وضع سياسة أو قانون وطني، تؤكد تجارب فيجي، والنيجر، وجنوب السودان، وفانواتو على أهمية التزام الحكومة بوضع السياسات والقوانين التي تعالج النزوح الداخلي وتنفيذها في نهاية المطاف. وتعد صياغة السياسات والقوانين الوطنية عملية طويلة تتطلب التزاماً ودعمًا ماليًا مستمرًا. وعلى الرغم من أن الإرادة السياسية تشكلت حتمًا من خلال مجموعة معقدة من العوامل، فقد كانت الدول الواردة في تقرير التجميع متحفزة لوضع قوانين وسياسات لحل التحديات المتعلقة بالنزوح الداخلي لديها، والامتثال للالتزامات الدولية والإقليمية، والنظر إليها بوصفها من القادة العالميين أو الإقليميين، أو الاستجابة إلى حملات المناصرة.

تصنف فانواتو، على سبيل المثال، باستمرار بين أكثر البلدان عرضةً للخطر في العالم بسبب قدرتها المحدودة على الصمود أمام تكرار حدوث المخاطر الطبيعية، مثل الأعاصير المدارية، والفيضانات، والجفاف، والزلازل، وأمواج تسونامي، والانفجارات البركانية.⁶⁸ وفي عام 2015، عانت فانواتو من العواصف المدمرة لإعصار بام المداري، وهو أشد عاصفة من الفئة 5 تم تسجيلها على الإطلاق تضرب البلاد، حيث أدت إلى نزوح 65 ألف شخص،⁶⁹ أي ما يقرب من 25 في المئة من مجموع السكان.⁷⁰ ولهذا، كانت الرغبة في إنشاء السياسة الوطنية لتغيير المناخ والنزوح الناجم عن الكوارث⁷¹ مدفوعة إلى حد كبير بالتحديات التنفيذية للحكومة المتعلقة بالاستجابة لحالات النزوح الناجمة عن الكوارث والعبء الثقيل على جهود المكتب الوطني لإدارة الكوارث للاستجابة للكوارث المتعددة والمتتالية.

اعتمدت النيجر، في عام 2018، القانون رقم 74-2018 المتعلق بحماية ومساعدة النازحين.⁷² وصدقت البلاد على اتفاقية كمبالا في عام 2012، لكن الإرادة السياسية لصياغة تشريع وطني تجددت عندما حضر ممثلو الحكومة النيجرية تدريبًا إقليميًا لبرنامج المدربين بشأن القانون والسياسة في إبريل 2017 من تنظيم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في السنغال.



جنوب السودان. ماري، امرأة نازحة داخلياً من صاحبات الإعاقة، تجلس بصحبة أطفالها ووالدها خارج ملجأها المؤقت في جنوب السودان. "الجوع غير محتمل. لا نحصل إلا على وجبة في اليوم إذا حالفنا الحظ، وغالبًا من الفاكهة البرية".
© حقوق الملكية محفوظة لروكو نوري / مفوضية اللاجئين | 2016

وقد أثار الاجتماع الاهتمام بأن تصبح النيجر أول دولة عضو في الاتحاد الأفريقي تدمج اتفاقية كمبالا في التشريعات الوطنية. وبالمثل، كان الدعم المالي والفني، في جنوب السودان، من المجتمع الدولي، بما في ذلك عملية GP20، والمفوضية والتوجيه المحايد من خبير دولي بارز بشأن النزوح الداخلي،⁷³ أمرًا جوهريًا لدفع العملية للأمام تحت قيادة وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث وبدعم من مفوضية العودة وإعادة التعمير ولجنتين برلمائيتين.

أدركت حكومة فيجي، في عام 2012، وجود حاجة إلى التوجيه لمساعدة المجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرين على اجتياز العملية المعقدة لإعادة التوطين المخطط المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ. وعلى الرغم من إطلاق شعبة تغير المناخ، المسؤولة عن جميع مسائل سياسة غير المناخ في البلاد، عملية للتشاور مع المجتمعات وإنتاج مسودة أولية، تباطأ التقدم ثم توقف بسبب القضايا الخلافية المتعلقة بحيازة الأراضي، والمناقشات حول كيفية هيكلة المبادئ التوجيهية، وإعادة الهيكلة الحكومية التي أدت في النهاية إلى تغييرات في الموظفين ونقل شعبة تغير المناخ إلى وزارة الاقتصاد. ومع ذلك، في عام 2016، قدمت رئاسة فيجي القادمة للمؤتمر الثالث والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP23) الدافع السياسي للمضي قدمًا نظرًا إلى أن المؤتمر كان يُنظر إليه على أنه فرصة مهمة لإلقاء الضوء على إعادة التوطين بوصفها مشكلة متنامية لفيجي. وأعدت شعبة تغير المناخ والتعاون الدولي بدء عملية وضع المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط، والعمل جنبًا إلى جنب مع المكتب الوطني لإدارة الكوارث⁷⁴ ومع دعم تقني مخصص من مستشار⁷⁵ تقوم جهة مانحة دولية بتمويل منصبه. ومن أجل تجاوز المسائل الخلافية، ركزت المبادئ التوجيهية على العنصرين القانوني والسياسي، تاركَةً متابعة المسائل الفنية التشغيلية والتنسيقية لإجراءات التشغيل الموحدة. وأطلقت فيجي في النهاية "المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط: إطار للاضطلاع بإعادة التوطين المتعلق بتغير المناخ في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في كاتوفيتشي (COP24) في ديسمبر 2018.⁷⁶

وفي أوكرانيا، حدث الدعم السياسي للتغييرات في قوانين الانتخابات الوطنية التي عالجت التحديات المتعلقة بالنزوح جزئيًا بسبب حملة مناصرة متعددة السنوات جمعت بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والمنظمات الدولية، ومجلس أوروبا، وأعضاء البرلمان، وكان بعضهم من النازحين.⁷⁷ وبالإضافة إلى الفريق العامل المشترك بين الوكالات التابع لوزارة الأراضي المحتلة

مؤقتًا والنازحين داخليًا⁷⁸ المعني بتحسين التشريعات الوطنية بشأن حماية حقوق الإنسان للنازحين داخليًا، ضمت مجموعة الحماية ما يزيد عن 100 جهة فاعلة لتنسيق جهود المناصرة المتعلقة بالنزوح الداخلي، بما في ذلك الحقوق الانتخابية.⁷⁹ وجمع أصحاب المصلحة المتنوعين أدلة على الصعوبات التي واجهت النازحين، وكذلك المجموعات الأخرى في البلاد، وفيما يتعلق بالتصويت في الانتخابات، تم إجراء بحث على النماذج التشريعية البديلة، وإصدار وثائق عن السياسة العامة.⁸⁰ ومقابلة أعضاء البرلمان لفهم مخاوفهم، واقتراح حلول عملية من خلال وضع مشروع قانون. وفي أعقاب جهود الضغط الجماعية هذه، دُمجت أحكام قانونية للتعامل مع حقوق النازحين في التصويت في الانتخابات في التشريع الانتخابي لعام 2019 عندما طلب الرئيس الأوكراني الجديد من البرلمان إدراجها قبل توقيعه على قانون الانتخابات المنقح.⁸¹ وبناءً عليه، يمكن أن تؤثر التغييرات في الحكومة كذلك سلبيًا أو إيجابيًا على الإرادة السياسية.

يمكن أن توفر **المراجعات القانونية الشاملة التي أجريت في وقت مبكر** من العملية أساسًا قويًا لبناء **دعم واسع وفهم لسبب الحاجة إلى قانون أو سياسة**، وذلك باستخدام **عمليات مفتوحة وشاملة** تشمل النازحين داخليًا والمجتمعات المتضررة من النزوح (راجع أيضًا القسم 3.1.2). وفي النيجر، وضعت الأشهر الستة الأولى للعملية الأساس لبناء الملكية المشتركة على مدار العملية، من حيث فهم سبب الحاجة إلى قانون النازحين والتأكد من أن كل جهة فاعلة تفهم دور كل منها في العملية. وقد أجرى خبير قانوني وطني ومستشار دولي استقصاءً عن التشريع الوطني الحالي المتعلق بالنزوح الداخلي. وتتولى وزارة العمل الإنساني وإدارة الكوارث التي ترأس اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات مسؤولية الإشراف على صياغة قانون النازحين داخليًا، الذي كان مهمًا لتكوين فهم مشترك حول سبب أهمية وضع أحكام قانونية جديدة لمعالجة الاحتياجات الخاصة بالنازحين ومواطنيهم. واستضافت الوزارة كذلك ورش عمل مع مجموعة متنوعة كبيرة من أصحاب المصلحة، من بينهم النازحون، لعرض الأطر المعيارية الدولية بشأن النزوح الداخلي وتبسيط الضوء على الثغرات الموجودة في القوانين النيجرية الحالية التي حالت دون تلبية هذه المعايير. وقد ساعد الدعم المالي والسياسي الدولي المتواصل، على سبيل المثال من خلال زيارة المقرر الخاص⁸² وتعيين مستشار دولي كذلك على الحفاظ على الإرادة السياسية. ومن خلال بناء الثقة وملكية العملية منذ البداية وضمان تدفق المعلومات المستمر، وضعت جميع وزارات الحكومة، وليس الوزارة الرئيسية فقط، رهانات على اعتماد القانون بنجاح دون معوقات كبيرة أو تحديات سياسية.

في فيجي، تدين جودة المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط وملابقتها بالكثير للإسهامات المجتمعية. ومكنت الأساليب المستخدمة على مستوى القرى والشعب وعلى المستوى الوطني ممثلي المجتمع والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة من المشاركة وإبقاء المشاركين على اطلاع. واعتمدت المفاهيم الأساسية والمصطلحات وكُثفت لتتوافق مع اللغة والثقافة الخاصة بالسياق والبناء عليها على المستويين المحلي إلى الوطني. ويمكن مناقشة وجهات النظر المختلفة حول القضايا الصعبة علانيةً وحلها في ورش عمل تشاورية⁸³ مثل مستوى إجماع المجتمع المطلوب قبل اتخاذ قرار بإعادة التوطين،⁸⁴ وتعميدات ملكية الأراضي ونقلها. وتمتع المجتمعات المعرضة للخطر كذلك، بعد مشاركتها في وضع المبادئ التوجيهية، بمزيد من الفهم لأدوارهم ومسؤولياتهم في تطبيق هذه المبادئ.

ويجب أن تتواءم القوانين، والسياسات، والمبادئ التوجيهية مع المعايير الدولية، وحيثما أمكن، **تعتمد وتعديل كذلك المفاهيم الأساسية والتعريفات والمصطلحات** التي يتردد صداها في كل سياق للمساعدة في تسهيل ملكية القانون أو السياسة الناتجة. وفي فيجي، اقترح مستشار التنقل البشري، الذي عمل مع وزارة الاقتصاد على صياغة المبادئ التوجيهية، استخدام "نهج قانوني مختلط" للمبادئ التوجيهية، متأصل في القانون الدولي للبيئة وحقوق الإنسان وقانون الهجرة إلى جانب التشريعات الوطنية الفيجية والقانون العرفي التقليدي ("kastom") الذي

يحكم المجتمعات المحلية في فيجي. وقد ضمن هذا النهج بأن تكون المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط مرتكزة على الممارسات والقيم الفيجية التقليدية ومحافظة على مركزية مشاركة المجتمع في العملية.⁸⁵

ويمكن أن يكون العمل على المستوى البلدي مفيداً أيضاً في إثراء عملية وضع الإستراتيجيات والتشريعات الوطنية وتوجيهها، اعتماداً على الحقائق العملية والتحديات والحلول التي تواجه الحكومات المحلية والنازحين داخلياً. وفي أوكرانيا، اعتمدت مدينة ماريوبول في البداية على السلطة الممنوحة لها بموجب القانون الوطني للنازحين داخلياً لتكييف مخططات الإسكان الاجتماعي القائمة لتلبية الاحتياجات المحددة للنازحين داخلياً، بالرغم من الحقيقة التي تفيد بأن النزوح الداخلي لم يتم التنبؤ به في برامج الإسكان الوطني.⁸⁶ وبناءً على هذه التجربة، عمل رئيس مدينة ماريوبول لاحقاً عن قرب مع وزارة الأراضي المحتلة مؤقتاً، وأعضاء البرلمان وغيرهم للدعوة إلى إجراء تغييرات في التشريعات الوطنية من شأنها أن تدعم قدرة البلديات على مساعدة جميع الأشخاص الذين يعيشون داخل حدودها، وليس فقط المقيمين العاديين. ومن خلال الجهود التي بذلها الحاكم، تم تكييف التشريع الوطني لتوسيع برامج الإسكان المؤقت لتشمل النازحين داخلياً اعتماداً على تجربة ماريوبول.⁸⁷

وتسلط تجربة مدينة ماريوبول الضوء كذلك على أهمية ضمان تمتع الهيئات البلدية بالسلطة التشريعية لوضع برامجها الخاصة في أسرع وقتٍ ممكن، بناءً على الحاجة والسياسات، مع الإقرار بأن التعاون الفعال بين مستويي الولاية والبلدية أمر بالغ الأهمية أيضاً. واستفادت مدينة ماريوبول فيما بعد من إسهامات الولاية في برامج الإسكان المحلي باستخدام هذا التعاون لشراء المباني وتجديدها من أجل إسكان النازحين المؤقت. وتجدر الإشارة إلى أن قانون ولاية تشيباس لعام 2012 بشأن النزوح الداخلي، في المكسيك، كان بمنزلة نموذج لمبادرات تشريعية أخرى في البلاد على مستوى الولاية والمستوى الفيدرالي.⁸⁸

يُسهم الاستغلال الفعال للخبرات الفنية الدولية والمحلية والدعم في وضع القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالنازحين داخلياً. واستفادت كل عملية من العمليات الواردة في تقرير التجميع هذا من دعم خبير قانوني دولي. إضافةً إلى ذلك، عززت الزيارات والمشورة في الوقت المناسب من خبراء مستقلين بارزين وإعداد عروض تقديمية عن العملية في المنتديات الدولية الحالية، مثل مبادرة GP20، من أهمية الجهود الوطنية الرامية إلى التعامل مع النزوح الداخلي كما ساعدت في ضمان استرشادها بالأطر والمعايير الدولية. فعلى سبيل المثال، وبالنظر إلى البيئة السياسية الحساسة في جنوب السودان وسط عملية سلام جارية، ساعد الدعم المالي والفني من المجتمع الدولي، بما في ذلك عملية GP20، والمفوضية والتوجيه المحايد من خبير قانوني دولي على دفع العملية للأمام تحت قيادة وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث وبدعم من مفوضية العودة وإعادة التعمير ولجنتين برلمائيتين. وفي النيجر، ساعد المستشار الدولي في الحفاظ على مسار عملية مفتوحة وشاملة، ما ضمن مشاركة المسؤولين أو الوزراء المناسبين في العملية والاعتراف بأن جميع التطورات كانت عملاً حكومياً بالفعل. أما في هندوراس، فاستفاد معهد الملكية التابع للحكومة من فرصة التعلم من تجربة كولومبيا في دمج ممتلكات النازحين المهجورة في سجلها الوطني، وعمل في شراكة مع المفوضية والمنظمات غير الحكومية الدولية وإجراءات المجتمع المدني المحلي لوضع إجراءات قائمة على الأدلة لاحترام حقوق النازحين، على الرغم من القيود التشغيلية والقانونية الهائلة.

وسعت القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالنزوح الداخلي إلى توضيح الأدوار والمسؤوليات ومخصصات الميزانية اللازمة للإدارات والمستويات الحكومية المختلفة لضمان استجابة حكومية منسقة ومتكاملة للنزوح الداخلي. فعلى سبيل المثال، زادت سياسة النزوح في فانواتو من مكانة النزوح في البلاد من خلال إنشاء إطار لخطة عمل وطنية بشأن النزوح الداخلي توضح أهمية الأطر التنفيذية والسياساتية المنسقة بشأن النزوح الداخلي وتحدد

الإسهامات المحتملة لمختلف أصحاب المصلحة. وتقود وزارة التكيف مع تغير المناخ تطبيق سياسة النزوح حالياً، بالتنسيق الوثيق مع مكتب رئيس الوزراء ودائرة السلطات المحلية. واضطلع مكتب رئيس الوزراء بدور أقوى في تخطيط القدرة على التعافي وإيجاد الحلول الدائمة. تتميز سياسة النزوح بنهجها الشامل المشترك بين الوزارات⁸⁹ لمعالجة جميع مراحل الاستجابة لتغير المناخ والنزوح الناجم عن الكوارث،⁹⁰ بدايةً من السعي إلى منع السبب الكامن وراء النزوح ووصولاً إلى المرحلة النهائية لضمان تلبية احتياجات التعافي طويلة الأجل للنازحين والمجتمعات المضيفة من خلال التخطيط الإنمائي الوطني.⁹¹ وتنص القوانين كذلك على **مسؤوليات الجهات الفاعلة غير الحكومية**. ففي فيجي، نظراً إلى أن معظم الأراضي مملوكة للمجتمعات، يجب أن يخرج طلب رسمي من المجتمع ذاته للشروع في عملية إعادة التوطين. بينما يتضمن قانون النيجر أدوار ومسؤوليات غرفة التجارة.

وتبرز أمثلة تقرير التجميع كذلك أن قوانين وسياسات النازحين داخلياً ليست سوى عنصر واحد من بين **مجموعة من الأطر والأدوات والآليات الحكومية التي يعزز بعضها بعضاً** والتي يمكنها، مجتمعة، حماية قدرة الأشخاص والمجتمعات المعرضة للخطر أو النازحين وتعزيزها. فعلى سبيل المثال، وضعت فيجي كذلك المبادئ التوجيهية للنزوح لعام 2019 في سياق تغير المناخ والكوارث، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية بشأن إعادة التوطين. وتنص هذه المبادئ على أنه عندما لا يتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم، يجب استخدام إجراء المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين لإيجاد حل دائم.⁹² وتضمنت أحكام محددة بشأن إعادة التوطين المخطط في الإصدارات الأخيرة من سياسة تغير المناخ الوطنية (2018-2030)،⁹³ وخطة التكيف الوطنية (2018)،⁹⁴ والإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2018-2030).⁹⁵ إضافةً إلى ذلك، أنشئ صندوق استثماري جديد لإعادة توطين المجتمعات بسبب المناخ بتمويل أولي بنسبة مئوية من عائدات ضريبة التكيف مع البيئة والمناخ في فيجي⁹⁶ التي تم توسيع نطاقها لتشمل النزوح.⁹⁷ وقد شرع الصندوق الاستثماري بالفعل في تلقي أموال خارجية لدعم البحث، والتقييمات، والدراسات، وتحديد البنية التحتية ومواقع التوطين المهيئة للحياة.⁹⁸ ولم يكن



قادة المجتمع المحلي يحاولون منع العنف والنزوح في سان بيدرو سولا، هندوراس. في عام 2016، اختلت المدينة المركز الثاني ضمن قائمة المدن الأعلى معدل للجريمة في العالم. لاحظ كبار المعلمين في المدارس المحلية أن الأطفال ينقطعون عن الدراسة كل عام بسبب العنف العصابات، أو التهريب، أو النزوح.
© حقوق الملكية محفوظة لتيتو هريرا/ مفوضية اللاجئين | 2016

تأسس هذا الصندوق ممكنًا دون المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط والمبادئ التوجيهية للنزوح التكميلية.

ومع ذلك، حتى في غياب القوانين الخاصة بالنازحين، يوضح مثالا هندوراس والفلبين كيف يمكن للمؤسسات الحكومية مواصلة حماية حقوق النازحين داخليًا من خلال ممارسة المسؤوليات المؤسسية المنوطة بها تجاه عامة السكان المنصوص عليها في القانون الوطني. وفيما يتعلق بهندوراس، راجع معهد الملكية بطريقة منهجية إجراءاته وسياساته الحالية لتحديد ما إذا كان قد استجاب لظروف واحتياجات النازحين المحددة. وبينما قد تتطلب العمليات القياسية قدرًا من الحساسية والاهتمام للتكيف مع سياق النزوح، أظهرت تجربة معهد الملكية أن تحمل المسؤوليات المؤسسية لمعالجة النزوح الداخلي لا يتطلب بالضرورة إنشاء هيكل أو عملية جديدة. ومع ذلك، كما أشير سابقًا، يتعين ربط الخريطة المساحية الوطنية في النهاية بإجراءات الاسترداد الخاصة بالنازحين، وهو الأمر غير المطبق حاليًا. وفي الفلبين، اعتمدت كلاً من لجنة الانتخابات ولجنة حقوق الإنسان الفلبينية على صلاحياتها المؤسسية المستقلة لإيجاد حلول عملية تضمن للنازحين القدرة على ممارسة حقهم في التصويت في الانتخابات في غياب التوجيهات التشريعية الواضحة. ومع انتظار الإصلاح التشريعي، تُصدر لجنة الانتخابات قرارًا سنويًا يحدد القواعد واللوائح الخاصة بتسجيل الناخبين، والتي طلبت منذ عام 2016 التسجيل عبر الأقمار الصناعية في المناطق التي يتواجد فيها النازحون، والعمل بالتعاون مع وحدات الحكومة المحلية / الموظفين المسؤولين وكذلك المنظمات غير الحكومية.⁹⁹

وأخيرًا، يُعد تبني مشروع قانون أو سياسة ما هو إلا الخطوة الأولى. وبدءًا من مايو 2020، كانت مسودة قانون النازحين داخليًا في السودان لا تزال بانتظار المراجعة من وزارة العدل. وركزت جهود المناصرة الجماعية في وقت كتابة هذا التقرير على التعاون مع الوزارات المعنية، مثل وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، لتسريع مراجعة وزارة العدل لقانون النازحين داخليًا. وفي النيجر، واجهت الحكومة صعوبات في تطبيق القانون، بالرغم من تعيين مستشار محلي لدعم العملية، بالنظر إلى القضايا المتعلقة بإنشاء وزارة العمل الإنساني مؤخرًا نسبيًا. وبالرغم من أن الوزارة قد أنشئت مقرات في جميع الأقاليم الثمانية المتضررة، فكان عليها الاعتماد على مكتب مشترك مع الوزارات الأخرى والسلطة المفوضة بسبب عدم كفاية الموارد المالية والبشرية، على عكس الممثلين المتفرغين.



جمهورية أفريقيا الوسطى، جوديفي، نازحة داخليًا تحمل ابنها بينما تحصد أحد الحقول. "أخاف من القيد وحدي إلى الحقل. لا تتمكن المرأة من المشي وحدها، قد تعتصمها الميليشيات. وإذا كنت رجلاً، ستعرض للضرب أو الخطف أو القتل". © حقوق الملكية محفوظة لاندريتي سيررنانت من مقوضية اللاجئين | 2019

3.1.4 البيانات والتحليل بشأن النزوح الداخلي

“زيادة عدد أصحاب المصلحة ذوي القدرة على جمع بيانات ذات جودة عن النزوح الداخلي وتحليلها واستخدامها لوضع استجابة فعالة للنزوح الداخلي”

خطة عمل GP20، الهدف الثالث

إن البيانات أداة قوية لتحديد الاحتياجات الخاصة بالنزوح وفهمها ولتوفير فهم مشترك حول الإجراءات اللازمة لمعالجته، لا سيما فيما يتعلق بالحلول الدائمة. ويجب أن تشمل بيانات النزوح عدد النازحين مصنفيين حسب العمر والجنس والموقع وعوامل التنوع الأخرى. ويجب أن تساعد المعلومات التي تم جمعها كذلك في تقييم احتياجات النازحين داخليًا وقدراتهم والتقدم المحرز نحو تحقيق الحلول الدائمة بمرور الوقت. ويتطلب ذلك جمع البيانات وتحليل احتياجات النازحين المحددة ونقاط الضعف التي تشمل بيانات قابلة للمقارنة عن المجتمعات المضيفة. ولا ننسى أن بيانات إحصاء الحكومة تلعب كذلك دورًا أساسيًا في تقديم البيانات السكانية الأساسية. وفي النهاية، يُعد ضمان جمع مثل هذه البيانات أحد المعايير الإثنا عشر للمسؤولية الوطنية التي يتوقع أن تفي بها الحكومات.¹⁰⁰

ومن ثمّ، قد يكون جمع البيانات أمرًا حساسًا للغاية، ويتطلب مفاوضات مع مستويات حكومية متعددة للحصول على موافقة على العملية التي قد تحتاج إلى التعديل لإيجاد حل مفيد للجميع. على سبيل المثال، بدأت الجهود الملموسة للتعامل مع الحلول الدائمة للنازحين، في الصومال، بعد عام 2012 مع الانتهاء الرسمي لمجاعة حادة شردت ملايين الصوماليين وتنصيب الحكومة الفيدرالية الصومالية الجديدة. وكان العديد من النازحين داخليًا يعيشون في أماكن مشابهة لأماكن سكان المدن الفقراء الأكبر عددًا الذين واجهوا كذلك صعوبات متعلقة بالجفاف، والصراع، وانعدام الأمن. ومع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الهائلة، تساءلت بعض الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني عمّا إذا كانت الاحتياجات وأشكال المعاناة للنازحين داخليًا تختلف بصورة ملحوظة عن الحالات الإنسانية الكبيرة. وحددت عملية تحديد سمات النزوح الداخلي لعام 2016 الأولية¹⁰¹ نقاط الضعف الخاصة بالنزوح التي لا يشترك فيها عامة السكان.¹⁰² وبفضل الأساس الدلالي المشترك المتفق عليه، يمكن أن تعمل إدارة بنادر الإقليمية مع شركاء العمل الإنساني والتنمية لاستكشاف الخيارات المتاحة للحلول الدائمة في مقديشو. وشجعت النتيجة التي تفيد بأن العديد من النازحين لا يرغبون في العودة على إقامة حوار موسع حول جدوى الإدماج المحلي. وفي حالة عملية تحديد سمات الحلول الدائمة في مدينة الفاشر بدارفور¹⁰³ سهلت المشاركة النشطة من الحكومة السودانية في العملية والبيانات الكمية والمقارنة التي نتجت عن العملية زيادة مستوى الوعي بين المسؤولين حول أهمية الاستثمار في مناطق معينة.

وفي العراق، تمت إعاقة معالجة النزوح الداخلي المطول بسبب تفضيل سياسة الحكومة لعودة النازحين داخليًا في سياق لا يستطيع فيه جميع النازحين أو يرغبون في القيام بذلك. ومن ثمّ، هناك عدم كفاية في البيانات أو التحليل الخاص بالإدماج المحلي أو إعادة التوطين، رغم أن عددًا كبيرًا من النازحين داخليًا بدأ بالفعل في الحقيقة الاندماج محليًا. ولهذا، وضعت المنظمة الدولية للهجرة في العراق والفريق العامل للعائدين والتقصي الاجتماعي إطار بحثي بناءً على إطار الحلول الدائمة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل تقييم العوامل المحددة التي تجعل منطقة ما “مواتية” للإدماج من منظور النازحين، والمجتمع الأوسع والسلطات المحلية في محافظتي السليمانية وبغداد.¹⁰⁴ وبالمثل، أنشئت عملية تحديد السمات الحضرية

لعام 2015-2016 في إقليم كردستان العراق أساس دلالي مشترك بين سلطات المحافظات، وشركاء الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية للتعامل مع التحديات المتعلقة بالإسكان، والتوظيف، والتماسك المجتمعي بالنظر إلى حقيقة أنه من المستبعد مغادرة العديد من النازحين واللاجئين في المستقبل القريب.¹⁰⁵ وبالرغم من استمرار حكومة العراق في تحديد العائدين ذوي الأولوية، توفر النتائج الأدلة اللازمة للدعوة إلى تطبيق نهج أكثر حذرًا للعودة والحاجة إلى دعم إضافي لمعالجة القضايا المحددة.

يمكن أن تبني الجهات الفاعلة الدولية وتحسن من قدرات تحليل البيانات وجمعها لدى الدول على مختلف المستويات الحكومية بطرائق متنوعة. لقد تنامت قدرة الحكومة الصومالية على جمع البيانات واستخدامها بشأن النازحين داخليًا في السنوات الأخيرة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، قامت حكومة الصومال، في فبراير 2020، بترقية إدارة الإحصاءات الوطنية إلى مكتب الإحصاءات الوطنية في وزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية لتنسيق وتبسيط عملية جمع المعلومات الإحصائية وتجميعها وتحليلها ونشرها وتوزيعها، وذلك للوفاء بالتزامات صندوق النقد الدولي المعنية بتخفيف الديون. وعلى وجه التحديد، تدعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) والبنك الدولي الحكومة في وضع نظام وطني موحد لجمع البيانات المتعلقة بالنزوح وتحليلها.¹⁰⁶ وبذلت حكومة الفلبين كذلك جهودًا لتحسين إدارة نظم بيانات النازحين، وأبرزها تصريح الدخول العائلي للمساعدة في الكوارث الورقي لتحديد النازحين ورصد تقديم المساعدة لعدد من السنوات. واستثمرت الحكومة في تبسيط عملية التسجيل، بما في ذلك قبل حدوث النزوح (انظر أدناه). على سبيل المثال، قدم كلٌّ من إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مشروعًا تجريبيًا في محافظة ماجنداناو لرقمنة العملية. وأسهم استخدام نظام SCOPE البيومترى لدى برنامج الأغذية العالمي كذلك لتسجيل النازحين في الجهود الرامية إلى تكوين قاعدة بيانات ونظام تسجيل وطني للنازحين.

تضمن التعاون بين حكومة إندونيسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برامج القرى الشقيقة أيضًا بناء قدرة السلطات المحلية على التعامل مع فجوات البيانات السابقة التي جعلت من الصعب لم شمل العائلات المشتتة وأخرت تقديم المساعدة.¹⁰⁷ أحد العناصر الرئيسية للبرنامج هو نظام معلومات القرية (VIS)، الذي يتيح لسلطات الاستجابة للكوارث إمكانية تقديم المعلومات التشغيلية الأساسية إلى أفراد المجتمع المتضرر خلال مرحلة الاستجابة والإصلاح من أي كارثة.¹⁰⁸ ويشمل النظام خرائط وخطط محددة للقرية ويسجل بيانات السكان (مصنفة حسب العمر، أو الإعاقة، أو متطلبات المساعدة الخاصة)، ومعلومات البنية التحتية، وأعداد الماشية، ومعلومات الأخطار والمخاطر لإثراء عملية وضع الميزانية وتقديم المساعدة على المستوى المحلي طويل وقصير الأمد.

ويمكن أن تساعد عملية تسجيل وجمع البيانات الاستباقية في سياقات الكوارث الحكومات على تجنب النزوح والاستعداد له. ففي الفلبين، على سبيل المثال، وفي إطار تدريبات تخطيط الإخلاء في العاصمة مانيلا، وضعت ملفات تعريف وخرائط للتركيبة السكانية، والأخطار، ومواطن الضعف، والقدرات لكل برنجيه محدد. وقام مندوبي التعداد بتحديد المساحات المفتوحة والمباني وتصنيفها بوصفها مواقع إخلاء محتملة في الأراضي العامة وذات الملكية الخاصة. ومن ثمَّ طُبِّقت هذه المعلومات على خرائط مفصلة ومحدثة للبلدات، رُسمت باستخدام تقنية الطائرات بلا طيار، للمساعدة على تحديد طرق الإجلاء المحتملة. وبالنظر إلى تعرض البلاد للأخطار الطبيعية المتكررة والدورية، أطلقت إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية في الفلبين، في عام 2018، المشروع التجريبي لتقييم قابلية التأثر بالكوارث وتحديد سماتها مع المنظمة الدولية للهجرة من أجل الشروع في جمع البيانات وتحليلها بشأن خطر النزوح بوصفه مكونًا متكاملًا لأنشطة التأهب للكوارث.¹⁰⁹



الفلبين، المستفيدون أصحاب البطاقات التي تعرض أسماءهم والرموز الفريدة يمكنهم الآن تسلم المساعدات الحكومية عبر نظام التسجيل والتحقق البيومتري (BRaVe).
© حقوق الملكية محفوظة لإيريك لوماننا من المنظمة الدولية للهجرة | 2019

واعتمادًا على التحليلات التنبؤية لمركز المعلومات ورصد عمليات الاستجابة للكوارث بشأن الاستجابة الإنسانية ومصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة، حددت إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية المناطق الخطرة المعزولة جغرافيًا في شمال جزيرة لوزون التي تواجه مستويات مرتفعة من خطر النزوح الناتج عن الكوارث. وعمل مشروع تقييم قابلية التأثر بالكوارث وتحديد سماتها عن كثب مع السلطات المحلية لتسجيل ما يقرب من 65 ألف أسرة مهمشة باستخدام نظام التسجيل والتحقق البيومتري (BRaVe) لدى المنظمة الدولية للهجرة بوصفه نشاطًا من أنشطة التأهب للكوارث. وبمجرد التسجيل، تصدر بطاقة هوية بلاستيكية مرمزة بخطوط تحمل صورة رب الأسرة، يطلق عليها بطاقة المساعدة الشاملة لخدمات التصدي للكوارث والتعافي المبكر أو بطاقة CARES. ويمكن أن تساعد قاعدة بيانات بطاقة CARES إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية على ضمان تلقي النازحين لمستوى مناسب من المساعدة بسرعة ويسر، نظرًا إلى أن المسؤولين الحكوميين في أي مكان يمكنهم الوصول إلى معلومات المستفيدين من قاعدة بيانات مركزية بدلاً من الاضطرار إلى التواصل مع السلطات المحلية في مكان النازحين الأصلي. ويمكن أن تخطط السلطات للاحتياجات المستقبلية، على سبيل المثال من خلال تحديد الحاجة إلى مواد الإغاثة الموجودة مسبقًا، واكتشاف العائلات التي قد تحتاج إلى مساعدة خاصة، وتوقع الحاجة إلى دعم سبل كسب العيش في أثناء النزوح.¹¹⁰

مع تحول العمليات القطرية إلى **وضع برامج الحلول الدائمة**، يمكن للحكومات والجهات الفاعلة الدولية **الاعتماد على الأطر والأدوات الدولية الحالية وتكييفها** لجمع وتحليل المعلومات التي تتطلبها مسارات العمل الإنسانية والإنمائية وبناء السلام وتحقيق الاستقرار، مع سد فجوات البيانات حسب الحاجة. ويبدأ تقييم وقت انتهاء النزوح بوجود مجموعة مشتركة من المؤشرات، مستمدة على سبيل المثال من مكتبة مؤشرات الحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات ودليل التحليل¹¹¹ أو إطار عمل وطني، والتي يمكن تكييفها مع السياق المحدد للمكان الذي يقرر فيه النازحون السعي لإيجاد حل دائم. ويمكن لجهات فاعلة متعددة على المستوى

الفردى رصد هذه المؤشرات بعد ذلك، على سبيل المثال من خلال الدراسات طويلة المدى التي تشمل استقصاءات الأسر المعيشية لتقييم التقدم المحرز. ويمكن تحليل التقدم المحرز كذلك على المستوى المؤسسي، لتحديد، على سبيل المثال، ما إذا كانت آليات التعويض تفي بفاعلية باحتياجات النازحين، والتأكيد على وصول النازحين إلى الخدمات الأساسية على المستوى المحلي أو مستوى المنطقة، ووجود فرص لكسب العيش وقضايا التماسك المجتمعي.

رغبت المنظمات غير الحكومية، في الصومال، المشاركة في مشروع RE-INTEG، وهو مشروع اتحادات ممول من الاتحاد الأوروبي للفترة من عام 2017 إلى عام 2020 لدعم إدماج (إعادة إدماج) النازحين والعائدين، في وضع إطار مشترك لرصد المشروع والاستفادة منه من أجل تقييم مدى مشاركة برنامجهم في تحسين حياة النازحين بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة. وقام شريك التعلم لدى المشروع، وهو الأمانة الإقليمية لإيجاد الحلول الدائمة، بتعديل إطار الحلول الخاص به،¹¹² والذي يُفعل إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة من خلال 28 مؤشرًا، حسب مشروع RE-INTEG في الصومال بتحديد مؤشرات النتائج المشتركة عبر مصفوفة نتائج مشروع الاتحاد وذلك لوضع إطار عمل جماعي لرصد النتائج. واستكمل إطار العمل بخطة رصد توضح بشكل أكبر مؤشرات النتائج العشرة، وبمجموعة من أسئلة الاستقصاء لجمع معلومات عن كل مؤشر.¹¹³

ولا شك أن فهم الأسباب الأساسية وراء أن النازحين داخليًا لا تزال لديهم احتياجات محددة

تتعلق بنزوحهم، حتى بعد مرور عدة أعوام، يتطلب التقييم الدقيق لكل سياق للوقوف على الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ربما تؤثر سلبًا في النازحين داخليًا والمجتمع الأوسع نطاقًا المتأثر بالنزوح.¹¹⁴ وقد أبرز البحث في الصومال، والعراق، والسودان على وجه الخصوص الحقيقة التي تفيد بأن إطار الحلول الدائمة لدى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لا يحيط بشكل كامل القضايا المتعلقة بالتماسك الاجتماعي أو التطلعات الشخصية أو المشاعر الذاتية حول الانتماء، والتي تعتبر حاسمة لتحقيق حلول دائمة في نهاية المطاف. فعلى سبيل المثال، تم تهينة المنظمة الدولية للهجرة، والفريق العامل للعائدين والتقصي الاجتماعي، في عام 2018، في العراق لتحليل مجموعات البيانات واسعة النطاق الموجودة مسبقًا حول النزوح الداخلي، بالإضافة إلى المسوحات المستهدفة جغرافيًا والدراسات النوعية، من أجل فهم أفضل لمجموعات النازحين داخليًا التي لا تزال نازحة بسبب النزاع في العراق والسبب وراء ذلك.¹¹⁵ ولتحليل النتائج، استكملت الدراسة إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة بمزيد من المؤشرات من أطر الهجرة وإدماج اللاجئين، وأطر الهشاشة والتماسك الاجتماعي. وبينما لم تكن مجموعات البيانات قابلة للمقارنة تمامًا، يسلط التقرير الناتج¹¹⁶ الضوء على الأسباب الكامنة وراء إطالة أمد النزوح بالنسبة إلى بعض النازحين وماهية الظروف التي قد تؤدي إلى حالات نزوح مطولة للآخرين. وتم استخلاص المؤشرات المعنية بالتماسك الاجتماعي، في الصومال والسودان، من مكتبة مؤشر الحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات.

في الصومال، تم إنشاء استقصاء التطلعات السنوي من خلال عملية تشاورية تضم السلطات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات الأمم المتحدة¹¹⁷ لتقديم نهج طويل من أجل استيعاب الكيفية التي قد تتغير بها نوايا النازحين فيما يتعلق بالحلول الدائمة بمرور الوقت. ويقارن التجليل بين 500 أسرة تمثل مجموعات مختلفة من النازحين، والعائلات المضيئة، والعائلات غير المضيئة في المناطق الحضرية على مدار فترة أربع سنوات (من 2019 إلى 2022)، باستخدام بيانات مجمعة، من أجل تحسين استيعاب العوامل التي توجه قرارات النازحين للبقاء في موقع معين أو الانتقال فيما يتعلق بخمسة مجالات موضوعية: أنماط النزوح،

والتنمية الاقتصادية، والتكامل الاجتماعي، وتصورات السلامة والأمن، والإسكان والأرض والممتلكات.¹¹⁸ وبالمثل، تُجري المنظمة الدولية للهجرة، في أوكرانيا، استقصاءات وطنية منتظمة ومقابلات شخصية وجهًا لوجه منذ عام 2016 لقياس الرفاهية المادية، والتكامل الاجتماعي، واحتياجات الإسكان لدى النازحين، مما يساعد على تقييم نجاح برامج النازحين.¹¹⁹

فيما يتعلق بمعالجة البيانات الصادرة من مقابلات ونقاشات مجموعة التركيز، أظهرت عمليات التشاور المجتمعي في السودان أن **البيانات النوعية لا يصعب حتمًا تحليلها**. فهي تحتاج فقط إلى دمجها في منهجية جمع البيانات من البداية مع وجود خطة تحليل واضحة.¹²⁰ وبناءً على ذلك، ستحتاج أم دخن في النهاية، كما هو مخطط له، إلى عملية منهجية لجمع البيانات لتوفير الأساس لتطوير استجابات برمجية، إضافةً إلى الدعم الإداري والدعم من الميزانية من جانب السلطات الوطنية ودون الوطنية لتنفيذ البرامج. وبالنظر إلى الكم الكبير من الملاحظات النوعية من المشاورات بشأن المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين في فيجي، وضع مستشار التنقل البشري الذي يدعم العملية نظام نقاط لتحديد المسائل التي كان عليها أكبر إجماع من جميع ممثلي المجتمع من مختلف الأقاليم. وقد مُنح اهتمام أكبر لوجهات النظر الصادرة من المجتمعات ذات التجربة المباشرة مع إعادة التوطين. وتم التحقق من صحة هذه النقاط من خلال استشارة المفوضين والنتائج ذات الصلة من البحث الأكاديمي السابق للمستشار.

إن وجود بيانات وتحليلات طويلة ومقارنة حول النزوح قد مكّن الشركاء الذين يعملون على إيجاد حلول دائمة من **إشراك الجهات الفاعلة في مجال التنمية في حوار حول النزوح بوصفه "عامل إفقار"**، مما شجع تلك الجهات الفاعلة على تصميم برامجها لاحقًا وفقًا لذلك بهدف التعامل مع الحلول الدائمة.¹²¹ ويستكشف البنك الدولي، في الصومال، كيفية تسجيل التغييرات المتعلقة بالحلول الدائمة في الاستقصاء عالي الوتيرة الصومالي الخاص به.¹²² وقامت الأمانة الإقليمية لإيجاد الحلول الدائمة وشركاء الحلول الدائمة كذلك بمسح كيفية توافق إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.¹²³

ومع ذلك، نظرًا إلى أن تحقيق الحلول الدائمة عبارة عن عملية تقليل تدريجي للاحتياجات المحددة المرتبطة بالنزوح، وليس حركة مادية لمرة واحدة، **فقد تحتاج نهج جمع البيانات كذلك إلى التطور والتكيف**، باستخدام الأنظمة والمؤشرات الأكثر صلة لقياس الحلول الدائمة مع تغير أوضاع النازحين. فعلى سبيل المثال، تم إنشاء مؤشر العودة، في الصومال، لتحديد أولويات مواقع العودة التي تحتاج إلى أكبر قدر من المساعدة. ولكن، ظهر البحث عن الإدماج المحلي عندما تباطأت عمليات العودة واحتاجت الجهات الفاعلة إلى فهم احتياجات النازحين المعرضين لخطر النزوح المطول. وبالنظر إلى المستقبل، يجب تركيز الجهود على بناء قدرة الحكومة الوطنية على جمع البيانات المتعلقة بالنزوح والتحقق منها بانتظام في إطار الإحصاءات الوطنية، على النحو المبين في التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين لعام 2020،¹²⁴ وذلك لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الحلول الدائمة بمرور الوقت.

لقد كان يُنظر إلى تنسيق جمع وتحليل البيانات بوصفه مكونًا رئيسيًا في إعداد البرامج المشتركة بهدف تحقيق نتائج جماعية،¹²⁵ ولا سيما تلك المتعلقة بالحلول الدائمة. كما يُعد امتلاك رؤية مشتركة عن الأهداف العامة لمشروع مشترك أمرًا بالغ الأهمية على وجه الخصوص في مرحلة التصميم المنهجي لجمع البيانات والرصد من أجل فهم سبب الحاجة إلى مجموعة محددة من البيانات، مثل تحديد المؤشرات التي تعكس نظرية التغيير لمشروع معين على نحو أفضل.¹²⁶ وعلى سبيل المثال، أبرزت التجربة من مشروع RE-INTEG في الصومال أن تأسيس نظرية تغيير مشتركة فيما يتعلق بإيجاد الحلول الدائمة قد ساعد على تحديد "مسار عرضي" لدفع (إعادة) الإدماج وتوجيه الجهود الجماعية

لمعالجة مواطن ضعف المجتمعات المتضررة من النزوح.¹²⁷ ويمكن للجهات الفاعلة بعد ذلك إعادة تقييم أنظمة تقييم ومراقبة إعداد البرامج وجمع البيانات المنتظم وإيجاد سبيل للعمل بصورة جماعية لتحقيق الأهداف المشتركة.

تؤدي آليات التنسيق كذلك دورًا في ربط البيانات والتحليل بصناعة السياسات بشأن النزوح الداخلي. وعلى المستوى الوطني في الصومال، وضع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والشركاء في الصومال أولاً النتائج الجماعية التي تتناول الحلول الدائمة في عام 2017، والتي تمت مراجعتها لاحقًا لتتماشى مع ركيزة التنمية الاجتماعية في إطار الأمم المتحدة، بالتعاون الإنمائي وخطة التنمية الوطنية.¹²⁸ أتاح الفريق العامل المعني بإيجاد الحلول الدائمة، الذي شارك في رئاسته منسق الأمم المتحدة لإيجاد الحلول الدائمة في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام، والمنسق المقيم، ومنسق الشؤون الإنسانية والأمانة الإقليمية، الفرصة أمام الشركاء التنفيذيين لمشاركة منهجياتهم ونتائجهم مع الحكومة وغيرها من الشركاء، مما يزيد حجم أثر البيانات التشغيلية والتحليل للاستخدام في الدعوة ووضع السياسات والبرمجة التنفيذية بشأن الحلول الدائمة. ففي عام 2018، على سبيل المثال، قاد مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة والأمانة الإقليمية لإيجاد الحلول الدائمة عملية وضع مبادئ إعداد برامج الحلول الدائمة مع المنظمات غير الحكومية التابعة للفريق العامل وأعضاء الأمم المتحدة والتي أقرتها الحكومة الفيدرالية الصومالية في نهاية المطاف في عام 2019 لتوجيه جميع الأعمال المتعلقة بالحلول الدائمة للنازحين داخليًا في البلاد.¹²⁹ وقامت الحكومة كذلك في نفس السنة بتكييف إطار رصد النتائج الجماعية لإنشاء مصفوفة أداء الحلول الدائمة التي تتضمن المؤشرات العامة المرتبطة بإيجاد الحلول الدائمة. وأسهمت البيانات التي تبادلها الشركاء التنفيذيين لتوثيق الاحتياجات المحددة للنازحين في النجاح النهائي لمبادرة الحلول الدائمة في الدعوة إلى إدراج مؤشرات محددة للنزوح الداخلي عبر الركائز الأربع لخطة التنمية الوطنية التاسعة للصومال (NDP9) المعتمدة في ديسمبر 2019.¹³⁰

ولا يُعد توافر الأدلة والبيانات الجيدة وذات الصلة ومناسبة التوقيت أمرًا كافيًا، في حد ذاته، لضمان اتخاذ إجراء. ويعتمد الدعم الفعال لمعالجة النزوح الداخلي معالجةً كاملة على التزام الدولة. ويمكن أن يؤدي عدم التنسيق وتكرار جمع وتحليل البيانات كذلك إلى تعقيد الجهود المبذولة لتحديد أولويات الإجراءات الأكثر أهمية اللازمة لمساعدة النازحين على تحسين حياتهم. ومن المرجح أن يتم استخدام البيانات عندما تضعها الجهات الفاعلة معًا، وذلك تحت قيادة الحكومة بشكلٍ مثالي، مع بناء فهم مشترك للغرض منها وخلق ملكية مشتركة.



نجيريا. نازح داخلي يهتم بحديقته التي زرعها بجوار برج الماء في مخيم النازحين داخليًا في قرية تينشزر. © حقوق الملكية محفوظة لريكا توباز من المنظمة الدولية للهجرة | 2018

3.1.5 النزوح المطول ودعم الحلول الدائمة

”زيادة مشاركة الدول لأخذ زمام المبادرة في إيجاد حلول للنازحين، بما في ذلك من خلال تطبيق أهداف التنمية المستدامة“

خطة عمل GP20، الهدف الرابع

أكدت أمثلة تقرير التجميع على حقيقة عدم وجود خيار تسوية واحد يناسب جميع النازحين. فقد يرغب البعض في العودة، بينما يفضل البعض الآخر الاندماج أو إعادة التوطين محليًا في جزء آخر من البلاد. ويتعين تيسير الحلول الدائمة أينما يختار النازحون إعادة بناء حياتهم. وفيما يخص بعض البلدان، مثل إثيوبيا والهندوراس، بدأت عملية إيجاد حلول دائمة للنزوح الداخلي مع قيام الحكومة، بدعم من الجهات الفاعلة الدولية، ببساطة بتسمية النزوح ومسحه منهجيًا بوصفه ظاهرة، سواء كانت مرتبطة بالنزاع أو الكوارث أو انتهاكات حقوق الإنسان. ومع تحول العمليات القطرية إلى التركيز على الحلول الدائمة، كما تمت الإشارة إليه في النقاش حول البيانات، استُخدمت أساليب بحث متنوعة لمقارنة موقف النازحين مع بقية السكان (راجع القسم 3.1.4).

3.1.5.1 إعداد برامج الحلول الدائمة

أدى الاعتراف المتزايد بالتحديات المرتبطة بالنزوح المطول إلى بذل جهود لتجنب النزوح والحالات التي طال أمدها في المقام الأول. ونظرًا إلى أن العديد من الظواهر الجوية موسمية، ومن ثم يمكن التنبؤ بها، ساعدت تدابير العمل المبكر في منغوليا باستخدام نموذج التمويل القائم على التنبؤ لدى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الجهات الفاعلة على توقع آثار العواصف الشتوية الشديدة بناءً على معلومات علمية وتقييمات مجتمعية ومن ثم تقديم المساعدة قبل وقوع الكارثة. ويُمكن التمويل والتخطيط المتفق عليه مسبقًا المنصوص عليه في بروتوكول العمل المبكر جميع الجهات الفاعلة من التصرف بسرعة من خلال تقديم التمويل قبل أي حدث متوقع. ويبنى العمل المبكر قدرة المجتمعات المتضررة على الصمود لمساعدتهم على تجنب النزوح أو الحد من الآثار السلبية المرتبطة بالنزوح عندما لا يمكن تجنبه. في هندوراس، حيث نزح ما لا يقل عن 247 ألف شخص داخليًا بسبب العنف بين عامي 2004 و2018،¹³¹ تتجنب عملية التحقق من الأملاك المهجورة في أقرب وقت ممكن فقدان المعرفة المحلية التي ستلاشى حتمًا مع مرور الزمن، الأمر الذي يوفر الوقت والموارد. وبناءً عليه، يمكن أن تساعد على تجنب إطالة أمد النزوح في المستقبل من خلال إزالة العقبات المحتملة عندما يبدأ النازحون في رفع دعاوى الملكية.

وبمجرد إعطاء الأولوية للحلول الدائمة، يسלט تقرير التجميع الضوء على المشروعات التجريبية المبتكرة باستخدام نهج قائمة على المنطقة للعمل نحو إيجاد حلول دائمة للنازحين تضم إعداد برامج العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام. كما أن النهج القائمة على المنطقة “توفر دعمًا متعدد القطاعات وتعمل مع أصحاب المصلحة المتعددين، مع الأخذ في الاعتبار جميع السكان الذين يعيشون في منطقة جغرافية محددة ذات مستويات عالية من الاحتياجات.”¹³²

فعلى سبيل المثال، بدأ مشروع *Midnimo* (الوحدة)، وهو الأول من نوعه في الصومال، في شهر ديسمبر 2016 بوصفه مشروعًا مشتركًا بين المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتعزيز الحكم المحلي وإيجاد حلول دائمة للنازحين واللاجئين العائدين، وتحسين التماسك الاجتماعي من خلال البرامج الإنسانية والإنمائية وبناء السلام المتكاملة. ودعم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري مجموعة

متنوعة من الأنشطة الخاصة بالمشروع في المناطق الحضرية على المستوى المحلي في المجتمعات المتضررة من النزوح في ولايتي جوبالاند والجنوب الغربي.¹³³ وبعد مرحلة أولية إيجابية، توسع مشروع Midnimo ليشمل ولايتي هيرشابليل وغالمودوغ في عام 2018، مع وجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كشريك إضافي يركز على سبل كسب العيش والتوظيف ولضمان زيادة التركيز على اعتبارات النوع الاجتماعي عبر المشروع ككل.¹³⁴ وفي صميم تطبيق مشروع Midnimo على المستوى المحلي أقيمت ورشة عمل مكثفة لمدة خمسة أيام، بقيادة السلطات الحكومية المحلية المدربة، والتي من خلالها وضعت المجتمعات المتضررة من النزوح خطط العمل المجتمعية لتحديد أولويات احتياجاتهم بناءً على تحليل السياق. وتتضمن ورشة العمل جلسة "الكشف عن مظهر الموارد"، التي تعلن خلالها الوكالات الشريكة مستويات التمويل التي سئسهم بها، الأمر الذي يمكن أفراد المجتمع من تحديد أولوية المشروعات وفقاً لذلك.

أطلق الفريق العامل المعني بإيجاد الحلول الدائمة، في السودان، في أواخر عام 2016 مشروعاً تجريبياً لوضع خطط عمل الحلول الدائمة القائمة على المنطقة في منطقتين بدارفور هما: أم دخن، مكان ريفي في وسط دارفور، ومدينة الفاشر، مكان حضري في شمال دارفور.¹³⁵ بدلاً من وضع إستراتيجية وطنية للحلول الدائمة،¹³⁶ استُخدمت خطط العمل على المستوى المحلي لتعزيز الحلول الدائمة في وضع برامج بناء السلام والتنمية وبرامج العمل الإنساني المشتركة بهدف مشاركة الخطط في نهاية المطاف في وضع إستراتيجية وطنية للحلول الدائمة في وقت لاحق. ويسلط مثال السودان الضوء على نهجين مختلفين تم استخدامهما في المشروع التجريبي كخطوة أولى لجمع المعلومات عن المجتمعات وتحليلها بهدف إنشاء أساس لوضع خطط العمل، مع التأكيد على دور إسهامات النازحين في كل منها. وتم استنتاج كلتا العمليتين من التوجيه العالمي الذي يؤكد على التشاور والتخطيط المشترك مع المجتمعات المتضررة من النزوح على أساس أي خطة حلول دائمة". تنبثق عملية خطة عمل أم دخن من دليل "الحلول الدائمة في الممارسة العملية" لعام 2017 الذي أعدته مجموعة الإنعاش المبكر العالمية، بينما تستند عملية تحديد السمات في الفاشر على مكتبة مؤشر الحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات ودليل التحليل.¹³⁷

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، في أفغانستان، من خلال مشروع دعم سبل كسب العيش والتنقل لمواجهة تحدي خلف فرص عمل طويلة الأمد للنازحين، والعائدين من اللاجئين والمجتمعات المضيفة وسط استمرار انعدام الأمن.¹³⁸ وسعت إحدى عناصر المشروع إلى إتاحة الفرص أمام وصول مسارات الهجرة المنتظمة إلى التوظيف الدولي. وبالرغم من التحديات السياسية التي حالت دون تنفيذ اتفاقيات العمل الثنائية، وضعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للمسات الأخيرة على إستراتيجية وسياسة وطنية لهجرة العمالة. وفي مقاطعة نكرهار، درب مشروع دعم سبل كسب العيش والتنقل في أفغانستان النازحين كذلك على فرص التوظيف الوطنية وعلى بدء أعمالهم الخاصة من خلال إقامة شراكات مع القطاع الخاص للتدريب والتوظيف. بدءاً من شهر ديسمبر 2019، كان ما يقرب من 1200 شخص أفغاني من النازحين قسراً، من بينهم 216 نازحاً داخلياً، إما موظفين في القطاع الخاص أو بدؤوا أعمالهم التجارية الخاصة.¹³⁹ وبالرغم من اختتام المشروع في نهاية عام 2019، فإن النموذج قد ألهم مشروعات مماثلة في أفغانستان.¹⁴⁰

في العراق، يسعى مشروع "استقرار سبل كسب العيش في نينوى" التابع لجهة مانحة دولية إلى خلق فرص سبل كسب العيش للشباب تُسهم في بناء السلام والتماسك الاجتماعي.¹⁴¹ ويشمل المشروع كذلك رصد اتفاقيات السلام والتماسك الاجتماعي على المستوى المحلي بصورة أعم وتنسيق مشاريع بناء السلام الدولية في المنطقة من خلال الفريق العامل المعني بالسلام والمصالحة، الذي أُسس في أكتوبر 2018. وبالمثل، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العائدين

من النازحين داخليًا منذ عام 2015 في إطار برنامج الاستقرار الخاص به لتعزيز استعداد المجتمع وتسهيل عودة النازحين وإعادة دمجهم في المجتمعات المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتُستكمل برامج إصلاح البنية التحتية العامة وتقديم الخدمات الأساسية ودعم سبل كسب العيش¹⁴² من خلال أنشطة التماسك الاجتماعي التي تسهل الحوار واتفاقيات السلام من خلال آليات السلام المحلية التي تشمل الشباب والمجموعات النسائية ووسائل الإعلام والقادة الدينيين.

تبشر البرامج المبتكرة والتجريبية بالتعامل مع **التعقيدات الدائمة في قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات المتعلقة بالنزوح الداخلي**، ولا سيما في المناطق الحضرية. ففي أوكرانيا، تشتهر مدينة ماريوبول بامتلاكها أحد أفضل برامج الإسكان للنازحين داخليًا في البلاد.¹⁴³ وقد نشأت هذه البرامج بدافع الضرورة، لتتكيف مع الظروف المتغيرة بمرور الوقت. ويتم دمج إستراتيجية الإسكان الحالية لمدينة ماريوبول الخاصة بما يقرب من 98,900 نازح داخلي¹⁴⁴ مسجل في إستراتيجية التنمية الأشمل للمدينة، بما في ذلك تدابير المساعدة الإنسانية للنازحين، ودعم سبل كسب العيش، والاستثمار في النقل العام، والحصول على الدعم الطبي والنفسي، والتدابير الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والأنشطة الثقافية.¹⁴⁵ ومن الجدير بالذكر أن مدينة ماريوبول كانت أول مدينة في أوكرانيا تعدل برنامج الإسكان المؤقت الموجود مسبقًا الخاص "بالمستضعفين" ليشمل النازحين داخليًا، وهي فئة لم يتم تحديدها سابقًا بموجب التشريع الأوكراني. إضافةً إلى ذلك، في حالة تلبيتهم لمعيار الدخل، يستفيد النازحون أحيانًا من برنامج الإسكان الاجتماعي المجاني الموجود مسبقًا حتى تتحسن أوضاعهم المالية. وتمتلك العائلات النازحة ذات الدخل المتوسط كذلك فرصة شراء مسكن بسعر معقول في ماريوبول. وفي إطار نموذج 50/50 الممول من صندوق الدولة لدعم بناء مساكن الشباب،¹⁴⁶ يمكن للنازحين والمحاربين القدامى شراء مساكن مشيدة حديثًا في سوق العقارات بمشاركة مالية بنسبة 50 في المئة من الحكومة. وتواصل المدينة استكشاف نماذج إسكانية جديدة للمساعدة على الإدماج المحلي، بما في ذلك نموذج التأجير المنتهي بالتملك الذي وضعه المجلس الدنماركي للاجئين، حيث يدفع النازحون مبالغ إيجار شهرية يمكن أن تسمح لهم في النهاية بشراء المنزل من البلدية على مدار عشر سنوات دون فوائد.¹⁴⁷

كافحت البلديات الحضرية سريعة النمو في الصومال من أجل الاستجابة لأكثر من مليوني نازح¹⁴⁸ يعيشون حاليًا في مدنهم، حيث وصل كثير منهم منذ سنوات أو حتى عقود.¹⁴⁹ في عام 2019، طلب المكتب المتكامل للأمم المتحدة لنائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية إعداد التقرير "نحو تنمية حضرية مستدامة في الصومال والحلول الدائمة للنازحين داخليًا على نطاق واسع".¹⁵⁰ وإدراكًا للتحديات العديدة التي تواجهها البلاد، يعرض التقرير خيارات لكيفية استخدام البلديات الحضرية في الصومال لأدوات تقاسم قيمة الأراضي،¹⁵¹ بدعم من المجتمع الدولي، في عمليات التنمية الحضرية طويلة الأجل وذلك لتعظيم استخدام الأراضي الحضرية، وتوفير حقوق حيازة أقوى للنازحين داخليًا، وتحقيق الإيرادات لتمويل الحلول الدائمة للنازحين. تعتمد أدوات مشاركة قيمة الأراضي على الافتراض المنطقي بأن المجتمع الكبير، وليس الملاك الأفراد فحسب، يجب أن يستفيد عندما تؤدي الاستثمارات العامة، مثل تشييد الطرق وشبكة المجاري، إلى زيادة قيم الأملاك.¹⁵² فعلى سبيل المثال، في مدينة بوساسو، يستكشف التقرير التفاوض على اتفاقية تقاسم الأرض مع مالك الأرض الخاص الرئيسي، حيث ستحصل البلدية بموجبها على جزء من الأرض مقابل تقديم الخدمات الأساسية وشق الطرق لممتلكات مالك الأرض. وسيستغرق تحقيق المقترحات المتنوعة المقدمة في التقرير عدة سنوات، حيث يستلزم ذلك تحسين إدارة الأراضي والإدارة الحضرية، إلى جانب تحليل تقييم ديناميكيات الصراع، وأسواق الأراضي والإسكان، وأصحاب المصلحة المتنوعين.¹⁵³ كما يجب كذلك بذل المزيد من الجهود الشاملة في الإدارة الحضرية وإدارة الأراضي لإكمال مثل هذه النهج، وتباين تلك الجهود حاليًا بين المناطق في الصومال.¹⁵⁴

3.1.5.2 تنسيق الحلول الدائمة

تحتاج القيادة الحكومية المعنية بالحلول الدائمة مستويات متعددة من الدعم الحكومي عبر جميع مجالات المسؤولية المتنوعة. ويمكن أن يمتد دعم الحلول الدائمة إلى تخطيط التصدي للكوارث على المستوى المحلي وخطط التنمية على مستوى المنطقة لحماية حقوق التصويت ووضع سجل وطني للأموال المهجورة. وبناءً عليه، تحتاج أي قيادة حكومية معينة إلى سلطة سياسية وموارد مالية كافية لتنفيذ نهج حكومي كامل.¹⁵⁵ وفي وقت كتابة التقرير، كانت إثيوبيا، والعراق، والصومال، والسودان في مراحل متفاوتة في العملية، حيث تواجه كل منها نكسات سياسية ومالية في العملية مرتبطة بمستويات مختلفة من المشاركة الحكومية، والبيئة السياسية والأمنية ودعم الجهات المانحة الدولية. وتبشر الصومال بمستقبل باهر على وجه الخصوص. ففي نوفمبر 2018، أنشئت الحكومة وحدة حلول دائمة في وزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية، وتم استكمالها مؤخرًا بأمانة الحلول الدائمة الوطنية، التي تضم 14 كيانًا حكوميًا، من بينها مكتب رئيس الوزراء. وتسعى هذه الجهات التنسيقية إلى ضمان تنسيق برامج وإستراتيجيات وسياسات الحلول الدائمة الخاصة باللاجئين ودمجها في خطة التنمية الوطنية، وخرطة طريق التنمية الاجتماعية الوطنية، وغيرها من الصكوك ذات الصلة.

ومن الناحية المثالية، **تكون عملية التخطيط المعنية بالحلول الدائمة بقيادة الدولة ويتم تنسيقها بشكل مشترك بين الحكومة والمجتمع الدولي** لوضع رؤية وأساس دلالي مشترك ومؤشرات عامة عند وضع إستراتيجيات وخطط النازحين المحلية والوطنية. وفي الصومال، يحدث تنسيق واسع بشأن الحلول الدائمة للنازحين داخليًا بين الحكومة الصومالية والمجتمع الدولي تحت مظلة مبادرة الحلول الدائمة، التي أطلقتها الحكومة الفيدرالية الصومالية ونائب الممثل الخاص للأمين العام آنذاك، والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في أوائل عام 2016.¹⁵⁶ وتعتمد مبادرة الحلول الدائمة على إدراك أن "الحلول الدائمة للنزوح لا يمكن تحقيقها إلا من خلال القيادة الحكومية القوية والجهود الجماعية من الشركاء في المجال الإنساني والإنمائي وبناء الدولة / بناء السلام وإدماج المجتمعات المتضررة من النزوح أنفسهم".¹⁵⁷ وتتحول المبادرة الآن، بدعم في الأصل من نائب الممثل الخاص للأمين العام، والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية ونائب رئيس الوزراء، إلى حركة وطنية مملوكة بالكامل بقيادة الأمانة الوطنية للحلول الدائمة. ولهذا، يجري التنسيق بشأن الحلول الدائمة بين الحكومة والمجتمع الدولي رسميًا ضمن الفريق العامل المعني بركيزة القدرة على الصمود والفريق العامل الفرعي المعني بالهجرة والنزوح والحلول الدائمة، في إطار مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال.¹⁵⁸

أهم النموذج الصومالي مبادرة الحلول الدائمة في إثيوبيا. طلبت الحكومة الإثيوبية في أوائل عام 2019، بعد إطلاق إستراتيجيتها الوطنية بشأن النزوح الداخلي، دعمًا من مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة لوضع نهج يركز على الحلول بشأن النزوح الداخلي. وكما حدث في الصومال، عيّن مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة مستشارًا خاصًا للحلول الدائمة¹⁵⁹ لتقديم مشورة رفيعة المستوى إلى المنسق المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري. كما عيّن مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في كلا البلدين منسقًا مخصصًا للحلول الدائمة لتقديم الدعم الفني في تصميم مبادرة الحلول الدائمة مع جميع الشركاء، بالاعتماد على الممارسات الجيدة الدولية.

وبالإضافة إلى عمليات التنسيق بقيادة الدولة، **ينسق المجتمع الدولي والشركاء المحليين كذلك عملية إعداد برامج الحلول الدائمة من خلال الفرق العاملة الوطنية ودون الوطنية.** وفي إثيوبيا والعراق والصومال والسودان، تم دعم مجموعة تنسيق الحلول الدائمة على المستوى الوطني بقدرة مخصصة في مكتب المنسق المقيم للجمع بين مسارات العمل الإنسانية والإنمائية وبناء السلام الدولية، مع عضوية تضم الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية

والمتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية.

وبناءً عليه، وحتى في غياب المشاركة الحكومية، مكنت هذه المنتديات متعددة أصحاب المصلحة للجهات الفاعلة الدولية والمحلية من العمل نحو وضع رؤية مشتركة ومؤشرات عامة لتحقيق الحلول الدائمة للنازحين تم دمجها في مسارات العمل الإنسانية والإنمائية وبناء السلام، على سبيل المثال خطط العمل الإنسانية واتفاقيات إطار التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، أسس مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في السودان، في يوليو 2018، مجموعة منظمي النتائج الجماعية التي ضمت الجهات الفاعلة الدولية في المجال الإنساني والإنمائي والسلام للاتفاق على مجموعة من النتائج الجماعية، حيث تضمنت القضايا المتعلقة بالنزوح الداخلي.¹⁶⁰ واستُبدل منتدى شركاء السودان الدوليين بهذه المجموعة في عام 2019، مع استضافته في مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة مع عضوية تضم الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية. ويمكن أن تقدم الجهات الفاعلة الدولية كذلك **“مؤشرات الحلول الدائمة” في برامج التنمية و“مؤشرات القدرة على الصمود” في البرامج الإنسانية** لربط مساري العمل الإنساني والإنمائي المتعلقين بالحلول الدائمة. ففي الصومال، على سبيل المثال، تستخدم الجهات الفاعلة في مجال التنمية **“مؤشرات الحلول الدائمة”** بوصفها أدوات لإعداد البرامج من أجل تحديد **“المبادرات الإنمائية عبر القطاعات مع إمكانية المشاركة في الحلول الدائمة”** بينما يستخدم العاملون في المجال الإنساني **“مؤشرات القدرة على الصمود”** لملاحظة **“ما إذا كانت”** الأنشطة في خطة الاستجابة الإنسانية تُسهم في الحلول الدائمة و**“كيفية”** مشاركتها في ذلك.¹⁶¹

يُعد التنسيق بين السلطات المحلية ودون الوطنية والمجتمع الدولي أمرًا مهمًا لإيجاد الحلول الدائمة. فعلى سبيل المثال، تطلبت عمليات التخطيط لوضع خطط عمل مجتمعية، في السودان، مفاوضات مستمرة مع جميع مستويات الحكومة، مع الاعتماد، على سبيل المثال، على منسق تحديد سمات الحلول الدائمة في الفاشر للعمل بتنسيق وثيق مع السلطات البلدية والمحلية، بينما تعاون مستشار الحلول الدائمة مع السلطات الوطنية في الخرطوم. أما في الصومال، فتطلب تنفيذ مشروع Midnimo بنجاح في المحليات المختلفة التكيف مع كل سياق تشغيلي، بما في ذلك تحديد المؤسسات وأصحاب المصلحة الأنسب لتيسير المناقشات حول الحلول الدائمة، سواء كان عمدة محليًا أو مسؤولين داخل وزارة التخطيط. ومع ذلك، بالرغم من طبيعة القيادة الحكومية لمشروع Midnimo، فقد كان من الصعب على المشروع تقييم كيفية مشاركته في الجهود الأوسع لإيجاد الحلول الدائمة، نظرًا إلى أن خطط العمل المجتمعية لم تكن متوافقة مع خطة التنمية الوطنية لعام 2020-2024 ولا مدمجة في خطط التنمية الحكومية الفيدرالية. وقد يساعد إنشاء الفرق العاملة المعنية بإيجاد الحلول الدائمة على مستوى الحكومة الفيدرالية والمستوى المحلي، كما هو متوقع في المرحلة التالية من مبادرة الحلول الدائمة، على تحسين عملية التنسيق. ففي إثيوبيا، أسست مبادرة الحلول الدائمة فرق عاملة معنية بإيجاد الحلول الدائمة دون الوطنية برئاسة مشتركة من المكاتب الحكومية لإدارة مخاطر الكوارث وكيان تابع للأمم المتحدة، بمشاركة جميع الجهات الفاعلة المحلية ذات الصلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.

ومع ذلك، واجهت البلدان أيضًا **التحدي الحقيقي المتمثل في السعي وراء حلول دائمة وسط انعدام الأمن السياسي وعدم اليقين**، والحاجة إلى ضمان دمج الحلول الدائمة في الإستراتيجيات والبرامج الأشمل الخاصة بمجال العمل الإنساني والتنمية والسلام والأمن. وفي السودان، حدد النازحون داخليًا والمجتمعات المتضررة من النزوح، خلال وضع خطط العمل المجتمعية في دارفور، عدم الاستقرار السياسي والأمن بصفتهم عقبات أساسية في سبيل إيجاد الحلول الدائمة. وقد عاقت هذه البيئة غير المستقرة كذلك التطبيق الكامل لخطط العمل المجتمعية. وفي الوقت ذاته، أظهر مشروع Midnimo في الصومال أنه من الممكن تنفيذ الاستجابات التي تقودها الحكومة القائمة على المنطقة لإيجاد حلول دائمة حتى عندما لا يكون

الوضع العام مواعياً بعد لإيجاد مثل هذه الحلول. ومع ذلك، تحدد كلتا التجريبتين بدقة أهمية التفكير في توقيت وكيفية التقدم في الحلول الدائمة في سياق عمليات السلام الأوسع والأوضاع الأمنية الغامضة، بما في ذلك كيفية متابعة التزامات البرامج المقدمة للنازحين والمجتمعات المتأثرة بالنزوح على نطاق أوسع.

أخيراً، واجهت الجهود المبذولة لوضع برامج مبتكرة وزيادة مستوى التنسيق الذي يشمل مسارات العمل الإنسانية والإنمائية وبناء السلام صعوبات في محاولة تأمين **مستويات كافية ومستدامة من التمويل لدعم الحلول الدائمة**. ومر مشروع *Midnimo*، على وجه التحديد، بصعوبات في تمويل خطط العمل المجتمعية (CAPs)، والذي كان ممولاً في الأساس من خلال صندوق بناء السلام. وقد نجح في الاستفادة من مصادر تمويل متعددة من خارج الموارد الخاصة للمشروعات، بما في ذلك الإسهامات من البنك الدولي والقطاع الخاص والشتات، لتمويل المشاريع الفردية في خطط العمل المجتمعية. ونجح بعض المسؤولين الحكوميين في تسويق خطط العمل المجتمعية الخاصة بهم على المستوى الفيدرالي وللجهات المانحة. وبناءً عليه، لم يكن التحصيل مرتفعاً كما كان مأمولاً في الأساس، مع تلقي خطط العمل المجتمعية مستويات غير متكافئة من التمويل في المناطق المختلفة.¹⁶² وفي بعض الأحيان أجبرت الظروف المعارضة كذلك مشروع *Midnimo* على إعادة ترتيب أولويات التدخلات لتلبية الاحتياجات المنقذة للحياة، مثل توفير المياه في أثناء الجفاف. وفي إثيوبيا، ومع مواجهة صعوبات في التمويل مماثلة للصومال،¹⁶³ يناقش الفريق العامل المعني بإيجاد الحلول الدائمة على المستوى الفيدرالي فكرة إنشاء صندوق استئماني متعدد الشركاء للحلول الدائمة (MPTF)، بدعم من مكتب صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء في نيويورك. ويمكن أن تساعد هذه الأداة المالية الجديدة، في حالة إنشائها، على دعم البحث عن الحلول على المستوى التنفيذي. أما في السودان، يُظهر منتدى الشركاء الدوليين المشار إليه سابقاً إمكانية تنسيق دعم الجهات المانحة للمساعدة في تمويل برامج الحلول الدائمة التي لا تتناسب تماماً مع مسار العمل الإنمائي أو الإنساني أو بناء السلام. كما اجتمعت أيضاً الجهات المانحة الأساسية معاً في مجموعة أصدقاء السودان لدعم أولويات الحكومة الانتقالية بشأن الإصلاحات الاقتصادية والديموقراطية.¹⁶⁴

تضمنت بعض الممارسات الواعدة **نماذج التمويل التي يمكن أن تساعد على تجنب حالات**

النزوح المطول. فعلى سبيل المثال، تم إنشاء صندوق استئماني جديد لإعادة توطين المجتمعات بسبب المناخ، في فيجي،¹⁶⁵ بتمويل أولي بنسبة مئوية من عائدات ضريبة التكيف مع البيئة والمناخ في فيجي التي تم توسيع نطاقها لتشمل النزوح.¹⁶⁶ وقد شرع الصندوق الاستئماني بالفعل في تلقي أموال خارجية لدعم البحث، والتقييمات، والدراسات، وتحديد البنية التحتية ومواقع التوطين المهيئة للحياة.¹⁶⁷ وفي منغوليا، مولت آلية التمويل القائم على التنبؤ لدى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الإجراءات المبكرة التي عززت بشكل متكرر من قدرة الرعاة المعرضين لخطر النزوح على الصمود عن طريق الحد باعتدال من نفوق الماشية خلال مرتين متتاليتين من فصول الشتاء شديدة القسوة على مدار ثلاث سنوات. وبدأ تنفيذ التمويل القائم على التنبؤ بصياغة إستراتيجية متعددة أصحاب المصلحة تسمى بروتوكول العمل المبكر، والتي تنص على أهداف العمل المبكر وتحدد أدوار ومسؤوليات كل جهة من الجهات الفاعلة قبل حدوث فصل الشتاء شديد القسوة بوقتٍ كافٍ.¹⁶⁸ وتعاون الوكالة الوطنية للأرصاد الجوية والرصد البيئي في منغوليا (NAMEM) مع مركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر المعني بالمناخ لوضع نموذج النقطة الحاسمة اعتماداً على بيانات الوكالة الوطنية للأرصاد الجوية لتقييم الوقت والمكان الأكثر احتمالاً لأن يشهد حدث الزود الشديد.¹⁶⁹ وبمجرد الوصول إلى الحد الفاصل، تمت الموافقة تلقائياً على تقديم مستوى التمويل المحدد مسبقاً من صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث لأنشطة الاستعداد والعمل المبكر المنصوص عليها في بروتوكول العمل المبكر.

تعمل الوكالات الإنسانية، على المستوى العالمي، من خلال فرقة العمل المعنية بالعمل المبكر لمواءمة نهجها ووضع مشاريع تجريبية مشتركة. ومنذ عام 2016، استخدمت ما يقرب من 40 منظمة غير حكومية في المجال الإنساني نافذة التنبؤ لصندوق البداية في إصدار التنبيهات وتمويل إجراءات العمل المبكر.¹⁷⁰ وقد خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (CERF)، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (80 OCHA)، مليون دولار أمريكي على مدار عامين لتجربة العمل الاستباقي. ويستكشف الصليب الأحمر الفلبيني والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والبنك الدولي بنفس الطريقة وضع التأمين ضد الكوارث القائم على التنبؤ في إطار مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في جنوب شرق آسيا (SEADRIF)، وهو منصة إقليمية للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.¹⁷¹ ومع ذلك، حتى هذا لا يعتبر كافيًا على المدى الطويل. حيث يتعين على الجهات الفاعلة الأخرى دمج العمل المبكر في برامجها الحالية وفتح مصادر التمويل الجديدة الضرورية لضمان امتلاك الأسر الأكثر ضعفًا للأدوات التي يحتاجونها لتجنب الفقر المحتمل والنزوح اللاحق.¹⁷² وفي نفس الوقت، يجب أن تصاحب تدابير العمل المبكر تدابير لبناء القدرة على الصمود، مثل تنويع سبل كسب العيش لضمان الأثر طويل المدى.



لينا، 78 عامًا وزوجها بروكوفي، 86 عامًا، في سلافيانسك، شرق أوكرانيا خارج منزلهما المرمم الذي عاد إليه بعد عدة سنوات من النزوح. "كان علينا ادخار كل قرش لإصلاح المنزل، ومع ذلك لم يكن كافيًا. يسعدنا للغاية اختيارنا للمساعدة". © حقوق الملكية محفوظة لهيلينا كريستينسن من مفوضية اللاجئين | 2017



3.2 الاستنتاجات والاتجاهات المستقبلية

تتحول الاستجابات للنزوح الداخلي، في جميع أنحاء العالم، تدريجيًا إلى أساليب تبدو بسيطة لكنها قد تؤثر بصورة كبيرة في كيفية تصور النزوح الداخلي والتعامل معه في المستقبل. وبالنظر إلى العدد الكبير للنازحين داخليًا في جميع أنحاء العالم، فمن الضروري وضع نهج مبتكرة والاعتماد على الدروس المستفادة حتى الآن، من أجل التغلب على التحديات المستمرة التي ظهرت مرارًا وتكرارًا طوال استكشاف الممارسات الملاحظة.

بالتفكير في المستقبل، تظل المسؤولية الأساسية للدول في توفير الحماية والمساعدة للنازحين بما يتفق مع المعايير القانونية الدولية أمرًا لا جدال فيه. وقد أبرزت أمثلة GP20 **كيف يمكن للدول التحلي بالقيادة خلال العمل بالتعاون مع الشركاء الدوليين والمحليين** على التصدي لتحديات النزوح الداخلي في حالات النزاع والكوارث وانتهاكات حقوق الإنسان، موضحةً ما تبدو عليه المسؤولية في الممارسة العملية.

وتسلط أمثلة GP20 كذلك الضوء على الطريقة التي يمكن أن تساعد بها عوامل مثل توفير أدلة ذات جودة أفضل عن النزوح الداخلي، والرغبة المتمثلة في النظر إليك بصفك قائدًا دوليًا وإقليميًا، والدعم الفني من الخبراء الدوليين، والتمويل الكافي، على **بناء الإرادة السياسية واستدامتها**. وبينما قد يتم تحديد وزارة أو كيان واحد على أنه القيادة، تؤكد الأمثلة من إثيوبيا، والنيجر، والصومال، وأوكرانيا، وفانواتو على حقيقة أن الاستجابة الحكومية الفعالة للنزوح الداخلي تتطلب في نهاية المطاف من **جميع الوزارات التنفيذية المعنية العمل معًا على جميع مستويات الحكومة، بما في ذلك السلطات البلدية**. وبالمثل، توضح التجارب من هندوراس والفلبين أنه لا يزال من الممكن اتخاذ إجراء بدون قانون وطني أو قيادة معينة بشأن النزوح الداخلي، على الرغم من أنه من المحتمل أن تواجه السلطات الحكومية قيودًا عندما لا يتم توضيح الأدوار والمسؤوليات ومخصصات الميزانية.

وتستفيد الدول من تبادل الخبرات والممارسات المثلى حول كيفية التعامل مع النزوح الداخلي. وعندما يُنظر إلى النزوح الداخلي، كما في بعض الحالات، على أنه دليل على سوء الإدارة وعدم الاستقرار الذي يؤدي إلى حجب الجهات المانحة الدولية للمساعدة الإنمائية والتمويل، يكون هناك حافز سياسي ضئيل للاعتراف بوجوده. ومع ذلك، أثبتت مبادرة GP20 إمكانية مناقشة الدول والجهات الفاعلة الأخرى النزوح الداخلي في سياقات غير مسبقة، الأمر الذي يسمح بتبادل حقيقي للأفكار والممارسات بغرض التعامل مع النزوح الداخلي. ويجب أن تستمر مثل هذه المنصات الخاصة بتبادل ومناقشة **أمثلة الإدارة الرشيدة المتعلقة بالنزوح الداخلي**¹⁷³ وأن تتوسع لتشمل تمثيلًا أوسع للدولة ومشاركة أكثر نشاطًا للجهات الفاعلة التي تمثل التنمية وحقوق الإنسان وبناء السلام والتكيف مع تغير المناخ وإجراءات الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية وممثلو القطاع الخاص، للمساعدة في ضمان اتباع نهج شاملة لمعالجة النزوح الداخلي.

حماية النازحين، بحكم تعريفها، هي حماية وطنية، وعلى هذا النحو، يجب أن توفرها السلطات الحكومية في ممارسة الإدارة الرشيدة لمواطنيها والمقيمين بصفة اعتيادية الذين

قاموا بالنزوح. وبينما تتجلى هذه المسؤولية بوضوح في القانون،¹⁷⁴ تعاملت الجهود التشغيلية الدولية تاريخيًا مع النزوح الداخلي بصفته تحديًا إنسانيًا. ففي أوائل التسعينيات، دعا المناصرون الذين يطالبون بتركيز الاهتمام الدولي على النزوح الداخلي إلى وصف النازحين داخليًا على أنهم "لاجئون داخليون"،¹⁷⁵ وهي مقارنة شكلت الاستجابة التشغيلية للمجتمع الدولي في السنوات التالية. وتُعد اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الأداة الرئيسية لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ المعنية بتنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة، وهي هيئة مكلفة بتنسيق المساعدات الإنسانية.¹⁷⁶ وحتى في جهود إعادة الإعمار ما بعد النزاع أو الكوارث، يتم التعامل مع احتياجات حماية النازحين ومساعدتهم بصورة أساسية من خلال البرامج الإنسانية، بالرغم من بذل الأمين العام للأمم المتحدة جهودًا لتحسين تنسيق الأمم المتحدة بشأن الحلول الدائمة على المستوى القطري.¹⁷⁷

ويتشارك النازحون واللاجئون في العديد من مواطن الضعف واحتياجات الحماية ذاتها المتعلقة بالفرار من منازلهم. ومع ذلك، **يتطلب التعامل مع النزوح الداخلي استخدام إطار مفاهيمي وقانوني مختلف.** وعلى عكس اللاجئين، الذين قد يحتاجون إلى مساعدة إنسانية دولية طويلة الأمد بسبب عدم قدرة أو عدم رغبة البلدان المضيفة في إدماجهم بالكامل، فإن النازحون ليسوا أجنبًا وصلوا حديثًا إلى بلدٍ آخر. ويظل النازحون داخليًا مخولين بجميع الحقوق المتاحة للسكان العاديين في بلدهم، دون النظر إلى موقعهم. ولكن، عادةً ما يتم تصوير النازحين داخليًا على أنهم ضيوف مؤقتون أو زوار في "المجتمعات المضيفة"، حيث يتم التعامل معهم عمليًا على أنهم مواطنين من الدرجة الثانية في أثناء النزوح، ولا سيما في حالات النزوح المطول. وتؤدي مساواة النازحين داخليًا باللاجئين كذلك إلى التباس فيما يخص الحلول الدائمة. وبالرغم من تطور الإدراك بأن "الحلول الشاملة" للاجئين هي عملية تهدف إلى "التمتع بجميع حقوقهم بنفس القدر الذي يتمتع به المواطنون"،¹⁷⁸ يسلط تقرير التجميع الضوء على أنه في العديد من البلدان، لا تزال الحلول الدائمة للنازحين مساوية "للحلول الدائمة التقليدية الثلاثة" للاجئين،¹⁷⁹ والتي تُفهم على أنها حركة العودة الطوعية إلى الوطن ("العودة")، والإدماج المحلي، والانتقال (أو "إعادة التوطين").

ومن أجل تجاوز هذه التحديات، تشير الأمثلة في تقرير التجميع إلى إمكانية إعادة صياغة مفهوم **الأشخاص النازحين داخليًا على أنهم "مواطنون لديهم احتياجات خاصة بالنزوح"**، على عكس النازحين الذين لديهم احتياجات للحماية الإنسانية والمساعدة.¹⁸⁰ وفي هذا السياق، لا تُستخدم كلمة "مواطن" بالمعنى القانوني للإشارة إلى جنسية أو تمييز النازحين داخليًا حسب وضع إقامتهم.¹⁸¹ وبدلاً من ذلك، فهي تشير إلى المفهوم العام لمصطلح "المواطنون"، الذي يُعرف بأنه "مجموعة من الأشخاص يعيشون في مدينة أو بلدة أو منطقة أو بلد معين".¹⁸² ولهذا، يجب فهم مصطلح "مواطن" على أنه يشمل بوجهٍ عام مواطني الدولة وكذلك الأشخاص عديمي الجنسية أو المقيمين لفترة طويلة الذين هم جزء من السكان العاديين للبلد، مع الاعتراف بحقوقهم إلى جانب صفتهم كأعضاء مشاركين في المجتمع.

إن إعادة صياغة مفهوم النازحين على أنهم "مواطنون ذوي احتياجات نزوح محددة" لها آثار تشغيلية. فهي تعزز من نظرية المسؤولية الأساسية للدولة عن حماية حقوق النازحين بصفقتهم أفراد من مواطني الدولة. وتؤكد كذلك على أن **النزوح هو قضية إدارة تتجاوز المساعدة الإنسانية لتشمل التنمية، وبناء السلام، في بعض السياقات.** وتمثل الحماية والمساعدة الإنسانية المنقذة للحياة مكونًا أساسيًا بلا جدال لحماية حقوق النازحين داخليًا، ولا سيما في أثناء مرحلة النزاع الحاد الطارئة، أو في أعقاب كارثة، أو عندما ترفض السلطات الحكومية حماية حقوق النازحين داخليًا. ومع ذلك، يساعد النظر إلى النازحين داخليًا بصفقتهم مواطنين ذوي احتياجات نزوح محددة على تحول العقلية التنفيذية إلى التأكيد على الأسباب وراء ضرورة إدراج احتياجات النزوح المحددة للنازحين داخليًا في إستراتيجيات التنمية وبناء السلام.

وقد يشمل ذلك ضمان قدرة النازحين على الوصول إلى الخدمات العامة المنتظمة وشبكات الأمان الاجتماعي وإعادة تشغيل سبل كسب العيش المستدامة في أسرع وقتٍ ممكن لتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية طويلة الأجل، حتى بالنسبة إلى النازحين الذين يرغبون في نهاية المطاف في العودة إلى ديارهم أو الانتقال إلى جزء آخر من البلاد. وقد يتطلب كذلك اعتبارات تخطيط طويلة الأجل لضمان تلقي السلطات البلدية ذات الصلة دعمًا ماليًا كافيًا للاستثمار، حسب الضرورة، في إمدادات المياه العامة، والكهرباء، والمدارس، والأنظمة الصحية لتلبية الاحتياجات المحددة للنازحين إلى جانب احتياجات المجتمع الأوسع المتضرر من النزوح.

على المستوى التأسيسي، يعني تسوية النزوح القائم وتجنب النزوح في المستقبل الخوض في الأسباب الكامنة المحددة للنزوح والأسباب التي تجعله مطوّلًا، والفهم الكامل لاحتياجات النازحين المتطورة حتى تحقيق حل دائم. **وتُعد البيانات الشاملة وذات الصلة ومناسبة التوقيت بشأن النزوح أمرًا أساسيًا في توجيه الاستجابات الوطنية والمحلية. وبالمثل، يُعد الإدماج الهادف للنازحين، والمجتمعات المتضررة من النزوح والمجتمعات المعرضة لخطر النزوح** عاملًا رئيسيًا في وضع استجابات فعالة للنزوح الداخلي بهدف الاستجابة للسياق المحلي. وتوفر الممارسات التي تتكيف مع العادات المحلية، واللغات، والمجموعات المحلية، والهياكل القيادية أمثلةً واعدة عن كيفية تأثير التشاور والمشاركة بشكلٍ إيجابي على وضع القوانين والسياسات والبرامج المتعلقة بالنزوح الداخلي وتنفيذها.

ويؤكد تقرير التجميع على أن **التعامل بفاعلية مع النزوح الداخلي يتطلب نهج متعدد التخصصات** يضم خبرات من مجالات الاستجابة الإنسانية، والتنمية، وبناء السلام، وحقوق الإنسان، والحد من خطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ، والتخطيط العمراني لوضع التحليل والتخطيط وتنفيذ المشروع المتكامل. ومع تحمل الدول لمسؤولياتها في حماية حقوق النازحين داخليًا، يمكن أن يقدم المجتمع الدولي الدعم لتطبيق القوانين والسياسات والمعايير.



كولومبيا، فلور كانت لاجئة فيما سبق في فنزويلا، ولكن تم ترحيلها مرة أخرى إلى كولومبيا عام 2015. وبعد الاستقرار في مدينة كوكوتا، فتحت متجر خياطة. وتبيع ملابسها في مركز المدينة وحتى تستقبل الطلبات مقدمًا من بعض عميلاتها الوقيّات. وتدير عملها الجديد مع أفراد عائلتها، وسمحت لها الأموال ببناء منزلها الخاص. © حقوق الملكية محفوظة لمنظمة Jesuit Refugee Service | 2015

ويتطلب ذلك جهدًا ملموسًا، ليس فقط عبر جميع الوزارات الحكومية، ولكن أيضًا عبر منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. وقد تطور استيعاب النزوح الداخلي، بما في ذلك أفضل الطرائق لتوفير الحماية والمساعدة، منذ أن طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لأول مرة من الأمين العام إجراء استعراض على نطاق المنظومة لقدرات منظومة الأمم المتحدة على معالجة "مشاكل اللاجئين والنازحين والعائدين" في عام 1990.¹⁸³ وبالنظر إلى العدد المرتفع للنازحين العالقين في الحالات المطولة وتهديدات تغير المناخ التي تلوح في الأفق، هناك حاجة إلى قيام جميع كيانات الأمم المتحدة بالتفكير وإعادة النظر في دورها في الوقاية من النزوح الداخلي ومعالجته وإيجاد الحلول الدائمة له، مهما كانت أسبابه، لتحديد الطريقة المثلى التي يمكنهم بها دعم الدول من حيث الدعم التنفيذي والمالي. ومن ثم، يمكن أن تحدد كيانات الأمم المتحدة كيفية التعاون على أكمل وجه للتعامل مع النزوح المطول وتحقيق هدف الأمين العام للأمم المتحدة بالحد من النزوح بنسبة 50 في المئة بحلول عام 2030. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد طلبت بالفعل استعراض على مستوى المنظومة للأمم المتحدة آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار فيما يخص النزوح المتعلق بتغير المناخ.¹⁸⁴

تفتقر الغالبية العظمى من الدول ذات النزوح الداخلي إلى **منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين تقوده الدولة ومخصص لقضايا النزوح الداخلي، ولا سيما الحلول الدائمة**، الذي يضم جميع الوزارات التنفيذية الحكومية ذات الصلة وكيانات الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات غير الحكومية/الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني، والجهات المانحة، وبالطبع ممثلي مجتمعات النازحين داخليًا.¹⁸⁵ وكما ظهر بوضوح في إثيوبيا، والعراق، والصومال، والسودان، فإن الدور الموسع لمكتب المنسق المقيم، الذي انفصل حاليًا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ظل إصلاح الأمم المتحدة الإنمائي، يبشر بالنجاح في الجمع بين مسارات عمل المجتمع الدولي، ومن ثم إقامة صلة للتخطيط الموحد مع الدول. ويسمح هذا الأمر كذلك للأمم المتحدة "بالتحدث بصوت واحد" فيما يتعلق بكيفية دعمها للدول بالحلول الدائمة. وعلى وجه الخصوص، كان وجود منصب مخصص مسؤول عن الحلول الدائمة في مكتب المنسق المقيم أمرًا ضروريًا في تقدم العديد من البلدان في العمل نحو إيجاد حلول دائمة. وأسهمت خبرة الخبراء المدعوين الدوليين البارزين بشأن النزوح الداخلي إيجابيًا كذلك في وضع القوانين والسياسات والبرامج التنفيذية ويسرت تبادل التجارب والممارسات الجيدة من البلدان الأخرى.

وبالاستفادة من الممارسات الناشئة في الصومال، والسودان، وإثيوبيا، والعراق، وعمل البنك الدولي على النزوح القسري،¹⁸⁶ يمكن أن تفكر الدول والشركاء الدوليين في استخدام منتدى وطني مشترك لوضع **نظرية تغيير مشتركة لإيجاد الحلول الدائمة وحماية الأشخاص من النزوح في المستقبل**. ويمكن للدول والمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين استخدام منهجية نظرية التغيير، التي يشجع استخدامها في عمليات التخطيط الإنمائي، وفي العمليات الإنسانية بصورة متزايدة، للبحث على التفكير النقدي والنقاش حول الكيفية التي يمكن بها تضافر مسارات العمل المتنوعة بطريقة منطقية لمعالجة النزوح الداخلي مع مرور الوقت.¹⁸⁷ ويمكن قياس التقدم المحرز من خلال **مجموعة من النتائج الجماعية**، كما هو الحال في الصومال، والتي سيتم دمجها في عمليات التخطيط الوطنية ذات الصلة، مثل خطط التنمية الوطنية، وخطط العمل الإنسانية، وإستراتيجيات بناء السلام، وخطط التكيف مع تغير المناخ.

في هذا الصدد، يؤكد تقرير التجميع على أهمية دور المسؤولين الحكوميين، وكذلك منظمات المجتمع المدني، والنازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح. وتوضح أمثلة مخططات الإسكان في ماريوبول وتمارين محاكاة الإخلاء في حالة الزلازل في الفلبين أنه **من المهم للهينات**

البلدية أن تمتلك السلطة التشريعية والموارد المالية لوضع برامج النازحين داخليًا

الخاصة بها في أقرب وقت ممكن، بناءً على الحاجة والسياسات - خاصةً عندما تكون هذه البرامج غير موجودة على المستوى الوطني. ومن الجدير بالملاحظة على وجه الخصوص استخدام نهج قائمة على المنطقة تعتمد على خطط العمل المجتمعية، مثلما هو الحال في الصومال والسودان، للتأكيد على صفة النازحين، والمجتمع الأوسع المتضرر من النزوح، في إيجاد حل دائم. وتضمن كذلك معالجة تأثير النزوح على المجتمع الأوسع، مثل الحاجة إلى زيادة البنية التحتية العامة أو بناء مراكز توزيع مياه جديدة. وتوضح مثل هذه الممارسات الكيفية التي ينبغي بها إدراج النازحين بصفاتهم "مواطني" بلد ما في التخطيط الإنمائي، مع الاعتراف أيضًا بالنازحين داخليًا على أنهم "مجموعة مستضعفة" ذات احتياجات محددة "لا ينبغي تركها وراء الركب" عند السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يمكن التحدي الأساسي في النهج القائمة على المنطقة في ضمان التعامل مع الاحتياجات المحددة للنازحين بالقدر الكافي في برامج السلام والتنمية الأشمل، ولا سيما بالنظر إلى غياب أهداف التنمية المستدامة المحددة المتعلقة بالنزوح الداخلي. ويمكن أن يساعد استخدام الفرق العاملة المعنية بإيجاد الحلول الدائمة الإقليمية أو على المستوى المحلي، أو هياكل التنسيق المماثلة التي تضم ممثلين من القيادة المحلية المعنية، والوزارات التنفيذية، والجهات الفاعلة الدولية والمحلية، على تقييم كيفية مشاركة المشروعات الفريدة في تحقيق النتائج الجماعية الوطنية أو الإقليمية المتعلقة بالحلول الدائمة. وحتى في غياب عمليات تخطيط وطنية متسقة عبر مسارات العمل، فإن استخدام "مؤشرات الحلول الدائمة" في برامج التنمية و"مؤشرات المرونة" في البرامج الإنسانية على هيئة أدوات لإعداد البرامج، قد يساعد في ثبات المشروعات بشكل أكبر على رؤية أوسع لإيجاد حلول دائمة وتجنب النزوح في المستقبل.

أخيرًا، من الضروري وجود دعم من الجهات المانحة لبناء الإرادة السياسية واستدامتها وتنفيذ النتائج الجماعية المتعلقة بالنزوح الداخلي. ويمثل إشراك الجهات المانحة في مندييات التنسيق الوطني، كما يجري في إثيوبيا، والصومال، والسودان، تطورًا إيجابيًا. ومن الجدير بالملاحظة أيضًا آلية التمويل القائم على التنبؤ لدى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المعنية بالعمل المبكر في سياقات الكوارث، وتمويل صندوق بناء السلام للمشروعات القائمة على المنطقة مثل مشروع *Midnimo*، وآلية التصدي للأزمات التابعة للبنك الدولي التي تسمح باستخدام ميزانيات الخدمة العامة الحالية لمعالجة النزوح الجديد.

وسيكون التمويل التشاركي متعدد السنوات المرن جوهريًا في ضمان وجود عمل متماسك وشامل عبر مسارات العمل الإنسانية والإنمائية والسلام، بما في ذلك التدخلات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ.¹⁸⁸ ويُعد استخدام الصناديق الاستثمارية متعدد الشركاء، ومن بينها تلك المخصصة للحلول الدائمة، نموذجًا محتملًا. علاوةً على ذلك، تسلط توصية لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) الصادرة في يوليو 2020 بشأن العلاقة بين الإنسانية والتنمية والسلام الضوء على كيفية إدراك عدد متزايد من الجهات المانحة لدورها في "تحفيز وتنفيذ المزيد من الإجراءات التعاونية والتكاملية في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام، لا سيما في حالات الهشاشة والحالات المتأثر بالصراع".¹⁸⁹ وتدعو توصية لجنة المساعدة الإنمائية، على وجه الخصوص، التي تعترف "بالمستويات غير المسبوقة للنزوح القسري"¹⁹⁰ إلى وضع "إستراتيجيات تمويل للعمل الإنساني والتنمية والسلام قائمة على الأدلة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية" مسترشدةً بالتحليل المشترك واستخدام "تمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به ومرن حيثما أمكن ذلك" للاستجابة للاحتياجات ذات الأولوية المتوافقة مع النتائج

الجماعية عند الاقتضاء. ولا يعني هذا النهج بالضرورة تخصيص أموال جديدة لمعالجة النزوح الداخلي، ولكن استخدام الأموال بطريقة مختلفة بدلاً من ذلك. ومع ذلك، قد يتطلب الأمر من العديد من الدول المانحة تعديل أنظمة الموازنة الوطنية التي تفصل عادةً بين التمويل الإنساني والإنمائي.



الفلبين. طائرة بلا طيار يتم إعدادها للتخليق لإنتاج
خريطة جوية لمدينة نافوتاس، مدينة ساحلية
تتعرض لآثار الزلازل، بما في ذلك موجات التسونامي.
© حقوق الملكية محفوظة لفرانسيس بورجا من
المنظمة الدولية للهجرة في الفلبين | 2018



3.3 التوصيات

يوضح تقرير التجميع لمبادرة GP20 أن العديد من البلدان تتحمل مسؤوليتها في حماية النازحين بشكلٍ جدي، حيث تعمل بالتعاون مع الشركاء الدوليين والمحليين. ومن خلال القوانين والسياسات الخاصة بالنازحين، تحدد الدول الأدوار والمسؤوليات في جميع الوزارات التنفيذية وعلى جميع مستويات الحكومة لضمان اتباع نهج شاملة لمنع النزوح الداخلي ومعالجته وإيجاد حلول له، بغض النظر عن السبب. كما يتم الاعتراف بالنازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح واحترامهم لتقديم إسهامات قيمة في وضع القوانين والسياسات والبرامج المتعلقة بالنزوح الداخلي وتنفيذها. ويسلط تقرير التجميع كذلك الضوء على الطريقة التي يمكن أن تساعد بها عوامل مثل توفير بيانات أفضل عن النزوح الداخلي، والحافز المتمثل في النظر إليك بصفتك قائدًا دوليًا وإقليميًا، والدعم الفني من الخبراء الدوليين، والتمويل الكافي، وحملات المناصرة على بناء الإرادة السياسية واستدامتها من أجل معالجة النزوح الداخلي وتسويته.

وتعزز إعادة صياغة مفهوم النازحين على أنهم "مواطنون ذوو احتياجات نزوح محددة"، على عكس النازحين ذوي الاحتياجات المساعدة والحماية الإنسانية، من نظرية المسؤولية الأساسية للدولة عن حماية حقوق النازحين بصفتهم أفرادًا من مواطني الدولة. وتعترف النظرية بحقوق النازحين إلى جانب وكالتهم بصفتهم أعضاء مشاركين في المجتمع، بما يشمل مواطني الدولة وكذلك الأشخاص عديمي الجنسية أو المقيمون منذ فترة طويلة الذين يمثلون جزءًا من السكان العاديين للبلد. وتؤكد كذلك على أن النزوح هو مسألة إدارة تتجاوز المساعدة الإنسانية لتشمل جهود التنمية، وفي بعض السياقات، جهود بناء السلام، ما قد يساعد في تغيير التفكير حول كيفية بناء اعتماد النازحين على أنفسهم بشكلٍ أسرع وتلبية احتياجاتهم من خلال السياسات والبرامج والخدمات الحكومية الحالية.

ولتحقيق هذه الغاية، تبرز الممارسات الناشئة إمكانات التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين بقيادة الدولة، حيثما أمكن ذلك، بشأن النزوح الداخلي لوضع رؤية وإستراتيجية مشتركة لكيفية تجنب النزوح الداخلي ومعالجته وإيجاد حلول دائمة له. وربما لا يؤدي هذا النهج المتكامل ثماره في كل مكان. ومع ذلك، فيما يخص تلك الدول الملتزمة بتسوية النزوح الداخلي الحالي ومنع النزوح في المستقبل، توضح الممارسات الواردة في تقرير التجميع هذا أن معالجة النزوح الداخلي هي مجرد مسألة إدارة رشيدة.

وبناءً عليه، من الضروري إيلاء مزيد من الاهتمام لتحديد ووضع الممارسات المبتكرة المتعلقة (بما يلي: 1) حماية النازحين داخليًا في مواقع الحماية غير الآمنة والحساسة سياسيًا؛ 2) استعادة سبل كسب العيش؛ 3) حلول الإسكان، والأرض، والممتلكات؛ 4) التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية لتحقيق التنمية العادلة؛ 5) توفير التمويل لمنع النزوح الداخلي وإيجاد حلول له.

على مدار السنوات الثلاث الماضية، اكتسبت مبادرة GP20 مشاركة نشطة بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى لمناقشة التجارب وتبادلها حول الاستجابة للنزوح الداخلي. وبالنظر إلى المستقبل، هناك العديد من الجوانب الإيجابية التي يمكن البناء عليها. وفيما يخص الأنشطة ذات الأولوية الأربعة لمبادرة GP20، تم استنباط التوصيات والنتائج الأساسية الآتية من أمثلة تقرير التجميع.

مجال الأولوية 1: مشاركة النازحين داخليًا

الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

- ضمان حصول النازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح والأشخاص المعرضين للخطر على فرص للاندماج والمشاركة الهادفة في جميع مراحل العمليات والقرارات التي تؤثر فيهم.
- إشراك النازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح في تحسين إعداد البرامج التنفيذية وتحديد الحلول للتعامل مع احتياجات الحماية والمساعدة للنازحين، مثل استخدام البرامج التشاركية القائمة على المنطقة، ومسح قدرات المجتمع، وإقامة ورش العمل لتحليل النتائج.
- استخدام اللغات المحلية وأساليب العمل بالمشاركة التي تعكس الممارسات الثقافية المحلية، والقدرات، والقيادة، وآليات الإدارة، مع اتخاذ خطوات لضمان إدماج النساء والفئات المهمشة.
- بناء الثقة من خلال استخدام لغة واضحة خالية من المصطلحات وأدوات تواصل مناسبة ثقافيًا تستفيد من المعرفة المحلية، والمؤسسات، وشبكات الدعم.
- اختيار الميسرين ومدربي التعداد الذين يثق بهم أفراد المجتمع، بما في ذلك النازحين أنفسهم، عند الاقتضاء.
- وضع آليات مبسطة للحصول على الملاحظات وتقديم المعلومات في الوقت المناسب حول حقوقهم وتقديم الخدمة، مثل تطبيق هاتف محمول مجاني يتضمن معلومات محدثة أو خط دعم هاتفي.
- ضمان قدرة النازحين، بصفتهم مواطنين قانونيين أو مقيمين بصفة اعتيادية، على الحفاظ على حقهم في التصويت والترشح للانتخابات في أثناء النزوح.

مجال الأولوية 2: القانون الوطني والسياسة المعنية بالنزوح الداخلي

الدول

- بذلت جهود مكثفة لوضع القوانين والسياسات المعنية بالنزوح الداخلي واعتمادها وتنفيذها، بما في ذلك في حالات الكوارث والسياقات ذات الصلة الأخرى، بما يكفل الاحترام التام لحقوق النازحين، على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي وغيرها من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، ومنها اتفاقية كمبالا.
- اعتماد المفاهيم والتعريفات والمصطلحات الحالية التي كان لها صدى في كل سياق وتكييفها، بما يتوافق مع المعايير الدولية، وذلك للمساعدة على تسهيل ملكية القانون أو السياسة الناتجة.



النيجر. أطفال من النازحين داخليًا يحضرون فصلًا في خيمة دراسية في المنطقة الحدودية سريعة التأثر ديفًا في النيجر. لا يمتلك العديد من مواقع النازحين داخليًا في النيجر المدارس نظرًا إلى نقص الأموال والمعلمين. © حقوق الملكية محفوظة لهيلين كوكس/ مفوضية اللاجئين | 2016

- **دمج القضايا المتعلقة بالنزوح الداخلي، حسب الاقتضاء، في القوانين والسياسات الحالية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتنمية، وإدارة الأراضي، وتغير المناخ، والحد من خطر الكوارث.**
- **ضمان بدء عمليات وضع السياسات والقوانين المعنية بالنازحين بمراجعة قانونية شاملة واستخدام عملية تشاورية مفتوحة تشمل النازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح بصورة أوسع.**
- **ضمان تحديد القوانين والسياسات للأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالنزوح الداخلي بوضوح، مصحوبةً بالموارد المالية والبشرية اللازمة لوضع برامج للنازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح وتنفيذها، بما في ذلك على المستوى المحلي.**

المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

- **الارتقاء وزيادة مستوى الوعي حول الخبرات الدولية والوطنية والدعم الفني بشأن قانون وسياسة النزوح الداخلي لمساعدة الدول في وضع أو مراجعة القوانين والسياسات ذات الصلة وذلك لضمان توفير الحماية الفعالة والمساعدة والحلول الدائمة للنازحين.**

مجال الأولوية 3: البيانات والتحليل بشأن النزوح الداخلي

الدول

- إجراء تحليل وجمع البيانات المتعلقة بالنازحين الطولية بشكل منتظم، في حالات الكوارث والنزاع على حدٍ سواء، لتوثيق النزوح الجديد ورصد التقدم المحرز من النازحين نحو إيجاد حلول دائمة مع مرور الوقت.
- تنفيذ التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخليًا (IRIS) التي وضعها فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخليًا (EGRIS) وأقرتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة (UNSC)، وطلب الخبرة والمساعدة الدولية حسب الاقتضاء.
- ضمان بدء أنظمة تحليل وجمع البيانات بتعريفات عامة وأن تكون قابلة للتشغيل المتبادل بين جميع الكيانات الحكومية والشركاء لإثراء أنشطة التخطيط والاستجابة المتعلقة بالنازحين بدايةً من الوقاية إلى تسوية النزوح الداخلي، اعتمادًا على الأدوات الحالية وتكييفها.
- الاستثمار في أنظمة تحليل وجمع البيانات الاستباقية والتخطيط للنزوح الناتج عن الكوارث المحتمل، على سبيل المثال من خلال تحديد المجتمعات التي تواجه مستويات مرتفعة من خطر النزوح الناتج عن الكوارث.
- وضع نظام للتأكد من أن مجموعات البيانات والتحليلات المتنوعة تدعم وضع القوانين والسياسات والإستراتيجيات والبرامج وتنفيذها، على سبيل المثال من خلال إطار رصد النتائج الجماعية الذي يوفر مؤشرات مشتركة تتعلق بالحلول الدائمة.

المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

- تقديم الخبرة الفنية في جمع بيانات النازحين وتحليلها، مع تجنب التكرار، لدعم جهود الدول في بناء أو تعزيز القدرات الوطنية والمحلية.
- ضمان تناسق مجموعات البيانات والمعايير والمفاهيم والمؤشرات والقابلية للمقارنة، مثل استخدام المؤشرات المشتركة من مكتبة مؤشرات الحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات، بوصفها مكونًا أساسيًا لإعداد البرامج المشتركة المعنية بالنزوح الداخلي عبر جميع مسارات العمل الإنسانية والإنمائية وبناء السلام في المشروع. على المستوى دون الوطني والمستويات الوطنية.
- عمل دراسات أولية وطولية عن النازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح للمساعدة على فهم التقدم المحرز والعقبات المحتملة في سبيل تحقيق الحلول الدائمة.
- عمل دراسات، تستكملها الجهود الوطنية، تقارن بين النازحين وأفراد المجتمع غير النازحين لاستيعاب خطورة النزوح وتأثيره.
- البناء على أدوات تحليل وجمع البيانات الحالية وتكييفها لكي تعكس الاحتياجات

التنفيذية المتغيرة، على سبيل المثال من خلال تحديد الأنظمة والمؤشرات الأكثر صلة لقياس الحلول الدائمة مع تطور أوضاع النازحين.

الجهات المانحة الدولية والثنائية

- التأكد من أن تمويل الأنشطة المتعلقة بالبيانات يحفز التنسيق ويتطلب خطة واضحة عن كيفية توجيه البيانات للاستجابات التنفيذية والمتعلقة بالسياسة بشأن النزوح الداخلي.

مجال الأولوية 4: النزوح المطول ودعم الحلول الدائمة

الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

- الاعتراف ودعم حق النازحين في الاختيار بين المسارات الثلاثة لإيجاد حل دائم (العودة، والاندماج المحلي، وإعادة التوطين في مكان آخر في البلاد)، مع الإشارة إلى أنه في العديد من الأوضاع المطولة، قد يكون الاندماج المحلي أو إعادة التوطين خيارًا مفضلًا للنازحين، لا سيما في المناطق الحضرية.
- تقديم الدعم بفاعلية والمشاركة في التنسيق متعدد أصحاب المصلحة وإعداد البرامج المشتركة المعنية بالحلول الدائمة بقيادة الدولة، حيثما أمكن، لوضع أساس دلالي مشترك وإستراتيجية ومؤشرات عامة عند وضع إستراتيجيات وخطط النازحين الوطنية والمحلية.
- النظر في الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها إعادة صياغة مفهوم النازحين على أنهم "مواطنون ذوو احتياجات نزوح محددة" إلى تحسين التصدي للنزوح الداخلي وتجنب إنشاء هياكل مساعدة موازية، الأمر الذي يضمن حماية حقوق النازحين بالكامل.
- دمج النزوح الداخلي في جميع وثائق التخطيط والإستراتيجية ذات الصلة، بما في ذلك خطط التنمية الوطنية، وأطر التعاون من أجل التنمية المستدامة، وإستراتيجيات بناء السلام، والإستراتيجيات المتعلقة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وخطط التنمية الحضرية باستخدام "مؤشرات الحلول الدائمة" في إعداد برامج التنمية و"مؤشرات القدرة على الصمود" في إعداد برامج العمل الإنساني لربط مساري العمل الإنساني والتنموي.
- الاستمرار في تطوير استجابات مبتكرة قائمة على المنطقة للتعامل مع النزوح الداخلي على نطاق واسع مما يحمي حقوق النازحين ويعيد الاعتماد على الذات لدى النازحين، مثل دمج النازحين في أنظمة الخدمة الحالية بأسرع ما يمكن لتجنب الأنظمة الموازية عندما يكون ذلك ممكنًا.
- توقع النزوح المطول، وخصوصًا في سياقات الكوارث، بما في ذلك الواقع الذي يفيد بأن العودة قد لا تكون ممكنة أبدًا.

المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

- توضيح دور مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في تنسيق دعم المجتمع الدولي للحلول الدائمة بشأن النزوح الداخلي على الصعيد الوطني.
- إنشاء أنظمة تحدد وتستفيد من الميزة النسبية والخبرة لكل كيان عبر جميع مسارات العمل ذات الصلة لدعم استجابات الحكومة للنزوح الداخلي، بغض النظر عن السبب، من حيث توفير الخبرة الفنية والاستجابات البرنامجية وحلول التمويل المبتكرة.
- استكشاف احتمالات إقامة منتدى دولي دائم بشأن النزوح الداخلي للدول، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية/الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة وغيرها من الجهات الفاعلة لمواصلة مشاركة تحدياتها وإنجازاتها وأولوياتها عندما تنتهي مبادرة GP20.

الجهات المانحة الدولية والثنائية

- التشجيع والمشاركة في التنسيق متعدد أصحاب المصلحة وإعداد البرامج المشتركة المعنية بالحلول الدائمة بقيادة الدولة، حيثما أمكن، مما يوفر دعمًا فنيًا وماليًا في مرحلتي التخطيط والتقييم بوصفهما جزءًا لا يتجزأ من المشاركة الثنائية في سياقات النزوح.
- وضع آليات تمويل استباقية متعددة السنوات مرنة، مثل صناديق الاستثمار متعددة الشركاء، لدعم تنفيذ برامج النزوح الداخلي التي تربط بين الإنسانية والتنمية والسلام لضمان توفير الحماية الفعالة والمساعدة للنازحين، وتسوية النزوح الحالي وتجنب النزوح في المستقبل.
- دعم وتنفيذ توصية لجنة المساعدة الإنمائية بشأن العلاقة بين الإنسانية والتنمية والسلام فيما يتعلق بالبرامج المتعلقة بالنازحين.



السودان. "أحضر في السادسة صباحًا لبيع الطماطم والليمون". فرت أمًا من قرنتها بجوار شمال دارفور في السودان عام 2014 عندما حرق المهاجمون منازلهم، واستقرت بجوار سوق كورما مع النازحين داخليًا الآخرين الذين لم يعودوا؛ خوفًا من موجات العنف الجديدة. © حقوق الملكية محفوظة لرواند شونباور من مفوضية اللاجئين | 2020

4. ممارسات مبادرة GP20

الحلول الدائمة	البيانات	القانون والسياسة	المشاركة		
x				سبل كسب العيش المستدامة	أفغانستان
x		x		مبادرة الحلول الدائمة	إثيوبيا
x		x	x	المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط	فيجي
x	x	x	x	سجل الأملاك المهجورة	هندوراس
	x		x	التأهب لكوارث القرى الشقيقة	إندونيسيا
x	x			قياس الحلول الدائمة	العراق
x	x			التمويل القائم على التنبؤ لتجنب النزوح	منغوليا
	x		x	دمج الإعاقات في إعادة الإعمار بعد الكوارث	نيبال
		x	x	وضع قانون النازحين	النيجر
			x	التغلب على الحواجز اللغوية لحماية النازحين	نيجيريا
x	x			بيانات النزوح بسبب الكوارث	الفلبين
	x		x	التدريب على الإخلاء	الفلبين
x		x	x	حقوق التصويت	الفلبين
x	x	x	x	البيانات والحلول الدائمة	الصومال
x		x		تحصيل قيمة الأراضي	الصومال
x	x		x	النهج المجتمعي والقائم على المنطقة للحلول الدائمة	الصومال
		x	x	وضع قانون النازحين	جنوب السودان
x	x		x	خطط عمل الحلول الدائمة	السودان
x	x	x		الوصول إلى برامج الإسكان الحكومي الحالية	أوكرانيا
		x	x	تطبيق الحقوق القانونية للهاتف المحمول	أوكرانيا
x		x	x	حقوق التصويت	أوكرانيا
		x		سياسة النازحين بسبب الكوارث	فانواتو

الأمثلة القُطرية

نيجيريا. يُجري أهايا بحثًا عن مدى فهم كلمات مثل
"الإجهاد" و"الإساءة" في اللغة الكانورية وما إذا كانت
كلمات مثل "الصحة العقلية" و"اغتصاب" تحمل
معاني الوصم. مخيم النازحين داخلًا في قرية تبتشرز
في مايدوجوري. © حقوق الملكية محفوظة لاريك
دبلوكا من منظمة مترجمون بلا حدود | 2018

أفغانستان. صورة عائلية لنيان،
صانعة نسيج من النازحين
داخليًا في أفغانستان، مع
طفليها. © حقوق الملكية
محفوظة لسباستيان ريتش
من مفوضية اللاجئين | 2017

أفغانستان استعادة سبل العيش للنازحين داخليًا والمجتمعات المتأثرة بالنزوح

1. السياق

التنمية.² وخلال النصف الأول من عام 2019، هُجّر 213 ألف شخص من جميع مقاطعات البلاد البالغ عددها 34 بسبب الصراع والعنف باستثناء ثلاث مقاطعات.³ وفي العام الماضي، اضطر أكثر من 371 ألف شخص إلى ترك منازلهم بسبب الجفاف، يُضافوا إلى ما يقرب من 2.6 مليون شخص نزحوا بسبب النزاع من قبل.⁴ وبالإضافة إلى ذلك، عاد نحو سبعة ملايين أفغاني إلى وطنهم من البلدان المجاورة بين عام 2002 و2017،⁵ وأصبح العديد منهم نازحين داخليًا أثناء فرارهم من الجفاف والنزاع والظروف غير المهيئة للحياة في مناطقهم الأصلية.

وأظهرت حكومة أفغانستان التزامًا سياسيًا قويًا

أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مشروع دعم سبل العيش والتنقل في أفغانستان (SALAM) في عام 2016 بعد طلب حكومة أفغانستان دعمًا دوليًا لمواجهة العودة غير المتوقعة لما يقرب من 3 ملايين لاجئ من دولة باكستان المجاورة على مدار ستة أشهر.¹

خاضت أفغانستان أربعة عقود من النزوح بسبب الصراع والعنف والكوارث المرتبطة بالجفاف والفيضانات والانهيئات الجليدية والزلازل ومشاريع

قرر مشروع دعم سبل كسب العيش والتنقل في أفغانستان تقليص حجمه بشكل كبير، ليختار التركيز على مقاطعة واحدة، وهي ننكرهار، ذات أعلى عدد من العائدين وفقًا لبيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وسعى المشروع في الأساس، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى التركيز على التنمية الاقتصادية المحلية بوصفها وسيلة لخلق فرص عمل للعائدين ودعم الحلول المستدامة في مقاطعة ننكرهار. ومع ذلك، تحول تركيز المشروع إلى التدريب الوظيفي والتوظيف،¹² من أجل التوافق مع أولويات الجهة المانحة والاستفادة من تجربة المفوضية في التوظيف في القطاع الخاص. وبناءً على تحليل السوق الموجود مسبقًا الذي أجرته منظمة Action Aid ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوظائف الواعدة ذات أعلى أجور ثم تعاقد مع شركة تابعة للقطاع الخاص للقيام بمهام التدريب الوظيفي والتوظيف. وقدم المشروع للعائدين والنازحين، بعد تدريبهم، حوافز لتشجيع شركات القطاع الخاص من أجل المشاركة في البرنامج. وبحلول شهر ديسمبر 2019، كان ما يقرب من 1200 شخص أفغاني من النازحين قسرًا إما موظفين في القطاع الخاص وإما بدأوا أعمالهم التجارية الخاصة. وتضمن هذا المشروع استفادة 216 شخصًا نازحًا من التدريب على المهارات، أو التدريب الداخلي، أو التوظيف.¹³ وبالرغم من اختتام المشروع في نهاية عام 2019، فإن النموذج قد ألهم مشروعات مماثلة في أفغانستان.¹⁴

أدت المشاريع التنافسية والمتضاربة التي أقيمت مع شركاء دوليين كذلك إلى تعقيد التعاون بين المسؤولين الحكوميين ومشروع دعم سبل كسب العيش والتنقل في أفغانستان. وتعاون المشروع، بقيادة منظمة العمل الدولية، مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لإضفاء الطابع الرسمي على مسارات هجرة العمالة الدولية للعمال الأفغان المهرة إلى منطقة الخليج من خلال التفاوض على الاتفاقيات الثنائية. وبالرغم من التحديات السياسية التي حالت دون تنفيذ هذه الاتفاقيات، قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بوضع اللمسات الأخيرة على إستراتيجية وسياسة وطنية لهجرة العمالة. ومع ذلك، عقد البنك الدولي في عام 2017 شراكة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لإقامة مشروع مشابه يسمى مشروع توظيف العمالة في الخارج وربطها بالتوظيف محليًا وتلبية احتياجات الشباب، بمنحة تبلغ 50 مليون دولار أمريكي من الصندوق الاستئماني لإعادة إعمار أفغانستان.¹⁵ وعلى شاكلة

بإيجاد حلول دائمة للنزوح. ففي عام 2014، اعتمدت الحكومة سياسة وطنية شاملة بشأن النازحين داخليًا⁶ وأسست في عام 2016 اللجنة التنفيذية للعائدين والنازحين بهدف التعامل مع احتياجات الأشخاص العائدين والنازحين. كما تتجلى الحلول الدائمة بشأن النزوح بصورة بارزة في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان لعام 2017-2021.⁷ ولطالما كان النزاع المتواصل عقبة كبيرة ومستمرة أمام العودة المستدامة، الأمر الذي يخاطر بسنوات من عوائد التنمية التي تحققت بموجب اتفاق بون لعام 2001.⁸

2. وصف الحالة

مع الإقرار بأن العائدين الأفغان سيواجهون صعوبات كبيرة في الاندماج، ولا سيما في استعادة سبل العيش المستدامة،⁹ تعاونت وكالات الأمم المتحدة الثلاثة معًا لوضع مشروع مبتكر، بقيادة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والذي سعى إلى خلق فرص عمل جديدة وهجرة للعمالة الدولية حتى في خضم الأزمات المستمرة والصراعات التي طال أمدها. وأدرك المشروع الذي تضمن مشاركة النازحين داخليًا، والمجتمعات المضيفة، والنساء، والشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة التي اختارتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أهمية الإدماج في بيئات النزاع طويلة الأمد.

واضطر المشروع، في وقت مبكر، إلى التكيف مع الظروف التنفيذية المتغيرة، ما أدى بدوره إلى التوصل لنظرية التغيير الخاصة بالمشروع وأن الأنشطة المخطط لها لم تعد تعكس الأهداف الواقعية. ويغطي مشروع إطار عمل دعم سبل كسب العيش والتنقل في أفغانستان الذي تم توقيعه مع حكومة أفغانستان في عام 2016 كابول وخمس مقاطعات محددة بميزانية تبلغ 120 مليون دولار أمريكي.¹⁰ وفي نهاية المطاف، عاد 370 ألف لاجئ مسجل إلى ديارهم من باكستان في عام 2016، وهو أعلى رقم منذ 12 عامًا،¹¹ ولكنه أقل مما كان متوقعًا في الأصل. ومن ضمن القيود التنفيذية كذلك القدرات المحدودة للموظفين وزيادة معدل استبدال الموظفين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بما في ذلك على المستوى الميداني، الأمر الذي عاق عملية توفير خدمات ذات جودة للعائدين. ووسط هذه البيئة التنفيذية المتغيرة، لم يتم تحصيل سوى 4.5 ملايين يورو من التبرعات من حكومة فنلندا.

العائدين والمجتمعات المضيفة وسط انعدام الأمن المستمر.¹⁷ وبالرغم من أن السياق التنفيذي قد تغير بطرائق عاقت في نهاية المطاف الإمكانيات الكاملة للمشروع، فقد أظهر المشروع قدرة الجهات الفاعلة في مجالي العمل الإنساني والتنمية على التعاون بطرائق تدعم القيادة الوطنية من خلال الاعتماد على مجالات الخبرة الفنية لكل شريك.

ويسلط المشروع الضوء كذلك على ممارسة إدراج مساعدة النازحين داخلياً في البرامج القائمة على المنطقة المصممة لمساعدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة مع الاحتياجات المحددة الأخرى. وفيما يخص النازحين، تحتاج مثل هذه البرامج إلى توفير التدريب على المهارات وكذلك المساعدة على إقامة وبناء علاقات مع أصحاب العمل المحتملين، الذين يفضلون بشكل عام توظيف أشخاص يعرفونهم ويثقون بهم بالفعل.¹⁸

أخيراً، يؤكد المثال الأهمية القصوى للاستثمار في العلاقات التعاونية بين الحكومة والشركاء التنفيذيين لتفادي العواقب السلبية لاستبدال الموظفين المستمر وعدم كفاية الذاكرة المؤسسية التي يمكن أن تؤخر تنفيذ المشروع بصورة كبيرة وتؤدي إلى تكرار الجهود.

مشروع دعم سبل العيش والتنقل في أفغانستان، كان الهدف من هذا المشروع هو إرسال العمال المهاجرين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بناءً على اتفاقية ثنائية، وُقعت في مايو 2018 مع الدعم الفني لمنظمة العمل الدولية، وإنشاء برامج اختبار في كابول لوضع نظام خدمة التوظيف الوطني. وبناءً عليه، أسفر المشروع عن إستراتيجية هجرة اليد العاملة المرتكزة على الاقتصاد الكلي¹⁶ التي طُبقت بالتوازي مع إستراتيجية دعم سبل العيش والتنقل في أفغانستان التي ركزت على حقوق الإنسان وعلى إيجاد حلول للنزوح.

3. لماذا يُعد ذلك مثلاً جيداً للمشاركة

اختبر مشروع دعم سبل كسب العيش والتنقل في أفغانستان، بالرغم من أنه كان أصغر حجماً مما كان متصوراً في البداية، كيف تستطيع الجهات الفاعلة المتنوعة العمل بترباط بين العمل الإنساني والتنموي. وخطر المشروع بمواجهة التحدي الدائم المتمثل في خلق فرص عمل طويلة الأجل للنازحين واللاجئين



أفغانستان. "لقد نمت مهارتي في التطريز كثيراً، وأثبت للجميع وليس أقراني فحسب أن النزوح والإعاقة يجب ألا يقفا مانعاً أمام أي شخص حتى يحقق النجاح في حياته. ويمكنني الآن أن أكون مثلاً يحتذى للنساء صاحبات الإعاقات." © حقوق الملكية محفوظة لس. عمر سادات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفغانستان | 2019

1. M Ilyas Khan, 'The Reverse Exodus of Pakistan's Afghan Refugees' BBC News (28 August 2016) <<https://www.bbc.com/news/world-asia-37163857>> accessed 15 January 2020
2. Ministry of Refugees and Repatriation, 'National Policy on Internally Displaced Persons' 14 <https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/national_idp_policy_-_final_-_english_0.pdf> accessed 7 January 2020
3. IDMC, 'Mid-Year Figures: Internal Displacement from January to June 2019' 5
4. IDMC, 'Global Report on Internal Displacement 2019' 36–37 <<http://www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/2019-IDMC-GRID.pdf>> accessed 15 January 2020
5. Thea Yde-Jensen and others, Afghanistan's Displaced People: A Socio-Economic Profile, 2013-2014 (World Bank 2018) 5 <<http://elibrary.worldbank.org/doi/book/10.1596/30267>> accessed 15 January 2020
6. (Ministry of Refugees and Repatriation (n 2
7. Islamic Republic of Afghanistan, 'Afghanistan National Peace and Development Framework (ANPDF) 2017 to 2021' 7 <<http://extwprlegs1.fao.org/docs/pdf/afg148215.pdf>> accessed 7 January 2020
8. UN Security Council and UN General Assembly, 'Special Report on the Strategic Review of the United Nations Assistance Mission in Afghanistan - Report of the Secretary General' (United Nations 2017) A/72/312–S/2017/696 para 9 <<https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1723365.pdf>> accessed 15 January 2020
9. Ariane Rummery, 'Tough Choices for Afghan Refugees Returning Home after Years in Exile' (UNHCR 2017) <<https://www.unhcr.org/news/briefing/2017/2/589453557/tough-choices-afghan-refugees-returning-home-years-exile.html>> accessed 15 January 2020
10. كانت المنظمة الدولية للهجرة بصدد المشاركة في مشروع دعم سبل العيش والتنقل في أفغانستان، لكنها أسست فيما بعد مشروعًا منفصلاً للعودة وإعادة الإدماج عندما تلقت منحة من الاتحاد الأوروبي.
11. (Rummery (n 9
12. يدفع نموذج التوظيف لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من خلال التدريب المهني في القطاع الخاص حوافر (وليس مرتبات) إلى المستفيدين تُسهم بها الشركات الخاصة بشكلٍ متزايد، مع عقد مدته سنة واحدة بعد التدريب المهني.
13. UNDP, 'Support Afghanistan Livelihoods and Mobility (SALAM) Final Report' (UNDP 2020) 14
14. P Madhava Rao, 'Final External Evaluation Report: Support Afghanistan Livelihoods and Mobility (SALAM)' (Government of Afghanistan and UNDP Afghanistan 2020) 8
15. World Bank, 'Afghanistan Placing Labor Abroad, Connecting to Employment Domestically and Addressing the Needs of Youth Project (P161728)' (World Bank 2018) Project Information Document/ Integrated Safeguards Data Sheet (PID/ISDS) PIDISDSC21800 <<http://documents.worldbank.org/curated/en/108071537469029255/pdf/Concept-Project-Information-Documents-Integrated-Safeguards-Data-Sheet-Afghanistan-Placing-Labor-Abroad-Connecting-to-Employment-Domestically-and-Addressing.pdf>> accessed 16 January 2020
16. Robert Holzmann, 'Managed Labor Migration: Exploring Employment and Growth Opportunities for Afghanistan
17. Sue Emmott, 'Support Afghanistan Livelihoods and Mobility (SALAM) Mid-Term Evaluation Report' 14
18. .ibid 10



إثيوبيا، أبيبيش استطاعت العودة إلى منزلها بعد النزوح بسبب الصراع. © حقوق الملكية محفوظة لأليمايو سيفيسلاسي من المنظمة الدولية للهجرة | 2019

إثيوبيا

مبادرة إيجاد الحلول الدائمة

1. السياق

أشار الاستعراض نصف السنوي لخطة الاستجابة الإنسانية لإثيوبيا في أغسطس 2020 إلى وجود ما يقرب من 1.8 مليون شخص نازح داخليًا، و1.4 مليون عائد في البلاد.² وتعكس هذه الأرقام الحاجة الملحة إلى دعم الحلول الدائمة عاجلاً وليس آجلاً.

2. وصف الحالة

مبادرة إيجاد الحلول الدائمة (DSI)، التي أُطلقت رسميًا في ديسمبر 2019، هي منصة وطنية اشتركت في إنشائها الحكومة الإثيوبية مع المجتمع الدولي من أجل وضع إطار تشغيلي لإيجاد الحلول الدائمة لعمليات النزوح الداخلي المرتبطتين بالنزاع والكوارث على حدٍ سواء. ونشأت المبادرة من الحاجة إلى إقامة محادثات مركزة على النزوح الداخلي في إثيوبيا. وتضم ممثلين من مختلف الوزارات الحكومية وكذلك الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام/الدولة، والجهات المانحة، والمجتمع المدني والباحثين. تستجيب المبادرة كذلك لالتزام المجتمع الدولي بدعم الدول في جهودها للحد بصورة كبيرة من النزوح الداخلي من خلال العمل بالتنسيق مع جميع "الأقسام المؤسسية والمناصب وفي الأطر متعددة السنوات".³

لقد شهدت إثيوبيا تأثر أجزاء من البلاد بشكلٍ مزمن بالنزوح الداخلي المرتبط بالجفاف والفيضانات. وشهدت البلاد أيضًا ارتفاعًا حادًا في النزوح الداخلي المرتبط بالنزاع منذ عام 2018 - مع حدوث عمليات النزوح هذه على خلفية التغيير السياسي الكبير واندلاع الصراعات المحلية والتوترات الاجتماعية في جميع أنحاء البلاد. واعترفت الحكومة الإثيوبية ووثقت النزوح الداخلي المرتبط بالنزاع في أواخر عام 2017. في هذا الوقت، بدأت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في استخدام مصفوفة تتبع النزوح لتقديم خدمة تتبع النازحين بغية إرشاد جهود الاستجابة الإنسانية الوطنية والدولية.¹

يعيش النازحون داخليًا، لا سيما هؤلاء المقيمون في مواقع جماعية ذات طبيعة مؤقتة، في ظروفٍ صعبة مع عدم قدرة العديد منهم على الحصول على الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش، ومواجهة مخاطر توفير الحماية، وعدم تلقي المساعدة الإنسانية بالقدر الكافي. في عام 2019، ومرةً أخرى في عام 2020، عاد العديد من النازحين داخليًا أو أُعيد توطينهم في مناطق منشئهم، بقدرٍ محدود من التخطيط وعمليات التشاور في بعض الحالات. وقد

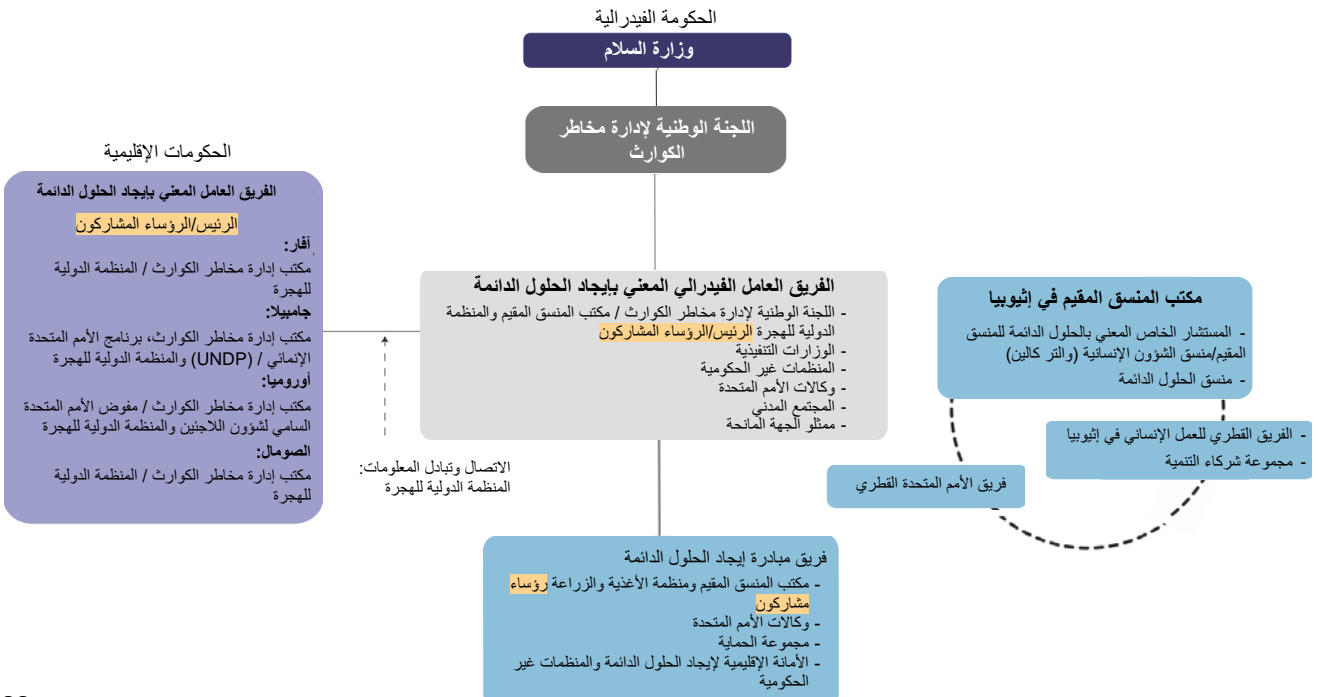
الحلول الدائمة (ReDSS) وبعثة الأمم المتحدة في الصومال (الجمهورية الفيدرالية) في عام 2019: 5

1. قائمة على الحقوق والاحتياجات؛
2. بقيادة الحكومة؛
3. تشاركية ومرتكزة على المجتمع؛
4. قائمة على المنطقة؛
5. تدرك الاحتياجات الإنسانية غير المُلبّاة؛
6. جماعية وشاملة؛
7. مراعية لأوجه انعدام المساواة الاجتماعية المرتبطة بالجنس، والعمر، والإعاقة، والتهemis؛
8. مستدامة.

طلبت الحكومة الإثيوبية في أوائل عام 2019، بعد إطلاق إستراتيجيتها الوطنية بشأن النزوح الداخلي، دعمًا من مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة لوضع نهج يركز على الحلول بشأن النزوح الداخلي. عيّن مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة مستشارًا خاصًا للحلول الدائمة لتقديم مشورة رفيعة المستوى إلى المنسق المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري. كما عيّن مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة منسقًا مخصصًا للحلول الدائمة لتقديم الدعم الفني في تصميم مبادرة إيجاد الحلول الدائمة مع جميع الشركاء، بالاعتماد على الممارسات الجيدة الدولية.

وتغطي المبادرة، التي تقودها وزارة السلام، خمسة مجالات على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي لدعم التصدي للنزوح الداخلي على مستوى الحكومة بأكملها:

1. **السياسات** - تعميم قضايا النزوح في وثائق السياسات/الإستراتيجية الأساسية، والأهم من ذلك في خطط التنمية الوطنية؛
 2. **المجال التشريعي** - دعم التصديق على اتفاقية كمبالا ووضع التشريعات التنفيذية أو السياسات؛
 3. **المجال المؤسسي** - تعزيز التنسيق وعمليات الفرق العاملة على المستويين الفدرالي والإقليمي بشأن إيجاد الحلول الدائمة؛
 4. **التخطيط** - تعميم قضايا النزوح في الخطط المكانية الإقليمية، والهيكل على مستوى المدينة، وخطط تطوير الأحياء؛
 5. **المجال التنفيذي** - تنفيذ البرامج القائمة على المناطق والشاملة والتي تقودها الحكومة والمرتكزة على المجتمع في مجالات العودة الطوعية، وإعادة التوطين، والإدماج المحلي. دعم الأسر النازحة داخليًا في إيجاد الحلول الفردية (على سبيل المثال من خلال التمويل الصغير أو إمكانية نقل استحقاقات الحماية الاجتماعية). تعميم الحلول في برامج التنمية والعمل الإنساني.⁴
- تسترشد تدخلات الحلول الدائمة في إطار مبادرة إيجاد الحلول الدائمة بثمانية مبادئ رئيسية، وُضعت في الأصل من قبل الأمانة الإقليمية لإيجاد



3. النتائج التي تعود على الأشخاص النازحين داخليًا وغيرهم

على المستوى التشريعي، تم الوصول إلى حدث بارز في 14 فبراير 2020، عندما صدقت الحكومة الإثيوبية على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليًا في قارة أفريقيا⁷ (اتفاقية كمبالا)، حيث أضفت الطابع الرسمي على التزامها بضممان إجراء عمليات الاستجابة للنزوح الداخلي بما يتماشى مع المعايير الدولية.⁸ ويُجرى الدعم الفني للإصلاح التشريعي، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية. كما وجهت وزارة السلام الدعوة إلى كبير خبراء في النزوح الداخلي للاستفادة من خبرته في وضع قانون النازحين داخليًا الوطني من أجل تبسيط اتفاقية كمبالا.⁹

فيما يتعلق بالتنسيق، دعمت المنظمة الدولية للهجرة إنشاء الفرق العاملة المعنية بإيجاد الحلول الدائمة على المستوى الإقليمي لتعزيز التعاون بين المكاتب الحكومية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنمية والسلام. تتراأس الحكومة الفرق العاملة المعنية بإيجاد الحلول الدائمة ويشترك في رئاستها المنظمة الدولية للهجرة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في منطقة أوروميا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة غامبيلا). وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ فريق عامل معني بإيجاد الحلول الدائمة على المستوى الفدرالي ويترأسه حاليًا المجلس الوطني للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها ويشترك في رئاسته المنظمة الدولية للهجرة ومكتب المنسق المقيم. ومن أجل تنسيق الإسهامات في العملية، أسس فريق الأمم المتحدة القطري فريقًا فنيًا معنيًا بالحلول الدائمة، برئاسة مكتب المنسق المقيم وبمشاركة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حيث تضمنت مجموعة الحماية كذلك. وقد توسع الفريق مؤخرًا ليشمل مشاركة الأمانة الإقليمية لإيجاد الحلول الدائمة، التي تمثل التزام المنظمات غير الحكومية بالعمل على الحلول الدائمة.

على مستوى السياسة، دُمجت نواتج محددة للحلول الدائمة في إطار التعاون الإنمائي المستدام للأمم

المتحدة (2020-2025)، والذي وقع عليه وزير المالية والمنسق المقيم للأمم المتحدة بتاريخ 9 سبتمبر 2020. وكانت المحادثات جارية في وقت كتابة هذا التقرير بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول أفضل السبل التي يمكن أن تدمج بها لجنة التخطيط الوطنية الحلول الدائمة في خطط التنمية الوطنية لإثيوبيا.

ويتم كذلك التعامل مع الحلول الدائمة للنازحين داخليًا من منظور التخطيط العمراني. فعلى سبيل المثال، تشارك إدارة مدينة ديرة داوا في عملية مراجعة الخطة الهيكلية الخاصة بها، حيث يقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الدعم لمعالجة قضايا النزوح ووضع الحلول. ويساعد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية كذلك المكتب الحضري في المنطقة الصومالية على إجراء تقييم الجدوى لتحديد ما إذا كان من الممكن تحويل مخيم القلوجي للنازحين إلى مستوطنة دائمة. وتُجرى ترقية المستوطنات الريفية إلى إدارات المدن بسبب النمو السكاني الطبيعي، وأنماط النزوح في بعض الحالات. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع وزارة التنمية العمرانية والبناء على تعميم مسائل الحلول في التخطيط المكاني الإقليمي لجميع الأقاليم العشرة في البلاد.

هناك تقدم محدود، على المستوى التنفيذي، حتى الآن لدعم النازحين داخليًا على إيجاد الحلول. وإدراكًا لهذا التحدي، يسعى الفريق العامل المعني بإيجاد الحلول الدائمة على المستوى الفدرالي إلى تحقيق فكرة إنشاء صندوق استئماني متعدد الشركاء للحلول الدائمة (MPTF)، بدعم من مكتب صندوق الأمم المتحدة الاستئماني متعدد الشركاء في نيويورك. ويمكن أن تساعد هذه الأداة المالية الجديدة، في حالة إنشائها، على دعم البحث عن الحلول على المستوى التنفيذي. ويمكن أن تحقق تأثيرًا من خلال تمويل التدخلات التي تستجيب للاحتياجات ذات الأولوية التي حددتها المجتمعات المتأثرة بالنزوح. وعند تصميم اختصاصات هذا الصندوق، سيكون من المهم تلبية الحد الأدنى من المتطلبات، كما هو موضح في مجموعة أدوات مبادرة إيجاد الحلول الدائمة، بما في ذلك الحاجة إلى استقصاءات النوايا، وطواعية الحركة، وتحليل الصراع، وتحليل المخاطر المتعلقة بالحماية لتحديد مدى ملاءمة الاستثمارات وتركيزها.

4. مشاركة النازحين داخليًا

تتميز مشاركة النازحين داخليًا بقوة في المبادئ الشاملة لمبادرة إيجاد الحلول الدائمة، مع التأكيد على أن التدخلات يجب أن تكون تشاركية ومجتمعية، وتهدف إلى تمكين التطبيق الكامل لحقوق النازحين داخليًا¹⁰ وفي الوقت الحالي، يتم تضمين وجهات نظر النازحين داخليًا في آليات تنسيق مبادرة إيجاد الحلول الدائمة عن طريق المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة التي تعمل مباشرة مع المجتمعات المتأثرة بالنزوح. ونظرًا إلى تصميم تدخلات الحلول الدائمة، سيحتاج النازحون وكذلك المجتمعات المضيفة والمستقبلية إلى المشاركة بشكل مباشر في تخطيط تدخلات الحلول الدائمة، وتنفيذها وتقييم الأثر الذي تم تحقيقه. وتتمثل إحدى الأفكار المتصورة في إشراك النازحين داخليًا وممثلي المجتمع المتأثر بالنزوح في الهيكل الإداري للصندوق الاستئماني متعدد الشركاء للحلول الدائمة.

6. الدروس المستفادة

استغرق تصميم مبادرة إيجاد الحلول الدائمة عدة شهور لكن في أثناء هذه الفترة، كان من الممكن بناء عملية التملك والدعم للعملية. وقد كان الإطلاق الرسمي للمبادرة في ديسمبر 2019 بمنزلة مثال إضافي على الدعم الذي حظيت به من الحكومة الفيدرالية والحكومات الإقليمية وإدارة المدينة على حدٍ سواء. وشكل كلٌّ من قيادة المنسق المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية والالتزام تجاه المبادرة، وإنشاء منصب "منسق الحلول الدائمة" داخل مكتب المنسق المقيم، أمرًا بالغ الأهمية لتسهيل الحوار حول الحلول الدائمة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة المبكرة والكاملة لمجموعة الحماية في عملية تصميم مبادرة إيجاد الحلول الدائمة، وكذلك الدعم الذي قدمته الأمانة الإقليمية لإيجاد الحلول الدائمة، قد حافظ على مركزية اعتبارات الحماية بالنسبة إلى المبادرة وأتاح مشاركة شركاء آخرين من المنظمات غير الحكومية في العملية.

علاوةً على ذلك، رحبت الحكومة الإثيوبية بفرصة التعلم من التجربة الصومالية في وضع مبادرة إيجاد الحلول الدائمة. فعلى سبيل المثال، استضافت إثيوبيا التبادل الإقليمي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في أكتوبر 2019، الذي نُظّم بالتعاون مع مبادرة المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي (GP20)، الأمر الذي وفر فرصةً للمسؤولين

5. التحديات

يظل تطبيق مبادرة إيجاد الحلول الدائمة على المستوى التنفيذي تحديًا، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى قيود تعبئة الموارد التي عاقت تنفيذ تدخلات الحلول الدائمة في البلاد. وقد تأثر الزخم الناتج عن إطلاق مبادرة إيجاد الحلول الدائمة في ديسمبر 2019 بعد ذلك بفعل فيروس كوفيد-19 وغيره من القضايا الإنسانية الملحة، بما في ذلك زيادة انعدام الأمن والنزاع المحلي في مناطق معينة من البلاد بالإضافة إلى الغزو الشديد للجراد الذي أصاب مساحات شاسعة من الأراضي. ومع إدراك هذه الانتكاسة، تود الحكومة وشركاؤها حاليًا توليد طاقة جديدة حول المبادرة مع إنشاء صندوق استثماري متعدد الشركاء للحلول الدائمة.

فيما يتعلق ببناء السلام، لا تزال هناك تحديات كبيرة لتعزيز الجهود الفيدرالية والإقليمية لمنع النزاعات وحلها وتوفير ضمانات بعدم تكرارها لتجنب النزوح الداخلي في المستقبل. وقد تؤدي العودة المبكرة إلى المناطق التي لم تتم معالجة الأسباب الجذرية للنزوح الأولي بها، أو عند الافتقار إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية، إلى اندلاع أعمال العنف و/أو النزوح الثانوي. ويمثل بناء السلام والقبول

7. لماذا يُعد ذلك مثالًا جيدًا للمشاركة؟

تضرب مبادرة إيجاد الحلول الدائمة في إثيوبيا مثالًا على الكيفية التي يمكن بها وضع نهج على مستوى الحكومة بأكملها والمجتمع كله للنزوح الداخلي، اعتمادًا على الممارسات الجيدة من البلدان الأخرى. وتسعى المبادرة إلى تيسير إقامة حوار بين الشركاء لتعزيز الاتساق والتنسيق، في ظل النهج والأولويات والمعايير المتفق عليها بشكل عام. وتدعو المبادرة إلى احترام المعايير الدولية للحلول الدائمة، بما في ذلك جميع التدخلات التي تدعم السلامة والكرامة وطوعية العودة وإعادة التوطين والإدماج المحلي.

ومن أجل المضي قدمًا، ستختبر المبادرة الحقائق التشغيلية للعمل على تحقيق نتائج جماعية بشأن الحلول الدائمة، بما يتماشى مع أساليب العمل الجديدة، من أجل تجنب النزوح المطول. وستقوم بذلك من خلال تحديد الأقاليم ذات الاستقرار النسبي التي يمكن بها تصميم استجابات قائمة على المنطقة في جميع مجالات التنمية، وبناء السلام والاستجابات الإنسانية، بالاعتماد على الاستجابة الإنسانية المنقذة للحياة.

الإثيوبيين والصوماليين لتبادل الخبرات خلال حلقة نقاش رسمية.¹¹ كما أن المستشار الخاص رفيع المستوى المعني بالنزوح، الذي عمل في منصب المستشار الخاص المعني بالنازحين داخليًا لدى نائب الممثل الخاص للأمين العام، والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الصومال منذ عام 2015 وشارك في اجتماع التبادل الإقليمي، يمثل كذلك رابطًا مهمًا بين البلدين. وقد كانت اجتماعاته مع الوزراء، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة، وغيرهم من كبار المسؤولين في إثيوبيا عاملًا مهمًا في بناء التفاهم والالتزام السياسي. كما زار منسق الحلول الدائمة مكتب المنسق المقيم في الصومال للاستفادة من تجربته وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حدوث عمليات تبادل مستمرة بين البلدين.



إثيوبيا، أشخاص نازحون داخليًا - جبران سابقًا على الأغلب - يجلسون في الملجأ حيث بنام 20 منهم، "استطعتنا النجاة بأرواحنا فقط فارين من منطقتنا". وجب على هذا الرجل البالغ من العمر 28 عامًا ترك زوجته والهرب بوالدته 48 عامًا. © حقوق الملكية محفوظة لأوليفيا هيدون من المنظمة الدولية للهجرة | 2018

الحواشي

- .1 .IOM, 'Ethiopia' (DTM, October 2019) <<https://displacement.iom.int/ethiopia>> accessed 29 January 2020
- .2 .Humanitarian Response Plan Ethiopia' (Government of Ethiopia and OCHA 2020) Mid-Year Review'
- .3 .Agenda for Humanity: Annex to the Report of the Secretary-General for the World Humanitarian Summit" (United Nations 2016) A/70/709 7 <<http://www.agendaforhumanity.org/sites/default/files/AgendaforHumanity.pdf>>
- .4 .Government of Ethiopia and United Nations Ethiopia, 'Ethiopia Durable Solutions Initiative' 2
- .5 .أضيف مبدأ "إدراك الاحتياجات الأساسية غير المُلبّاة" إلى مبادرة إيجاد الحلول الدائمة في إثيوبيا. UN Somalia Office of the (UNDSRSG/HC/RC, 'Durable Solutions Initiative' (March 2018).
- .6 .الأستاذ والتر كالين، الممثل السابق للأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا، كان يعمل في هذا المنصب وقت كتابة هذا التقرير.
- .7 .African Union Convention for the Protection and Assistance of Internally Displaced Persons in Africa 2009
- .8 .Mark Yarnell, 'The Crisis Below the Headlines: Conflict Displacement in Ethiopia' (Refugees International 2018) Field Report
- .9 .قدم الأستاذ شالوكا بياني، المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا، هذه الخبرة.
- .10 .Government of Ethiopia and United Nations Ethiopia (n 7) 12–14
- .11 .IGAD Regional Consultative Process and GP20, 'Concept Note: A Regional Exchange on Experiences in Supporting Resilience and Durable Solutions to Internal Displacement in the IGAD Region' (IGAD 2019) <<https://www.globalprotectioncluster.org/wp-content/uploads/Final-Concept-Note-for-the-2019-RCP-on-IDPs.pdf>> accessed 7 January 2020



المشاورات المجتمعية لوضع التوجيهات بشأن عمليات
إعادة التوطين المخطط لها. © حقوق الملكية محفوظة
لإدارة المعلومات، وزارة الاتصالات، فيجي.

فيجي التعلم من المجتمعات المحلية في وضع المبادئ التوجيهية الوطنية لإعادة التوطين المخطط في سياق تغير المناخ

1. السياق

وغيرها من مصادر الضعف الاجتماعي. وفي نفس الوقت، تتمتع المجموعات العرقية المختلفة في فيجي أيضًا بقدر من المرونة في التعامل مع الأخطار المستقبلية بالنظر إلى روابط القرابة القوية في صميم ثقافتهم وممارسات تقاسم الموارد المرتبطة بعلاقتهم مع الأرض والمحيط.

وعلى مدار العقد الماضي، نفذت عدة مجتمعات محلية في فيجي عمليات إعادة توطين مخططًا لها دون توجيه رسمي وبقليل من الخبرة الوطنية السابقة.

يضم أرخبيل فيجي 100 جزيرة غير مأهولة تقع في وسط جنوب المحيط الهادئ. وتواجه العديد من الأسر والمجتمعات التي تعيش على الجزر المرجانية المنخفضة وفي المناطق الساحلية احتمالية النزوح من منازلهم في المستقبل بسبب مجموعة من العوامل. ومن بين هذه العوامل المتعلقة بالمناخ، والتدهور البيئي بفعل الإنسان، والضغط السكاني، والمستوطنات الجديدة أو الموسعة في المناطق المعرضة للخطر، والفقر، وعدم المساواة

سياسة تغير المناخ في البلاد، في البداية عملية وضع المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط وبدأت بالتشاور مع المجتمعات المحلية التي مرت بالفعل بعملية إعادة التوطين، بما في ذلك توكوراي وفونيدوغولوا، وكذلك المجتمعات التي تفكر في إعادة التوطين.⁴ وشارك في الزيارات الميدانية ممثلو الحكومة المسؤولين عن المشاركة المجتمعية في مجالات إدارة الكوارث، وشؤون *i Taukei*، وخدمات الأرصاد الجوية، وتغير المناخ.⁵ وتمت مطالبة أفراد المجتمع، على وجه الخصوص،⁶ بالتأمل في الدروس المستفادة من عملية إعادة التوطين السابقة الخاصة بهم وتحديد المسائل التي تحتاج إلى مزيد من التفكير والتحسين من أجل دعم العمليات في المستقبل على نحو أفضل.

بناءً على هذه التشاورات، وضع موظف من شعبة تغير المناخ شارك في النقاشات المجتمعية مسودة أولية للمبادئ التوجيهية بالاعتماد على المشاورات المجتمعية والمشاركات من فريق عمل إعادة التوطين الحكومي عبر القطاعات. وقد أسس فريق العمل للتعامل مع المسائل الفنية التي أثارها المجتمعات، مثل آثار تسرب المياه المالحة.

وتباطأ التقدم ثم توقف بسبب القضايا الخلافية المتعلقة بحيازة الأراضي، والمناقشات حول كيفية هيكلة المبادئ التوجيهية، وإعادة الهيكلة الحكومية التي أدت في النهاية إلى تغييرات في الموظفين ونقل شعبة تغير المناخ إلى وزارة الاقتصاد. ومع ذلك، في عام 2016، قدمت رئاسة فيجي القادمة للمؤتمر الثالث والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP23) الدافع السياسي للمضي قدماً نظراً إلى أن المؤتمر كان يُنظر إليه على أنه فرصة مهمة لإلقاء الضوء على إعادة التوطين بوصفها مشكلة متنامية لفيجي. وأعادت شعبة تغير المناخ والتعاون الدولي بدء عملية وضع المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط، والعمل جنباً إلى جنب مع المكتب الوطني لإدارة الكوارث⁷ ومع دعم تقني مخصص من مستشار⁸ تقوم جهة مانحة دولية بتمويل منصبه.

استناداً إلى المسودة السابقة والتشاورات المجتمعية، عمل المستشار مع شعبة تغير المناخ والتعاون الدولي لمواصلة تركيز المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط على العناصر القانونية

ويتم اتباع إعادة التوطين في فيجي بوصفه الملجأ الأخير عندما يُستنفد جميع خيارات التكيف البديلة بوصفها غير فعالة أو غير مجدية.¹ ويترك التخلي عن الأراضي التقليدية آثاراً ثقافية وروحية عميقة بشكل خاص على مجتمعات السكان الأصليين (*i Taukei*)، سواء بالنسبة إلى هؤلاء الذين تركوا أرضهم أو بالنسبة إلى المجتمعات التي قدمت أرضها إلى مجتمع محلي آخر أُعيد توطينه.² ومع امتلاك مجتمعات *i Taukei* لما يزيد عن 80 في المئة من الأراضي في فيجي بشكل جماعي، تؤدي الروابط الثقافية والروحانية بالأرض دوراً بارزاً في عمليات إعادة التوطين. ولهذا، كان على كل عملية من عمليات إعادة التوطين المبكرة أن تنتقل من جديد وسط قضايا اجتماعية وثقافية واقتصادية وبيئية معقدة، بما في ذلك التوترات بسبب الأرض، وتحديد المواقع المناسبة، وتفكك أفراد المجتمع، وعدم كفاية الموارد المالية.

ولم تتعامل السياسة الوطنية لتغير المناخ لعام 2012 لدى حكومة فيجي مع إعادة التوطين المتعلق بتغير المناخ. ومع ذلك، في ظل تزايد عدد المجتمعات المحلية التي تطلب دعماً لإعادة التوطين بسبب آثار تغير المناخ، أدركت حكومة فيجي ضرورة وجود توجيهاً لمساعدة المجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرين على اجتياز العملية المعقدة.

2. وصف الحالة

في أعقاب عملية متعددة السنوات بدأتها الحكومة في عام 2012، أطلقت فيجي عملياتها الوطنية "المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط: إطار للاضطلاع بإعادة التوطين المتعلق بتغير المناخ" (المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط) في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في كاتوفيتشي (COP24) في ديسمبر 2018.³ وتحدد هذه المبادئ التوجيهية، وهي الأولى من نوعها، المبادئ والضمانات الاجتماعية لتوجيه المساعدة الحكومية للمجتمعات الفيجية التي قد تحتاج، كإجراء أخير، إلى إعادة التوطين في مواقع جديدة. ويوضح المثال أدناه كيفية إشراك الحكومة للمجتمعات المتضررة في وضع المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط.

قادت شعبة تغير المناخ، المسؤولة عن جميع قضايا



حدث رسمي لإعادة توطين قرية في أرض أكثر أماناً بسبب آثار تغير المناخ السلبية. © حقوق الملكية محفوظة لإدارة المعلومات، وزارة الاتصالات، فيجي.

تم تيسير كل ورشة عمل على مستوى الشعبة من خلال فريق متنوع من مسؤولي شعبة تغير المناخ والتعاون الدولي، ومستشار الحكومة الفيجية، وكبار ممثلي الجهة المانحة الدولية ومفوضي الشعب. وعرضت ورش العمل مفاهيم أساسية وقدمت معلومات أساسية عن المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط. ونُظّم جدول الأعمال حول المراحل المختلفة في عملية إعادة التوطين وهي: اتخاذ قرار إعادة التوطين، ووضع خطة مستدامة للانتقال إلى موقع مقبول، وأخيراً تنفيذ الخطة. كما وُضعت جميع الجوانب في الاعتبار، مع التركيز على التمسك بالقيم وحقوق الإنسان للأفراد والأسر والمجتمعات الفيجية. واستمع المسؤولون الحكوميون في المقام الأول إلى وجهات النظر المجتمعية.

وبعد انتهاء ورش العمل، قِيم المستشار الكم الكبير من الملاحظات النوعية لتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف. فعلى سبيل المثال، بينما اتفقت جميع المجتمعات بشدة على ضرورة حماية حقوق الأراضي، اختلفت التوقعات فيما يتعلق بمدى ضمان الخدمات التعليمية والصحية في مناطق إعادة التوطين مقارنةً بما هو متاح في مواقعها الحالية.¹¹ ومن أجل تنظيم المحتوى وتحديد أولوياته والتحقق من صحته، وضع المستشار نظام نقاط لتحديد تلك المسائل التي كان عليها أكبر إجماع من جميع ممثلي المجتمع من مختلف الأقاليم. وقد مُنح اهتمام أكبر لوجهات النظر الصادرة من المجتمعات ذات التجربة المباشرة مع إعادة التوطين. وتم التحقق من صحة هذه النقاط من

والسياسية، مع تنحية المسائل التنفيذية والتنسيقية الفنية التي سيتم التعامل معها في إجراءات التشغيل الموحدة التي يجب اتباعها. واقترح المستشار "نهجاً قانونياً مختلطاً" للمبادئ التوجيهية، متأسلاً في القانون الدولي للبيئة وحقوق الإنسان وقانون الهجرة إلى جانب التشريعات الوطنية الفيجية والقانون العرفي التقليدي ("kastom") الذي يحكم المجتمعات المحلية في فيجي. وقد ضمن هذا النهج أن تكون المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط مرتكزة على الممارسات والقيم الفيجية التقليدية ومحافطة على مركزية مشاركة المجتمع في العملية.⁹

على مدار عامي 2017 و2018، عقدت وزارة الاقتصاد سلسلة من الاجتماعات على مستوى الشعبة لمراجعة المسودة المنقحة. وبالرغم من استشارة بعض سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية في العاصمة سوافا، فإن المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط تركز في الأساس على مجتمعات i Taukei الريفية التي تعيش على أراضي مشاع.¹⁰ وبناءً عليه، سعت ورش العمل الاستشارية الثلاثة على مستوى الشعبة إلى تسجيل التجارب المتنوعة في جميع أنحاء البلاد من خلال ضم ممثلين من قرى أُعيد توطينها بالفعل أو هؤلاء الذين بصدد إعادة التوطين أو يفكرون في ذلك. ورشحت مجالس المقاطعات ومفوضو الشعب القادة المجتمعين للمشاركة، وبصفة أساسية عُمد القرى التقليديون ورعاة الكنائس الذين يمثلون مجموعات من القرى.

3. النتائج التي تعود على الأشخاص النازحين داخليًا وغيرهم

تؤكد "المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط: إطار للاضطلاع بإعادة التوطين المتعلق بتغير المناخ" إعادة التوطين بوصفه عملية تصاعديّة شاملة تحافظ على جميع أفراد المجتمعات المتضررة في محورها. وتدين جودة المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط وملاءمتها بالكثير للمشاركات المجتمعية. ومكنت الأساليب المستخدمة على مستوى القرى والشعب وعلى المستوى الوطني ممثلي المجتمع والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة من المشاركة وإبقاء المشاركين على اطلاع. واعتمدت المفاهيم الأساسية والمصطلحات وكيّفت لتتوافق مع اللغة والثقافة الخاصة بالسياق والبناء عليها على المستويين المحلي إلى الوطني. ويمكن مناقشة وجهات النظر المختلفة عن القضايا الصعبة بشكلٍ مفتوح وحلها في ورش عمل تشاورية، مثل مستوى إجماع المجتمع المطلوب قبل اتخاذ قرار بإعادة التوطين،¹⁷ وتعقيدات ملكية الأراضي ونقلها.¹⁸ ويتعين على المجتمعات المعرضة للخطر كذلك، بعد مشاركتها في وضع المبادئ التوجيهية، التمتع بمزيد من الفهم لأدوارهم ومسؤولياتهم في تطبيق هذه المبادئ. وباختصار، هي "وثيقة فيجي بناءً على السياق الفيجي"¹⁹ ذات صلة بالموضوع، ومملوكة محليًا، وشاملة للأصوات التي يُحتمل تهميشها.

تمثل المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط عنصرًا واحدًا من بين مجموعة من الأطر والأدوات والآليات الحكومية التي يعزز بعضها بعضًا والتي تهدف مجتمعةً إلى حماية قدرة الأشخاص والمجتمعات المعرضة للخطر أو النازحين على الصمود وتعزيزها. ويضطلع فريق عمل حكومي فني، بقيادة شعبة تغير المناخ والتعاون الدولي، حاليًا بمهمة وضع إجراءات التشغيل الموحدة لدعم تطبيق المبادئ التوجيهية. وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2019، اعتمدت حكومة فيجي المبادئ التوجيهية للنزوح في سياق تغير المناخ والكوارث. وتنص هذه

خلال استشارة المفوضين والنتائج ذات الصلة من البحث الأكاديمي السابق للمستشار.¹² وفي نهاية المطاف، نُشرت وثيقة مكونة من 20 صفحة على نطاقٍ واسع من أجل إبداء الملاحظات عليها قبل عقد المشاورات على المستوى الوطني في عام 2018.

استضافت وزارة الاقتصاد ورشتي عمل مدة يوم واحد على المستوى الوطني، من تيسير المستشار، لمراجعة المسودة المقترحة. وضمت الفعالية الأولى قادة المجتمع التقليدي والديني والمسؤولين الحكوميين الذين يمثلون وزارات أو وكالات مختلفة، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء، لتشجيع المشاركة والاتفاق على أدوارهم الفنية ومسؤولياتهم المتعلقة بإدارة عمليات إعادة التوطين المخطط لها.¹³ وتضمنت الفعالية الثانية مجموعة متنوعة من نحو 150 صاحب مصلحة، من بينهم ممثلو المجتمع، ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل وجهات نظر مجموعات خاصة،¹⁴ والجامعات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى في منطقة المحيط الهادئ. وقبل كل فعالية، قُدّمت وثائق لقادة المجتمع المحلي من أجل مساعدتهم على الاستعداد للمناقشات.

وخلال كلتا الفعالتين، استعرض المستشار بطريقةٍ منهجية كل فقرة في المسودة، محدّدًا المجالات المطروحة للنقاش. وبالإضافة إلى إبداء التعليقات أثناء الفعالية، حصل جميع المشاركين على 14 يومًا للتشاور مع مؤسساتهم وإرسال المزيد من الملاحظات؛ وقد أدى ذلك إلى إرسال 20-30 ملاحظة. وقيمت عملية صياغة المسودة النهائية جميع الإسهامات المتبقية، مانحةً الأولوية لتلك الإسهامات ذات التجربة المباشرة في السياق الفيجي. وإدراكًا لعدم مشاركة جميع أفراد المجتمع أو مجموعات المجتمع المحلي بشكلٍ مباشر في الاجتماعات، استُخْلِصت المعلومات التكميلية من نتائج البحث المجتمعي الذي أجراه المستشار في الفترة من عام 2015 إلى 2017.¹⁵ واستخدمت النسخة النهائية من المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط لعام 2018 المصطلحات والتعريفات التي استُخدمت بالفعل في الخطط والسياسة الفيجية، مع الإشارة أيضًا إلى التوجيهات الدولية، بما في ذلك مجموعة أدوات إعادة التوطين المخطط.¹⁶

“The guidelines are helpful. When we started the relocation, it was trial and error, learning from experience... Now it’s all documented so it helps me if I’m a bit lost... It’s like a map to help us get to the end of the process. Lessons learned from other relocations are really relevant to future relocations.”

Project Manager, Narikoso village relocation

وخلال حوار talanoa المجتمعي، عادة ما يجلس رؤساء العائلات وكبار السن، ومعظمهم من الرجال، معًا في دائرة وتجلس النساء خلفهم. وبينما يمكن للنساء الاستماع إلى المناقشات، لا يمكنهن التحدث إلا عندما يمنحن الإذن للقيام بذلك. ولضمان حصول النساء، والشباب وغيرهم من الأصوات المهمشة على فرصة التعبير عن وجهات نظرهم، يتم تعديل مشاورات الحكومة الفيجية عادةً أو إكمال حوار talanoa التقليدي بتنظيم “مجموعات تركيز”، تُكَيَّف حسب كل مجتمع، للتحدث بشكلٍ منفصل مع هذه المجموعات. كما لاحظ مسؤول فيجي من العاصمة قائلًا “الحياة الريفية والحضرية مختلفتان للغاية... يجب أن تكون على دراية بالسياق الثقافي عند الدخول إلى المجتمع المحلي. ويجب أن تتكيف معها.”

يؤدي ممثلو الحكومة أو الميسرون دورًا كبيرًا في الاستماع خلال هذه الجلسات. وعند زيارة مسؤولين من خارج المناطق المحلية، يؤدي الرؤساء التنفيذيون (Roko Tui)، لمجالس المقاطعات الحكومية والإداريون الإقليميون دور المحاورين المحترمين مع المجتمعات. وييسر الرؤساء التنفيذيون (Roko Tui) عملية التشاور من خلال ضمان إطلاع الزوار بشكلٍ كافٍ على الخلفية المحددة لكل مجتمع والبروتوكولات الثقافية

المبادئ على أنه عندما لا يتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم، يجب استخدام إجراءات المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين لإيجاد حل دائم.²⁰ وتوجد أيضًا أحكام محددة بشأن إعادة التوطين المخطط في الإصدارات الأخيرة من سياسة تغير المناخ الوطنية (-2018 2030)²¹، وخطة التكيف الوطنية (2018)،²² والإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2018-2030).²³

إضافةً إلى ذلك، أنشئ صندوق استثماري جديد لإعادة توطين المجتمعات بسبب المناخ بتمويل أولي بنسبة مئوية من عائدات ضريبة التكيف مع البيئة والمناخ في فيجي²⁴ التي تم توسيع نطاقها لتشمل النزوح.²⁵ وقد شرع الصندوق الاستثماري بالفعل في تلقي أموال خارجية لدعم البحث، والتقييمات، والدراسات، وتحديد البنية التحتية ومواقع التوطين المهنية للحياة.²⁶ ولم يكن تأسيس هذا الصندوق ممكنًا دون المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط والمبادئ التوجيهية للنزوح التكميلية. أخيرًا، أُدرج كل عنصر من هذه العناصر في مسودة قانون تغير المناخ التي - بافتراض إقرارها من البرلمان - ستمنحها القوة القانونية والصرامة.²⁷

4. مشاركة النازحين داخليًا

استخدمت المشاورات على مستوى المجتمع مفهوم “talanoa”، وهو مفهوم i Taukei تقليدي وصيغة حوار شفافة وقائمة على المشاركة تمتد عبر الثقافة الهندية الفيجية ومجتمعات المحيط الهادئ الأخرى التي تعيش في البلاد.²⁸ في عملية talanoa، التي قد تكون رسمية أو غير رسمية، يتم التشجيع على تدفق النقاش دون هيكل أو إطار زمني صارم بقصد الوصول إلى فهم مشترك للمسألة المطروحة.²⁹

5. التحديات

أسهم العديد من العوامل في إعاقة المشاركة المجتمعية. أولاً، أدى الموقع البعيد والمشتت على نطاق واسع للقرى حول جزر فيجي، إلى جانب قلة أو غياب شبكات الهاتف والكهرباء، إلى إعاقة جهود مشاركة المجتمعات بالكامل. ولهذا، تحتاج الاجتماعات وجهًا لوجه إلى استثمار كبير في الوقت

المجتمع الفيجي مع بعضها.³¹ على الرغم من أن ذلك لم يكن مخططًا في الأصل، فقد أدركت شعبة تغير المناخ والتعاون الدولي في وزارة الاقتصاد لاحقًا أهمية تقديم النسخة النهائية من المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط إلى المجتمعات المشاركة من وجهة نظر المساءلة، حتى يتمكنوا من معرفة كيفية دمج إسهاماتهم - وللمساعدة أيضًا على غرس ملكية المجتمع للمنتج النهائي. وفي توقيت كتابة هذا التقرير، كانت شعبة تغير المناخ والتعاون الدولي تستكشف الفرص المتاحة لنشر المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط على مستوى المجتمع، بما في ذلك كجزء من ورش العمل للتوعية بالتكيف للمفوضين وأعضاء مجالس المقاطعات الذين يعملون مباشرة مع المجتمعات المحلية. ومع ذلك، يُقال أن بعض المجتمعات قد قبلت بالفعل المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط، كما يتضح من استخدامها في مشروع إعادة التوطين الحالي في ناريكوسو.³²

7. لماذا يُعد ذلك مثالًا جيدًا للمشاركة

كانت فيجي واحدة من أوائل الدول التي تضع إطارًا وطنيًا لتوجيه عمليات إعادة التوطين المخطط، بدافع من دورها القيادي في عملية COP23 العالمية. واستخدمت الحكومة نهجًا مركزيًا على المجتمع المحلي، حيث يطبق الأساليب المناسبة ثقافيًا لإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين، مع التركيز بشكل خاص على الخبرات والدروس المستفادة من المجتمعات الفيجية التي أعيد توطينها بالفعل. وتُعد المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط الآن واحدة من بين العديد من السياسات والإستراتيجيات المتأخرة، ، اكتملت بصندوق استثماري، والتي تشكل استجابة متعددة الجوانب لحكومة فيجي للنزوح الداخلي وإعادة التوطين في سياق الكوارث وتغير المناخ.

والموارد المالية. ومن أجل التكيف مع هذه التحديات اللوجستية عند إقامة الاجتماعات في العاصمة، رشحت بعض المجتمعات فرغًا من أقاربهم الذين عملوا في سواها وفهموا قضايا قراهم لتمثيلهم خلال المناقشات.

أخيرًا، بالرغم من أن الوثائق تمت مشاركتها قبل فعاليات التشاور لتسهيل المناقشة المجتمعية والحصول على الملاحظات من خلال قادتهم، أجبرهم انخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة بين بعض القادة على الاعتماد على المساعدة من الآخرين لفهم محتواها.

6. الدروس المستفادة

يُعد إشراك المجتمعات من خلال الممارسات الثقافية التقليدية، والهياكل الإدارية والقيادة المحلية على المستوى المجتمعي أمرًا مهمًا، لكنه قد يزيد أيضًا الإقصاء الاجتماعي للنساء وغيرهن من الأشخاص المهمشين. وقد طلب من قادة المجتمع على وجه التحديد إشراك النساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المهمشة أو الضعيفة، بالإضافة إلى مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في مناقشاتهم على مستوى المجتمع. ومع ذلك، لم تكن جميع المناقشات شاملة للجميع على نحو كافٍ. وقد ضمنت عملية إكمال حوارات talanoa التقليدية بـ "مناقشات مجموعة التركيز" وجود أماكن منفصلة للتعبير عن وجهات نظر النساء والأطفال والشباب والإنصات لها. وفي فعاليات التشاور الوطنية، ساعد تنوع المشاركين على ضمان التعبير عن وجهات النظر التي قد يكون لها أهمية أقل في مراحل في العملية والاستماع لها، ولا سيما تلك الخاصة بالنساء ومجموعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.³⁰ وبناءً عليه، في حين أن بعض العناصر كان من الممكن أن تكون معبرة أكثر، فإن العملية قد حسنت بشكل عام كيفية تعامل الجماعات في

الحواشي

1. MRepublic of Fiji, 'Planned Relocation Guidelines: A Framework to Undertake Climate Change Related Relocation' (Ministry of Economy 2018) 1.
2. John Campbell, Michael Goldsmith and Kanyathu Koshy, 'Community Relocation as an Option for Adaptation to the Effects of Climate Change and Climate Variability in Pacific Island Countries' (Asia-Pacific Network for Global Change Research 2005) 21 and 26 <https://www.sprep.org/att/irc/ecopies/pacific_region/643.pdf>.
3. (Republic of Fiji (n 1).
4. مقابلات شخصية مع مسؤولين حكوميين من بعثة فيجي الدائمة في جنيف، وشعبة تغير المناخ والتعاون الدولي بوزارة الاقتصاد والمكتب الوطني لإدارة الكوارث.
5. في هذا الوقت، شملت الزيارة مفوضي الشعب (التابعين لوزارة التنمية الريفية والبحرية وإدارة الكوارث) وممثلي الوزارات أو الأقسام الحكومية المسؤولة عن شؤون i Taukei (السكان الأصليين)، وإدارة الكوارث، وخدمات الأرصاد الجوية، وتغير المناخ. وتُعد شعبة تغير المناخ والتعاون الدولي الموجودة في وزارة الاقتصاد الوكالة الرئيسية المسؤولة عن جميع قضايا تغير المناخ، حيث تعمل بالتنسيق مع الوزارات والوكالات الأخرى من خلال فرق العمل واللجان المشتركة بين الحكومات.
6. في السياق الريفي، قد يُنظر إلى مجتمعات القرى على أنها مجموعة من الأشخاص تربطهم صلة قرابة ويرتبطون بحكم الولادة و/أو القرابة بالموارد البرية والبحرية المحلية. (Campbell, Goldsmith and Koshy (n 2).
7. يقود المكتب الوطني لإدارة الكوارث وضع سياسات الإدارة والحد من خطر الكوارث وينسق تأهب الحكومة للكوارث والاستجابة لها وعمليات التعافي منها.
8. مستشار التنقل البشري للحكومة الفيجية.
9. Cosmin Corendea, 'Hybrid Legal Approaches Towards Climate Change: Concepts, Mechanisms and Implementation' (2016) 21 Comparative Law 14.
10. تطبق المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط على "المجتمعات المتضررة، من المفهوم بشكل عام أنها تشكل "القرى والمستوطنات الرسمية والمستوطنات غير الرسمية (العشوائية) والمجتمعات الفرعية داخل مناطق حضرية أكبر". 3 (n 1) Republic of Fiji.
11. مقابلة مع مستشار التنقل البشري.
12. Cosmin Corendea, 'Migration and Human Rights in the Wake of Climate Change: A Policy Perspective Over the Pacific' (United Nations University 2017) Policy Report <https://collections.unu.edu/eserv/UNU:6305/PolicyReport_No2_171113_online_revised_meta.pdf>.
13. كان من بين المسؤولين المشاركين ممثلون عن شعبة تغير المناخ والتعاون الدولي، والمكتب الوطني لإدارة الكوارث، ووزارة الأراضي والموارد المعدنية، ومكتب فيجي للإحصاء، ومكتب رئيس الوزراء.
14. عبرت المجموعات الخاصة عن النساء، والأطفال، والمنظمات الدينية ومجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغابري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين.
15. (Corendea (n 12).
16. UNHCR, Georgetown and IOM, 'A Toolbox: Planning Relocations to Protect People from Disasters and Environmental Change' (UNHCR, Georgetown, IOM 2016 <<https://environmentalmigration.iom.int/toolbox-planning-relocations-protect-people-disasters-and-environmental-change>> accessed 24 June 2020).
17. بالرغم من أن العديد من المجتمعات تجادلت خلال المشاورات حول ضرورة وجود إجماع تام، حددت الحكومة الحد الأدنى للإجماع بنسبة 90 في المئة مع الإقرار بحقيقة أنه بينما قد يستمر بعض السكان في رفض مغادرة منازلهم الحالية على الرغم من المخاطر التي قد تتعرض لها حياتهم، فلا ينبغي تعريض جميع السكان للخطر.
18. قد تنطوي عمليات إعادة التوطين على نقل حقوق أرض على المشاع في مكان المنشأ إلى الحكومة، ومنح حقوق أرض مكافئة في موقع إعادة التوطين، مع مراعاة سياق كل قرية محددة.
19. اقتباس من مقابلة شخصية مع مسؤول حكومي.
20. Ministry of Economy, 'Displacement Guidelines: In the Context of Climate Change and Disasters' (Republic of Fiji 2019) <<https://www.pacificclimatechange.net/sites/default/files/documents/Displacement%20Guidelines.%20In%20the%20context%20of%20climate%20change%20and%20disasters..pdf>> accessed 4 May 2020.

- Government of Fiji, Ministry of Economy, 'National Climate Change Policy 2018 - 2030' (Government of Fiji, Ministry of Economy 2019) 2018-2030 <<http://fijiclimatechangeportal.gov.fj/node/20396>> accessed 24 June 2020. .21
- Government of Fiji, Ministry of Economy, 'National Adaptation Plan Fiji. a Pathway Towards Climate Resilience' (Government of Fiji, Ministry of Economy 2018) <https://www4.unfccc.int/sites/NAPC/Documents/Parties/National%20Adaptation%20Plan_Fiji.pdf> accessed 24 June 2020. .22
- Government of Fiji, Ministry of Disaster Management and Meteorological Services, 'Fiji: National Disaster Risk Reduction Policy 2018-2030' (2018) 78 <<https://www.preventionweb.net/english/professional/policies/v.php?id=70212>> accessed 24 June 2020. .23
- PM Bainimarama, 'PM Bainimarama's Speech at the Launch of Fiji's Climate Relocation and Displaced Peoples Trust Fund for Communities and Infrastructure' (2019) Speech <<http://www.pmooffice.gov.fj/official-launch-of-fijis-climate-relocation-and-displaced-peoples-trust-fund-for-communities-and-infrastructure/>> accessed 24 June 2020. من المتوقع أن تقدم عائدات ضريبة التكيف مع البيئة والمناخ ما يقرب من 2.6 مليون دولار أمريكي سنويًا. .24
- تميز المصطلحات المعتمدة في فيجي تمييزًا واضحًا بين إعادة التوطين المخطط والتزوج. فلا يُفهم من النزوح أنه إجراء مخطط له بمساعدة الحكومة، على عكس إعادة التوطين، بل نتيجة غير مقصودة لكارثة حلت بالسكان المتضررين. المبادئ التوجيهية للنزوح في فيجي (2019) (Ministry of Economy (n 20 .25
- Parliament of the Republic of Fiji, Act No. 21 of 2019: "An Act to establish a Trust Fund for the planned relocation of communities in Fiji that are adversely affected by climate change. 2019 .26
- .Climate Change Bill 2019 2019 pt 13 .27
- Isimeli Waibuta Tagicakiverata and Pam Nilan, 'Veivosaki-Yaga: A Culturally Appropriate Indigenous Research Method in Fiji' (2018) 31 International Journal of Qualitative Studies in Education 545, 6 .28
- S Otsuka and Uanasi Nabobo-baba, 'Talanoa Research: Culturally Appropriate Research Design in Fiji' [2006] Proceedings of the Australian Association for Research in Education (AARE) Conference 2005. Melbourne, Australia 3 .29
- <<https://www.aare.edu.au/data/publications/2005/ots05506.pdf>>. .30
- مقابلة مع مستشار التنقل البشري. .30
- اجتماع الفريق التوجيهي لمبادرة GP20، 4 ديسمبر 2018. .31

هندوراس، مجموعات المجتمع تشكل دعمًا أساسيًا في سبيل تحديد الأملاك المهجورة في المناطق عالية الخطورة. أجبر عشرات الآلاف من الأشخاص على الفرار من أراضيهم ومنازلهم؛ بحثًا عن الأمان من عنف العصابات والاضطهاد. © حقوق الملكية محفوظة لتينو هريرا من مفوضية اللاجئين | 2019



هندوراس إعداد حلول من خلال تسجيل الملكيات المتخلى عنها

1. السياق

في خلق مناخ من الخوف في كلٍّ من المناطق الحضرية والريفية التي تتضاعف فيها المستويات المرتفعة من الإفلات من العقاب عند ارتكاب جرائم القتل، والابتزاز، والعنف الجنسي، والخطف، والتجنيد القسري للأطفال والمراهقين، مما أجبر الأفراد على الفرار.² ورغم بقاء معظم النازحين داخليًا ضمن بلدياتهم الخاصة، إلا أن حالاتهم من حيث السكن والصحة وسبل كسب العيش أسوأ مقارنة بحالة جيرانهم الذين لم يفرّوا.³ وقد فر فيما بعد عدد غير معروف من النازحين داخليًا إلى الخارج، غالبًا من القُصر غير المصحوبين، لينضموا إلى طالبي اللجوء والمهاجرين لأسباب اجتماعية

في هندوراس، يحدث النزوح الداخلي في الخفاء وغالبًا ما يسبقه القليل من التحذير، حيث يفر الأشخاص فرادى أو في جماعات صغيرة، وعامة ما يكون ذلك بعد تلقي تهديدات مباشرة من العصابات أو "الماراس". بين عامي 2004 و2018، اضطر عدد 247 ألف شخص على الأقل للنزوح الداخلي بسبب العنف في هندوراس، ويمثل ذلك نسبة 2.7% من عدد السكان ويؤثر في 58.500 أسرة.¹ وقد أسهم تفشي العنف والجريمة المنظمة

المنازل قبل النزوح عن فقدان منازلهم بسبب التخلي أو الحيازة أو التدمير، إضافةً إلى نسبة 33 في المئة من الأسر التي قررت بيع منازلها.⁹ وأشارت نسبة صاعقة بلغت 97 في المئة من بين الأسر النازحة إلى عدم نيتهم العودة إلى ديارهم الأصلية.¹⁰ عادة ما يفترق النازحون داخليًا إلى القدر الكافي من الثقة بالمؤسسات الحكومية للإبلاغ عن التخلي عن الأملاك، وذلك خوفًا من انتقام العصابات إذا علموا بشأن تعاونهم مع السلطات. كما يواجه الأشخاص النازحون أيضًا صعوبات لإثبات الملكية، ولا سيما أنه في العديد من الحالات، لم تُسجل الملكية رسميًا في سجل الأراضي الوطنية (سجل المساحة) في المقام الأول، مما يزيد صعوبة الجهود الساعية إلى منع الحيازة أو التدمير أو البيع غير القانوني في أثناء النزوح.¹¹

في عام 2015، أوصى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان الأشخاص النازحين داخليًا بإنشاء نظام سري لتسجيل المنازل والملكيات المتخلى عنها حتى يكون بمقدور الحكومة تأسيس عملية قانونية تضمن رد الحق أو التعويض، والتي أشار إليها على أنها عنصر أساسي للعثور على حلول دائمة.¹² وفي سبيل دعم التزام الحكومة بتأسيس مثل هذا السجل بحلول عام 2020، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) توكيفًا بإجراء دراسة في عام 2017 تستعرض إطار العمل القانوني والمؤسسي ذي الصلة، والتي خلصت إلى أن القوانين والسياسات الموجودة في هندوراس لم يتم تطويعها لتلائم الاحتياجات المحددة للأشخاص النازحين.¹⁴

معهد الملكية هو كيان حكومي مسؤول عن تسجيل الملكيات على مستوى البلد في نظام التسجيل الوطني (SURE). كما يضطلع بمهمة قيادة اللجنة المساحية، التي تضم مؤسسات تتعلق بالملكيات في هندوراس بدعم من المفوضية.¹⁵ وفي سبتمبر من عام 2017، يسرت المفوضية عملية تبادل المعلومات بين اللجنة المساحية ووحدة إعادة الأراضي بحكومة كولومبيا لإثراء عملية وضع أطر العمل القانونية والمؤسسية الخاصة بدولة هندوراس، وذلك من أجل تسجيل الأملاك المتخلى عنها لأصحابها من النازحين داخليًا. حيث تقابل المسؤولون من هندوراس على المستوى المحلي والمركزي مع 12 من ممثلي الوكالة الكولومبية وشاركوا في زيارات ميدانية، مع التركيز بصفة خاصة على القوانين والسياسات الكولومبية التي تتعلق بدور السلطات المحلية في حماية الأراضي والإرث الثقافي للنازحين داخليًا. وقد ألقى التبادل الضوء بصفة خاصة على حاجة هندوراس إلى تبني

واقتصادية، الذين ارتبطوا بصورة أكثر شيوعًا بهندوراس.

اعترفت حكومة هندوراس لأول مرة بصفة رسمية بظاهرة النزوح الداخلي في عام 2013 من خلال المرسوم PCM-053-2013. أسس المرسوم اللجنة المشتركة بين المؤسسات لحماية الأشخاص النازحين من جراء العنف (CIPPDV)، التي تتألف من عدة وكالات حكومية ومنظمات المجتمع المدني وتقع ضمن أمانة حقوق الإنسان.

منذ عام 2014، عمدت كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا (JIPS)، وفريق استشاري يتألف من ممثلين وخبراء من منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات الدولية إلى دعم جهود اللجنة المشتركة الرامية إلى إنشاء قاعدة أدلة للنزوح الداخلي الذي حدث بين عام 2004 وحتى الآن.⁵ وجاءت عملية توصيف موسعة للنزوح الداخلي على الصعيد الوطني (2017-2019) تضمنت مجموعة موسعة من ورش العمل والمشاورات مع 30 من الكيانات الوطنية والدولية، إضافةً إلى 70 من النازحين داخليًا، لفهم الوضع والاحتياجات الخاصة بالأشخاص النازحين من أجل إثراء عملية التخطيط لتدابير الحكومة المحددة.⁶

في عام 2016، بدأت اللجنة المشتركة في وضع مشروع قانون معني بحماية الأشخاص النازحين بسبب العنف، وهي عملية تعاونية تضمنت كذلك المشاورات مرتين مع الأشخاص النازحين داخليًا حول عناصر التشريع.⁷ وسلمت اللجنة المشتركة مشروع القانون رسميًا إلى اثنين من أعضاء الكونغرس بتاريخ 27 مارس 2019، وتنتظر حاليًا التقديم الرسمي إلى الكونغرس الوطني لهندوراس للاستعراض والاعتماد.

2. وصف الحالة

لا شك أن مسألة نزع ملكية السكن والأرض والأملاك تُعد من شواغل الحماية ذات الأهمية الخاصة ضمن الجهود الأوسع للحكومة الرامية إلى مواجهة النزوح الداخلي.⁸ اعتبارًا من عام 2019، أبلغت نسبة 34 في المئة من الأسر النازحة التي كان أفرادها من ملاك

من الملكيات وحده دون لفت انتباه كبير، فهو يعمل حاليًا بالتعاون مع قادة المجتمع، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومؤسسات كارييتاس الدولية. كما يقوم هؤلاء الشركاء بجمع البيانات أيضًا عن الملكيات المتخلى عنها في 292 من المناطق الحضرية التي تواجه مستويات مرتفعة من خطر النزوح، ومن ثم يتم التحقق من تلك البيانات مقارنة بالمعلومات الخاصة بمعهد الملكية.¹⁸

ومع الأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها الأشخاص النازحون إذا عُرف عنهم الإبلاغ عن حقوق ملكيتهم، فإن عملية التحقق هذه تتم بشكل مستقل دون تواصل مباشر مع أصحاب الملكيات. وتتركز هذه العملية في الوقت الراهن على الملكية، ولكن بمرور الوقت، يخطط معهد الملكية للتوسع ليشمل فئات أخرى من السكن، وحيازة الأراضي، وحقوق الملكية (مثل: اتفاقيات التأجير، والمركبات، والماشية، وما شابه ذلك). فمن شأن التحقق من الملكية المتخلى عنها في أسرع فرصة ممكنة الإسهام في تجنب فقدان المعرفة المحلية التي تضيع حتمًا بمرور الوقت، وتوفير الوقت والموارد في المستقبل عندما يبدأ الأشخاص النازحون داخليًا في تقديم المطالبات.

تقدم تدابير الاستعداد هذه، التي مُوِّلت باستخدام الموارد الحالية، المعلومات والإجراءات الأساسية المهمة للمرحلة التالية من نظام التسجيل في سبيل مواجهة النزوح الداخلي. وبوجه خاص، يجب أن يوضح القانون المعلق بشأن النزوح الداخلي إجراءات رد الحقوق حتى يمكن للنازحين داخليًا البدء في تقديم مطالبات الملكية.

قانون لرد حق الملكية، ووضع معايير قياسية لتسجيل الملكيات المتخلى عنها، والتعامل مع احتياجات الحماية الاجتماعية للأشخاص النازحين الذين فقدوا منازلهم.¹⁶

بناءً على الدروس المستفادة من تبادل المعلومات الكولومبي والأبحاث الإضافية، حددت اللجنة المساحية في عام 2018 الإجراءات التالية المطلوبة لتمكين عملية تسجيل الملكيات المفقودة أو المتخلى عنها فيما يتعلق بالنزوح:

- i. وضع نموذج تسجيل خاص بالأشخاص النازحين داخليًا للإبلاغ عن الملكية المتخلى عنها؛
- ii. تأسيس بروتوكول للتحقق من صحة المطالبات وتسجيلها على المستوى الوطني؛
- iii. تأسيس وحدة محددة ضمن نظام التسجيل الوطني (SURE) لتسجيل الملكية المتخلى عنها بسبب النزوح القسري؛
- iv. عقد ورش عمل لبناء القدرات بشأن الشواغل المتعلقة بالنزوح للمسؤولين الحكوميين العاملين في إدارة الملكيات؛
- v. تخطيط تدابير الحماية المرتبطة بمحكمة العدل العليا وكل الكيانات ذات الصلة.¹⁷

علاوة على ذلك، استعرض معهد الملكية سجلاته الحالية لتحديد ما يقرب من 5 آلاف من الملكيات المتخلى عنها التي من المحتمل أن تكون مرتبطة بالعنف، ولأنه يصعب على معهد الملكية التحقق مادياً



هندوراس. في التلال أعلى العاصمة تيجوسيجالبا، تشير المنازل الخالية إلى حجم النزوح القسري من الأحياء الخاضعة لحكم عصابات الشوارع. إجبار الأشخاص على الفرار هو طريقة العصابات للتخلص من الخصوم. © حقوق الملكية محفوظة لتيتو هريرا من مفوضية اللاجئين | 2017

المعالجة الرئيسية

نحو حماية الأراضي والمسكن المهجورة بسبب النزوح القسري في هندوراس



وضع دليل المستخدم للمشاركة ووحدة التسجيل

الاستخدام الترويجي المستمر والتسجيل مع السلطات المحلية

تدريب الموظفين والمجتمع المدني على التقابيل الوقائية

وضع بروتوكول بشأن التقابيل الوقائية لحماية الأراضي المهجورة بسبب النزوح القسري

مواصلة عقد الموائد المستديرة لتحليل الحالات الزمرية

مواصلة العمل مع فرق المجتمع وتعزيز المجتمعات الأخرى. تدريب فرق المجتمع على المسائل المساحية وتدريب الفريق القمي لمعهد الملكية على المسائل الاجتماعية ومسائل الحماية (النزوح الداخلي)

حملة لتغير نظام تسجيل العقارات في المجتمعات المتضررة

تسجيل العقارات المهجورة التي كُثِّدَت مع المجتمعات في وحدة التسجيل

تصميم الأدوات والتحقق من صحتها من اللجنة المساحية

ورش عمل تشاركية بشأن الأدوات على المستوى المحلي (المساحية والقانونية والاجتماعية مع اللجان ذات الأولوية)

تشغيل تجريبي **وحدة تسجيل الممتلكات المهجورة** في نظام التسجيل الموحد (SURE) بالاشتراك مع معهد الملكية (IP)

مواد مستديرة تحليل الحالات الزمرية بشأن النزاعات على الأراضي (معهد الملكية، ووزارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين - حالة سيرينو لينين)

تدريب موظفي التسجيل في معهد الملكية على المستوى الوطني، بمشاركة خبراء خبراء دوليين

تطبيق تجريبي للمشاركة من أجل تسجيل ممتلكات على ممتلكات مهجورة بجانب النازحين (مشاركة موظفي اللجان ذات الأولوية)

فحص البيانات مع معهد الملكية، للعثور على المهجورة التي كُثِّدَت في المجتمع، بالاشتراك مع مؤسسة CARITAS

العمل مع فرق المجتمع والترويج القمي لمعهد الملكية لتحديد **50 عقاراً مهجوراً في 5 مجتمعات**

تفعيل اللجنة المساحية للكيانات العامة

ورشة عمل تدريبية لخمس (50) موظف من اللجان الأربعة التي تتألف منها اللجنة، بمشاركة خبراء دوليين

ورشة عمل تدريبية ثانية ومشاركات تصمم إشراكاً بالتسجيل المطالبة بحماية الممتلكات المهجورة

منتدى حول استرداد الأراضي المتنازعة حول الممتلكات المهجورة، بمشاركة خبراء دوليين

تحديث 2024 عقاراً مهجوراً من خلال لجان الأربعة بالتنسيق مع مؤسسة CARITAS (أجريت الممارسة في عامي 2017-2018)

تبادل الحوار مع سلطات استرداد الأراضي الحكومية

تقرير التقييم بشأن الأراضي والإسكان في هندوراس (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين)

الإبلاغ عن تأثير النزوح القسري في 50 قرية

تدريب فرق من 23 قرية متضررة في النازحين والممتلكات المهجورة واحترام

الجانب المؤسسي
المجتمع

3. النتائج التي تعود على الأشخاص النازحين داخليًا وغيرهم

أعرب الأشخاص النازحون داخليًا عن تقديرهم للجهود المبذولة لتسجيل مفقوداتهم، مع توضيح أن ذلك يمنحهم الأمل بأن عملية إعادة بناء حياتهم ستكون أسهل أخيرًا، ولا سيما إذا كان بمقدورهم العودة إلى ديارهم.

لقد ساعدت أيضًا عملية إنشاء سجل الملكيات المتخلى عنها على إعادة بناء الثقة بالمؤسسات العامة، وهو مكون أساسي لتعزيز بيئة الحماية العامة في دولة هندوراس. وقد ذكر الأشخاص النازحون المشاركون في العملية التجريبية لنموذج التسجيل أن معرفة أن هناك شخصًا من الحكومة أنصت إليهم واهتم بجديّة بما يقلقهم كان مهمًا بالنسبة إليهم.

بالمثل، اكتسب موظفو الحكومة الذين ركزوا بشكل خاص على المسائل القانونية والإدارة المدنية فهمًا أعمق للدور المهم الذي يمكن لتسجيل الملكيات أن يلعبه في سبيل حماية حقوق رفقائهم من المواطنين النازحين. وقد أسهم هذا التعرض الشخصي لخبرات النازحين داخليًا في تحفيز مسؤولي الحكومة على مراجعة نظم الملكية الإدارية بصورة أكثر شمولًا لضمان النظر في المزيد من العناصر البشرية المتعلقة بحقوق الملكية إلى جانب المسائل القانونية والتقنية.

4. مشاركة النازحين داخليًا

من أجل اختبار مسودة نموذج التسجيل، عملت اللجنة المساحية عن قرب بالتعاون مع المفوضية ومؤسسات كارياتاس الدولية لإنشاء بيئة مواتية تساعد الأشخاص النازحين على الشعور بالأمان عند تقديم تعليقاتهم واقتراحاتهم إلى أي مؤسسة حكومية. حيث جلس خبراء الحكومة التقنيون من الكيانات المختلفة المعنية بالملكية وجهًا لوجه مع الأشخاص النازحين الذين يتسلمون حاليًا المساعدات الإنسانية. واستعرضوا معًا مسودة النموذج من خلال تجربة لملء مطالبة رسمية.

استنادًا إلى آراء النازحين داخليًا التي تلت هذا التبادل، روجع النموذج بثلاث طرائق. أولًا، عُكس الهيكل العام للنموذج لمنح الأشخاص النازحين الفرصة لمشاركة تجاربهم الشخصية حول فقدان ملكياتهم قبل الإجابة عن الأسئلة التقنية التفصيلية حول خلفياتهم وأوصاف الملكيات. ثانيًا، حلت مصطلحات يشيع استخدامها بين النازحين داخليًا لتحديد فئات الحياة المختلفة بدلًا عن المصطلحات القانونية. ثالثًا، رُوجع النموذج ليتضمن كيانات الحكومة الإضافية التي يثق بها النازحون داخليًا لتقديم المطالبات، ولكن لم يُستغل من قبل بواسطة معهد الملكية.

5. التحديات

في حين أن نظام التسجيل سيقدم أساسًا مهمًا لتوثيق الملكية المتخلى عنها، إلا أنه يمثل جزءًا واحدًا من الاستجابة الشاملة العامة للبلد في سبيل منع النزوح ومواجهته والعثور على حلول له. وتعتمد المرحلة التالية - ربط السجل بإجراءات رد الحق - على إيضاح الأدوار والمسؤوليات الرسمية ومخصصات الميزانية ذات الصلة بذلك، كما نُص عليها في مشروع القانون المعني بحماية الأشخاص النازحين بسبب العنف الذي من المقرر تقديمه إلى الكونغرس الوطني. كما ينبغي أيضًا إيضاح البروتوكولات الخاصة بمعالجة المسائل التقنية، مثل: الحقوق الجماعية، وكيفية تقديم المطالبات بالحد الأدنى من التوثيق، وكيفية حماية الملكيات المتخلى عنها من الحيازة أو السلب الثانوي.

يجب على الحكومة كذلك متابعة جهودها الساعية إلى بناء الثقة مع الأشخاص النازحين حتى يشعرون بالثقة لتقديم المطالبات دون خوف من العمليات الانتقامية من جانب العصابات. على سبيل المثال، يجب إجراء المزيد من المشاورات مع النازحين داخليًا لوضع إجراءات سرية وتجهيز حملات إعلامية تبني الثقة بالعملية بمجرد أن يستلزم الأمر أن تتواصل الحكومة مع المطالبين مباشرة.¹⁹

6. الدروس المستفادة

لقد أظهرت حكومة هندوراس كيف يمكن للقيادة الملتزمة القائمة على الشراكات مع الجهات الفاعلة التشغيلية والتقنية أن تؤدي إلى إجراءات ملموسة قائمة على الأدلة بغض النظر عن القيود التشغيلية والقانونية الكبيرة. ففي هذا المثال، رحبت اللجنة المشتركة بخبرات كل من المفوضية، والدائرة المشتركة، ومؤسسات كاريبتاس الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة من أجل إرساء فهم شامل عن النزوح والعقبات القانونية المحتملة أمام الاستجابة الكاملة لتلك التحديات. كما رحبت الحكومة كذلك بالفرصة السانحة للتعلم من تجربة كولومبيا في مواجهة التحديات المماثلة. ومن ثمّ اعتمد معهد الملكية على هذه المعلومات لمضاهاة خبرة الحكومة في إدارة جوانب السكن والأراضي والملكية بدعم من القوى والقدرات المؤسسية للمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، والشركاء التنفيذيين الدوليين. وبوجه خاص، نجد أن العلاقات الوثيقة للمجتمع المدني مع الجماعات النازحة أتاحت للحكومة تكوين فهم أفضل للموقف بغض النظر عن خوف النازحين داخلياً من التفاعل مع المؤسسات الحكومية.

ستكون هذه العناصر مهمة في أثناء المرحلة اللاحقة، وربما الأصعب، في عملية التسجيل عندما يُدعى الأشخاص النازحون داخلياً إلى تقديم المطالبات وتبدأ عمليات رد الحقوق.

7. لماذا يُعد ذلك مثالاً جيداً للمشاركة

قد تكون القوانين والسياسات الوطنية للنزوح الداخلي مفيدة للغاية من أجل توضيح الأدوار والمسؤوليات وتخصيص الميزانيات اللازمة بين الإدارات والمستويات بالحكومات لضمان الحصول على استجابة منسقة ومتكاملة للنزوح الداخلي من جانب الحكومة. ومع ذلك، حتى في ظل غياب القوانين المحددة للنازحين داخلياً، لا تزال المؤسسات الحكومية مكلفة بمسؤوليات قانونية لحماية حقوق مواطنيها، بما في ذلك تلك الخاصة بالأشخاص النازحين داخلياً.

لقد تولى معهد الملكية مسؤوليته بجدية من خلال الاستعراض المنهجي لسياساته وإجراءاته الحالية من أجل تحديد ما إذا نجحت في الاستجابة للاحتياجات والظروف المحددة للأشخاص النازحين داخلياً. وكما تكشف تجربته، في حين قد تتطلب العمليات القياسية تحري الحساسية والعناية لتعديلها حسب السياق الخاص للنزوح، فإنه لا تحتاج المسؤوليات المؤسسية المفترضة المنوط بها مواجهة النزوح الداخلي بالضرورة إلى إنشاء عملية جديدة أو هيكل جديد.



هندوراس. تحديد المساكن، والأراضي، والأملك المهجورة مع مجموعات المجتمع ومعهد الملكية في هندوراس. © حقوق الملكية محفوظة لأندريه جارسيا من مفوضية اللاجئين | 2019

الحواشي

1. اللجنة المشتركة بين المؤسسات لحماية الأشخاص النازحين من جراء العنف (CIPPDV)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا (JIPS)، Estudio de Caracterización de Desplazamiento (JIPS), Interno en Honduras 2004-2018 (حكومة هندوراس 2019) 5. تقرير التوصيف متاح هنا: <https://www.jips.org/jips-publication/profiling-report-honduras-2019/> تم الوصول إليه بتاريخ 18 أكتوبر 2020.
2. .ibid 40
3. Inter-Agency Commission for the Protection of Persons Displaced by Violence, Characterization of Internal Displacement in Honduras (Government of Honduras 2015) 14–16
4. Decreto Ejecutivo PCM-052-2013 2013
5. ركزت أول عملية توصيف للنزوح الداخلي في عام 2014 على 20 منطقة حضرية من بلديات البلد البالغ عددها 284 بلدية بين عامي 2004 و2014، مما أسهم في تحديد نحو 147 ألفًا من النازحين داخليًا. Inter-Agency Commission for the Protection of Persons Displaced by Violence (n 3) 11
6. .CIPPDV (n 1), UNHCR, JIPS
7. Lorena Nieto Padilla and Jamila El Abdellaoui, 'Technology, National Systems and Civil Society: Using a Mobile Application to Protect the Housing, Land and Property Rights of Displaced Persons in Honduras' (UNHCR 2019) Presentation for 2019 World Bank Conference on Land and Poverty 10–11
8. .ibid 4–5
9. .CIPPDV, UNHCR, JIPS (n 1) 71
10. .CIPPDV, UNHCR, JIPS (n 1) 76
11. .Nieto Padilla and El Abdellaoui (n 7) 5
12. Human Rights Council, 'Report of the Special Rapporteur on the Human Rights of Internally Displaced Persons on His Mission to Honduras (23-25 November 2015)' (United Nations General Assembly 2016) A/HRC/32/35/Add.4* para 93
13. (UNHCR, 'Honduras' (Global Compact on Refugees Platform <http://www.globalcrf.org/crrf_country/honduras>
14. Juan Carlos Betancur, 'Protection of Land, Territory and Housing of Forced Displacement Victims in Honduras'. راجع أيضًا 6 Nieto Padilla and El Abdellaoui (n 7)
15. Property Institute, 'Intercambio Honduras Colombia: Restitucion de Tierras a Desplazados de Manera Forzada Por La Violencia' 4 تتكون اللجنة المساحية، التي عرفت مسبقًا باسم الفريق العامل المعني بالسكن والأراضي، من رابطة بلديات هندوراس الوطنية (AHMON)، والمعهد الوطني للزراعة، والمعهد الزراعي الوطني، والمجلس الوطني للأراضي، ومعهد صون الغابات.
16. .ibid 12–14
17. .Nieto, Padilla and El Abdellaoui (n 7) 9
18. GP20, 'Summary: 3rd Steering Group Meeting Collecting, Analysing and Using Data on Internal Displacement' 3 (GP20 2019)
19. .Nieto Padilla and El Abdellaoui (n 7) 13



إندونيسيا، محاكاة الإجراء للقرى الشقيقة
تأمان أجونج ونجار جوموليو، مقاطعة
مجلانغ، بالتعاون مع الوكالة الإقليمية لإدارة
الكوارث، © حقوق الملكية محفوظة لوحدة
القدرة على الصمود وإعادة الإعمار/ برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي إندونيسيا | 2013

إندونيسيا برنامج "القرية الشقيقة" للتأهب للكوارث

1. السياق

بركاني، مما أدى إلى كارثة ثانية أثرت في ثماني مقاطعات.¹ وقد سجلت الوكالة الإقليمية لإدارة الكوارث (BPBD) في نهاية الأمر ما يقرب من 400 ألف شخص في مخيمات النازحين داخليًا، مع تقديرات أخرى توحى بإجلاء ما يصل إلى مليون شخص من منطقة الخطر.² ولم تكن خطط الطوارئ المحلية مستعدة لمواجهة كارثة بهذا الحجم، مما أدى إلى إجلاء فوضوي وعدم معرفة الأشخاص إلى أين سيتوجهون.³ جدير بالملاحظة، أن معظم الوفيات حدثت في مناطق تبعد أكثر من 10 كيلو مترات عن قمة ميرابي، حيث كانت الجماعات أقل استعدادًا⁴ وافترقت للمعلومات بشأن مواقع الإجلاء المخصصة لذلك، والتي كانت قليلة. كما أن الأفراد قاوموا أيضًا ترك ماشيتهم والمغادرة،⁵ مما

يشتهر جبل ميرابي في إندونيسيا بأنه واحد من البراكين الأكثر نشاطًا على مستوى العالم. وبناءً على ذلك، نجد أن المجتمعات السكانية شديدة الكثافة التي تحيط بقاعدته للاستفادة من أرضه الزراعية الخصبة والقيام بأنشطة السياحة تواجه أيضًا مستوى مرتفعًا من خطر النزوح الناتج عن الكوارث. في أواخر عام 2010، أثر ثوران كبير في أكثر من 300 قرية، ودمر بعضها بالكامل، في ثلاث مقاطعات في محافظة جاوة الوسطى (بويولالي، وكلاتن، ومجلانغ) ومقاطعة واحدة في المنطقة الخاصة في يوغياكارتا (سليمان). وفي شهر يناير التالي، تدفقت الحمم الباردة، أو ما يسمى بانهييار

يغطي المقاطعات الثلاثة في المحافظاتتين، أشرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية على مستوى القرى لتنفيذ عمليات تشاركية لمسح الموارد بالتشاور مع ممثلي المجتمع المحلي. ومن خلال زيارات الرصد الميدانية، وُثِّقت قدرة كل أسرة، والمباني والمساحات العامة في القرى العازلة على نحو مفصل. كما حُدِّدت أيضًا قدرات مجموعات المتطوعين ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك دعمهم لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقات، والمطابخ الشعبية، وتوفير الخدمات الصحية. وأخيرًا، ذكرت الفرق وجود روابط اجتماعية مسبقة وخبرات سابقة من التعاون بين القرى.

استنادًا إلى عملية مسح الموارد، تم التوفيق بين القرى التكميلية. والتطوير المشترك للإجراءات التشغيلية الموحدة للقرى الشريكة، مع مراعاة قضايا، مثل: طرق الإجراء، ونقاط التجمع، ومركبات النقل، وإدارة اللوجستيات، وأصول القرية العازلة. وبمجرد الانتهاء من وضع الإجراءات، شاركت كل الجهات المعنية من السلطات وأفراد المجتمع في تدريبات محاكاة للإجراء من أجل اختبار خططهم وإجراءاتهم للطوارئ.

أحد العناصر الرئيسية للبرنامج هو نظام معلومات القرية (VIS)، الذي يتيح لسلطات الاستجابة للكوارث إمكانية تقديم المعلومات التشغيلية الأساسية إلى أفراد المجتمع المتضرر خلال مرحلة الاستجابة والإصلاح من أي كارثة.¹⁰ ونظرًا إلى أن نظام معلومات القرية قد طُوِّر بدعم من سلطات الحكومة المحلية والوطنية والجهات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية،¹¹ فتتولى مجتمعات القرية الاحتفاظ به باستخدام أجهزة كمبيوتر سطح المكتب أو الأجهزة المحمولة، وتلقَى التيسير من مسؤولي القرية. حيث يسجل بيانات السكان (مصنفة حسب متطلبات العمر أو الإعاقة أو المساعدة الخاصة)، ومعلومات البنية التحتية، وأعداد الماشية، ومعلومات المخاطر. كما يمكن الوصول إلى الخطط والخرائط الخاصة بالقرية على الإنترنت عبر النظام. ويتضمن النظام وظيفة خدمة الرسائل النصية القصيرة (SMS) التي تتيح للأشخاص المتضررين بسبب الكوارث مشاركة المعلومات أو تقديم الملاحظات. ويعتمد نظام معلومات القرية على نظام معلومات المقاطعة (DIS) الذي طورته حكومة المقاطعة ويضم مجموعة من أنظمة معلومات القرية الفردية في قاعدة بيانات عامة على خادم

عاق عملية الإجراء الآمنة. وتعرض بعض الأشخاص الذين تم إجلاؤهم إلى القتل لاحقًا عندما عادوا للاعتناء بماشيتهم قبل انتهاء الخطر.⁶ وقد أُجِّلِي العديد من الأشخاص أولاً إلى القرى المجاورة ثم فُزِّقوا على المناطق المختلفة، مما أدى إلى تشتت العائلات. وفي ظل غياب النظم اللازمة لتحديد هوية النازحين داخليًا وتتبع تحركاتهم، تطلب الأمر من بعض قادة القرى قضاء أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع لتحديد أماكن أفراد الجماعة. وبالإضافة إلى هذه الصعوبات، أسهمت سجلات بيانات القرى التي كانت غير محدثة أو غير متاحة أو تالفة، في تأخير توزيع معونة الحكومة بصورة إضافية.

استفادةً من هذه التجربة، في عام 2011، أطلقت الوكالة الإقليمية لإدارة الكوارث في مقاطعة مجلانغ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) برنامج "القرية الشقيقة"،⁷ بدعم من الحكومة الفيدرالية والمنظمات غير الحكومية، ليكون مثالًا يحتذى للتأهب للنزوح الناتج عن الكوارث وإدارته داخليًا وتعزيز القدرة المجتمعية على الصمود في محافظة جاوة الوسطى.⁸ واستهدف البرنامج 19 قرية في المناطق المعرضة للعواصف البركانية والغاز الساخن المميت ضمن منطقة نصف قطرها 20 كيلو مترًا من قمة ميرابي، ونُفذ بما يتوافق مع خطة عمل حكومة إندونيسيا لإعادة التأهيل وإعادة البناء.⁹

2. وصف الحالة

عادة ما تتعاون القرى الجاوية التي تربطها صلات قرابة وتدعم بعضها، ولا سيما في أوقات الأزمات أو الكوارث. وقد أسهم برنامج القرية الشقيقة في تحسين هذه الممارسة من خلال تنظيم التعاون بين القرى الموجودة في المناطق عالية الخطورة وتلك الموجودة في المناطق "العازلة" الآمنة. وبدأت القرى التي تواجه خطر النزوح الناتج عن الكوارث في المشاركة في البرنامج، مع قيام السلطات الحكومية بتيسير عملية التوفيق بينها وبين القرى التي يمكنها استقبال النازحين

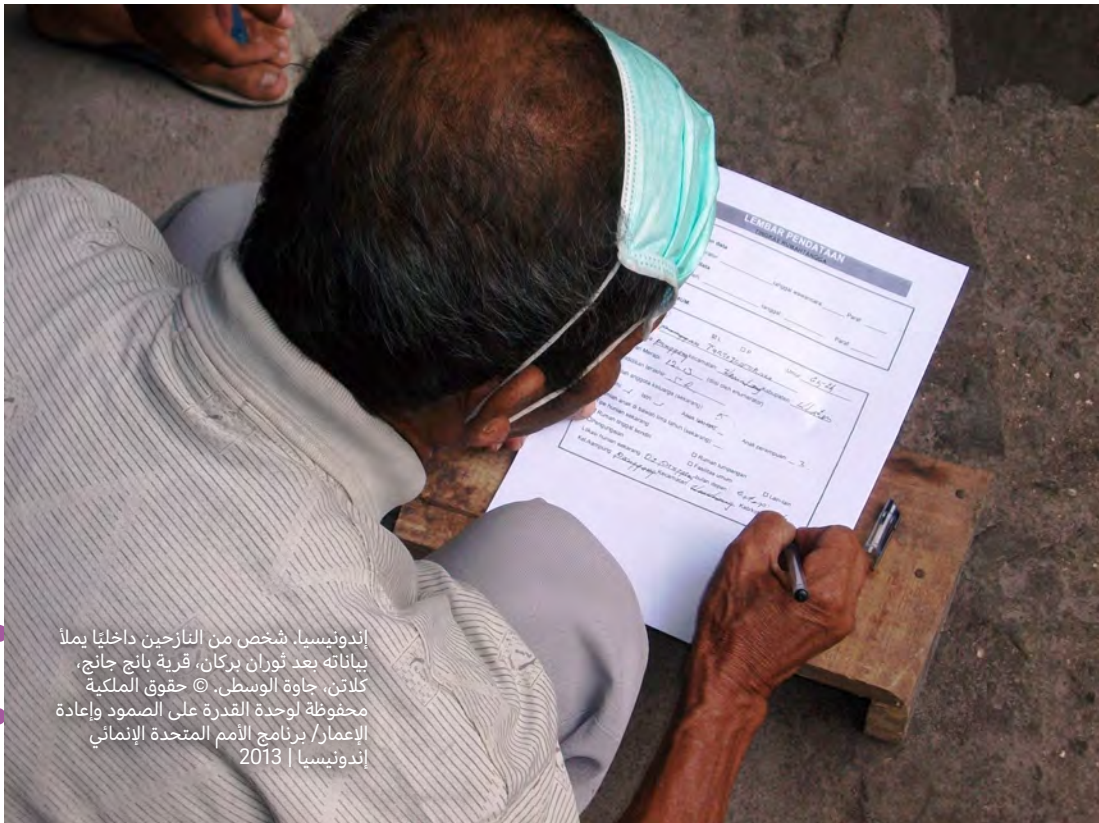
لإقران قريتين أو أكثر، أُجريت تقييمات لكل قرية على مستوى القرى المحتملة. وعمل مسؤولو الحكومة المحليون بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد الخصائص الديموغرافية للقرى المعرضة للكوارث ووضع تقييم مبدئي لقدرة القرى الشريكة. ومع وجود فريق صغير

3. النتائج التي تعود على الأشخاص النازحين داخليًا وغيرهم

عندما تقرر برنامج المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2014، وُضعت 32 مذكرة تفاهم بين القرى الشقيقة. في مجلانغ، دُمج البرنامج في خطة التنمية متوسطة الأجل للمقاطعة. وعندما ثار بركان ميرابي مرة أخرى عام 2016، أرسلت منتديات الحد من مخاطر الكوارث (DRR) الخاصة بالقرى تنبيهات لكي تستعد القرى في مقاطعة مجلانغ لعملية الإجلاء. ورغم عدم ضرورة الإجلاء، إلا أن المقاطعة كانت مستعدة جيدًا لتفعيل ترتيباتها لبرنامج القرية الشقيقة¹². وبحلول عام 2018، 16 من أصل 19 قرية في ثلاث من المقاطعات الفرعية عالية المخاطر حول جبل ميرابي (بعدد سكان يقرب من 46.616 نسمة) تم ربطها بشراكة مع قرية واحدة أو أكثر من قرى الوصاية¹³ وبدءًا من عام 2020، شمل النظام نحو 20 مقاطعة في منطقة جبل ميرابي الأوسع نطاقًا. وخارج محافظة جاوة

مشارك. وتحصل القرى المشاركة كذلك على توصيلات الإنترنت، والصيانة الروتينية للشبكة، والدعم المالي لميزانيات القرية السنوية، وغير ذلك من المساعدات حسب الحاجة.

أخيرًا، وبوصفه العنصر الأساسي في برنامج القرية الشقيقة، يسرت حكومة المقاطعة صياغة مذكرة تفاهم بين القرى الشقيقة لتوضيح الحقوق والالتزامات والأنشطة الخاصة بالقرى الشريكة، والمخصصة حسب القدرات والأولويات لكل مجتمع. على سبيل المثال، قد تقدم إحدى القرى العازلة مواقع إجلاء للأشخاص والماشية، في حين قد تساعد أخرى بالدعم اللوجستي والمتطوعين. وبوجه عام، تمت طمأننة النازحين داخليًا بتأكيد حصولهم على الأرض والملجأ والمدارس والرعاية الصحية وبطاقات التعريف المحدثة، بينما أتيح التمويل الحكومي للقرية العازلة لتمويل التطوير المجتمعي وتدابير الحد من خطر الكوارث. وتباينت عملية صياغة مذكرة التفاهم من حيث الطول حسب حجم القرى المعنية وعلاقتها التاريخية. واحتفلت القرى بالتوقيع النهائي على مذكرة التفاهم بوصفه حدثًا اجتماعيًا من شأنه التعزيز بصورة إضافية من العلاقات والوعي بالبرنامج بين أفراد المجتمع المحلي.



إندونيسيا، شخص من النازحين داخليًا يملأ بياناته بعد ثوران بركان، قرية بانج جانج، كلاتن، جاوة الوسطى. © حقوق الملكية محفوظة لوحدة القدرة على الصمود وإعادة الإعمار/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إندونيسيا | 2013

للكوارث والاستجابة لها المتعلقة بثوران بركان ميرابي، بما في ذلك معلومات عن إجراءات التحذير المبكر والإجلاء، إضافةً إلى كيف ينوي برنامج "القرية الشقيقة" التغلب على الصعوبات، مثل تلك التي طرأت في أثناء ثوران 2010. وبمجرد ضمان الدعم للبرنامج، تمت عندئذٍ دعوة ممثلي المجتمع للإسهام في عملية تشاركية لمسح الموارد لتحديد الخصائص الديموغرافية للقرى المعرضة للكوارث ووضع تقييم مبدئي لقدرة القرى الشريكة. ومن خلال المناقشات الميسرة، حدد أفراد المجتمع الاحتياجات والقدرات والثغرات لديهم فيما يتعلق بتسهيل عمليات الإجلاء الآمن في الوقت المناسب واستقبال النازحين داخليًا في القرى الشقيقة. كما تمت دعوة أفراد المجتمع كذلك للمشاركة في التخطيط اللاحق على مستوى القرى، والتنمية، وتحديد الميزانية مع قادة القرى، بما في ذلك الجمعية العامة للقرى السنوية.

كان من بين المشاركين، ممثلون من كل نجع، وزعماء دينيون ومجتمعيون، إضافةً إلى الفرق التطوعية التي تمثل المزارعين، والصيادين، والحرفيين، والنساء، والأطفال، والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقات. وعندما دعت الحاجة، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة على إيجاد جسور التواصل بين المجتمع والحكومة خارج نطاق الاجتماعات الرسمية، ولا سيما حول القضايا المتعلقة بالسياسة والمناصرة والحوار وزيادة الوعي. وكان من المهم بصفة خاصة بناء العلاقات مع كبار السن والنساء والأشخاص الأقل حظًا من التعليم في المناطق الريفية نظرًا إلى افتقارهم إلى القدر الكافي من الثقة لتوصيل آرائهم أو ما يشغلهم عبر المنتديات الرسمية.

كما أدت بالمثل منتديات الحد من مخاطر الكوارث المحلية لأصحاب المصلحة المتعددين دورًا مهمًا في حشد مشاركات المتطوعين المجتمعيين في البرنامج. ونجحت المنتديات، التي أنشئت بوصفها جزءًا من إستراتيجية إندونيسيا الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وأسست في نحو 33 محافظة وما يقرب من 400 مقاطعة، في جمع منظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة من القطاع الخاص، والحكومة على مستوى المحافظات، والمقاطعات/البلديات، والقرى. فعلى مستوى

الوسطى، نُفذ النهج بنجاح في مناطق أخرى من جاوة (جاوة الشرقية ويوغياكارتا) وبالي كجزء من عملية الاستجابة للكوارث عندما ثار جبل أغونغ في عام 2017.¹⁴ فيما يتعلق بالحلول الدائمة، ذكر نحو ثلث الأشخاص النازحين بسبب كارثة ميرابي 2010، وخاصة أصحاب قطعان الماشية الذين لا يمتلكون الأرض في منطقة المنشأ، أنهم يريدون الاستقرار في موقعهم الحالي. وأنهم يشعرون بتوفر فرص كسب عيش أفضل وأنهم حازوا على قبول القرية بالفعل.¹⁵ وقد يُسهّل وجود مذكرات تفاهم رسمية في القرى التي يعيش فيها النازحون داخليًا حاليًا العملية الإدارية لتغيير مكان إقامة النازحين المسجل رسميًا، الذين اختاروا عدم العودة إلى مناطق ديارهم الأصلية.¹⁶

أستخدم نظام معلومات القرية لإثراء خطط إجلاء القرية الشقيقة استنادًا إلى الأعداد والمعلومات الدقيقة بشأن المجلّين المحتملين، مما يساعد على إبقاء أفراد العائلة والنجوع معًا في أثناء نزوحهم، ويتيح تتبع مواقع أفراد العائلة التي تم إجلاؤها ودعم التنسيق بين المقاطعات، وكذلك ضمنها. وبعد معالجة الثغرات السابقة في البيانات، يعمل النظام في الوقت الراهن على تنوير عملية إعداد الميزانية على مستوى المقاطعة وتقديم المساعدة، سواء في أثناء حالات الطوارئ أو من أجل التنمية والقدرة على الصمود على المدى الطويل، كما في حالة إعانات الأسرة منخفضة الدخل لتعليم الأطفال. وتتضمن عمليات التحسين الإضافية التي شهدتها نظام معلومات القرية تأسيس نظم معلومات جغرافية (GIS) تتيح للأشخاص النازحين إمكانية مشاركة المعلومات والصور الفوتوغرافية من مواقعهم.

4. مشاركة النازحين داخليًا

اعتمد برنامج "القرية الشقيقة" في المقام الأول على هياكل الإدارة المحلية التشاركية والمتطوعين المجتمعيين على مستوى القرى والقرى الفرعية والنجوع لإشراك ساكني القرى.¹⁷ وخلال المراحل الأولى من المشروع، عقد فريق عمل البرنامج اجتماعات غير رسمية دورية لإشراك أفراد المجتمع.¹⁸ وتضمنت المناقشات خطط التأهب

“The sister village is a very good idea, so we are preparing for this idea to be used in other regions nationally”

BNPB spokesperson, Sutopo Purwo Nugroho, 26 November 2018.¹

1 Syarief Oebaidillah, “Disaster Mitigation, BPDM Magelang Pioneering Sister Village”, 26 November 2018. Media Indonesia.

الفترة 2013-2014، سعى برنامج القرية الشقيقة إلى التأكد من دمج البيانات الخاصة بعائلات تنقيب الرمال في نظام معلومات القرية للمساعدة على ضمان إدماجهم في المستقبل.

القرى، امتلكت عضويات واسعة شملت قادة المجتمع وممثلين من الفئات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية المحلية.¹⁹

5. التحديات

6. الدروس المستفادة

لا شك أن الفهم والتعديل للخصائص المحددة والثقافة الخاصة بكل مجتمع محلي مستقبل ومعرض للخطر كان أمرًا حاسمًا لنجاح البرنامج. حيث يفرض البرنامج مطالبات كبيرة من الموارد على القرى المستضيفة ويعتمد بقوة على المتطوعين المجتمعيين لتقديم المساعدة. وهكذا، فإن الروابط الاجتماعية وصلات القرابة الموجودة مسبقًا سهلت الدعم لوصول النازحين داخليًا وقطعان ماشيتهم وإدماجهم. كما اعتمد النجاح أيضًا على مدى توفر الأرض، والقدرة على تسهيل حصول النازحين داخليًا على الخدمات، والتوثيق، إضافةً إلى المساعدات للقرى العازلة. ولكن، في حين أثبت برنامج القرية الشقيقة أنه مناسب تمامًا لعلاقات القرابة في الثقافة الجاوية، لم يكن الحال على هذا النحو فيما يتعلق بالمجتمعات حول جبل سينابونغ في شمال سومطرة. فالعلاقات بين القرى في شمال سومطرة أضعف، مع وجود علاقات قرابة هرمية بين القرى منعت التعاون التطوعي. وهكذا، تطلب نجاح برنامج القرية الشقيقة القيام بإجراء تقييم مسبق دقيق لتقييم مدى جدوى النهج في كل سياق.

وكان من العناصر الرئيسية لعملية إقران القرى النهج التشاركي للبرنامج الذي اعتمد على الممارسات التقليدية في سبيل تحسين - بدلاً من استبدال - الدور المركزي للمؤسسات المجتمعية المحلية وشبكات الدعم الاجتماعي في مقاطعة مجلانغ. وكما جاء على لسان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي “العلاقات التقليدية هي شكل من

لا تتمتع جميع القرى المعرضة للخطر بروابط اجتماعية وصلات قرابة بالقرى الموجودة في المناطق الآمنة. وفي مثل هذه المواقف، يستلزم الأمر المزيد من الوقت لبناء العلاقات والانتهااء من مذكرات التفاهم بين القرى. على سبيل المثال، في إحدى الحالات، عُقدت الشراكة بين قرية ريفية عرضة للخطر وقرية عازلة حضرية لم يسبق أن كان بينهما أي صلوات. وقبل تعريف المجتمعين ببعضهما، وافقت حكومة المقاطعة على عقد مناقشات مبدئية مع أفراد القرية العازلة المقترحين من جانب المجتمع المعرض للخطر. وفي ظل غياب الروابط الاجتماعية، ركزت الاعتبارات على طرق الإجراء، والمواقع الآمنة، ومدى توفر المباني العامة بدلاً من توفر المنازل الخاصة لتأوي النازحين داخليًا. في مثل هذه المواقف، تدعم حكومة المقاطعة بناء المرافق أو تحسينها، مثل: القاعات المجتمعية أو المدارس أو أسواق الماشية أو المطابخ الشعبية، لتلعب بذلك دورًا مهمًا في تحفيز التعاون.

إن العلاقة العدائية بين ساكني القرى والعائلات الرحالة الفقيرة التي شاركت في تنقيب رمال النهر زادت كذلك التحديات في بعض القرى. فعادة ما تعيش عائلات تنقيب الرمال بشكل غير مستقر على ضفاف النهر، الأمر الذي يفسر سبب حدوث العديد من الوفيات في جماعاتهم جراء تدفق الحمم الباردة عام 2011. ولكن بسبب افتقار تلك العائلات لوضعية رسمية بوصفهم سكان القرى، يُستبعدون كثيرًا من الأنشطة المجتمعية وأنشطة مؤسسات القرية، بما في ذلك أنشطة الاستعداد للإجلاء. وفي

7. لماذا يُعد ذلك مثالًا جيدًا للمشاركة

يُظهر برنامج "القرية الشقيقة" في إندونيسيا كيف يمكن تسهيل عمليات التأهب للكوارث بقيادة المجتمع، والتحذير المبكر، ومبادرات الاستجابة ودعمها بواسطة سلطات الحكومة. ويُلقى الضوء، بشكل خاص، على كيفية الاستفادة من الممارسات التقليدية وتعزيزها لتحسين الحماية والمساعدة المُقدمة إلى النازحين داخليًا، إضافةً إلى ضمان تلبية الاحتياجات الخاصة بالمجتمعات المحلية المستقبلية، والاعتماد على الخلفيات المماثلة وفرص سبل كسب الرزق وموارد المجتمع المتاحة. فالنهج لا يُحسّن فحسب من التأهب للكوارث في حالة حدوث إجلاء، ولكن يساعد كذلك على الحد من الخسائر من خلال تيسير حصول النازحين داخليًا على سبل كسب الرزق والأرض والملجأ والخدمات في أثناء النزوح.

الثقة، نوع من رأس المال الاجتماعي. ودون الثقة، لن ينجح نظام القرية الشقيقة". وفي حين اضطلعت السلطات المحلية بدور مركزي في العملية، كانت المشاركة والدعم من جانب حكومة المقاطعة عاملين أساسيين في نجاح البرنامج. فقد قدمت سلطات حكومة المقاطعة دعمًا كبيرًا، بما في ذلك الموارد المالية، والبنية التحتية للمعلومات من أجل نظام معلومات القرية، والحوافز لتشجيع القرى العازلة على التعاون مع البرنامج.

أخيرًا، في حين أن العلاقات الاجتماعية قد تقود التعاون بين المجتمعات، يمكنها كذلك تعزيز التهميش وإمكانية التعرض للخطر بالنسبة إلى الجماعات أو الأسر المعيشية، مثل: العائلات الرحالة من غير الملاك، في هذا السياق. ويجب الانتباه بصفة خاصة لضمان أن تشمل البرامج جميع الأفراد الذين بحاجة إلى حماية ومساعدة، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي وارتحالهم.

إندونيسيا، التخطيط لإجلاء قرية شقيقة في حالة وقوع كارثة. © حقوق الملكية محفوظة لوحدة القدرة على الصمود وإعادة الإعمار/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إندونيسيا | 2013



الحواشي

1. 'Volcanic Flooding Displaces Hundreds' (The New Humanitarian, 11 January 2011) <<https://www.thenewhumanitarian.org/news/2011/01/11>> accessed 24 June 2020
2. D Grancher and others, 'Crisis Management During the 2010 Eruption of Merapi Volcano' [2011] Proceedings of the Regional Geographic Conference - International Geographical Union, Santiago, Chile 14
3. (BPBD Mageland and UNDP Indonesia, Developing Sister Village for Building Resilience (2015) <https://onedrive.live.com/?authkey=%21AA93rjeUOOD%5FY0Y&cid=>3B089038CCF558F1&id=3B089038CCF558F1%2115417&parId=3B089038CCF558F1%2115296&o=OneUp>) (فيديو). accessed 24 June 2020
4. Grancher and others (n 2) 8
5. Submission of the Government of Indonesia to the High-Level Panel on Internal Displacement' (Permanent' Mission of the Republic of Indonesia 2020) 6
6. (Grancher and others (n 2)
7. في اللغة الجاوية المحلية، المصطلح الذي اختير فيما بعد لهذا النهج هو paseduluran desa أو "قرية الصداقة".
8. Submission of the Government of Indonesia to the High-Level Panel on Internal Displacement' (n 5) 5'
9. Elizabeth Ferris, 'Institutionalizing Post-Disaster Recovery: Learning from Mentawai Tsunami and Merapi Eruption, Recovery Framework Case Study' (GFDRR, UNDP, BNPB 2014) <<https://gfdr.org/sites/gfdr/files/Indonesia%20Post-Disaster%20Recovery%20Institutionalization.pdf>> accessed 24 June 2020; BNPB, 'Action Plan for the Rehabilitation and Reconstruction of the Mount Merapi Eruption Region in Yogyakarta and Central Java Provinces in 2011-2013 (in Indonesian)' (2011) 2011-2013 <<https://bnpb.go.id/buku/rencana-aksi-rehabilitasi-dan-rekonstruksi-wilayah-pascabencana-erupsi-gunung-merapi-di-prov-diy-dan-prov-jateng-tahun-2011-2013>> accessed 24 June 2020
10. BNPB and UNDP, 'Village Information System: Helping Villages Manage Recovery' (UNDP) <<https://www.undp.org/content/dam/indonesia/Project%20Docs/DR4/12-Sistem%20Informasi%20Desa%20Berbasis%20Kebencanaan%20%2528english%2529%20270613%20REVISI%20FONT.pdf>> accessed 24 June 2020
11. Submission of the Government of Indonesia to the High-Level Panel on Internal Displacement' (n 5) 9'
12. مقابلة مع المدير السابق لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
13. Ika Magelang, 'Anticipating the Impact of Merapi Eruption, Magelang Apply "Sister Villagetisipasi Dampak Erupsi Merapi, Magelang Terapkan "Sister Village"' (KOMPAS.com, 22 May 2018) <<https://regional.kompas.com/read/2018/05/22/18334251/antisipasi-dampak-erupsi-merapi-magelang-terapkan-sister-village>> accessed 24 June 2020
14. Media Indonesia, 'Local Wisdom of Disaster Resilience' (Media Indonesia, 29 September 2017) <https://mediaindonesia.com/editorials/detail_editorials/1177-kearifan-lokal-ketahanan-bencana> accessed 24 June 2020 (باللغة الإندونيسية)
15. GP20, 'Summary: 6th Steering Group Meeting International Displacement in the Context of Disasters and the Adverse Effects of Climate Change: Prevention, Protection and Solutions' (GP20 2020) <<https://www.globalprotectioncluster.org/wp-content/uploads/GP20-Steering-Group-disaster-climate-change-displacement-summary-final.pdf>>
16. مقابلة مع مسؤول في وزارة التخطيط للتنمية الوطنية.
17. رؤساء القرى هم مسؤولون حكوميون منتخبون، عادة من المنطقة المحلية. كما يُنتخب القادة كذلك على مستوى القرى الفرعية وتُستقبل المدفوعات العينية في شكل أراضي قابلة للزراعة، بينما يكون قادة النجوع غير الرسميين من المتطوعين الذين يتسلمون بدل معيشة يوميًا مقابل مشاركتهم.
18. Submission of the Government of Indonesia to the High-Level Panel on Internal Displacement' (Permanent' Mission of the Republic of Indonesia 2020) 8
19. Bina Swadaya Konsultan, 'Ngargomulyo Disaster Risk Reduction Forum: Building Resilience to Disasters' (CBDRM, 2019) <<https://cbdrm.org/case-studies/ngargomulyo-disaster-risk-reduction-forum-building-resilience-disasters/>> accessed 5 November 2020



العراق. ظل نحو 1.8 مليون شخص يعانون
النزوح الداخلي على مستوى شمال العراق.
في مخيم إيسيان، يتم دعم العائلات بتوفير
الماء وجمع النفايات وجلسات زيادة الوعي
حول النظافة. © حقوق الملكية محفوظة
لكلير توماس من CARE | 2018

العراق جمع البيانات وتحليلها لإثراء الجهود الرامية إلى إنهاء النزوح طويل الأمد

1. السياق

النازحين داخليًا واسعة النطاق بالفعل قبل الانتهاء
الرسمي للصراع. ولكن، بعد التزايد الأولي في
عمليات العودة الذي تلا الحملة المعنية باستعادة
المناطق من تنظيم الدولة، تباطأت عمليات العودة
لاحقًا منذ عام 2018 مما ترك نحو 1.3 مليون
عراقي نازح داخليًا بدءًا من أغسطس 2020.³
ويعيش معظم النازحين داخليًا في مناطق حضرية
بدلاً من المخيمات، ولكن يبقى نحو 450 ألف
شخص في المخيمات الرسمية أو المستوطنات
العشوائية والمراكز الجماعية.⁴ ومنذ يوليو 2019،

في عام 2019، سجلت العراق أقل مستويات لها
من النزوح الداخلي خلال عقود، بعد عدة موجات
من النزوح المرتبط بالنزاع المسلح، والعنف
العرقي والديني، والتدخلات الأجنبية، وعدم
الاستقرار السياسي.¹ وارتبطت آخر هذه الموجات
بالصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق
والشام (ISIL)، الذي شرد ستة ملايين شخص بين
عامي 2014-2017.² وقد بدأت عمليات عودة

المتعلقة بالأمن والبنية التحتية والتماسك الاجتماعي، بما في ذلك تهيئة المجتمع لإعادة الدمج، التي كانت تعوق عمليات العودة المستدامة. كما بات واضحًا أيضًا أن الأشخاص النازحين داخليًا لن يسعوا جميعًا للعودة، الأمر الذي يستلزم وضع خيارات أخرى للمضي قدمًا نحو حل دائم يتجاوز العودة.

2. وصف الحالة

تم تطوير عدة أدوات لجمع البيانات وتحليلها في العراق لفهم العقبات التي تعترض سبيل الحلول الدائمة الخاصة بالنازحين داخليًا العائدين لديارهم، إضافةً إلى النازحين داخليًا الآخرين البالغ عددهم 1.3 مليون الذين يعيشون بعيدًا عن أماكنهم الأصلية. وتحتفظ وزارة المهجرين والمهاجرين العراقية بقائمة عامة للنازحين داخليًا الذين يتسلمون المساعدات في المخيمات، إضافةً إلى النازحين داخليًا الذين سُجلوا بصفتهم عائدين إلى أماكنهم الأصلية، رغم وجود تأخر في إدخال هذه المعلومات في قاعدة البيانات. كما تُجمع المعلومات بصفة شهرية بشأن مواقع النازحين داخليًا، وتحركاتهم، واحتياجاتهم متعددة القطاعات، سواء داخل المخيمات أو خارجها، منذ إبريل 2014 (وكل شهرين منذ نوفمبر 2018) باستخدام مصفوفة تتبع النزوح⁹ للمنظمة الدولية للهجرة، إلى جانب غيرها من التقييمات للاحتياجات القطاعية الإنسانية.

وعلى مدار الأعوام، عمدت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنمية وبناء السلام إلى الاعتماد على قاعدة المعلومات التشغيلية هذه وتوسيعها لإثراء عملهم البرمجي المعني بإيجاد الحلول الدائمة. وفي حين تشمل بعض الدراسات وأدوات جمع البيانات مناطق جغرافية واسعة، تبحث غيرها في مناطق محددة ضمن العراق لفهم سياقها وديناميكياتها الفريدة. وكما سيتضح أدناه، جُمعت تلك المجموعات المتنوعة من البيانات والتحليلات في نهاية الأمر معًا لوضع صورة أشمل توضح السبب في أن النزوح في العراق أصبح طويل الأمد. وإجمالًا، فإن هذه المعرفة أسهمت فيما بعد في إثراء الجهود الوطنية المبذولة لتطوير نهج إستراتيجي مشترك والإعداد المشترك للبرامج من أجل إيجاد الحلول الدائمة.

صرحت حكومة العراق عدة مرات بشأن اعتزامها إغلاق جميع مخيمات النازحين داخليًا الباقية، رغم عدم صدور أي سياسة رسمية بشأن إغلاق المخيمات بشكل علني.⁵ وقد أدى العنف والتوتر الاجتماعي المستمران، إضافةً إلى الكوارث المصاحبة للجفاف والفيضانات، إلى تفاقم الموقف بصورة إضافية والحث على المزيد من النزوح.

لطالما أشارت حكومة العراق إلى النزوح بوصفه مشكلة ملحة. في عام 2003، أسست الحكومة وزارة المهجرين والمهاجرين، والتي تبنت السياسة الوطنية لمعالجة النزوح في عام 2008.⁶ وفي عام 2016، عكس العدد المتزايد لعمليات العودة الزيادة في استعادة الأقاليم. واستجابة لذلك، وسع المجتمع الإنساني الدولي تركيزه من الحماية والمساعدة الطارئة، المستمرة حتى اليوم، ليشمل المساعدة من أجل إيجاد الحلول الدائمة. وهكذا، قام شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنيون بالجوانب الإنسانية بتأسيس الفريق العامل المعني بعمليات العودة، وهو منتدى أصحاب المصلحة المتعددين الذي تمثّل هدفه في تعزيز التنسيق والمناصرة بشأن القضايا المتعلقة بعودة النازحين داخليًا، كما نُصّ على ذلك في خطة الاستجابة الإنسانية للعراق لعام 2016.⁷ وعلى المستوى دون الوطني، عملت فرق عمل التنسيق بالمخيمات (CCCM) بالتعاون مع سلطات المحافظات لمواجهة إغلاق مخيمات النازحين داخليًا من خلال لجان المحافظات المعنية بالعائدين.

رغم العمل الكبير الذي تم بشأن إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار، إلا أن حجم الاحتياجات الخاصة بالنازحين داخليًا العائدين استمر في التزايد. وقد واجه معظم العائدين البالغ عددهم نحو خمسة ملايين شخص صعوبات متداخلة عند عودتهم، من بينها عدم كفاية المساكن، والأنقاض غير المزالة، وفرص كسب العيش المحدودة، والبنية التحتية غير الكافية، ومشاكل التماسك الاجتماعي، والعداء من أفراد المجتمع. وتبعًا لذلك، رجع عدد كبير من النازحين داخليًا مرة أخرى إلى المخيمات أو الأماكن الأخرى.⁸ وعانى معظم النازحين داخليًا الباقين التشريد على مدى أكثر من أربعة أعوام. وهكذا، ونظرًا إلى أن النزوح أصبح طويل الأمد، بات من الواضح أن إيجاد حلول دائمة يتطلب إشراك الجهات الفاعلة في مجالات التنمية وبناء السلام وتحقيق الاستقرار لمواجهة المشاكل

التي واجهها العمال الزراعيون بالمال لإجراء ما يلزم من الإصلاحات والري ووجود ذخائر غير منفجرة.¹⁷ وأخيرًا، نجد أن النازحين داخليًا صُنّفوا بانتظام السكن، سواء من حيث الحصول عليه أو الظروف المعيشية المادية، من بين أهم الصعوبات التي تعوق العودة وواحد من أكبر أوجه الصرف في أثناء النزوح، مما يكشف أهمية تسهيل استفادة النازحين من آلية التعويضات التابعة لحكومة العراق.

عمليات التوصيف الحضري في إقليم كردستان بالعراق

تم في الفترة 2015-2016 إجراء عمليات التوصيف الحضري في ثلاث محافظات، وهي أربيل ودهوك والسليمانية في إقليم كردستان العراقي المتنوع عرقيًا وثقافيًا ولغويًا. ونظرًا إلى استقراره النسبي في أثناء الصراع مع تنظيم الدولة، استقبل إقليم كردستان عددًا كبيرًا من النازحين داخليًا من المناطق الأخرى، إضافةً إلى اللاجئين من سوريا. ولا شك أنه تم الترحيب في أول الأمر بالنازحين. ولكن، بمرور الوقت، أدت تدفقات النازحين إلى زيادة كبيرة في الكثافة السكانية للمحافظات، مما شكل عبئًا على تدفقات الإيرادات المنخفضة بالفعل للمحافظات. على سبيل المثال، زاد التعداد السكاني لمحافظة دهوك بحلول عام 2016 بنسبة 31 في المئة.¹⁸

استخدمت عمليات التوصيف الحضري، التي أجرتها سلطات المحافظة، وشركاء الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية بدعم من الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات المشردين داخليًا، التحليل المقارن بين المجموعات السكانية والنطاقات الجغرافية في المناطق الحضرية¹⁹ للكشف عن احتياجات معظم أفراد المجتمع من اللاجئين والنازحين داخليًا سريعي التأثير، إضافةً إلى تلك الخاصة بأفراد المجتمع من غير النازحين. حيث ارتبطت صعوبات السكن الأساسية، على سبيل المثال، بعدم القدرة على دفع الإيجار والطرده والتكدس.²⁰ وارتبطت مشاكل التماسك الاجتماعي بالخدمات العامة المجهدّة، مثل: التعليم والصحة،²¹ وزيادة انعدام الثقة والتوترات، ولا سيما أن بعض المقيمين من غير النازحين رأوا أن النازحين داخليًا يتمتعون بمزايا خاصة للحصول على المساعدة والخدمات الأساسية.²² ومع ذلك، استطاع أيضًا العديد من أفراد المجتمع المضيف رؤية المزايا الاقتصادية لاستضافة النازحين داخليًا بصفتهم

دراسة طولانية عن النازحين داخليًا الذين يعيشون خارج المخيمات

قبل عام 2016، ركزت معظم عمليات جميع البيانات وتحليلها في العراق على النازحين داخليًا الذين يعيشون في المخيمات، بغض النظر عن حقيقة أن أغلبية النازحين يعيشون في مناطق حضرية.¹⁰ ولمواجهة تلك الثغرة، قامت المنظمة الدولية للهجرة وجامعة جورج تاون بإجراء دراسة شريحة بين العامين 2016 و2020¹¹ تتبعت 4 آلاف عائلة سُردوا داخليًا بواسطة تنظيم الدولة بين يناير 2014 وديسمبر 2015. واعتمد البحث الخاص بدراسة الشريحة على دراسة استقصائية للعائلات التي تعيش خارج المخيمات في أربع محافظات مختلفة في العراق، واكتمل بإجراء مقابلات نوعية شبه مقننة مع النازحين داخليًا، وأفراد من المجتمعات المضيفة، ومقدمي الخدمات. وقاس بشكل متكرر نفس المؤشرات وحلها بمرور الوقت لتحديد الاتجاهات. وتتيح الدراسة إمكانية تقييم وضع النازحين داخليًا من حيث ثمانية معايير حددها الإطار المتعلق بالحلول الدائمة لمشكلة النزوح الداخلي من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)، وقياس مستوى تقدم النازحين داخليًا نحو تحقيق الحلول الدائمة بمرور الوقت. وتُسهم الدراسة الطولانية في كلٍّ من البرامج الخاصة بالعراق والجهود الأوسع المبذولة لفهم النزوح والحلول الدائمة ووضع تصور لذلك، وخاصة من خلال توضيح جهود النازحين الخاصة للتكيف مع النزوح وإيجاد الحلول. وقد جمعت المنظمة الدولية للهجرة العراقية وجامعة جورج تاون خمس جولات من البيانات منذ عام 2015، مع تقديم العديد من التقارير العامة والمواضيعية، بما في ذلك حول تجربة النازحين داخليًا في التقدم لطلب التعويضات،¹² والتحركات بعد النزوح الأولي،¹³ والخبرات الخاصة بنزوح الأسر المعيشية التي تترأسها النساء.¹⁴ وسُجِّع جولة البيانات السادسة في الفترة 2020-2021.¹⁵

حددت البيانات الواردة من دراسة الشريحة السكن وفرص العمل والأمن بوصفها العوامل الأساسية المؤثرة في قرار النازحين داخليًا بشأن البقاء أو العودة. على سبيل المثال، ألفت الدراسة الضوء على حقيقة أن معظم العائدين الذين يعملون في الزراعة لم يجدوا فرص عمل في هذا القطاع، رغم أن متوسط 85 في المئة من الأشخاص النازحين كان بمقدورهم العودة إلى وظائفهم السابقة.¹⁶ وارتبطت الصعوبات

المعلومات من خلال المقابلات المقننة باستخدام شبكة كبيرة مستقرة تتكون من أكثر من 9500 مُخبر رئيسي، ومن ذلك قادة المجتمع، والمختار، والسلطات المحلية، وقوات الأمن. وتتيح هذه العملية للجهات الفاعلة إمكانية تقييم كيفية تطور الظروف بمرور الوقت، إضافةً إلى تحديد الأماكن التي تشهد عمليات العودة المحدودة أو الفاشلة، والسبب في ذلك. ورغم أنها لا تقدم بيانات على مستوى الأسر، إلا أن الجهات الفاعلة الدولية استخدمت هذه المعلومات لتحديد ما إذا كانت ستدعم العودة إلى مناطق محددة أم لا. على سبيل المثال، استخدمت بعض الجهات المانحة والشركاء مؤشر عمليات العودة لدعم اتخاذ القرار وتحديد الأولويات فيما يتعلق بالتدخلات في دعم العائدين.

ويمثل هذا تفاهماً عاماً بأن دعم عودة النازحين داخلياً أمر أساسي لتحقيق الاستقرار في الأقاليم المحررة، ومن ثمَّ هو جزء لا يتجزأ من جهود تحقيق الاستقرار الأوسع التي تبذلها حكومة العراق. وهكذا، نجد أن الأدوات والدراسات الموضحة سابقاً لا تمثل سوى القليل من الوسائل العديدة التي سعت إليها الحكومة والجهات الفاعلة الدولية لفهم الصعوبات الخاصة بمعالجة النزوح الداخلي طويل الأمد في العراق. وتتضمن التدابير الأخرى، على سبيل المثال، تقييم الموقع المتكامل الذي قامت به المنظمة الدولية للهجرة واستفاد من المعلومات الواردة من البيانات الأساسية لمصفوفة تتبع النزوح لرصد الظروف والاحتياجات في مناطق النزوح والعودة.²⁸ كما قام كلٌّ من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ومؤسسة إمباكت بانتظام بتقييم التوترات المجتمعية والسياسية وتوفير المساعدات في مناطق العودة المرتبطة بمشروع بناء السلام الأوسع نطاقاً برعاية الوكالة الألمانية في نينوى.²⁹ واستخدمت آلية التمويل لتحقيق الاستقرار (FFS)³⁰ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي آلية تقييم سريعة لتحديد الاحتياجات الأكثر إلحاحاً في المناطق المحررة فيما يتعلق بتأهيل السكن والبنية التحتية العامة الأساسية، وخلق فرص فورية لكسب الرزق، وتوفير دعم القدرات للبلديات، وتنفيذ التدخلات الخاصة بالتماسك الاجتماعي على مستوى المجتمعات المستهدفة. وتكتمل هذه المعلومات بالمعلومات الواردة من آليات بناء السلام المحلية، والدراسات الاستقصائية للتصورات، وتقييمات التماسك الاجتماعي، وتحليل النزاع لتقييم احتياجات النازحين داخلياً والصعوبات في مناطق العودة. وبالمثل، ومنذ فبراير 2018، قام معهد الولايات المتحدة للسلام

عملاء، وأدركوا الموقف الصعب الذي يواجهه النازحون في مجتمعهم.²³

النازحون داخلياً الذين يعيشون في المخيمات: النوايا لإيجاد حلول دائمة

في فترة ما بعد النزاع، شجعت حكومة العراق على نحو متزايد الأشخاص النازحين داخلياً على العودة إلى مناطقهم الأصلية وبدأت في إغلاق المخيمات في يونيو 2019. وبالنظر إلى الشواغل المتعلقة باحتمال عدم استعداد النازحين داخلياً للعودة، بدأت مجموعة من الجهات الفاعلة الدولية، بتوجيه من مبادرة ريتش²⁴ وفريق عمل التنسيق بالمخيمات تنفيذ أربع جولات من تقييمات الأسر المعيشية للنازحين داخلياً الذين يعيشون في المخيمات الرسمية. وسعت العملية إلى فهم النوايا قصيرة وطويلة الأمد للنازحين داخلياً فيما يتعلق بمغادرة المخيمات ولتحديد ما إذا كانت هذه النوايا ستتغير بمرور الوقت. ودرست جولتان كذلك النازحين داخلياً في الأماكن غير الرسمية وغير المخيمات. وأكدت النتائج أن الأغلبية العظمى من عائلات النازحين داخلياً في المخيمات - أكثر من 90 في المئة - ليس لديها نية العودة في العام التالي.²⁵ وارتبطت الشواغل الرئيسية للنازحين داخلياً بالملاجئ المدمرة، والأمن والأمان، وسبل كسب الرزق غير الكافية، والافتقار إلى الخدمات الأساسية، وبوجه عام، عدم كفاية المساعدة لدعم الحلول الدائمة في منطقة العودة.²⁶

مؤشر عمليات العودة: فهم الظروف في مناطق العودة

في حين ساعدت استقصاءات النوايا الجهات الفاعلة الدولية على فهم تصورات النازحين داخلياً حول أماكنهم الأصلية، طورت كلٌّ من المنظمة الدولية للهجرة والفريق العامل المعني بعمليات العودة والمنظمة البحثية العراقية Social Inquiry، مؤشر عمليات العودة في عام 2018 بهدف تقييم الظروف في مناطق العودة. حيث يسجل مؤشر عمليات العودة المعلومات المتعلقة باثنين من المجالات المواضيعية: التماسك الاجتماعي والخدمات المتاحة.²⁷ ونُفذت عملية جمع البيانات في 1800 موقع من مواقع العودة في ثماني محافظات على أساس مستمر مع تقديم التقارير كل شهرين. وجمع فريق المنظمة الدولية للهجرة المعني بالتقييم والاستجابة السريعة



العراق، مقابلة في قرية شورجة بولاق، محافظة كركوك، لدراسة عن الوصول إلى الحلول الدائمة بين النازحين داخليًا. © حقوق الملكية محفوظة لأنجم رسول من المنظمة الدولية للهجرة | 2019

والتماسك الاجتماعي. على سبيل المثال، أسست عملية التوصيف الحضري قاعدة أدلة شاركتها حكومة إقليم كردستان (KRG) والجهات الفاعلة الدولية لمواجهة الصعوبات المتعلقة بالسكن، وتوفير فرص العمل، والتماسك الاجتماعي، مع الأخذ في الاعتبار أنه على أرض الواقع من غير المحتمل أن يغادر العديد من النازحين داخليًا واللاجئين في المستقبل القريب. وتضمنت كذلك عناصر لبناء القدرات التقنية لمكاتب الإحصاءات المعنية بالمحافظات لتنفيذ عملية التوصيف.³³

علاوة على إثراء البرامج الفردية، أكدت الاستنتاجات أيضًا الأهمية القصوى للنهج التعاونية لإيجاد الحلول الدائمة التي تتجاوز العمل الإنساني. وبحلول نهاية عام 2019، أنشئت "شبكة الحلول الدائمة" غير الرسمية، التي تتألف من ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، للتركيز على إعداد البرامج المشتركة المعنية بالمجال الإنساني والتنمية من أجل النازحين داخليًا الذين يعيشون في المخيمات. وفي مايو من عام 2020، شكل نائب الممثل الخاص للأمين العام (DSRSG) أيضًا فرقة عمل إستراتيجية معنية بإيجاد الحلول الدائمة، والتي جمعت بين ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملين في مجالات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام وتحقيق الاستقرار. وقدمت فرقة العمل - ذات القيادة المشتركة بين المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع

والتقصي الاجتماعي بتطوير إطار رصد الصراع وتحقيق الاستقرار لجمع بانتظام بيانات الأسر المعيشية في محافظة نينوى المتنوعة ثقافيًا.³¹ حيث تقيم الأداة ديناميكيات الصراع وتحقيق الاستقرار من حيث الأمن، والإدارة، وسيادة القانون، والمصالحة، والعدالة، إضافةً إلى الرفاهية الاجتماعية وسبل العيش بهدف تقديم الإلهام والدعم للجهود المبذولة في سبيل العودة الدائمة وبناء السلام الأوسع نطاقًا. وأخيرًا، في دراسة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة عام 2019، استكشف الفريق العامل المعني بعمليات العودة والمنظمة البحثية Social Inquiry كيف تؤثر القرارات الاقتصادية في قرارات النازحين داخليًا فيما يتعلق بالاستفادة من الحلول الدائمة.³²

3. النتائج التي تعود على الأشخاص النازحين داخليًا وغيرهم

رغم أن حكومة العراق واصلت تحديد أولويات عمليات العودة، إلا أن نتائج الدراسات المتعددة زودت الجهات الفاعلة، مثل: الفريق العامل المعني بعمليات العودة، بالأدلة اللازمة لتبني أسلوب حذر أكثر للعودة والحاجة إلى دعم إضافي لمواجهة القضايا المتعلقة بالأمن والسكن وسبل كسب الرزق

صعوبات وأشكال معاناة مختلفة. ولا شك أن فهم الأسباب الأساسية وراء أن النازحين داخليًا لا تزال لديهم احتياجات محددة تتعلق بنزوحهم، حتى بعد مرور عدة أعوام، يتطلب التقييم الدقيق لكل سياق للوقوف على الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ربما تؤثر سلبيًا في النازحين داخليًا والمجتمع الأوسع نطاقًا المتأثر بالنزوح.³⁸ ويتطلب ذلك شكلاً مختلفًا من التحليل لا يُنفذ عادة كجزء من العمليات الإنسانية.

انطلاقًا من إدراك الحاجة إلى فهم الأسباب الأساسية التي أدت إلى النزوح طويل الأمد في العراق، في عام 2018، قام كلٌّ من المنظمة الدولية للهجرة، والفريق العامل المعني بعمليات العودة، والمنظمة البحثية Social Inquiry ببدء عملية تحليل لمجموعات البيانات الضخمة الموجودة مسبقًا بشأن النزوح الداخلي، إضافةً إلى الدراسات الاستقصائية المستهدفة جغرافيًا والدراسات النوعية، لتكوين فهم أفضل بشأن مجموعات النازحين داخليًا التي لا تزال تعاني النزوح بسبب الصراع في العراق والسبب وراء ذلك.³⁹ وفي حين أن مجموعات البيانات لم تكن قابلة للمقارنة بالكامل، ألقى التقرير الناتج الضوء على الأسباب الأساسية وراء أن النزوح أصبح طويل الأمد لبعض النازحين داخليًا والظروف التي قد تؤدي إلى أن يعاني غيرهم مواقف طويلة الأمد. على سبيل المثال، ألقى التحليل الضوء على إمكانية ارتباط عدم كفاية توفر الخدمات الأساسية في بعض مناطق العودة بالنمط الأكبر لتفاوتات التنمية التي أوجدت مسبقًا الصراع مع تنظيم الدولة.⁴⁰ وبالمثل، أشارت الصعوبات المرتبطة بالتماسك الاجتماعي إلى رغبة في وجود عملية رسمية للمصالحة أو إجراءات العدالة لمواجهة العوامل المتأصلة من التمييز أو التهميش أو الهجمات الانتقامية في مناطق العودة.⁴¹

وهكذا، تقوم الجهات الفاعلة بتنفيذ مشاريع متعددة الجوانب تراعي العوامل المتعددة التي تُسهم في التحقيق الآمن والمستدام لعمليات العودة الطوعية. على سبيل المثال، في نينوى، يسعى مشروع "تحقيق الاستقرار في سبل العيش في نينوى" التابع للوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) إلى خلق فرص لكسب الرزق أمام الشباب الذين يُسهمون في تحقيق التماسك الاجتماعي وبناء السلام.⁴² ويشمل المشروع كذلك رصد اتفاقيات السلام والتماسك الاجتماعي على المستوى المحلي بصورة أعم وتنسيق مشاريع بناء السلام الدولية في المنطقة من خلال الفريق العامل المعني بالسلام والمصالحة، الذي أُسس في أكتوبر

الدعم من كبير مستشاري شؤون إيجاد الحلول الدائمة في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام - منتدي وطنيًا من أجل "تبادل المعلومات، والاتساق الإستراتيجي، و... العمل الجماعي، والدعوة إلى مناصرة المشاركة الدولية بشأن إيجاد الحلول الدائمة في العراق".³⁴ كما قادت أيضًا فرقة العمل مشروع صياغة الإستراتيجية الوطنية لإيجاد الحلول الدائمة للنازحين داخليًا، والتي استُخدمت بدورها لدعم التخطيط المشترك الحكومي-الدولي لإيجاد الحلول الدائمة. ومن المتوقع أن تتولى الفرق العاملة على المستوى التقني أعمال كلٍّ من الفريق العامل المعني بعمليات العودة وشبكة الحلول الدائمة وتواصلها.

4. مشاركة النازحين داخليًا

إن الشواغل التي عبر عنها النازحون داخليًا والمجتمعات المتأثرة بالنزوح، والتي دعمتها النتائج الموضوعية من مؤشر عمليات العودة والدراسة الطولانية وعمليات التوصيف والتقييمات الإضافية، أكدت الحاجة إلى توسيع الحوار بشأن إيجاد الحلول الدائمة؛ لتشمل إمكانية الإدماج المحلي أو إعادة التوطين في منطقة أخرى. كما أسهمت الآراء أيضًا في تحديد الحاجة إلى إجراء بحث متعمق بشأن بعض العقبات التي كان يواجهها النازحون داخليًا وتحذ من قدرتهم على إيجاد حلول دائمة في مناطق العودة، بما في ذلك استعادة سكنهم وأرضهم وحقوقهم الملكية.³⁵ وكانت المشاورات مع أفراد المجتمع المتأثر بالنزوح مهمة بصفة خاصة لتكوين فهم أفضل بشأن مسائل التماسك الاجتماعي الأكثر غموضًا التي عاقت الحلول الدائمة في العراق.³⁶

5. التحديات

هناك دائمًا افتراض أنه بمجرد أن يتوقف السبب الأولي للنزوح، يمكن للنازحين داخليًا العودة إلى ديارهم. على سبيل المثال، عندما ينتهي القتال أو يتراجع الفيضان، يمكن للأشخاص النازحين العودة إلى ديارهم. ولكن، كما يظهر من العينة الخاصة بالنزوح الداخلي طويل الأمد³⁷ في العراق، نهاية النزاع العسكري لا تعني أن بإمكان النازحين داخليًا العودة على الفور إلى ديارهم لإعادة بناء حياتهم في أمان وكرامة. كما تُظهر العينة أيضًا أن من عاد يواجه

2018. وبالمثل، تتكامل برامج آلية التمويل لتحقيق الاستقرار التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تستهدف إصلاح البنية التحتية العامة، وتوفير الخدمات الأساسية، ودعم سبل كسب العيش،⁴³ بواسطة أنشطة التماسك الاجتماعي التي تسهل إقامة الحوار وعقد اتفاقيات السلام من خلال آليات بناء السلام المحلية التي تضم الشباب، ومجموعات النساء، ووسائل الإعلام، والزعماء الدينيين.

وربما كانت واحدة من أشد المعوقات صعوبة لمواجهة النزوح الداخلي طويل الأمد في العراق هي تفضيل سياسي لعودة النازحين داخليًا في سياق لا يتمكن فيه جميع النازحين من القيام بذلك أو لا يريدون القيام بذلك. ومن ثم، هناك عدم كفاية في البيانات أو التحليل الخاص بالإدماج المحلي أو إعادة التوطين، رغم أن عددًا كبيرًا من النازحين داخليًا بدأ بالفعل في الحقيقة الاندماج محليًا. ولمعالجة هذه الثغرة في البيانات المتعلقة بالإدماج المحلي، وضع كل من المنظمة الدولية للهجرة العراقية، والفريق العامل المعني بعمليات العودة، والمنظمة البحثية Social Inquiry، إطار عمل بحثي استنادًا إلى ثمانية من معايير الإطار المتعلق بالحلول الدائمة من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) لتقييم العوامل المحددة التي تجعل أي منطقة "مواتية" للإدماج من منظور النازحين داخليًا، والمجتمع الكبير، والسلطات المحلية في محافظتي السليمانية وبغداد.⁴⁴ واستُخدم تقرير الدراسة الرائدة⁴⁵ لوضع الأسس لأعمال الدعوة مع الحكومة في المناقشات حول الإدماج المحلي بوصفه حلًا دائمًا.

6. الدروس المستفادة

عند تحول عمليات الطوارئ إلى حلول دائمة، وجدت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أنها بحاجة إلى تكييف أدواتها لجمع البيانات وتحليلها لتدمج على نحو متزايد المعلومات التي تطلبها الجهات الفاعلة في مجالات التنمية وبناء السلام وتحقيق الاستقرار. وبوجه خاص، ألقى البحث الضوء على حقيقة أن الإطار المتعلق بالحلول الدائمة من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) لم يصور بصورة كافية المؤشرات المرتبطة بالتماسك الاجتماعي، أو التطلعات الشخصية، أو المشاعر الشخصية عن الانتماء، على الرغم من أن جميعها أمور أساسية لتحقيق الحلول الدائمة في النهاية. على سبيل المثال، جاءت الدراسة المعنية بالتحليل الإجمالي لمجموعات

البيانات الضخمة بقصد فهم النزوح طويل الأمد في العراق مكملة للإطار المتعلق بالحلول الدائمة من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بمؤشرات إضافية من أطر الهجرة وإدماج اللاجئين وأطر التماسك الاجتماعي والهشاشة.⁴⁶ وانتهى كل من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ومؤسسة إمباكت، المعنيتين برصد التماسك الاجتماعي في مناطق العودة من خلال المقابلات مع المخبرين الرئيسيين الشهرية، إلى أن قياس التصورات هو طريقة فعالة لقياس التماسك الاجتماعي.⁴⁷

يتألف النازحون داخليًا في العراق من مجموعات غير متجانسة تواجه سياقات فريدة من نوعها، ويجب أن تكون جميع الحلول في نهاية الأمر محلية. وتخطط فرقة العمل المعنية بإيجاد الحلول الدائمة، كجزء من تخطيطها الإستراتيجي، إلى أن تضع مجموعة عامة من المؤشرات المكيفة حسب السياق العراقي، مستقاة على سبيل المثال من مكتبة مؤشرات الحلول الدائمة بين الوكالات أو أي إطار وطني، لتقييم ما إذا كان النازحون داخليًا قد وجدوا حلولًا دائمة. ويمكن عندئذٍ رصد هذه المؤشرات بواسطة الجهات الفاعلة المتعددة على المستوى الفردي، كما يحدث من خلال الدراسات طويلة المدى التي تضم الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية لتقييم مستوى التقدم. ويمكن كذلك تحليل مستوى التقدم على المستوى المؤسسي للتحقق، على سبيل المثال، مما إذا كانت آليات التعويض تلبى بفعالية احتياجات النازحين داخليًا، وعلى المستوى المحلي ومستوى كل منطقة لتقييم القضايا الخاصة بإمكانية وصول النازحين إلى الخدمات الأساسية، ووجود فرص كسب الرزق، والتماسك الاجتماعي. ولا ننسى أن بيانات إحصاء الحكومة تلعب كذلك دورًا أساسيًا في تقديم البيانات السكانية الأساسية.⁴⁸ على سبيل المثال، تركز الأدوات المضمنة في هذا المثال فقط على أحدث موجات النزوح المرتبطة بالصراع مع تنظيم الدولة. ونظرًا إلى عدم تضمين النزوح السابق في الإحصاءات الرسمية، فإن الوكالات الإنسانية لا تمتلك معلومات إلا الموجودة في مخزون البيانات. كما أنه لا يوجد أيضًا أرقام رسمية بشأن النزوح الناتج عن الكوارث. وتعمل المنظمات الدولية بالتعاون مع سلطات الحكومة، وخاصة مكاتب الإحصاءات،⁴⁹ لتنفيذ التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخليًا⁵⁰ بقصد زيادة السعة الوطنية للحفاظ على الإحصاءات الرسمية حول النزوح. ويمكن لمثل هذه المعلومات مساعدة الدولة والجهات المانحة

7. لماذا يُعد ذلك مثالًا جيدًا للمشاركة

لا يمكن النظر إلى إنهاء النزوح والعودة المادية إلى المكان الأصلي بصفتهما طرفي معادلة. فغالبًا ما يقضي النزوح على الميثاق الاجتماعي مع الدولة، والذي قد يستغرق سنوات لإعادة بنائه. يحتاج النازحون داخليًا إلى استعادة إمكانية الحصول على حقوقهم دون تمييز وبأمان وبكرامة. فمواجهة مواقف النزوح طويلة الأمد تتطلب تحديد الأسباب الأساسية التي تعوق قدرة النازحين داخليًا على التحسين التدريجي من نمط حياتهم. ويمكن لجمع البيانات وتحليلها على نحو شامل وطولاني أن يساعد سلطات الحكومة وغيرها من الأطراف المعنية الأخرى على تحديد العوائق المحتملة التي تؤدي إلى النزوح طويل الأمد. ويُظهر مثال دولة العراق مدى الحاجة إلى تطوير أطر عمل وأدوات محددة لتلبية الاحتياجات الخاصة بالسياقات المحددة وأن تُوسَّع لتلبية احتياجات المعلومات التي تتطلبها مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة لإثراء إستراتيجية وطنية لإيجاد حلول دائمة، والتي تربط بفعالية بين مجالات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام وتحقيق الاستقرار.

وغيرهم من الجهات الفاعلة للوقوف على الاحتياجات ذات الأولوية للنازحين داخليًا والمجتمعات المتأثرة بالنزوح بينما تتغير بمرور الوقت.

في النهاية، هناك حدود لما يمكن للبيانات والأدلة تحقيقه. وقد تكون المعلومات الزائدة غير مفيدة، وتزيد صعوبة الجهود المبذولة لتحديد أولوية الإجراءات الأهم اللازمة للمساعدة على تحسين حياة النازحين داخليًا. ولا شك أن نظم البيانات تحتاج كذلك إلى التطوير والتكيف حسب السياقات المتغيرة. على سبيل المثال، أنشئ مؤشر عمليات العودة لتحديد أولوية مواقع العودة التي تحتاج إلى أكبر مساعدة، في حين أن البحث بشأن الإدماج المحلي ظهر عندما تباطأت عمليات العودة واحتاجت الجهات الفاعلة إلى أن تفهم الاحتياجات الخاصة بالنازحين داخليًا المعرضين لخطر النزوح طويل الأمد. وفي النهاية، تجدر الإشارة إلى أن الإجراء اللازم لمواجهة النزوح الداخلي طويل الأمد يتطلب إرادة سياسية. وتقدم فرقة العمل المعنية بإيجاد الحلول الدائمة، المدعومة بالأدلة القاطعة، قاعدة لبناء إرادة سياسية مركزة بين مسؤولي الحكومة والمجتمع الدولي ككل لمواجهة النزوح الداخلي طويل الأمد في العراق.

الحواشي

1. IDMC, 'Iraq: Solutions to Displacement within Reach', 2020 Global Report on Internal Displacement (GRID) (IDMC 2020) 37
<https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/2020-IDMC-GRID.pdf>>
.accessed 25 June 2020
2. OCHA, 'Humanitarian Response Plan Iraq' (United Nations 2020) 95
3. IOM, 'Iraq' (DTM, 1 August 2020) <<https://dtm.iom.int/iraq>> accessed 5 October 2020
4. (CCCM Cluster Iraq, 'Iraq CCCM Overview' (August 2020
<https://data2.unhcr.org/en/situations/iraq_cccm>
5. وفقاً لشبكة "الأنباء الإنسانية"، قرر مجلس الأمن القومي بالعراق حسب ما تقوله التقارير أن يغلق جميع مخيمات النازحين داخلياً بتاريخ يوليو 2019 في قرار أشير إليه باسم "القرار 16"، رغم أن هذا القرار غير عام ولم يعتمده البرلمان. Federica Marsi, 'Nowhere to Go: Mosul Residents in Limbo as Camps Close' (The New Humanitarian, 11 March 2020
<https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2020/03/11/mosul-iraq-residents-in-limbo-camps->close>> accessed 1 September 2020
6. (Ministry of Migration and Displacement, 'National Policy on Displacement' (Government of Iraq 2008
7. تضمن الفريق العامل المعني بعمليات العودة، برئاسة المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ويشارك في الرئاسة لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، وكُلِّ من وكالات الأمم المتحدة (العاملة على الحافظات المتعلقة بالجوانب الإنسانية والإصلاح)، ولجنة الصليب الأحمر الدولية (ICRC)، والمنظمات غير الحكومية الدولية (INGO)، والمنظمات غير الحكومية الوطنية. علاوة على ذلك، حضر كل من وزارة المهجّرين والمهاجرين (MOMD)، والمركز المشترك للتنسيق والرصد (JCMC)، والمركز المشترك المعني بالتنسيق في حالات الأزمات (JCC)، والجهات المانحة، والمؤسسات متعددة الأطراف، اجتماعات الفريق العامل المعني بعمليات العودة (Iraqrecovery) 'Returns Working Group' (RWG).
<http://iraqrecovery.org/RWG>> accessed 23 September 2020
8. (Marsi n 5
9. IOM Iraq, 'What's DTM?' (IOM) <<http://iraqdtm.iom.int/Home/About>> accessed 23 September 2020
10. IOM Iraq, Returns Working Group and Social Inquiry, 'Reasons to Remain: Categorizing Protracted Displacement in Iraq' (IOM 2018) 7
11. IOM Iraq and Georgetown University, 'Access to Durable Solutions Among IDPs in Iraq: Moving in Displacement' (IOM 2019
12. IOM Iraq, 'Access to Durable Solutions Among IDPs in Iraq: Experiences Applying to Compensation' (IOM (2019
13. (IOM Iraq and Georgetown University (n 11
14. Rochelle Davis and Salma Al-Shami, 'Access to Durable Solutions Among IDPs in Iraq: Experiences of Female-Headed Households' (IOM Iraq 2020
15. Georgetown University and IOM Iraq, 'Access to Durable Solutions Among IDPs in Iraq' (Iraqrecovery) <<http://iraqrecovery.org/durablesolutions/>> accessed 5 October 2020
16. IOM Iraq and Georgetown University, 'Access to Durable Solutions Among IDPs in Iraq: Four Years in Displacement' (IOM 2019) 30
17. .ibid 32
18. JIPS, 'The Use of Profiling in the Kurdistan Region of Iraq: Erbil, Duhok & Sulaymaniyah' (JIPS 2016) 2
19. اعتمدت العمليات على دراسة استقصائية للأسر المعيشية على أساس العينات، ومناقشات مجموعة التركيز، والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين، والاستعراضات المستندية. .ibid 7
20. .ibid 13

21. Erbil Refugee Council and others, 'Displacement as Challenge and Opportunity: Urban Profile of Refugees, (Internally Displaced Persons and Host Community' 2016) 57 متاح على: [/https://jips.org/jips-publication/profiling-report-erbil-iraq-2016](https://jips.org/jips-publication/profiling-report-erbil-iraq-2016)
22. .ibid 28
23. JIPS (n 18) 16.
24. ريتش هي مبادرة مشتركة بين مؤسسة إمباتك والمنظمة غير الحكومية وكالة التعاون التقني والتنمية (ACTED) وبرنامج تطبيقات الساتلث العملياتي التابع للأمم المتحدة (REACH, 9 July 2018). (UNOSAT). 'Who We Are' <<https://www.reach-initiative.org/who-we-are/>> accessed 23 September 2020
25. (Understanding Movement Intentions of IDPs Living in Camps' (REACH, 22 July 2020' <<https://www.reach-initiative.org/what-we-do/news/iraq-understanding-movement-intentions-of-idps-living-in-formal-camps/>> accessed 23 September 2020
26. (REACH Iraq and CCCM Cluster, 'Movement Intentions in IDP Camps' (2019 <<https://reachinitiative.maps.arcgis.com/apps/Cascade/index.html?appid=9b7fc1d658064caa9e2d792439b65aae>> accessed 23 September 2020
27. 'IOM, Returns Working Group and Social Inquiry, 'Return Index Methodological Overview- Iraq (IOM 2020).
28. IOM Iraq, 'Integrated Location Assessment (ILA) III | IRAQ MISSION' (IOM, 2 January 2019) <<https://iraq.iom.int/publications/integrated-location-assessment-ila-iii>> accessed 24 September 2020
29. GIZ, 'Stabilising Livelihoods in Ninewa' (GIZ 2020) Factsheet <https://www.giz.de/en/downloads/2020%2002%20SLN_Factsheet.pdf> accessed 23 September 2020
30. في يونيو 2015، أسس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري (FFIS) بعدما اعتمده رئيس الوزراء وأيدته الدول الأعضاء الرائدة في التحالف ضد تنظيم الدولة. وبعد تأسيس آلية التمويل بفترة وجيزة، واجهت حكومة العراق أزمة مالية حادة حيث انهارت أسعار النفط عالميًا، مما قلل الإيرادات المتاحة لدعم إعادة الإعمار في المناطق المحررة. وفي إبريل 2016، طلبت حكومة العراق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فتح قناة جديدة من أجل "تحقيق الاستقرار الموسع" (FFES). وتُعرف حاليًا جهود تحقيق الاستقرار الخاصة بكل من آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري (FFIS) وآلية التمويل لتحقيق الاستقرار الموسع (FFES) معًا باسم آلية التمويل لتحقيق الاستقرار (FFS). وحتى الوقت الراهن، يُقدَّر عدد المستفيدين من تدخلات آلية التمويل بما يزيد عن 10 ملايين عراقي معرضين للخطر، مع إكمال أكثر من 2500 مشروع. <<https://open.undp.org/projects/00089459>> accessed 5 October 2020
31. (Conflict and Stabilization Monitoring Framework' (United States Institute of Peace' <<https://www.usip.org/programs/conflict-and-stabilization-monitoring-framework>> accessed 24 September 2020
32. When Affordability Matters: The Political Economy and Economic Decision Making of Iraqi IDPs' (IOM, the 'Returns Working Group, and Social Inquiry 2019
33. JIPS (n 18) 3.
34. 'Terms of Reference: Iraq Durable Solutions Task Force'
35. IOM Iraq, 'Access to Durable Solutions Among IDPs in Iraq (Experiences Applying to Compensation' (n 12
36. شكلت وجهات نظر المجتمعات المضيفة جزءًا من العديد من الدراسات التي نوقشت في هذا المثال. على سبيل المثال، راجع المسائل التي أثارها سكان أربيل غير النازحين في أثناء عملية توصيف النازحين داخليًا. 28-29 (n 21) Erbil Statistics Directorate and others. راجع أيضًا Olga Aymerich, 'Managing Return in Anbar: Community Responses to the Return of IDPs with Perceived 'Affiliation' (IOM and the Returns Working Group 2020).
37. حسب كالين وإنتوبسل تشابوسات، "يشير مصطلح "النزوح طويل الأمد" إلى النازحين داخليًا المتنوعين أو غير القادرين على اتخاذ خطوات لفترات زمنية طويلة للحد تدريجيًا من قابلية تعرضهم للخطر، وإفراقهم، وتهميشهم والعثور على حل دائم." Walter Kälin and Hannah Entwisle Chapuisat, 'Breaking the Impasse: Reducing Protracted Internal Displacement as a Collective Outcome' (United Nations OCHA 2017) 4
38. .ibid 44-53

39. تضمنت مجموعات البيانات في تقرير أسباب البقاء الآتي: مصفوفة تتبع النزوح من المنظمة الدولية للهجرة، والدراسة الطولانية للوصول إلى حلول دائمة للنازحين داخليًا في العراق من المنظمة الدولية للهجرة وجامعة جورج تاون، وتقييم الموقع المتكامل من المنظمة الدولية للهجرة، واستقصاءات النوايا من مبادرة ريتش، وتقييم الاحتياجات المتعددة من ريتش. IOM Iraq, Returns Working Group and Social Inquiry (n 10) 5.
40. .ibid 14
41. .ibid 15
42. (GIZ (n 29
43. يشمل ذلك إعادة بناء المدارس والمستشفيات، وإصلاح أنظمة المياه وشبكات الكهرباء والطرق، واستعادة المنازل الخاصة. ويوفر بند دعم سبل العيش في البرنامج فرص العمل قصيرة المدى في خطط العمل العامة. كما يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا التدريب المهني ويقدم العروض للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم لدعم فرص العمل المستدامة طويلة المدى.
44. تستخدم الدراسة تصورات، والظروف المعيشية للنازحين داخليًا لأكثر من ثلاثة أعوام، والمعلومات بشأن المجتمعات المضيفة لتحديد العوامل المحددة التي إما تساعد وإما تعوق الإدماج. وستتوسع المرحلة الثانية من البحث المستمر إلى 15 موقعًا حضريًا إضافيًا.
45. IOM Iraq, Returns Working Group and Social Inquiry, 'Reasons to Remain (Part 2): Determinants of IDP (Integration into Host Communities in Iraq' (IOM Iraq 2019
46. Eurostat European Commission, Indicators of Immigrant Integration: A Pilot Study (Publications Office of the European Union 2011) <<https://data.europa.eu/doi/10.2785/13779>> accessed 4 November 2020; OECD (and European Union, Indicators of Immigrant Integration 2015: Settling In (OECD Publishing 2015 https://www.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/indicators-of-immigrant-integration-2015-settling-in_9789264234024-en> accessed 4 November 2020; Returns Working Group Iraq and Social Inquiry, 'Psychosocial Dimensions of Displacement: Prevalence of Mental Health Outcomes and Related Stressors Among IDPs in Iraq' (RWG Iraq 2019); IOM Iraq, Returns Working Group and Social Inquiry (n 45); Thomas (Huddlestone and others, Migrant Integration Policy Index 2015 (CIDOB; Migration Policy Group 2015
47. مقابلة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بالعراق، 23 إبريل 2020.
48. تم تأخير الإحصاء الوطني التالي في العراق حتى نهاية عام 2021، رغم التخطيط الأصلي بإتمامه في عام 2020. 'Iraq Postpones National Census' (The Baghdad Post, 28 September 2020) <<https://www.thebaghdadpost.com/en/Story/49953/Iraq-Postpones-National-Census>> accessed 5 October 2020
49. راجع على سبيل المثال، Kurdistan Regional Statistics Office, IOM Iraq and UNFPA, 'Demographic Survey: Kurdistan Region of Iraq' (IOM 2018) <https://iraq.iom.int/files/KRSO_IOM_UNFPA_Demographic_Survey_Kurdistan_Region_of_Iraq.pdf> accessed 5 October 2020
50. Expert Group on Refugee and IDP Statistics (EGRIS), 'International Recommendations on IDP Statistics (IRIS)' <<https://unstats.un.org/unsd/statcom/51st-session/documents/BG-item-3n-international-recommendations-on-IDP-statistics-E.pdf>> accessed 9 April 2020



منغوليا. أهل الرعاة يتسلمون حقائب رعاية
الحيوانات لتجنب فقدان حيواناتهم نتيجة ظروف
الطقس القاسية. © حقوق الملكية محفوظة لجمعية
الصلب الأحمر المنغولية | 2020

منغوليا

التمويل القائم على التنبؤ لتجنب النزوح الناتج عن الكوارث

1. السياق

أن نقصان الماء في فصل الصيف يجعل من الصعب على الرعاة تخزين العلف لمساعدة ماشيتهم على النجاة خلال ظروف الشتاء المتجمدة. على سبيل المثال، بعد ثلاثة مواسم متتابة من الزود بين عامي 1999 و2002، خسر الرعاة المنغوليون ما مجموعه 25 في المئة من ماشية الدولة، مع نفوق نحو 11 مليونًا من الحيوانات بسبب درجات الحرارة الباردة للغاية.² وفي النهاية، خسرت 12 ألف أسرة على الأقل ماشيتها بالكامل، ووقع الآلاف غيرهم ضحايا للفقر.³

غالبًا ما يكون النزوح الناتج عن الكوارث المرتبط بالمخاطر بطيئة الحدوث عملية تدريجية متعددة

على مدار العشرين عامًا الماضية، شهدت منغوليا هجرة ريفية كبيرة، حيث سعى الرعاة الرحل إلى إيجاد بدائل لسبل عيشهم التقليدية عندما زادت صعوبة الحفاظ عليها بسبب آثار تغير المناخ، إلى جانب زيادة الإنتاج الحيواني وتناقص المراعي للرعي.¹ وبوجه خاص، يكافح الرعاة من أجل الاستعداد لمواسم "الزود" المتتابة، وهي خطر طبيعي شائع في وسط وشرق آسيا ينجم عن جفاف الصيف الذي يليه درجات حرارة شتوية قارسة يصاحبها سقوط الجليد الكثيف والرياح القوية. كما

2. وصف الحالة

على الرغم من الجهود الضخمة المبذولة لبناء قدرات الرعاة على الصمود في وجه الزود، تواجه العديد من الأسر الضعيفة خطرًا حقيقيًا لخسارة ماشيتها قد يؤدي بها إلى معاناة الفقر لاحقًا والنزوح المحتمل إلى الأحياء الحضرية الفقيرة. تشاركت حكومة منغوليا، بعد التسليم بالطبيعة المتوقعة للزود، مع جمعية الصليب الأحمر المنغولية، بدعم من الصليب الأحمر البريطاني ومركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر المعني بالمناخ (RCCC)، لاستخدام التمويل القائم على التنبؤ (FbF) في سبيل الحد من خسارة الماشية من خلال الإفراج عن أموال العمل الإنساني قبل اشتداد الظروف الجوية في فصل الشتاء.

في عام 2017، كانت منغوليا واحدة من أوائل البلدان التي تجرب التمويل القائم على التنبؤ، الذي يعتمد على صندوق العمل المخصص القائم على التنبؤ التابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر (IFRC) والمُدار ضمن صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث (DREF). وقد بدأ تنفيذ التمويل القائم على التنبؤ بصياغة مسودة إستراتيجية لأصحاب المصلحة المتعددين، تسمى بروتوكول العمل المبكر، الذي يرسى الأهداف الخاصة بالعمل المبكر ويعين الأدوار والمسؤوليات لكل جهة فاعلة قبل قدوم أي زود محتمل. وتتعاون الوكالة الوطنية للأرصاء الجوية والرصد البيئي في منغوليا (NAMEM) مع مركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر المعني بالمناخ لوضع نموذج النقطة الحاسمة اعتمادًا على بيانات الوكالة الوطنية للأرصاء الجوية لتقييم الوقت والمكان الأكثر احتمالاً لأن يشهد حدث الزود الشديد.¹³ وبمجرد الوصول إلى النقطة الحاسمة، يتم تلقائيًا التصريح بالإفراج عن المستوى المحدد سلفًا من التمويل بواسطة صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث من أجل تنفيذ أنشطة التأهب والعمل المبكر المحددة في بروتوكول العمل المبكر. ومن ثمَّ تعمل جمعية الصليب الأحمر المنغولية مع الوكالة الوطنية المنغولية لتدبير الطوارئ لإعلام "المقاطعات" (سلطات البلدية) وفروع الصليب الأحمر المحلية بشأن ظروف الزود المحتملة والإفراج الوشيك عن الأموال. ويُطلب من تلك الجهات الفاعلة المحلية اختيار المستفيدين الأكثر ضعفًا ومساعدتهم على تنفيذ الأنشطة المطلوبة. وهكذا، فإن الممارسة بأكملها تتطلب بذل جهود متضافرة من جانب العديد من أصحاب

الأسباب من الإجداب ونزع الأراضي.⁴ ولذلك، قد يصعب التمييز بين مكامن الضعف والاحتياجات المحددة للرعاة النازحين وتلك الخاصة بالقطاع الأكبر من فقراء الحضر الذين يسعون للحصول على فرص عمل أو فرص تعلم أفضل.⁵ وتستخدم الوكالة الوطنية المنغولية لتدبير الطوارئ (NEMA) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) مصفوفة تتبع النزوح (DTM) لإجراء استقصاء أساسي بشأن النزوح في منغوليا المرتبط بتغير المناخ والكوارث لإثراء الجهود المستقبلية للاستجابة للطوارئ.⁶

في ظل عدم وجود ماشية لكسب زقهم أو عدم كفايتها، ليس هناك خيار أمام الرعاة النازحين داخلًا سوى مغادرة الريف للعيش في المخيمات العشوائية في ضواحي المناطق الحضرية. ولا يمتلك العديد من هؤلاء النازحين داخلًا بطاقات هوية وطنية تتيح لهم الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية الحكومية الأساسية. ويواجه الأطفال النازحون كذلك القلق والخوف المصاحب للإجبار على ترك منازلهم.⁷ وتسعى وكالات المساعدة لتلبية هذه الاحتياجات من الحماية والمساعدات إلى جانب مساعدة الرعاة النازحين في المناطق الحضرية على تنويع خياراتهم لكسب الرزق.⁸

تسعى كذلك الأنشطة المعززة للحد من مخاطر الكوارث ومواجهة تغير المناخ إلى بناء قدرات الرعاة على الصمود، مما قد يساهم في الحد من خطر النزوح في المستقبل. في عام 2019، تسلَّمت حكومة منغوليا 3 ملايين دولار أمريكي من الصندوق الأخضر للمناخ التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتنفيذ مشروع التكيف مع تغير المناخ ثلاثي السنوات الذي يشمل تربية الحيوانات وزراعة الأراضي الصالحة.⁹ وتساعد جمعية الصليب الأحمر المنغولية الرعاة الضعفاء من خلال المشاريع التي تبني الملاجئ للحيوانات، وتشجع على تخزين التبن والغذاء للشتاء، وتدعم تحسين تدفقات الدخل البديلة، مثل منتجات الألبان والمنتجات الجلدية.¹⁰ وخلال الأعوام الأخيرة، عمدت أيضًا جماعات الرعاة المعروفة باسم "مجموعات مستخدمي المراعي" إلى تجميع مواردها¹¹ لتعزيز قدرتها على التكيف مع ظروف تغير المناخ التي من المتوقع أن تتفاقم في المستقبل.¹²

"I received MTN 240,000 from the Mongolian Red Cross Society when I had nothing to feed my livestock with. It really helped me, thank you."

Shurentsetseg D., Bornuur som, Tuv province¹

1 IFRC, 'Forecast-Based Financing for Vulnerable Herders in Mongolia' (n 15).

التدخلات الإنسانية والإنمائية الأخرى المستمرة.

المصلحة على جميع المستويات لضمان الخروج بالاستجابة الفعالة في وقتها المناسب.

4. مشاركة النازحين داخليًا

إن المشاركة المجتمعية مكوّن أساسي في سبيل تطوير بروتوكولات العمل المبكر المستخدمة في التمويل القائم على التنبؤ. وفي حالة منغوليا، عملت فروع جمعية الصليب الأحمر المنغولية على المستوى المتوسط مع سلطات "المقاطعات" المحلية لإجراء تقييمات مخاطر مجتمعية. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الرعاة المحتمل تأثرهم، كانت التقييمات قادرة على تحديد الآثار الرئيسية من مواسم الزود السابقة وتوثيق كيفية تطور تلك الآثار بمرور الوقت. على سبيل المثال، حتى في ظل أن الجهود السابقة للاستجابة للطوارئ تضمنت توفير العلف، إلا أنه بحلول وقت توفيره، كانت صحة الحيوانات تدهورت إلى درجة لم تتمكن معها الحيوانات من هضم الغذاء.

ووضح الرعاة كذلك الصعوبات التي واجهوها فيما يتعلق بتخزين الكميات الكافية من العلف ليتمكنوا من النجاة خلال مواسم الشتاء القارس، وأكدوا أن المكملات الغذائية من المعادن والفيتامينات كانت مهمة للغاية لمساعدة الماشية على البقاء على قيد الحياة. وذكروا أن المساعدات النقدية من شأنها مساعدتهم على شراء المزيد من العلف والمكملات الغذائية الأساسية الأخرى، بما فيها احتياجاتهم الشخصية، من الموردين المحليين.¹⁵ وقد ساعد الرقم الخاص بخط استقبال الشكاوى كذلك على تيسير الحصول على الآراء باستمرار وإشراك المجتمع طوال مرحلة تنفيذ المشروع. وبعد التعرف إلى أولويات المجتمعات والأسباب خلفها، صمم بروتوكول العمل المبكر التدخلات اللازمة للحد من آثار الزود السلبية من خلال التركيز بصفة خاصة على تلبية تلك الاحتياجات المحددة.

إن بروتوكول العمل المبكر للزود في منغوليا الذي صدر بتاريخ يونيو 2019، ويسري فترة خمسة أعوام، يحدد ميزانية بقيمة 250 ألف فرنك سويسري لتزويد 1000 أسرة ضعيفة بحقائب تغذية الماشية ومنح نقدية غير مشروطة. وجدير بالذكر أن بنك Khan يوزع المنح النقدية مباشرة على الأسر، التي تتمتع بحرية أخذ القرار حول كيفية تلبية احتياجاتها على أفضل نحو، سواء عن طريق شراء التبغ أو العلف لحيواناتها أو الدواء لأفراد الأسرة. وتستهدف الأعمال المبكرة المقاطعات الأكثر تأثرًا في أنحاء منغوليا، ويجب إكمالها خلال فترة شهرين.¹⁴ وحتى وقت كتابة هذا التقرير، أُفِرَج عن التمويل القائم على التنبؤ مرتين في منغوليا قبل وقوع الزود، بحيث فادت الأعمال المبكرة إجمالي 3000 أسرة من الرعاة في الفترة 2017-2018 و2019-2020. وجدير بالملاحظة أن منظمة الأغذية والزراعة (FAO) قامت بعملية تنفيذ مشتركة للمجموعة الثانية من الأعمال المبكرة.

3. النتائج التي تعود على الأشخاص النازحين داخليًا وغيرهم

تسلّم نحو 4050 شخصًا من ألف أسرة من أسر الرعاة الضعفاء في منغوليا منحًا نقدية غير مشروطة وحقائب لرعاية الحيوانات أسهمت في تقليل عدد وفيات الحيوانات ضمن قطعانهم، وهي مصدرهم الوحيد للدخل والغذاء. ورغم أن التدخلات لم تمنع كل وفيات الماشية، إلا أنها تركت أثرًا متواضعًا خلال أول تدخل. ولا يوجد تقييم متاح لعملية الإفراج الثانية عن الأموال، والأثر الذي كان سيحدث دون تلقي إجمالي الإسهامات من مجموعتي التدخلات، إلى جانب

5. التحديات

الأعمال المبكرة فيه، إلى جانب تحديد التدخلات المحددة التي ستكون أكثر فعالية. وحيث إن الرعاية في منغوليا يجعلون ماشيتهم ترعى في مساحات شاسعة من المقاطعات، فإن قدرة الفروع المحلية لجمعية الصليب الأحمر على تحديد المعلومات وجمعها حول المستفيدين، بالتواصل مع السلطات المحلية، إضافةً إلى توزيع المساعدات، كان أمرًا مهمًا لتصميم تدخلات العمل المبكر وتنفيذها. وبعد إدراك الدور الحيوي لجمعية الصليب الأحمر المنغولية، دربت أكثر من 300 من المتطوعين في أنحاء البلد بعد التفعيل الأول لمشروع التمويل القائم على التنبؤ، وذلك لضمان معرفة المتطوعين في المستقبل بالخطة التشغيلية وقواعد السلامة، ومن ثمَّ ضمان توصيل المساعدات على نحو أسرع وأكثر فعالية.¹⁸

إن التنفيذ الناجح والفعال والكفاء يتطلب كذلك التعاون مع السلطات المعنية على المستويين الوطني والمحلي على السواء. واستنادًا إلى الرابط القوي الذي يجمع بين جمعية الصليب الأحمر المنغولية والوكالة الوطنية المنغولية لتدبر الطوارئ، استطاعت الجمعية الحصول على الدعم والتأييد من الوكالة فيما يخص بروتوكول العمل المبكر. كما عزز التمويل القائم على التنبؤ أيضًا التنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة بشأن تنفيذ الأعمال المبكرة اعتمادًا على مسح الزود نفسه، والمعلومات المجمعمة المتبادلة مع الشركاء الآخرين، مثل برنامج الأغذية العالمي.

أخيرًا، تسمح عملية التمويل القائم على التنبؤ بالمراجعة والتحسين. بعد التعلم من تجربة شتاء 2017-2018، راجع كلُّ من جمعية الصليب الأحمر المنغولية والوكالة الوطنية المنغولية لتدبر الطوارئ بروتوكول العمل المبكر لعام 2019 لتنقيح حاسبة التفعيل لضمان أنه لن يُفرج عن الأموال إلا مع اشتداد ظروف الطقس فقط. وتتطلب الحاسبة الجديدة وجود نسبة 20 في المئة على الأقل من ثلاث مقاطعات أو أكثر تواجه خطرًا مرتفعًا، بدلًا من أي وقت يتم فيه الوصول إلى الحد.¹⁹ ولضمان الاستمرار والحد من احتمال حدوث تأخر إداري، تقرر أيضًا ضرورة إبرام اتفاق تعاقد مع مقدم الخدمات المالية لتوزيع المنح المالية.

رغم نجاح العمل المبكر، إلا أن واحدة من الصعوبات الكبيرة أمامه في منغوليا هي الاستجابة لتغير آثار الزود التي تجاوزت القدرة الحالية بمراحل. في يناير 2020، تأثر نحو 70 في المئة من البلد بظروف شتاء قارس وواجه آثارًا سلبية بسبب الدرجات المتغيرة. وطلبت جمعية الصليب الأحمر المنغولية الحصول على المزيد من الدعم المالي من صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث. ولكن، لضمان حصول الأسر الأكثر ضعفًا على الأدوات التي يحتاجون إليها لتجنب الفقر المحتمل والنزوح لاحقًا، يجب على الجهات الفاعلة الأخرى دمج العمل المبكر في برامجها الحالية، إضافةً إلى فتح تدفقات مالية جديدة.¹⁶ وفي نفس الوقت، يجب أن تصاحب تدابير العمل المبكر تدابير لبناء القدرة على الصمود، مثل تنويع سبل العيش لضمان الأثر طويل المدى.

وعومًا، إن محاولة منع النزوح الناتج عن الكوارث أمر معقد نظرًا إلى طبيعته متعددة الأسباب وحقيقة أن القدرة على الصمود، ولا سيما في سياق الأحداث بطيئة الحدوث أو الدورية، قد تتضاءل تدريجيًا بمرور الوقت. كما أن النزوح لا يتم الاعتراف به دائمًا بوصفه خطرًا محددًا في إستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ، مما يؤدي إلى تفويت الفرص لحل المشاكل الأساسية التي قد تساعد على تجنب النزوح الناتج عن الكوارث.¹⁷ وحتى عند الاعتراف بالنزوح، من الصعب تقييم إلى أي مدى تم تجنب النزوح.

6. الدروس المستفادة

إن التمويل القائم على التنبؤ (FbF) هو أكثر من مجرد الإفراج المبكر عن أموال المساعدات الإنسانية. فهيكّل البرنامج يُسهم في تحقيق فهم أفضل وأعم للدوافع والعوامل الكامنة التي تؤثر في النزوح. ولا شك أن التقييمات المجتمعية بشكل خاص هي الأساس للتدخلات المستهدفة من أجل خطة العمل المبكر. ففي منغوليا، ساعدت هذه المعلومات على تحديد الوقت الذي يجب إطلاق

الفاعلة إمكانية التنبؤ بأحداث الزود على أساس المعلومات العلمية والتقييمات المجتمعية. وقد دعمت هذه الأعمال المبكرة مرارًا قدرة الرعاة الضعفاء على الصمود أمام خطر النزوح من خلال التقليل إلى حد ما من وفيات الماشية أثناء موسمين متعاقبين من الزود خلال فترة ثلاثة أعوام. وفي حين أنه ينبغي عدم النظر إلى أثر التمويل القائم على التنبؤ في ظل الافتقار الحالي للأدلة المتاحة، إلا أن المثال يركز على سبب أن النزوح الناتج عن الكوارث والنزوح الريفي لا مفر منه.²⁰

7. لماذا يُعد ذلك مثالًا جيدًا للمشاركة

جدير بالذكر أن قوة النموذج تكمن في قدرته على التنبؤ. فمعظم ظواهر الرصد الجوي تكون موسمية ومن ثمّ يمكن التنبؤ بها. والتخطيط والتمويل المتفق عليهما مسبقًا بخصوص عملية التمويل القائم على التنبؤ يتيحان لجميع الجهات الفاعلة إمكانية التصرف بسرعة قبل أي حدث متوقع. وفي منغوليا، أتاحت تدابير العمل المبكر للجهات

منغوليا. راعية تطعم حيوانها الضعيف مكعب مكملات معدنية في منطقة بورنور، مقاطعة توف. © حقوق الملكية محفوظة لجمعية الصليب الأحمر المنغولية | 2018



الحواشي

1. Simon Shoening, 'Lessons from Internal Climate Migration in Mongolia' [2020] Forced Migration Review 22 إيميلي كوانغ، "موسم الشتاء القاتلة التي حولت حياة الرعاة في منغوليا" (الإذاعة الوطنية العامة، 29 يوليو 2019) <<https://www.npr.org/2019/07/29/737990796/the-deadly-winters-that-have-transformed-life-for-herders-in-mongolia>> تم الوصول بتاريخ 24 مارس 2020.
2. الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، "منغوليا: ملخص بروتوكول العمل المبكر للزود" (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر 2019).
3. المرجع السابق
4. يعتمد هذا المثال على البحث بشأن الرعاة النازحين داخليًا في كينيا، والذي خلص إلى أن: "النزوح الداخلي هو عملية إجداب تتسم باختلاف أساسي في الحياة، والرعاة ليسوا استثناءً... فنزوحهم في أساسه مرتبط بفقدان ماشيتهم، ولكن عدم إمكانية الوصول إلى الأراضي والموارد والأسواق يسهم أيضًا في صعوبة مواصلة حياتهم الطبيعية." Nina Schrepfer and Nina Caterina, 'On the Margin: Kenya's Pastoralists' (IDMC 2014) 6 <<https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/201403-af-kenya-on-the-margin-en.pdf>> accessed 4 April 2020.
5. للاطلاع على مناقشة حول تعدد الأسباب، ولا سيما سياقات الكوارث بطيئة الحدوث، راجع Envoy of the Chair of the Platform on Disaster Displacement, 'Internal Displacement in the Context of Disasters and the Adverse Effects of Climate Change' (PDD 2020) Submission to the High-Level Panel on Internal Displacement 16-17.
6. المنظمة الدولية للهجرة، "المنظمة الدولية للهجرة، بناء قدرات منغوليا على تتبع النزوح لمواجهة الكوارث" (منصة 5، PreventionWeb، 5 يوليو 2019) <<https://www.preventionweb.net/go/66457>> تم الوصول بتاريخ 24 مارس 2020.
7. الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، "الكوارث والنزوح في مناخ متغير: دور الجمعيات الوطنية بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ" (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر 2018) 27 <> تم الوصول بتاريخ 24 مارس 2020.
8. فيكتوريا بانون، "تعزيز استجابات الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للنزوح الداخلي في حالة الكوارث: الصعوبات والفرص" (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر 2019) Summary Report 21 <<https://media.ifrc.org/ifrc/wp-content/uploads/sites/5/2019/11/IDP-Summary-Report-Final-LR.pdf>> تم الوصول بتاريخ 24 مارس 2020.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تحقق منغوليا إنجازًا في تخطيط التكيف الوطني" (التكيف مع تغير المناخ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 21 مارس 2019) <[mongolia-achieves-milestone-national-adaptation-planning/](https://www.mongolia-achieves-milestone-national-adaptation-planning/)> تم الوصول بتاريخ 24 مارس 2020.
10. بورسون وسيمبرينجام (5 السابق) 18.
11. نينا فيجنر، "منغوليا: المواجهة الجماعية لتغير المناخ" (17 أكتوبر 2016) <<https://www.aljazeera.com/indepth/features/2016/10/mongolian-herders-collectivize-adapt-climate-chag-161004101523157.html>> تم الوصول بتاريخ 16 إبريل 2020.
12. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (8 السابق).
13. كما هو محدد في بروتوكول العمل المبكر، تعتمد خريطة مخاطر الزود من الوكالة الوطنية للأرصاد الجوية والرصد البيئي على 11 معيارًا مختلفًا، مثل: مؤشر الجفاف وعمق الجليد، لتقييم خمسة مستويات مختلفة للخطر. فإذا واجهت ثلاث مقاطعات أو أكثر مستويات خطر مرتفعة للغاية في أكثر من 20 في المئة من مساحاتها، فسيتم بدء العمل المبكر تلقائيًا. للمزيد من التفاصيل، راجع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، "منغوليا: ملخص بروتوكول العمل المبكر للزود" (2 السابق).
14. الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، "منغوليا: ملخص بروتوكول العمل المبكر للزود" (2 السابق).
15. جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، "خطة العمل في حالات الطوارئ (EPOA) منغوليا: الشتاء القارس".
16. المرجع السابق
17. Envoy of the Chair of the Platform on Disaster Displacement (n 5) 27.
18. المرجع السابق
19. جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، "التمويل القائم على التنبؤ للرعاة الضعفاء في منغوليا".
20. جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، "كيف يسهم العمل القائم على التنبؤ في منع الظروف المؤدية إلى النزوح الداخلي: حالة الزود في منغوليا" (الفريق التوجيهي لمبادرة GP20، جنيف، 9 مارس 2020).



نيبال. تدريب لجميع الأطراف المعنية على مستوى المقاطعة، والوكالات الحكومية، وممثلي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في مقاطعة دولاخا، والذي تم تيسيره بواسطة ممثل لأحد الأعضاء، الاتحاد الوطني لذوي الاحتياجات الخاصة. © حقوق الملكية محفوظة لبراشانت جها من الاتحاد الوطني لذوي الاحتياجات الخاصة | 2017

نيبال بناء الخبرات بشأن تصميم يراعي المسائل المتصلة بالإعاقة في جهود التأهب للكوارث، والاستجابة، والإنعاش

1. السياق

كفاية الحوار والتعاون بين الجهات الفاعلة المعنية بقطاع الإعاقة والممثلين من القطاعين العام والخاص عاقت بصورة إضافية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات التخطيط والسياسة الخاصة بكل من الحكومة ووكالات التصدي لحالات الكوارث.⁴ وتبعاً لذلك، لم يُنظر بجدية كافية إلى قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم المعنية في نيبال، مما تركهم يواجهون الحواجز المادية والسلوكية والمؤسسية للمشاركة في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالتعمير بعد الكوارث.⁵

أدت كارثة زلزال 2015 المدمر في نيبال إلى إتلاف أو تدمير أكثر من 712 ألف منزل، مما ترك نحو 2.6 من ملايين الأشخاص بلا منزل ومشردين.¹ وتعرض ما يزيد عن 22 ألف شخص للإصابة والإعاقة بسبب الكارثة.² ورغم أن الأشخاص ذوي الإعاقة تأثروا بشدة، إلا أنهم افتقروا غالباً إلى المعلومات الكافية عن العمليات المؤسسية للإنعاش والتعمير أو استُبعدوا كلية.³ كما أن عدم

أسهم أعضاء تجمع الموارد في الحوارات التي شملت عدة قطاعات ووزارات على المستوى الوطني والمحلي لإثراء الجهود الرامية إلى توفير الملاجئ، والسكن، والمستوطنات، والخدمات الأكثر شمولاً والميسرة أكثر لذوي الإعاقة من أجل الأشخاص النازحين ذوي الإعاقة وبالتعاون معهم. على سبيل المثال، تضمنت أنشطة تجمع الموارد تنفيذ أكثر من 150 عملية فحص للتحقق من مدى التيسير لذوي الإعاقة. وتتحقق مثل عمليات الفحص هذه - من بين أشياء أخرى - من أن الأشخاص ذوي أنواع الإعاقات المختلفة يمكنهم المشاركة في الأنشطة اليومية والتحرك داخل السكن أو مواقع الملجأ وحوله. وتتناول التقييمات كذلك مسائل شملت عدة قطاعات، مثل: تصميم المباني، والطبوغرافيا، وتخطيط المرافق الصحية، والخدمات العامة الميسرة لذوي الإعاقة، إلى جانب الفرص المتاحة للحصول على الخدمات والوظائف خارج الملجأ أو منطقة الاستيطان. وقد أسهم كذلك أعضاء تجمع الموارد في تقديم مشورة الخبراء حول التوجيهات والسياسة الإنمائية، ودعم عملية توعية أفراد البناء، وتقديم الدعم إلى الهيئات الحكومية لبناء القدرة التقنية.¹⁰

3. لماذا يُعد ذلك مثالًا جيدًا للمشاركة

أحد المعايير المهمة للسكن المناسب هو أن يكون ميسرًا لوصول المقصودين بذلك. وهكذا، وللحفاظ على المساواة في الحقوق، يجب أن يكون تصميم السكن مراعيًا للمتطلبات الخاصة لمجموعات معينة من النازحين داخليًا، بما في ذلك هؤلاء ذوو الإعاقة.¹¹ والنازحون داخليًا هم الأقدر على التعبير عن احتياجاتهم الخاصة. لذلك، فإن التأكد من المشاركة البناءة للنازحين داخليًا في وضع معايير الملاجئ والمستوطنات الطارئة والمساعدة على ذلك، قد يكون عاملًا أساسيًا في تطوير الاستجابات المناسبة بعد الكوارث. وهذه الممارسة تلقي الضوء على أهمية إفراح المجال، ومنح التقدير وتقديم الدعم إلى القيادة والخبرات في منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المحلية، وضمان أن الخبراء التقنيين، وصناع السياسة، والممارسين من جميع القطاعات والمستويات المختلفة للحكومة متمكنون من ممارسات التعمير بعد الكوارث المراعية للمسائل المتصلة بالإعاقة.

2. وصف الحالة

في الفترة 2016-2017، درب الاتحاد الوطني لذوي الاحتياجات الخاصة في نيبال (NFDN) عدد 17 قائدًا من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (OPDs) على معايير الملاجئ والمستوطنات الطارئة لضمان أن جميع المراحل الخاصة بإدارة الكوارث، بدايةً من التأهب ووصولًا إلى "إعادة البناء على نحو أفضل" تراعي المسائل المتصلة بالإعاقة.⁶ ونفذ المشروع بالتعاون مع وكالات الحكومة، وغيرهم من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والشركاء، بما في ذلك المنظمة الدولية (Christian Blind Mission (CBM).

ومن ثمَّ قام قادة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بتدريب 270 من أصحاب المصلحة من ثماني مقاطعات تأثرت بالزلازل، بما في ذلك الأعضاء الآخرون لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وموظفو المقاطعات والبلديات، وأعضاء لجان إدارة الكوارث المحلية، وممثلون من الشرطة والجيش والإعلام، إلى جانب الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.⁷ وقد شكل المتدربون لاحقًا تجمع موارد يتابع العمل معًا بوصفهم جماعة ممارسة في وادي كاتماندو، مما عزز معايير التيسير لذوي الإعاقة اعتمادًا على مبادئ التصميم العالمي.⁸

كيفية تعزيز المشاركة والفرص المتساوية في إعداد برامج الإيواء

- التوصيات الشاملة من دليل "الجميع تحت سقف واحد" (جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، منظمة CBM، منظمة⁹ 2015، HI):
- ضمان أن الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم المعنية قادرون على المشاركة بفعالية طوال دورة حياة البرنامج.
- توفير المعلومات بعدة أشكال تتيح الوصول إليها.
- تخطيط الاجتماعات لتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك مرافق تراعي التيسير لذوي الإعاقة، وتوفير أماكن إقامة معقولة، ووسائل نقل إلى مكان الاجتماع
- ضمان سهولة الوصول إلى آليات الرصد وإبداء الآراء
- يجب أن يتبع تصميم الملاجئ، بما في ذلك مرافق المراوض، مبادئ التصميم العالمي

الحواشي

1. (Shelter Cluster, 'Nepal Factsheet' (Shelter Cluster 2015
<https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/nepal_3.pdf> accessed 24 June 2020; IDMC, 'Global Report on
Internal Displacement (GRID) 2016' (IDMC 2016) 17–18 <<https://www.internal-displacement.org/globalreport2016/>>
.accessed 24 June 2020
2. Austin Lord and others, 'Disaster, Disability, & Difference: A Study of the Challenges Faced by Persons with Disabilities in
Post-Earthquake Nepal' (UNDP Nepal, Social Science Baha and National Federation of Disabled-Nepal 2015) 37
<https://www.un.org/disabilities/documents/2016/Disaster-Disability-and-Difference_May2016_For-Accessible-PDF.pdf>
3. CBM International, Handicap International and International Disability Alliance, 'Inclusion of Persons with Disabilities in
Humanitarian Action: Case Studies Collection' (CBM International, Handicap International, the International Disability
Alliance 2019) 29
<[https://www.cbm.org/fileadmin/user_upload/Publications/Case_studies_Inclusion_of_persons_with_disabilities_in_>
.humanitarian_action_CBM_HI_IDA.pdf](https://www.cbm.org/fileadmin/user_upload/Publications/Case_studies_Inclusion_of_persons_with_disabilities_in_humanitarian_action_CBM_HI_IDA.pdf)> accessed 24 June 2020
4. (Lord and others (n 2
5. .ibid 32
6. استخدم دليل "الجميع تحت سقف واحد" ليكون بمنزلة الدليل التقني، حيث يشمل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل إدارة الكوارث بدايةً من التأهب
إلى الإنعاش. راجع إلى الإنعاش. راجع إلى الإنعاش. راجع إلى الإنعاش. راجع إلى الإنعاش. راجع إلى الإنعاش. راجع إلى الإنعاش. راجع إلى الإنعاش. راجع إلى الإنعاش. راجع إلى الإنعاش. راجع إلى الإنعاش.
IFRC, CBM and Handicap International, 'All Under One Roof: Disability-Inclusive Shelter and Settlements in (Emergencies' (IFRC, CBM and Handicap International 2015
<https://www.ifrc.org/Global/Documents/Secretariat/Shelter/All-under-one-roof_EN.pdf> accessed 24 June 2020
7. .ibid
8. المبادئ السبعة للتصميم العالمي هي: الاستخدام المنصف، ومرونة الاستعمال، والاستخدام البسيط والبديهي، والمعلومات الواضحة، والتسامح مع الخطأ.
والجهد البدني المنخفض، والحجم والمساحة للنهج والاستخدام. Bettye Rose Connell and others, 'The Principles of Universal Design' ((Center for Universal Design, NC State University 1997
9. راجع أيضًا بطاقات المهام حول الملاجئ في تطبيق HHOT (Humanitarian Hands on Tool) من منظمة CBM من أجل موظفي الإغاثة. -Step'
CBM, 'Step-by-Step Practical Guidance on Inclusive Humanitarian Fieldwork' (CBM) <<https://hhot.cbm.org/en/topic/shelter>> accessed
.3 August 2020
10. منظمة CBM، مشروع نموذج دراسة الحالة لتوجيهات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، مشروع
نموذج دراسة الحالة (غير منشور، محفوظ)
11. OHCHR and UN HABITAT, 'The Right to Adequate Housing' (United Nations 2014) 21 (Rev.1) <[https://www.ohchr.org/
.documents/publications/fs21_rev_1_housing_en.pdf](https://www.ohchr.org/documents/publications/fs21_rev_1_housing_en.pdf)> accessed 4 November 2020



2017 كان تدريبًا للتوعية وتبادل المعلومات مع جميع الأطراف المعنية على مستوى المقاطعات، والوكالات الحكومية، وممثلي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقات في مقاطعة دولاخا، وتم تيسيره بواسطة ممثل من منظمة عضو في الاتحاد الوطني لذوي الاحتياجات الخاصة في نيبال (NFDN) © حقوق الملكية محفوظة للسيد برانشان جها - المدير والمسؤول المالي، الاتحاد الوطني لذوي الاحتياجات الخاصة

النيجر

عملية استشارية لتبني قانون وطني بشأن النزوح الداخلي

1. السياق

2020، احتاج نحو 2.9 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية، بما في ذلك 187 ألفًا من النازحين داخليًا و218 ألفًا من اللاجئين.³ وتنقص حاليًا المعلومات المفصلة حول احتياجات النازحين داخليًا مقارنة باحتياجات السكان الآخرين. ومع ذلك، تقوم مجموعة الحماية، بقيادة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بتنفيذ رصد منتظم لحماية النازحين داخليًا، وتفكر في عملية توصيف من شأنها الوقوف على مثل تلك المعلومات لدعم عملية إيجاد الحلول الدائمة في منطقة ديفا.⁴

قبل أن يجبر الصراع على حدود النيجر مع مالي ونيجيريا الأفراد على الفرار من منازلهم في عام 2015، كان الجفاف والفيضانات هي الدوافع الرئيسية للنزوح الداخلي في البلد.¹ لقد عانى سكان النيجر بالفعل مكامن ضعف شديدة ارتبطت بانعدام الأمن الغذائي، والتصحر، والخدمات الاجتماعية المحدودة، وانعدام الأمن، مما وضع النيجر في آخر دليل التنمية البشرية، في حين أنها تتمتع بأعلى معدل للخصوبة.² في يناير

مشتركة للعملية، فيما يتعلق بفهم سبب الحاجة إلى سن قانون النازحين داخليًا، إلى جانب ضمان فهم الأفراد المنخرطين لأدوارهم الخاصة في العملية. وعقد الخبير الاستشاري الدولي والخبير القانوني الوطني دراسة استقصائية للتشريع الوطني الحالي وثيق الصلة بالنزوح الداخلي. وفي مارس 2018، أجرى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخليًا زيارة قطرية رسمية للنيجر بناءً على دعوة الحكومة وأوصى بقوة بسن قانون وطني.⁸ واستنادًا إلى هذه النتائج الجماعية، قادت وزارة العمل الإنساني عندئذٍ مجموعة من حلقات العمل مع ممثلين من إحدى عشرة وزارة، وأعضاء من اللجنة الدائمة الوطنية المشتركة بين الوكالات، والسلطات المحلية، والزعماء التقليديين، والأشخاص النازحين داخليًا أنفسهم. قدمت حلقات العمل الإطار المعياري الدولي بشأن النزوح الداخلي وألقت الضوء على الثغرات الموجودة ضمن القوانين النيجيرية الحالية التي يجب سدها لتلبية تلك المعايير. وعمد وزير العمل الإنساني إلى إثارة قضايا النزوح الداخلي باستمرار في الخطابات العامة لإبلاغ عامة الأفراد عند السفر إلى النيجر.

تلا ذلك عقد حلقات عمل لوضع مشروع النص، وتضمنت مشاركة فعالة من جانب النازحين داخليًا ووزير العمل الإنساني، لضمان أن قانون النازحين داخليًا الوطني يتناول الصعوبات والاحتياجات الخاصة التي تواجه الأشخاص النازحين في النيجر. كما قدمت فرقة العمل المعنية بالقانون والسياسة لمجموعة الحماية العالمية، برئاسة مشتركة بين المفوضية ومجلس اللاجئين النرويجي، الملاحظات حول مشروع النص. وأخيرًا، راجع ممثلو الحكومة المسودة النهائية في حلقة عمل وطنية.

في بداية نوفمبر من عام 2018، أيدت دورة استثنائية للجنة التوجيهية المسودة النهائية، مع مشاركين ضموا وزير العمل الإنساني، والأمين العام لحكومة النيجر، وأعضاء اللجنة التقنية لمصادقة النصوص (COTEVET)، وممثلين من سبع وزارات، والمجلس الوطني، إلى جانب المراقبين الدوليين، بما فيهم مجموعة الحماية.⁹

من ثمَّ قام فريق تقني حكومي بتيسير عملية

صدقت النيجر على اتفاقية الاتحاد الأفريقي من أجل تقديم الحماية والمساعدات للأشخاص النازحين داخليًا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا) في عام 2012. وفي عام 2016، أسست حكومة النيجر وزارة العمل الإنساني وإدارة الكوارث (Ministère de l'Action Humanitaire et "de la Gestion des Catastrophes"، المشار إليها فيما بعد باسم وزارة العمل الإنساني)، التي تنسق حاليًا الاستجابة الإنسانية الوطنية للنزوح الداخلي، مما يجمع بين السلطات الأخرى في مختلف الوزارات المسؤولة عن التسجيل المدني، وحماية النساء والأطفال، وحقوق الإنسان. وتم كذلك تأسيس الفرق العاملة المواضيعية على المستوى الإقليمي.⁵

2. وصف الحالة

في ديسمبر من عام 2018، أقرت النيجر القانون رقم 74-2018 بشأن تقديم الحماية والمساعدات إلى الأشخاص النازحين داخليًا،⁶ الذي يرسى معيارًا عالميًا من خلال تضمين حماية قوية لحقوق الإنسان للنازحين داخليًا. وإلى جانب محتوى القانون، جاءت عملية التطوير التشريعي نفسها لتكون بمنزلة نموذج فيما يتعلق بالشمول والاحتواء والفعالية.⁷ وقبل تبني القانون، حضر ممثلون من حكومة النيجر البرنامج الإقليمي لتدريب المدربين بشأن القانون والسياسة في إبريل 2017 من تنظيم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في السنغال، الذي أثار الاهتمام بدولة النيجر؛ لأنها أول دولة عضو في الاتحاد الأفريقي (AU) تدمج اتفاقية كمبالا في التشريع الوطني.

بدأت خطوات النيجر الأولى لصياغة قانون النازحين داخليًا بتاريخ ديسمبر من عام 2017، عندما ترأست وزارة العمل الإنساني، بدعم من الخبير الاستشاري الدولي للمفوضية المعين حديثًا في مكتب المفوضية في نيامي، الاجتماع الافتتاحي لإحدى اللجان التوجيهية بين الوزارات التي أسست للإشراف على صياغة مشروع قانون النازحين داخليًا (المشار إليها فيما بعد باسم اللجنة التوجيهية) بعضوية متنوعة.

أرست أول ستة أشهر الأساس لبناء ملكية



داخليًا في أثناء مرحلة التنفيذ. وبعد إجازة القانون، وانطلاقًا من شعورها بالملكية، أقرت الحكومة بسرعة التوجيهات اللازمة لدعم التنفيذ، بما في ذلك قرار لإنشاء لجنة تنسيق وطنية. وبداية من إبريل 2020، تولت وزارة العمل الإنساني مهمة تنفيذ قانون النازحين داخليًا، مع الدعم من جانب الجهات الفاعلة الدولية والمحلية. وتضمنت الأنشطة إعداد برنامج تدريبي للممثلين من الوزارات التنفيذية ذات الصلة وغيرهم من الجهات الفاعلة الأخرى حول كيفية تنفيذ القانون الجديد.¹² وكانت الوزارة تعمل كذلك مع الشركاء لوضع إستراتيجية وطنية لإيجاد الحلول الدائمة، وإنشاء نظام وطني لجمع بيانات النازحين داخليًا وتحليلها، ووضع خطط إقليمية للنازحين داخليًا مع السلطات المحلية، وحشد الموارد المالية والبشرية الكافية لتنفيذ القانون كليًا.¹³ وقد أظهرت سلطات الحكومة كذلك أسلوبًا أفضل يتسم بالوعي والتحفيز لحماية حقوق النازحين داخليًا عمومًا، الأمر الذي أسهم - على سبيل المثال - في دعم جهود المناصرة لضمان أن جهود السلطة المحلية لإعادة توطين النازحين داخليًا نُظمت بطريقة تتماشى مع الإطار القانوني الجديد لدولة النيجر.

عرض القانون على مجلس الحكومة ومجلس الوزراء، حيث أقر مشروع القانون مع إجراء تغييرات طفيفة فقط. وأجاز البرلمان القانون بتاريخ ديسمبر 2018 بنسبة دعم غير مسبوق بلغت 98 في المئة، مع إلحاح من جانب المجموعة البرلمانية المعارضة على الحكومة لتقديم الدعم اللازم إلى وزارة العمل الإنساني لتنفيذ القانون.¹⁰

3. النتائج التي تعود على الأشخاص النازحين داخليًا وغيرهم

كانت النتيجة الرئيسية لهذه العملية هي إشراك مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، وزيادة مشاركتها وتفاعلها بالكامل في الوقت الراهن بشأن قضايا النازحين داخليًا. ولا سيما، أعضاء اللجنة التوجيهية، المتمرسين حاليًا في عملية صياغة القوانين والأنظمة النيجيرية، الذين يفهمون كيفية تناول الحماية بوصفها مسألة شاملة.¹¹

استمرت التجربة الإيجابية لصياغة قانون النازحين



وزير العمل الإنساني في أثناء زيارة إلى تيلابيري
للقاء السلطات المحلية والنازحين داخليًا
بوصفه جزءًا من الاستعدادات لصياغة مشروع
قانون النازحين داخليًا.

4. مشاركة النازحين داخليًا

لدعم التوعية بحقوق النازحين داخليًا وإخبار عامة الأفراد بشأن العملية. وتضمنت العملية كذلك اجتماعات مع المحاكم القانونية الريفية، لإقرار دورها المستقبلي في تسوية النزاعات على المستوى المجتمعي.

أعرب النازحون داخليًا عن مجموعة كبيرة من الشواغل الأمنية والاحتياجات الإنسانية التي يريدون أن يتناولها قانون النازحين داخليًا.¹⁵ وعبروا عن شواغلهم بشأن تلبية احتياجات الأسر المضيفة، وضمان حصول أطفال النازحين داخليًا على التعليم، وتمكين النازحين من التصويت في الانتخابات. كما ألقى النازحون داخليًا الضوء خلال مجموعات التركيز على صعوبة أن يتعرض الأشخاص الرُّحَّل إلى النزوح الداخلي وصعوبات النزوح المتعلقة بالكوارث ومشروعات التنمية، القضايا التي لم يُثَرها مسبقًا موظفو الحكومة ولكن تضمنها القانون فيما بعد.

5. التحديات

تمثلت الصعوبة الرئيسية عند صياغة قانون النازحين داخليًا في إشراك جميع الجهات الفاعلة الأساسية بالقدر الكافي لضمان أن القانون عبّر عن نهج متعدد القطاعات، على الصعيد الوطني والمحلي على السواء. قبل هذه العملية

سافر أعضاء منتقون من اللجنة التوجيهية الوطنية إلى المناطق المتأثرة في ديفا وتيلابيري لحضور مناقشات مجموعة التركيز مع 1200 من النازحين داخليًا وأفراد المجتمع المضيف التي نظمها مجلس اللاجئين الدنماركي (DRC) من خلال مجموعة الحماية بالتعاون مع السلطات المحلية.¹⁴ وخلال المناقشات، طلب من المشاركين التعبير عن مخاوفهم، ونوع المساعدات التي يحتاجون إليها، وما الذي يريدون أن يتضمنه القانون الجديد. وقد اختار مجلس اللاجئين الدنماركي مع إحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية، الوكالة النيجيرية لمعاملة جناح الأحداث (Agence Nigérienne pour le Traitement de la Délinquance Juvenile – ANTD)، المشاركين بالتشاور مع الزعماء التقليديين، في محاولة لضمان شمول المشاركة قدر الإمكان، بما في ذلك النساء، والشباب، وكبار السن، وذوو الإعاقات. وتولت مجموعة الحماية ترجمة المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي إلى اللغة المحلية وعقدت خمس دورات تدريبية للكوادر العسكرية واللجنة التوجيهية عن الموضوعات المتعلقة بحماية النازحين داخليًا. كما أجرت الاتصال الإعلامي، وخاصة من خلال الراديو،

القانونية، وأدوارهم المعنوية في العملية.

لقد واجه تنفيذ قانون النازحين داخليًا في النيجر الصعوبات، على الرغم من تعيين خبير استشاري محلي لدعم العملية. وبوجه خاص، رغم أن وزارة العمل الإنساني المنشأة حديثًا أثبتت وجودها في جميع المناطق المتأثرة الثمانية، وجب عليها الاعتماد على الحيز المكتبي المشترك مع الوزارات الأخرى وتفويض السلطة إلى موظفين آخرين، بدلًا من وجود ممثليها المكثفين، وذلك بسبب عدم كفاية الموارد المالية والبشرية.

6. الدروس المستفادة

إن التزام حكومة النيجر الكامل بصياغة قانون النازحين داخليًا كان عاملًا أساسيًا للنجاح النهائي في إجازة القانون. وبوجه خاص، كان الالتزام الشخصي لفرادى الموظفين والتمتع بهيكل تنسيق ديناميكي (اللجنة التوجيهية) للجمع بين الجهات الفاعلة المتنوعة الأساس وراء بدء القانون وصياغته وإقراره وتنفيذه في مثل هذا الحيز الزمني القصير. كما كان من المفيد للغاية وجود مستشار موثوق به خلف الأحداث - الخبير الاستشاري الدولي - يتمتع بخبرة قانونية وطاقته شخصية للمساعدة على مضي العملية قدمًا على نحو منفتح وشامل، وضمان مشاركة المسؤولين أو الوزارات الصحيحة في العملية، وأن جميع التطورات أعتُرف بها على نحو صحيح بوصفها إنجاز الحكومة. كما تبين كذلك أن عملية التشاور الواسعة، مع الفرص لتبادل الخبرات بين الجهات الفاعلة المتنوعة كانت مهمة لنجاح العملية.

كما عملت حكومة النيجر والمجتمع الدولي معًا بفعالية من خلال الجمع بين الخبرات الوطنية والدولية، بما في ذلك الزيارة مناسبة التوقيت للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخليًا. وعمدت كذلك مجموعة الحماية إلى تزويد الحكومة بتحديثات الحماية المنتظمة، التي ساعدت على تأكيد الحاجة إلى وجود القانون، إلى جانب استجابة تشغيلية شاملة للنزوح الداخلي عمومًا. وجدير بالذكر أن وزارة العمل الإنساني والمفوضية عقدا اتفاق شراكة طويل المدى بدأ

التشريعية، في حين عُذ النازحون داخليًا مواطنين نيجيريين يتمتعون بنفس الحقوق كغيرهم من المواطنين، لم يتم الإقرار على نطاق واسع بأنهم مجموعة خاصة ذات احتياجات خاصة. فكان يشار عمومًا إلى ضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين واللاجئين والنازحين بشكلي فضفاض بوصفهم "نازحين". ولذلك، أعربت بعض الجهات الفاعلة الوطنية عن شكوكها بشأن الحاجة إلى دمج اتفاقية كمبالا في القانون النيجيري، محتجين بأن الإقرار بتاريخ إبريل 2012 كان كافيًا. بينما عبر آخرون عن مخاوف بأن يؤدي قانون جديد إلى خطر منح النازحين داخليًا حقوق جديدة تعجز الدولة عن دعمها على نحو ملائم. كما أن العديد من موظفي الحكومة لم يشتركوا من قبل في وضع تشريع.

وهكذا، كان التركيز الأولي على بناء القدرات مع السلطات على مستوى الوزارات الحكومية وعلى المستويات المختلفة أمرًا ضروريًا لإرساء تفاهم مشترك بشأن سبب أهمية صياغة أحكام تشريعية جديدة لتناول مكامن الضعف والاحتياجات الخاصة للنازحين داخليًا. كما ساعدت تلك الاجتماعات أيضًا الخبير الاستشاري الدولي على فهم المسؤوليات المنوطة بكل جهة فاعلة حتى يمكن تخصيص المعلومات حول مشروع القانون لتكون مناسبة لأدوارها المحددة.

على سبيل المثال، تضمنت المرحلة الاستشارية الاجتماع مع أعضاء اللجنة التقنية للتصديق على النصوص، وهي هيئة حكومية مسؤولة عن التصديق على نص القوانين قبل التقديم إلى البرلمان. وقد ساعدت دعوة اللجنة التقنية للتصديق على النصوص للمشاركة في وقت مبكر على ضمان أن الخطوات الأساسية لإجازة القوانين قد دُمجت في جدول التخطيط. كما مكنت أعضاء اللجنة التقنية كذلك من فهم الغرض من القانون فيما يتعلق باتفاقية كمبالا، مما أتاح لأعضائها إمكانية إلقاء الضوء على أي صعوبات محتملة قد تطرأ سواء في اللغة أو في العملية الإدارية لإقرار مشروع القانون. ومن ثمّ تتابعت المراحل التالية لصياغة نص قانون النازحين داخليًا بسلسلة أكبر، حيث استطاع جميع المشاركين الإسهام في المناقشات بشكل منصف أكبر استنادًا إلى فهم مشترك بشأن النزوح الداخلي، والمفاهيم

7. لماذا يُعد ذلك مثالًا جيدًا للمشاركة

سارت عملية صياغة قانون النازحين داخليًا في النيجر بسرعة وسلاسة؛ لأنه استطاع الاعتماد على الثقة والملكية المرسخة منذ بداية العملية، إلى جانب التدفق المستمر للمعلومات إلى جميع الأطراف المعنية. ونتيجة لذلك، استطاعت جميع أطراف الحكومة، وليست الوزارة القائدة فحسب، المشاركة في العملية الناجحة لإقرار القانون دون وجود عوائق أو صعوبات.

عند تأسيس الوزارة لأول مرة في عام 2016 والذي سهّل قدرة المفوضية على تقديم الدعم والخبرة طوال عملية صياغة التشريع وتنفيذه.

في نفس الوقت، عاقت الموارد المحدودة التشاور الواسع مع النازحين داخليًا والقطاع الخاص. على سبيل المثال، بعد الدعوة الأولية، لم تُبذل أي جهود إضافية لضمان مشاركة غرفة التجارة في العملية، رغم أن قانون النازحين داخليًا يعين أدوار محددة لها فيما يتعلق بتوفير الخدمة وتخطيط الاستجابة.

النيجر، عايشة، نازحة داخليًا تعيش في منطقة استضافة اللاجئين في إتيكان، فرت مع زوجها وطفلها بعمر التاسعة بعد الهجمات على أجاندو المجاورة. "تركنا قريتنا، لأن العديد من الأشخاص خافوا على حياتنا، حتى الجيران". © حقوق الملكية محفوظة لبوباكار يونسو سيدو من مفوضية اللاجئين | 2020

الحواشي

1. IDMC, 'Niger' (IDMC, 31 December 2018) <<https://www.internal-displacement.org/countries/niger>> accessed 3 February 2020.
2. Human Rights Council, 'Report of the Special Rapporteur on the Human Rights of Internally Displaced Persons on Her Mission to the Niger' (United Nations General Assembly 2018) A/HRC/38/39/Add.3 paras 7–8.
3. OCHA Niger, 'Aperçu Des Besoins Humanitaires Niger' (OCHA 2020) Cycle de Programme Humanitaire 5 <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/13012020_ner_hno_2020.pdf> accessed 17 January 2020.
4. Interview with Valerie Svobodova, 'Why Is Profiling Needed in Niger?' (8 October 2018) <<https://www.jips.org/jips-news/why-is-profiling-needed-in-niger/>> accessed 17 January 2020.
5. Human Rights Council (n 2) paras 22–26.
6. Loi n° 2018-74 relative à la protection et à l'assistance aux personnes déplacées internes 2018.
7. Nouhoum Salif Mounkoro, 'Processus de l'Élaboration et de l'Adoption de la Loi Relative à La Protection et à l'Assistance aux Personnes Déplacées Internes au Niger' (UNHCR 2019) Final Report.
8. Human Rights Council (n 2) paras 30–31.
9. Mounkoro (n 7) 8–9.
10. Ibid 10.
11. جدير بالذكر أن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخليًا أطرى على اللجنة التوجيهية لتنوع عضويتها ودورها المهم في الإشراف على صياغة مشروع قانون النازحين داخليًا. (Human Rights Council (n 2).
12. Ministère de l'Action Humanitaire et de la Gestion des Catastrophes, 'Rapport Général de l'Atelier de Validation Des Modules de Formation Dans Le Cadre de La Mise En Œuvre de La Loi Sur Les PDI' (Republic of the Niger 2019).
13. 'Republic of the Niger, 'Rapport de Synthèse Du Forum National Sur Les Solutions Durables' (Republic of the Niger 2019).
14. عاقت الشواغل الأمنية عقد مشاورات إضافية مع النازحين داخليًا في ديفا. Ibid 7.
15. Ministère de l'Action Humanitaire et de la Gestion des Catastrophes, 'Rapport de Mission PDI Tillabéry- Consultation (Autorités- Consultation Des PDI)' (Republic of Niger 2018).
16. لقد أصبح الخبير الاستشاري الدولي مستشارًا موثوقًا به لدى الحكومة ودعي بانتظام لحضور اجتماعات اللجنة التوجيهية، وساعد على تيسير الحوارات بين وزارات الحكومة والمجتمع الدولي واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لضمان مشاركة الحكومة البناءة.



نيجيريا. عضوة في فريق إدارة المخيم تجري
مقابلة مع امرأة نازحة داخليًا في مخيم باكاسي في
مايدوجوري، لوضع مسرد متعدد اللغات
للمصطلحات الرئيسية.
© حقوق الملكية محفوظة لميا مارزوتو من
منظمة مترجمون بلا حدود | 2018

نيجيريا

حماية النازحين داخليًا والمجتمعات المتضررة من النزوح من خلال التحدث بلغاتهم

1. السياق

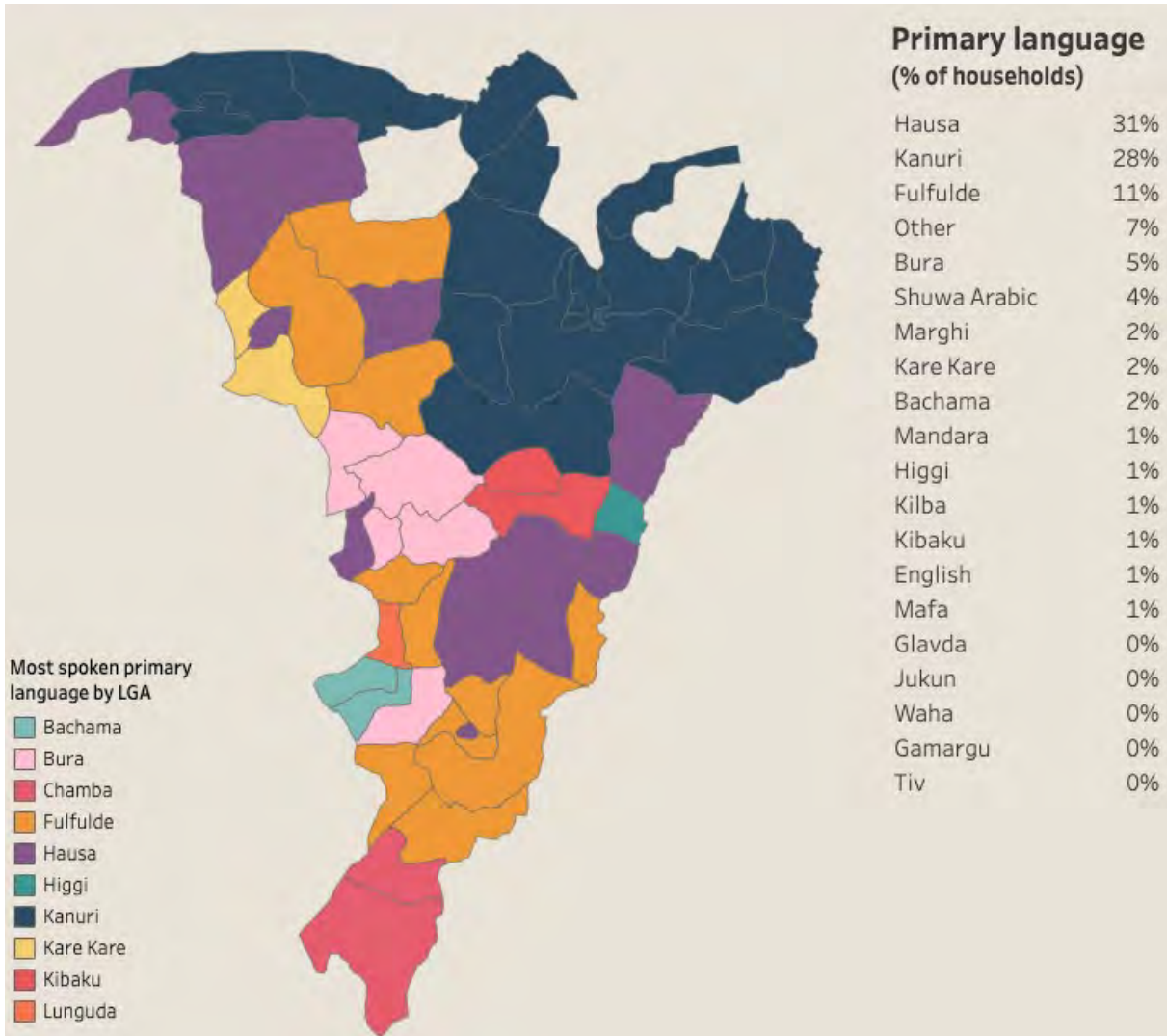
المسلحة غير الحكومية على مدار السنوات العشرة الماضية.¹ وتتواصل الوكالات الإنسانية مع النازحين داخليًا وتستضيف المجتمعات التي تستخدم في الأساس الهوسا بوصفها لغة مشتركة إقليمية.² ويتحدث النازحون داخليًا ما يزيد عن 30 لغة مختلفة، ومع ذلك لا يتحدث الكثيرون لغة الهوسا كذلك. حيث تستخدمها أقلية فقط بوصفها لغتهم الأم.³

هناك ما يزيد عن مليوني نازح داخلي في شمال شرق نيجيريا، 80 في المئة منهم من النساء والأطفال. وقد أُجبروا بصورة كبيرة على الفرار من الصراع والعنف الذي ارتكبه جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات

المناسبة أمرًا وثيق الصلة بالموضوع على وجه الخصوص في نيجيريا في ظل تزايد الحاجة إلى الدعم النفسي ودعم الصحة العقلية المتخصص في سياق الاختطاف الجماعي للفتيات وارتفاع معدلات العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويحتاج النازحون وغيرهم من الأشخاص المتضررين من هذه الانتهاكات إلى معالجة محددة، تستلزم استخدام لغة أكثر دقة من تلك المستخدمة عادةً في العمل الإنساني. وقد شكل هذا الأمر تحديًا خاصًا في نيجيريا حيث يتم وصم الأشخاص الذين يعانون مشكلات تتعلق بالصحة العقلية ونعتهم بأنهم "مجانين" في كثير من الأحيان. في الوقت ذاته، كان هناك تصور قاصر بأن استخدام لغة محددة قد يكون أمرًا ضارًا.⁶

في بيئة عمل صعبة للغاية، أدى انخفاض مستويات التعليم ومحو الأمية بين النازحين داخليًا والعوائل المتعلقة باللغة التي تحول دون التواصل بين النازحين والوكالات الإنسانية إلى عرقلة وصول النازحين إلى المعلومات والمشاركة في العمليات والقرارات التي تؤثر في حمايتهم وأفاقهم.⁴ وقد أسفر عدم الاهتمام بالتنوع اللغوي عن تقويض فعالية عملية التدقيق والمساءلة من خلال الحد من قدرة النازحين على استخدام آليات تقديم الملاحظات، ومنح الموافقة المستنيرة، وإدراجها في تقييمات الاحتياجات، والوصول إلى الخدمات.⁵

وأصبح التحدث بلغة النازحين واستخدام الكلمات



خارطة اللغات المحلية في شمال شرق نيجيريا، منظمة مترجمون بلا حدود، 2019.

2. وصف الحالة

كانت الخطوة الأولى للتعامل مع المشكلة تكمن في تحديد اللغات التي يتحدث بها النازحون. وتضمنت المصادر الأساسية مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة التي قدمت معلومات على مستوى موقع النازحين داخليًا منذ منتصف عام 2017 ومنها عن استخدام اللغة. كما قد قدم بحث أجرته منظمة "مترجمون بلا حدود وشركاؤها" فهمًا أكثر عمقًا عن العقبات الشاملة المحتملة، ولا سيما تلك التي تواجهها النساء.⁷

وكانت الخطوة التالية هي إجراء اختبار تجريبي عشرة مصطلحات بلغتين لرؤية كيفية استجابة النازحين داخليًا والمجتمعات المحلية. وكشف الاختبار عن أن مصطلح "المساحة الآمنة" بالنسبة إلى المتحدثين باللغة الكانورية (اللغة المسيطرة في ولاية بورنو والمنطقة المحيطة) يعني مكانًا به حراس مسلحون، وهو ما لم يرغب العاملون في المجال الإنساني في نقله. وبالمثل، تم اكتشاف أن "الصحة العقلية" بلغة الهوسا تعني "خدمات للمجانين"، بينما لا تحمل عبارة "الدعم النفسي والاجتماعي" الوصم ذاته. وأظهرت نقاشات مجموعات التركيز مع النازحين والمجتمعات المضيفة أن كلمة "الإجهاد" بلغة الهوسا ("gajiya") تم فهمها على أنها الإجهاد البدني بعد يوم عمل شاق. ومن خلال إقران الكلمة بوصفها مثل "بدني" أو "عاطفي"، يمكن للجهات الفاعلة التواصل بمزيد من الفاعلية حول الصحة العقلية.⁸

ومن هنا، وضع فريق العمل الفرعي المعني بالدعم النفسي والاجتماعي والصحة العقلية، الذي تشارك في رئاسته وزارة الصحة والمنظمة الدولية للهجرة مسردًا عبر الإنترنت بالتعاون مع منظمة "مترجمون بلا حدود" لدعم التواصل الفعال المناسب مع النازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة.⁹ ويتضمن المسرد، المتاح بتسع لغات محلية عبر الإنترنت أو دون اتصال بالإنترنت على جهاز الكمبيوتر، أو جهاز الكمبيوتر اللوحي، أو جهاز يعمل بنظام Android أو iOS، ترجمات محترمة ومتسقة ودقيقة وسهلة الفهم للمصطلحات والمفاهيم الأساسية المتعلقة بقضايا الصحة العقلية.¹⁰

3. النتائج التي تعود على الأشخاص النازحين داخليًا وغيرهم

يتمتع موظفو الحكومة والوكالات الإنسانية حاليًا بمزيد من الوعي عن أهمية الكلمات التي يستخدمونها وكيف تستطيع الترجمة الدقيقة مساعدتهم على الوصول إلى معظم النازحين داخليًا الأكثر ضعفًا. وقد أعرب موظفو المستشفى الحكومي المحلي عن تقديرهم لهذا العمل. ويمكن لجميع أصحاب المصلحة الوصول إلى مصدر مفتوح المصدر للاطلاع على إستراتيجيات التواصل مع النازحين وغيرهم بالإضافة إلى إستراتيجيات معالجة حواجز اللغة وتسهيل مشاركة المتحدثين المهمشين بلغات الأقليات. وتجدر الإشارة إلى أن المسرد يُجرى استخدامه لتدريب المترجمين الفوريين الذين يعملون في جميع أنحاء المنطقة.¹¹

وبالرغم من أن الآثار المترتبة على مشاركة النازحين والمجتمع المضيف لم تُقَيَّم حتى الآن، فإن المسرد والخطوات التي اتخذت قد ساعدت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على تخطيط استجابة أكثر شمولًا وتنفيذها.¹² ويتطلب هذا وجود مبنى في الوقت المناسب لتدريب الموظفين الجدد، والحفاظ على المسرد، والترويج له في الاجتماعات التنسيقية، وتوسيعه ليشمل المزيد من اللغات والقطاعات، مثل: الحماية والإسكان والأراضي والممتلكات، وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات.¹³

4. لماذا يُعد ذلك مثالًا جيدًا للمشاركة

تستلزم المشاركة الهادفة للنازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة إقامة محادثات ذات مغزى. ويمثل فهم معالم لغة النازحين الخطوة الأولى نحو ضمان إسهام اللغة المستخدمة في بناء بيئة وقائية وليست مدمرة يشعر فيها النازحون والمجتمعات المضيفة باستيعابهم ودعمهم.

الحواشي

1. (IOM, 'Displacement Tracking Matrix (DTM) Report Round 30' (IOM 2019 <<https://displacement.iom.int/system/tdf/reports/DTM%20Nigeria%20Round%2030%20Report%20December%202019.>> (pdf?file=1&type=node&id=7880) accessed 24 June 2020; OCHA, 'Humanitarian Response Plan- Nigeria' (OCHA 2020 <[https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ocha_nga_humanitarian_response_plan_march2020_1.pdf">](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ocha_nga_humanitarian_response_plan_march2020_1.pdf) accessed 24 June 2020).
2. توضح البيانات أن لغة الهوسا هي اللغة الأساسية للسكان المتضررين في 47 في المئة من مواقع النازحين داخليًا في شمال شرق نيجيريا، لكن المنظمات الإنسانية تستخدمها بوصفها اللغة الأساسية للتواصل في 81 في المئة من المواقع. A Translators without Borders and MapAction, 'The Power of Speech: Translators without Borders Project Highlighting Language Barriers for Internally Displaced Persons (IDPs) in North-East Nigeria' (ArcGIS) <[https://www.arcgis.com/apps/Cascade/index.html?appid=4d2cd9e3500949e78aa788ae4ae0ab4f">](https://www.arcgis.com/apps/Cascade/index.html?appid=4d2cd9e3500949e78aa788ae4ae0ab4f) accessed 4 November 2020.
3. REACH, '2019 Nigeria Multi-Sector Needs Assessment' (2019) <[https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/REACH_NGA_Multi-Sector-Needs-Assessment_-_Executive-Summary-Report_November-2019.pdf">](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/REACH_NGA_Multi-Sector-Needs-Assessment_-_Executive-Summary-Report_November-2019.pdf) accessed 4 November 2020.
4. Translators without Borders, 'Language Barriers in the Humanitarian Response in North-Eastern Nigeria – Initial Assessment' (Translators without Borders 2017) <[https://translatorswithoutborders.org/wp-content/uploads/2017/04/Language-barriers-in-the-humanitarian-response-in-north-eastern-Nigeria.pdf">](https://translatorswithoutborders.org/wp-content/uploads/2017/04/Language-barriers-in-the-humanitarian-response-in-north-eastern-Nigeria.pdf).
5. Translators Without Borders, 'Mental Health and Psychosocial Support Sub Working Group Round-Table Discussion' <(Mental Health and Psychosocial Support Sub Working Group Round-Table Discussion, September 2018) <On file.
6. مقابلة مع المنسق المشارك لفريق العمل الفرعي المعني بالدعم النفسي والاجتماعي والصحة العقلية/المنظمة الدولية للهجرة في نيجيريا.
7. Translators without Borders, 'Comprehension Matters: The Power of Communicating in Different Languages and Formats to Reach Vulnerable Women in Northeast Nigeria' (Translators without Borders 2018) <[https://translatorswithoutborders.org/wp-content/uploads/2018/09/Comprehension-Matters-in-NE-Nigeria.pdf">](https://translatorswithoutborders.org/wp-content/uploads/2018/09/Comprehension-Matters-in-NE-Nigeria.pdf) accessed 24 June 2020.
8. TWB Communications, 'Translators Without Borders Expands Glossary to Include Mental Health Language for Nigeria Humanitarian Response' (Translators without Borders, 28 August 2018) <<https://translatorswithoutborders.org/translators-without-borders-expands-glossary-to-include-mental-health-language-guidance-for-nigeria-humanitarian-response/>> accessed 4 November 2020.
9. مقابلة مع المنسق المشارك لفريق العمل الفرعي المعني بالدعم النفسي والاجتماعي والصحة العقلية/المنظمة الدولية للهجرة في نيجيريا.
10. TWB Communications, 'TWB Glossary for Northeast Nigeria' (Translators without Borders, 28 March 2018) <<https://translatorswithoutborders.org/twb-glossary-north-east-nigeria/>> accessed 2 October 2020.
11. (TWB Communications (n 8).
12. مقابلات مع منظمة "مترجمون بلا حدود" والمنسق المشارك لفريق العمل الفرعي المعني بالدعم النفسي والاجتماعي والصحة العقلية/المنظمة الدولية للهجرة في نيجيريا.
13. المرجع السابق.



الفلبين. أفراد المجتمع في مدينة كوينزون يرسمون منازلهم من حيث المسافة إلى أقرب مساحة مفتوحة لموقع الإجلاء في حالة وقوع زلزال في منطقتهم. © حقوق الملكية محفوظة لكاريسا سورباتو من المنظمة الدولية للهجرة | 2018

الفلبين المشاركة المجتمعية في التخطيط للإجلاء في العاصمة مانيلا

1. السياق

مربعًا تقريبيًا على ساحل خليج مانيلا. ورغم أن مدينة نافوتاس تعد أكبر ميناء صيد في جنوب شرق آسيا، إلا أنها عرضة للفيضانات المتكررة بسبب الأعاصير والأمطار الموسمية الغزيرة والمد العالي، ولا سيما قريبيًا من المجاري المائية وأحواض الأسماك.¹ ولا شك أن العمالة المهاجرة من المناطق الأخرى في الفلبين، الذين يعيشون في أكواخ رديئة في الأحياء العشوائية بجانب الساحل والمجاري المائية النهرية عرضة لخطر خاص.²

تواجه العاصمة مانيلا - واحدة من أكبر التجمعات الحضرية في العالم - مستوى مرتفعًا من خطر النزوح الناتج عن الكوارث المرتبط بالزلازل والفيضانات المتكررة والحرائق. في مدينة نافوتاس في مانيلا، على سبيل المثال، يتركز نحو 250 ألف مقيم في ريع واحد فقط من مساحة المدينة التي تبلغ 11 كيلو مترًا

“Of the many disasters in Daanghari that I have experienced growing up, it is only now that we have this kind of simulation... Now that we have experienced this, we are more aware of disaster preparedness.”

Liza Amosco, Daanghari barangay resident (2020)

2. وصف الحالة

التعداد المحليين ودربتهم على طرائقها لمصفوفة تتبع النزوح. وكان معظم مندوبي التعداد من المتطوعين في منظمة الصليب الأحمر الفلبينية ممن حصلوا على تدريب مسبق بشأن جمع البيانات وعرفوا المواقع التجريبية. وقام مندوبو التعداد بالتحديد والفهرسة للمساحات المفتوحة والمباني التي قد تكون مواقع إجلاء محتملة على الأراضي ذات الملكية العامة والخاصة. ومن ثمَّ طُبِّقت هذه المعلومات على خرائط مفصلة ومحدثة للبلدات، رُسمت باستخدام تقنية الطائرات بلا طيار، للمساعدة على تحديد طرق الإجلاء المحتملة.

وحصل مسؤولو الإجلاء من المدن التجريبية، والوكالات التنفيذية الوطنية، والمنظمات الشريكة على التدريب اللازم باستخدام التوجيهات الدولية بشأن عمليات الإجلاء الجماعي⁵ (MEND) والتنسيق بالمخيمات وإدارة المخيمات⁶ (CCCM). وتضمنت جلسات العمل المحددة كيفية إشراك المجتمعات في الأنشطة، مثل: تخطيط المساحات المفتوحة لتكون مواقع الإجلاء وتحديد طرق الخروج في توصيفات البلدة الخاصة بهم.

وبعد التدريب، قاد موظفو وحدة الحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني المحلية عمليات تخطيط للإجلاء على مستوى كل بلدة بصحة السكان المحليين اعتمادًا على توصيفات البلدة. وقيّم المشاركون مناطق الإجلاء المحددة مسبقًا مع المصادقة على بعضها والتوصية بمواقع جديدة. ومن ثمَّ حددت المجموعة طرق الإجلاء استنادًا إلى معرفتهم التفصيلية بالأحياء، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى الممرات المختلفة.

في مدينة نافوتاس وحدها، شاركت نحو 100 أسرة في تدريبات محاكاة الإجلاء الجماعي⁷، مع مشاركة مسؤولي الحكومة المحليين ووكالات الحماية

بين أغسطس 2017 ويونيو 2018، تشاركت ثلاث مدن من المدن الأشد ضعفًا ضمن نطاق العاصمة مانيل (نافوتاس وباتيروس وكوبزون) مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) للعمل على مشروع تجريبي يهدف إلى تعزيز التأهب المجتمعي في حالة وقوع زلزال كبير، ويشار إليه محليًا باسم “الحدث الكبير”.³ ركز المشروع، الذي شارك فيه لاحقًا المئات من السكان المحليين، على إدارة الإجلاء الجماعي والمخيمات في البلدات الحضرية الضعيفة (المقاطعات الفرعية أو الأقسام الإدارية الأصغر في الفلبين) التي تواجه مخاطر الفيضانات والزلازل الكبيرة. ومولت العمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية (ECHO) التابعة للمفوضية الأوروبية المشروع.

وعلى مدار فترة ستة أشهر، استشارت المنظمة الدولية للهجرة سلطات المدينة والبلدية، ووحدات الحكومة المحلية، ورؤساء البلدات وأعضاء مجالسها، وكبار أفراد المجتمع للحصول على دعمهم ونصحهم بشأن المشروع. وبعد موافقتهم، اختيرت بلدات فردية استنادًا إلى عدة عوامل متنوعة، بما فيها الطبيعة المؤقتة لمنازل السكان وموقعها وقدرة السكان على الوصول إلى شبكات الطرق. في مدينة نافوتاس، على سبيل المثال، اختيرت بلدة تانجوس بعد مراعاة قابلية تأثرها بالفيضان وهبوب العواصف. وافتقرت بلدة دانجھاري إلى وجود مناطق مفتوحة تتيح للأفراد الهرب في حالة وقوع زلزال، مما استدعى الإجلاء إلى أحياء أخرى.⁴

وعندئذٍ وُضعت التوصيفات والخرائط الديمغرافية والمخاطر والقابلية للتأثر والقدرة لكل بلدة اختيرت. ولجمع هذه المعلومات، عينت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من دستتين من مندوبي

المجتمع. ولا شك أن دمج مثل هذه التدابير في خطط إدارة مخاطر الكوارث المحلية مكن سلطات البلديات من تخصيص أموال للحد من مخاطر الكوارث المحلية وإدارتها من أجل مبادرات التأهب للإجلاء في المستقبل، رغم أن تلك الأموال محدودة.¹⁰ وكما وضح مسؤول الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في مدينة نافوتاس قائلاً: "أصبح لدى الأفراد فكرة عما سيحدث وأصبح الموظفون يعلمون ما يجب القيام به...ولكن يجب تكرار الإجراءات، واختبارها، وممارستها، والتمرن عليها لكي لا تُنسى ويمكن نقلها إلى المجموعة التالية من الموظفين والأجيال التالية."

4. مشاركة النازحين داخلياً

أجرى مندوبو التعداد من المنظمة الدولية للهجرة مقابلات المخبرين الرئيسيين مع ما يزيد عن 1730 من أفراد المجتمع على مدار أسبوعين لقياس مستوى معرفتهم ومشاركتهم العامة في التأهب للكوارث. واعتمدت العملية على انتقاء العينات العشوائية والمعينة الجليدية للوقوف على الأشخاص أصحاب الاحتياجات المحددة، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب وكبار السن ومجتمع الميم وذوو الإعاقات. كما تمت استشارة أفراد البلدة الذين يضطلعون بأدوار مجتمعية قوية، بما في ذلك القادة المجتمعيين، والمعلمون، وأفراد مجموعات المتطوعين، ومنظمات المجتمع المدني. واعتمد المشروع كذلك على أكثر من 200 مناقشة من مناقشات مجموعة التركيز لتقييم مستوى الوعي بالبروتوكولات ومواقع الإجلاء الخاصة بالتأهب للكوارث لدى مختلف الأشخاص من تلك المجموعات نفسها ومع الموظفين من وحدات الحكومة المحلية، بما في ذلك المستشارون البلديون (مسؤول البلدة) والاختصاصيون الصحيون في البلدة.

وجرى لاحقاً مشاركة موجزات المخاطر، وخطط الإجلاء، والخرائط لكل بلدة بواسطة ممثلي الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها (DRRM) من كل مدينة أو بلدية عبر جلسات توجيهية عائلية ومجتمعية للتأهب للكوارث. وقد نجحت الاجتماعات في جمع الموظفين على مستوى المدينة والبلدة معاً ومئات من أفراد المجتمع الذين يمثلون المجموعات المختلفة، الأمر الذي

المدنية، بما في ذلك رجال الإطفاء والشرطة. وتضمن التدريب الكلي إعداد "حقائب طوارئ"، وأنشطة الإنقاذ، ونقل الأفراد من منازلهم إلى أماكن آمنة. وبمجرد الوصول إلى مواقع الإجلاء، تم تسجيل المحليين وضمان وصول النساء والأطفال إلى أماكن آمنة، إلى جانب تقديم الدعم الطبي والنفسي.

3. النتائج التي تعود على الأشخاص النازحين داخلياً وغيرهم

زادت العملية التجريبية تأهب المجتمعات المشاركة للزلازل. وساعدت خطط الإجلاء الموضوعية خلال المشروع التجريبي والدروس المستفادة لاحقاً في أثناء المحاكاة على تحديد الاحتياجات المحددة للفئات ضمن المجتمعات المحلية. على سبيل المثال، تراعي الخطط حالياً حاجة مستخدمي الكرسي المتحرك إلى وجود رصيف منحدر ومرافق حمامات بمدخل أكبر في المباني المخصصة في المآوي. وقد أعرب كبار السن عن تقديرهم للاعتبارات المراعية لهم في أثناء تدريبات المحاكاة، وحقيقة استشارتهم حول احتياجاتهم المحددة والموقع المفضل لاستقبال عمليات الإجلاء.

اكتسب كذلك المسؤولون والموظفون والمتطوعون المحليون الخبرة والمعرفة فيما يتعلق بعمليات التأهب للإجلاء وإشراك المجتمع المحلي. كما التزم المسؤولون أيضاً بتوسيع أنشطة التأهب للإجلاء لتشمل البلديات الضعيفة الأخرى وبمتابعة تمرينات الإجلاء.⁸ وقد استفاد كذلك القادة والموظفون المجتمعيون من البلديات الأخرى غير المشاركين مباشرة في المحاكاة من الرؤى في أثناء ملاحظة المحاكاة.⁹ ونجحت كذلك مبادرات الحكومة على مستوى البلديات في جعل الدروس المستفادة جزءاً مؤسسياً من المشروع التجريبي. وقد تمت صياغة تقييمات المخاطر والأخطار وتوجيهات التخطيط للإجلاء اعتماداً على التجربة المحلية. بلدة دانجهاري في مدينة نافوتاس، على سبيل المثال، دُمجت عملية التأهب المجتمعي للزلازل في خطة طوارئ الزلازل الخاصة بها، بما في ذلك الشروط المحددة لإشراك



الفلبين. تدريب محاكاة على الإجراء الجماعي وإدارة المخيم في إحدى البلدات. © حقوق الملكية محفوظة للمنظمة الدولية للهجرة | 2018

لأفراد المجتمع، وخاصة في حالة الرجال الملتزمين بمواعيد عمل، مما صعب عليهم المشاركة في جميع الأنشطة.

للحصول على المشاركة والدعم واسع النطاق، اعتمد المشروع على المشاورات، والمنتديات المجتمعية، والحملات الإعلامية طوال فترة المشروع لتوضيح الغرض من المشروع والمزايا المشتركة بدقة. على سبيل المثال، دعا رئيس البلدة إلى عقد اجتماع عام بحضور الممثلين من جميع وحدات البلدة، بما في ذلك الموجودون في المناطق المجاورة، لتوضيح كيف عمل مكتب الحد من مخاطر الكوارث في مدينة نافوتاس من خلال وحدات الحكومة المحلية بالمدينة لاختيار البلدات لإجراء التدريب التجريبي استنادًا إلى قابليتها للتأثر بالزلازل، وذلك لتهدئة المخاوف التي عبر عنها غير المشاركين في التجربة.¹⁵ كما قام فريق المشروع بتعديل المواعيد والوسائل لتسهيل المشاركة الكاملة من جانب أغلبية أفراد الأسر المستهدفة، إن لم يكن كلهم. وتم كذلك إشراك الشركات التجارية المحلية في المحاكاة، وأعدت تعديل مواعيد عملها لتلائم التدريب حتى تتاح مشاركتها في التمرين. وجدير بالملاحظة أن النساء من المجتمعات المحلية لعبن دورًا فعالًا في حشد أفراد أسرهن للمشاركة.

وقد قام المشروع بإعداد مواد للتواصل ووسائل

أتاح للمشاركين المجتمعيين تقديم الأفكار مباشرة إلى قاداتهم المحليين. على سبيل المثال، بعدما أشار كبار السن إلى احتياجاتهم الخاصة بالتنقل، تم تنقيح الخطط لتشمل مركبات مخصصة لنقلهم إلى الأماكن الآمنة.¹¹ وقد أسهمت تدريبات المحاكاة نفسها في إلقاء المزيد من الضوء على الحاجة إلى تخصيص خيام وممرات إجلاء ذات أولوية للأشخاص أصحاب الاحتياجات الخاصة، ولا سيما الأشخاص ذوو الإعاقة والحوامل وكبار السن.¹² ووضع المشاركون المجتمعيون كذلك خططًا فردية لإجلاء منازلهم الخاصة، تضمنت تفويض أفراد الأسرة بمهام خاصة.¹³

5. التحديات

وفقًا لمسؤول الإدارة المجتمعية لمخاطر الكوارث والحد منها بمدينة نافوتاس، قوبلت الجهود الماضية لإشراك المجتمعات المحلية في عمليات التأهب للكوارث بشيء بسيط من الاهتمام أو حتى المقاومة رغم ما تتمتع به البلدة من روح مجتمعية قوية بخلاف ذلك.¹⁴ وفي نفس الوقت، تلقى المشروع شكاوى من الأسر المجاورة للبلدات المنتقاة؛ لأنها استُبعدت من العملية التجريبية. كما واجه المشروع، علاوة على ذلك، صعوبات خاصة بالتوفيق بين الجداول الزمنية

”المراعية لاحتياجات المستخدمين المعنيين، كما يلائم السياقات المحلية.“¹⁸ ولكي يتوسع المشروع التجريبي وينفذ تلك التوجيهات، استلزم الأمر توجيه المزيد من مخصصات الميزانية على المستوى الوطني والمحلي نحو أنشطة التأهب التشاركية، بما فيها تدريبات الإجراء المنتظمة.

أخيرًا، أسهمت تشكيلة فريق المشروع التشغيلي في الإشراف الناجح للمجتمعات. وقد كان عشرة من أصل 15 فردًا من أفراد الفريق من النساء. وأتى العديد منهم من المنظمات غير الحكومية أو كانوا منخرطين في المجتمعات في صورة اختصاصيين اجتماعيين وممرضين ومعلمين. وكان جميع الأفراد من المجتمعات المحلية. وقد شعر منظمو المشروع أن هذه التجربة الجماعية خلقت فريقًا يمتلك المهارات والمعرفة والالتزام ليعزز بفعالية المشاركة المجتمعية النشطة.

7. لماذا يُعد ذلك مثالًا جيدًا للمشاركة

يتطلب التأهب للكوارث للبحث والاختبار والممارسة على المستوى الجماعي والفردى ليكون فعالاً. وفي هذه الحالة، استخدم السكان معرفتهم المحلية لتحديد الهفوات في خطط الإجراء الجماعي وإدارة المخيمات. وقد عزز الموظفون المحليون تأهبهم وقدرتهم على تيسير عمليات الإجراء الجماعية في حالة وقوع كارثة كبيرة. ولكن، لا يمكن افتراض المشاركة المجتمعية النشطة أو عدّها أمرًا مفروغًا منه حتى مع أنشطة دعم الحياة المتعلقة بالتأهب للكوارث. فالمشاركة المجتمعية الناجحة تتطلب اتخاذ خطوات واعية، والاعتماد على المعرفة بالمجتمع المحدد، وبناء الثقة، والحصول على الدعم من أفراد المجتمع. وفي هذه الحالة، كان استخدام فريق من الأفراد من المجتمع المحلي يتمتع بالخبرة في العمل الاجتماعي فعالاً بشكل خاص في حشد المجتمع لأنشطة التأهب للكوارث.

للنشر، مثل: عروض مرئية سمعية للوصول إلى الأفراد أصحاب المستويات المنخفضة من القدرة على القراءة والكتابة. وتحديث ميسرو المشروع باللغات المحلية عند ترأس الاجتماعات وتقديم الإرشادات. وأشركت الأنشطة المشاركين كذلك بطرق غير الحديث. على سبيل المثال، كجزء من الجلسات التوجيهية العائلية للتأهب للكوارث، رسم المشاركون منازلهم الخاصة مع تحديد نقاط الخروج ووضع قوائم التحقق الخاصة بهم للعناصر مسبقاً التجهيز. وأخيرًا، تلقى المشاركون هدايا المشروع، بما فيها القمصان، والقبعات، وحقائب الظهر ”حقائب الطوارئ“ التي تحتوي على العناصر الأساسية، لخلق جو تحفيزي وإظهار التقدير لمشاركتهم في التدريب. وعُدّت الهدايا لاحقًا نوعًا من الإسهام في إعلاء الروح المجتمعية في أثناء التدريب.¹⁶

6. الدروس المستفادة

يمكن للمشاركة المجتمعية في أنشطة التأهب للكوارث أداء دور ليس في سبيل ضمان أن الأفراد مستعدون للإجراء المحتمل فحسب ولكن في سبيل تقديم المعرفة الأساسية لتحديد مخاطر الكوارث، وتحديد الأفراد أصحاب الاحتياجات الخاصة، والمساعدة على حل المشاكل. وقد كان التواصل الشفاف وتبادل المعلومات المتاحة أمرًا مهمًا ليتمكن الموظفون وقادة البلدة من كسب ثقة أفراد المجتمع وضمن مشاركتهم الفعالة في العملية.

والأهم من ذلك، أن التوجيه السياسي والقانون الصارم للحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني والمحلي في الفلبين أضفى الشرعية على الدور القيادي للموظفين المحليين في المشروع.¹⁷ وقد شجعت المبادئ التوجيهية الوطنية الصادرة في عام 2018 وحدات الحكومة المحلية على استثمار جزء من أموال الحد من مخاطر الكوارث المحلية وإدارتها الخاصة بالبلدات في التطوير المؤسسي وتنمية القدرات لدعم عمليات الإجراء

الحواشي

1. City of Navotas, 'Comprehensive Land Use Plan 2016-2025. Part 4: Existing Land Use Profile' 2016-2025 <<https://www.navotas.gov.ph/Content/clup/Part%204%20-%20Existing%20Land%20Use%20Profile%20Final.pdf>> accessed 24 June 2020
2. City of Navotas (n 1); Philippines Statistics Authority, 'National Population Census. City of Navotas, Philippines' (2015) <<https://www.navotas.gov.ph/OurCity/Demographics>> accessed 24 June 2020
3. Department of Science and Technology - Philippine Institute of Volcanology and Seismology, 'DOST-PHIVOLCS Urges Public to Prepare for "the Big One"' (Department of Science and Technology - Philippine Institute of Volcanology and Seismology 2020) <<https://www.phivolcs.dost.gov.ph/index.php/news/8542-dost-phivolcs-urges-public-awareness-to-prepare-for-the-big-one>> accessed 24 June 2020
4. مقابلة مع مسؤول الإدارة المجتمعية لمخاطر الكوارث والحد منها (CBDRM) بمدينة نافوتاس.
5. CCCM Cluster, 'The MEND Guide: Comprehensive Guide for Planning Mass Evacuations in Natural Disasters' (CCCM Cluster 2014) <<https://ccmcluster.org/index.php/resources/mend-guide>> accessed 25 June 2020
6. IOM, NRC and UNHCR, 'Camp Management Toolkit' (2015) <<https://ccmcluster.org/resources/camp-management-toolkit>> accessed 25 June 2020
7. IOM Philippines, 'Displacement Tracking in Mass Evacuation, The MEND DTM Report' (IOM 2018) 45 <<https://www.dropbox.com/s/uj3yajfi1ywotf0/DTM%20Report%20-%20Digital.pdf?dl=0>> accessed 25 June 2020
8. Government of the Philippines, Department of the Interior and Local Government, 'Guidelines for Local Government Units on the Strengthening of Evacuation Systems Using the Local Disaster Risk Reduction and Management Fund (LDRRMF), Memorandum Circular No. 122, Series of 2018' (Department of the Interior and Local Government 2018) Joint Memorandum <https://dilg.gov.ph/PDF_File/issuances/memo_circulars/dilg-memocircular-201888_6862a1ddb0.pdf> accessed 24 June 2020. تطالب الفقرة 5.2.7 بإجراء "تدريبات الإجراء مرة كل ثلاثة شهور" بوصفها جزءًا من المعايير الدنيا للتأهب.
9. IOM Philippines (n 7) 69
10. Government of the Philippines, Department of the Interior and Local Government (n 8) s 5.3
11. مقابلة مع مسؤول الإدارة المجتمعية لمخاطر الكوارث والحد منها بمدينة نافوتاس.
12. IOM Philippines (n 7) 73
13. .ibid 65
14. مقابلة، فبراير 2020.
15. مقابلة مع مدير برنامج المنظمة الدولية للهجرة
16. المرجع السابق
17. Republic of the Philippines, Philippine Disaster Risk Reduction and Management Act of 2010 2010; راجع على سبيل المثال، Republic of the Philippines, 'National Disaster Risk Reduction and Management Plan 2011-2028 Plan' (2011) <http://ndrrmc.gov.ph/attachments/article/41/NDRRM_Plan_2011-2028.pdf> accessed 25 June 2020; Government of the Philippines, National Disaster Risk Reduction and Management Council-DBM-Department of the Interior and Local Government, 'Allocation and Utilization of the Local Disaster Risk Reduction and Management Fund, Joint Memorandum Circular No. 2013-1', (2018) s 5.1-5.5 <http://www.ndrrmc.gov.ph/attachments/article/1320/JMC_No_2013-1_re_Allocation_and_Utilization_of_LDRRMF.pdf> accessed 24 June 2020
18. (Government of the Philippines, Department of the Interior and Local Government (n 8)

الفلبين. مندوبو التعداد من الحكومة يسجلون الأسر من
إنتوجون، بنجوت في نظام التسجيل والتحقق البيومترى
(BRaVe). © حقوق الملكية محفوظة لاندريا إمامانو من
المنظمة الدولية للهجرة في الفلبين | 2019



الفلبين بيانات النزوح الناتج عن الكوارث من التأهب إلى التعافي

1. السياق

بحلول نهاية العام²، علاوة على ذلك، يعاني البلد
نزوحًا داخليًا مرتبطًا بمشروعات التنمية والنزاع
المصاحب لأعمال التمرد الدينية والعرقية
والسياسية والجنائية طويلة الأمد.

إن استجابة حكومة الفلبين للنزوح الداخلي في
مواقف الكوارث والنزاع على السواء تخضع لقانون
الفلبين للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها لعام
2010 (قانون الجمهورية رقم 10121). وتحدد كذلك

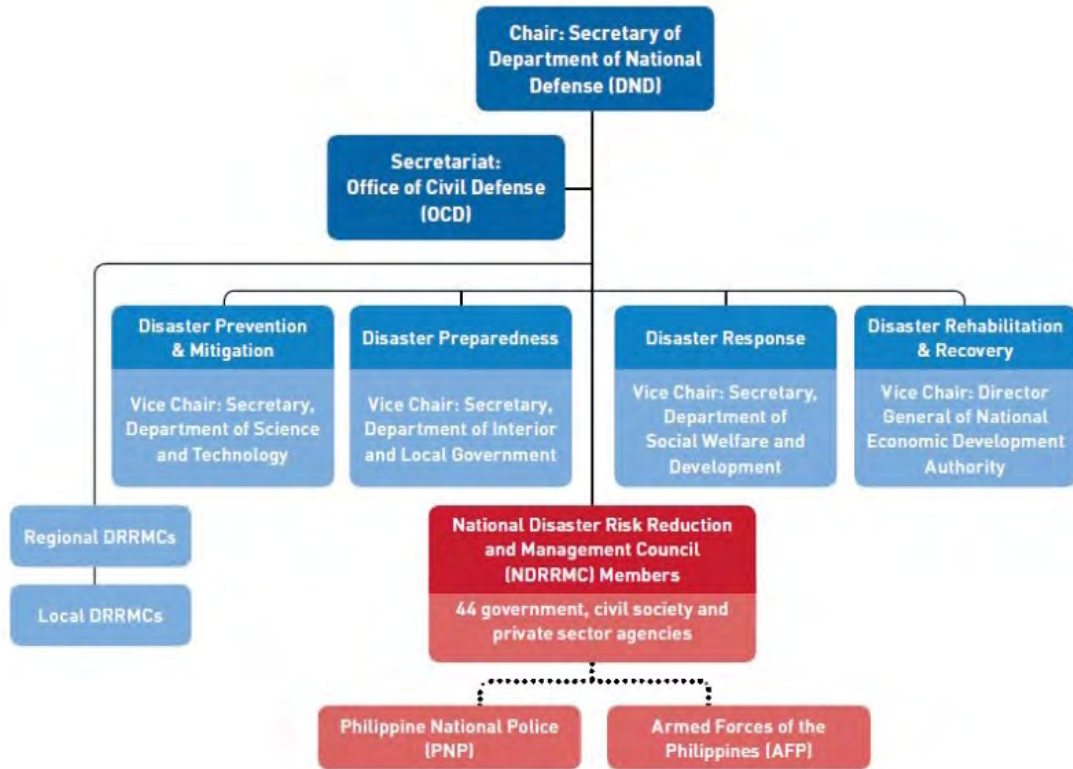
تقع الفلبين في منطقة الحزام الناري وحزام الأعاصير
المطلة على المحيط الهادي وتتألف من 7641
جزيرة معرضة للأعاصير، والفيضانات، والانهيئات
الأرضية، والجفاف، والزلازل، والتسونامي،
والثورانات البركانية. في عام 2019، واجهت الفلبين
55 كارثة تسببت في نزوح 4.094.000 شخص عبر
البلاد، مع استمرار نزوح نحو 364 ألف شخص

2. وصف الحالة

بينما يقوم العديد من البلدان بجمع البيانات الخاصة بالنزوح الداخلي أثناء أي كارثة وإثر حدوثها مباشرة، بدأت حكومة الفلبين تجميع البيانات بشأن النزوح المحتمل بوصفه جزءًا من أنشطتها للتأهب للكوارث. وفي حالة وقوع كارثة، تستمر في رصد عمليات حماية النازحين داخليًا ومساعدتهم بمرور الوقت، سواء في مرحلة الطوارئ أو بوصفه جزءًا من أنشطتها للتأهيل والتعافي طويلة الأمد.

تقود إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية (DSWD) عمليات توصيل المساعدات الإنسانية وأنشطة التعافي المبكر للنازحين داخليًا بوصفها جزءًا من مسؤولياتها بموجب ركيزة الاستجابة للكوارث. كما تستضيف الإدارة مركز المعلومات ورصد عمليات الاستجابة للكوارث (DROMIC)، الذي يضطلع من

الخطة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها (NDRRMP) للفترة 2011-2028 بصورة إضافية الأدوار والمسؤوليات حسب أربع ركائز للنشاط، يقود كل منها كيانًا حكوميًا مختلفًا: (1) الوقاية من الكوارث والتخفيف من أثارها؛ (2) التأهب للكوارث؛ (3) الاستجابة للكوارث؛ و(4) التأهيل والتعافي في حالات الكوارث.³ وينسق المجلس الوطني للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، برئاسة أمين إدارة الدفاع الوطني، عملية تنفيذ الركائز الأربعة جميعها ويرصدها. وجدير بالملاحظة أن الخطة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها تتضمن عدة مراجع للنزوح الداخلي فيما يتعلق بعمليات الإجلاء الوقائية والمساعدة والوصول إلى الخدمات في أثناء النزوح، وأنشطة التعافي المبكر المصاحبة لإعادة الدمج، وكجزء من أنشطة التأهيل والتعافي.



الإيضاح: يوضح هذا المخطط أعضاء المجلس الوطني للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها حسب الركائز الأربعة وفقًا لوظائفهم الأساسية. في حين تلعب الشرطة الفلبينية والقوات المسلحة في الفلبين دورًا داعمًا للمجلس الوطني، فهي تقدم تقارير مباشرة إلى إدارة الداخلية والحكومة المحلية وإدارة الدفاع الوطني، على التوالي.

لأولئك الذين قد يتعرضون للنزوح وإنما لتحديد احتياجات المجتمعات التي قد تستضيف الأشخاص النازحين كذلك. ويسعى المشروع إلى إرساء الأساس لإثراء عمليات وضع السياسات بوحدات الحكومة المحلية، والمساعدة على تعميم الحماية ضمن مبادرات التنمية على مستوى البلدة (الإدارية المحلية)، وإثراء أنشطة الدعوة وإعداد البرامج التي نفذتها المنظمات المفوضة بالحماية مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وعلى الرغم من أنه يتناول في الأساس المشاكل المتعلقة بموقف النزاع في مينداناو،⁸ إلا أن بإمكانه الإسهام كذلك في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها المرتبطة بالكوارث الطبيعية.⁹

تستخدم أيضًا المجالس المحلية والمجتمعية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها البيانات العلمية من مركز المعلومات ورصد عمليات الاستجابة للكوارث، وتقييمات المخاطر، وبيانات الكوارث الماضية لتحديد الأوقات المناسبة لتنفيذ عمليات الإجلاء الوقائية¹⁰ وكجزء من أنشطة التأهب للكوارث بشكل أعم.

يقوم المكتب المركزي لإدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، بمجرد وقوع كارثة وحدوث نزوح، بتسجيل البيانات حول النزوح الداخلي من خلال مركز المعلومات ورصد عمليات الاستجابة للكوارث اعتمادًا على المعلومات المجمعّة والمُقدّم بها تقرير بواسطة مكاتبها الميدانية (الإقليمية). وتتعاون المكاتب الميدانية من كُتب مع موظفي الحكومة المحليين المعنيين باستخدام نموذج تقرير قياسي طوره مكتب إدارة الاستجابة للكوارث (DRMB) التابع لإدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية. وتشارك كذلك المنظمات الإنسانية، بما فيها المنظمة الدولية للهجرة،¹¹ والصليب الأحمر الفلبيني¹² ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين،¹³ البيانات التشغيلية المتعلقة بالنزوح والمجمعة بواسطة فريقها الميداني مع مركز المعلومات ورصد عمليات الاستجابة للكوارث ليتم استخدامها في الإحالة المرجعية. ومن ثمّ تُعالج تلك التقارير وتُنقل إلى تقارير إحصائية لتقديمها إلى كبار المسؤولين الإداريين في إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية من أجل التخطيط الاستراتيجي وإلى المجلس الوطني للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها للمساعدة على تخطيط الأعمال بين الوكالات.

تتيح المكاتب الميدانية التابعة لإدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية للموظفين العمل بصفتهم

بين أشياء أخرى، بجمع البيانات المتعلقة بالكوارث حول عدد الأشخاص المتأثرين، وعدد الأشخاص النازحين في مراكز الإجلاء الداخلية والخارجية على السواء، ومقدار المساعدة المُقدمة على المستويات الإقليمية والمجتمعية والمقاطعات.⁵

في عام 2018، أطلقت إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية المشروع التجريبي تقييم قابلية التأثر بالكوارث وتوصيفها (DVAPP) بدعم من المنظمة الدولية للهجرة لبدء عمليات جمع البيانات وتحليلها حول خطر النزوح بوصفه جزءًا لا يتجزأ من أنشطة التأهب للكوارث.⁶ واعتمادًا على التحليلات التنبؤية لمركز المعلومات ورصد عمليات الاستجابة للكوارث بشأن الاستجابة الإنسانية ومصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة، حددت إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية المناطق الخطرة المعزولة جغرافيًا في شمال جزيرة لوزون التي تواجه مستويات مرتفعة من خطر النزوح الناتج عن الكوارث. وعمل مشروع تقييم قابلية التأثر بالكوارث وتوصيفها (DVAPP) بالتعاون من كُتب مع السلطات المحلية لتسجيل نحو 65 ألفًا من الأسر الضعيفة باستخدام نظام التسجيل والتحقق البيومتر (BRaVe) من المنظمة الدولية للهجرة بوصفه جزءًا من أنشطتها للتأهب للكوارث. حيث يتم تزويد رب الأسرة، بمجرد التسجيل، ببطاقة هوية بلاستيكية مرمزة بخطوط تحمل صورته، تسمى بطاقة خدمات المساعدة الشاملة للاستجابة للكوارث والتعافي المبكر (CARES). وتتيح بطاقة الخدمات هذه للسلطات إمكانية الوصول إلى بيانات المستفيد من قاعدة بيانات مركزية لتكون بمنزلة مرشد عند تقديم المساعدة في حالة الكوارث. وبينما يُجرى حاليًا تنفيذ مشروع تقييم قابلية التأثر بالكوارث وتوصيفها بوصفه مشروعًا تجريبيًا، تأمل إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية في توسيع عملية التسجيل المسبق إلى مناطق أخرى في المستقبل.⁷

على نحو مماثل، منذ عام 2018، تعاون مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في مينداناو مع سلطات الحكومة المحلية وإدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية لتحديد المجتمعات المعرضة لخطر النزوح بوصفه جزءًا من مشروعه لتوصيف الحماية المجتمعية. ويعتمد هذا المشروع للتوصيف الاجتماعي والديمقراطي على بيانات النزوح الماضية، بما في ذلك بيانات مشروع تقييم قابلية التأثر بالكوارث وتحليلها عند توفرها، لتحليل ليس فقط الاحتياجات المحتملة من الحماية والمساعدة

التوطين،¹⁹ ودعم سبل كسب العيش طويلة الأمد، والحصول على التعليم والخدمات الصحية.²⁰ وتعتمد الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية (NEDA) على إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية للحصول على البيانات والمعلومات بشأن النازحين داخليًا، التي يتم تأكيدها دوريًا من خلال قواعد بيانات وحدات الحكومة المحلية. وخلال فترة الاستجابة، بينما لا يزال مديرو المخيمات بإدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية موجودين ومراكز الإجلاء قيد الاستخدام، تُحدث الإدارة المعلومات على أساس يومي.

3. النتائج التي تعود على الأشخاص النازحين داخليًا وغيرهم

أسهم النهج الاستباقي لمشروع تقييم قابلية التأثر بالكوارث وتوصيفها (DVAPP) بالفعل في إثراء جهود التأهب للكوارث. وفي عام 2020، سهل المشروع تنفيذ برنامج الحكومة للتحسين الاجتماعي في أثناء جائحة كوفيد-19 في ثلاث مناطق. فقاعدة بياناته أسهمت في وضع قائمة بالمشاركين الأكثر ضعفًا المؤهلين للبرنامج، بينما سهلت، السمات الأمنية لبطاقة الخدمات التي تماشت مع قاعدة البيانات، عملية تحديد المشاركين، بخلاف بعض الأفراد الذين لديهم نفس الأسماء والسمات الوجيهة المتشابهة. وأخيرًا، تتيح الصورة الرقمية الموجودة على البطاقة لإدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية إمكانية تقييم كمية المساعدات المالية المطلوبة لدعم ماوي الطوارئ، إضافةً إلى تقليل إمكانية تلقي النازحين داخليًا لنفس المساعدات عدة مرات أو عدم تلقي غيرهم للمساعدات على الإطلاق.²¹ على سبيل المثال، عند التقاط صورة للمستفيد وإظهار منزله في خلفية الصورة كلما أمكن، يحصل مقيمو الحكومة على معلومات عن حالة المنزل قبل وقوع الكارثة.

4. مشاركة النازحين داخليًا

إن العمليات التعاونية لجمع البيانات وتحليلها المتعلقة بالنزوح في الفلبين مكنت النازحين داخليًا من التأثير في نوع المساعدات التي تقدمها الحكومة.²² على سبيل المثال، بعد ثوران بركان تال عام 2020، جاءت النتائج من تقييمات مصفوفة تتبع

مديري مخيمات والعمل بالتعاون مع موظفي الحكومة المحليين من أجل تسجيل النازحين داخليًا وغيرهم من الأسر المتأثرة بالكوارث وإدارتهم ورصدهم، باستخدام نظام قاعدة البيانات، بطاقة حصول الأسر على المساعدات في حالة الكوارث (DAFAC)، الذي يتم الإدخال فيه يدويًا، وهو إصدار ورقي من بطاقات الخدمات الجديدة. ورغم أنه قد تتفاوت الأعداد من يوم إلى آخر، ولا سيما في الحالات التي يعتزم فيها النازحون داخليًا مغادرة مراكز الإجلاء والاستقرار في مكان آخر، إلا أن البيانات الحالية ستظل تعكس التغييرات في أعداد النازحين داخليًا في مراكز الإجلاء. ومنذ عام 2018، تعاون كذلك برنامج الأغذية العالمي (WFP) مع إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية لتسجيل النازحين داخليًا وتوصيفهم في مواقف الكوارث والنزاع باستخدام نظامه البيومتري SCOPE، القائم على التخزين السحابي لإدارة المستفيدين.¹⁴

بعد تسجيل النازحين داخليًا في الحكومة لتلقي المساعدات وإدخال المعلومات القائمة على الورق في قاعدة بيانات تديرها وحدات الحكومة المحلية، تُوضَع قائمة رئيسية بالأسر النازحة لتوجيه المساعدات المستقبلية للحكومة.¹⁵ ومن ثمَّ يقوم مركز المعلومات ورصد عمليات الاستجابة للكوارث بإدخال تلك القائمة في قاعدة بيانات وطنية تتضمن معلومات مصنفة بشأن أفراد الأسرة، ومكان الأسرة، وما إذا كانوا بصحبة عائلة مضيضة أو في مركز إجلاء، إضافةً إلى المساعدة التي تلقتها الأسرة في أثناء استجابة التعافي المبكر والطوارئ.¹⁶ ويتم دوريًا التحقق من معلومات النازحين داخليًا وتحديثها بواسطة إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية بالتشاور مع موظفي الحكومة المحليين وكجزء من تقييمات الإدارة.

بمجرد مغادرة النازحين داخليًا لمراكز الإجلاء،¹⁷ تُنَسَّق البرامج لتلبية احتياجاتهم للتعافي طويلة الأمد بواسطة الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية (NEDA)، التي تقود ركيزة التأهيل والتعافي في حالات الكوارث. ويشير دليل التأهيل والتعافي في حالات الكوارث لعام 2020، الذي يشرح استجابة الحكومة في هذه الركيزة، إلى الأشخاص النازحين داخليًا بوصفهم فئة ضعيفة على وجه الخصوص.¹⁸ وتبعًا لذلك، تضم الحكومة الإحصاءات بشأن النازحين داخليًا لتكون جزءًا من تقييمها الاجتماعي الاقتصادي لما بعد الكارثة، وتنفذ كذلك الأنشطة والبرامج للنازحين داخليًا المرتبطة بإعادة

ضمان تلقي النازحين داخليًا للمستوى المناسب من المساعدات بسرعة وسهولة، نظرًا إلى أنه سيكون بمقدور موظفي الحكومة الوصول من أي مكان إلى معلومات المستفيدين عبر قاعدة بيانات مركزية بدلاً من الحاجة إلى التواصل مع السلطات المحلية في المكان الأصلي للنازحين داخليًا. وتتضمن قاعدة بيانات بطاقة الخدمات كذلك معلومات غير مضمنة في بطاقة حصول الأسر على المساعدات في حالة الكوارث، بما في ذلك معلومات عن سكن الأسر وسبل كسب عيشها وتقييم قابلية التأثر الخاصة بها، مما يساعد الحكومة على تحديد أولويات تقديم المساعدات بناءً على الحاجة.

6. الدروس المستفادة

على الرغم من أن مركز المعلومات ورصد عمليات الاستجابة للكوارث وإدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية يقدمان مصدرًا مركزيًا لبيانات النزوح الداخلي، لا تزال هناك حاجة إلى تنسيق المصادر المتنوعة لمعلومات تسجيل النازحين داخليًا. ويتطلب ذلك التعاون عن قرب مع مجالس التنسيق في حالة الكوارث على المستوى المحلي والإقليمي والوطني، ومع غير ذلك من الوكالات والمنظمات الإنسانية المحلية والدولية. على سبيل المثال، هناك جهود مستمرة لتنسيق الدعم الذي يقدمه برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة إلى إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية بخصوص التسجيل البيومترى للنازحين داخليًا. ورغم توفر إمكانية أن يعمل نظاما SCOPE وBRAVe بالتوافق معًا، كما يتضح في جنوب السودان،²⁵ إلا أنه في الفلبين، يستخدم النظامان مؤشرات مختلفة، ويغطيان مواقع مختلفة، ويستفيدان من تصاميم مختلفة لنظام قاعدة البيانات، ويمتلكهما أفراد مختلفون. ونتيجة لذلك، يجب أن يخضعا لإدارة وتحكم منفصلين للامتثال لقانون خصوصية البيانات لعام 2012 في الفلبين (قانون الجمهورية رقم 10173).

يمكن لعمليات جمع البيانات وتحليلها الاستباقية التحسين من عملية التأهب للنزوح الناتج عن الكوارث بعدد من الوسائل. على سبيل المثال، أظهرت التجربة من إعصار يولاندا/ هايان عام 2013 أن إعادة توطين الجماعات النازحة في مكان جديد بعد وقوع أي كارثة عملية معقدة ومستهلكة للوقت.²⁶ وأن أحد الجوانب الأكثر صعوبة هو ببساطة تحديد الأراضي المتاحة والآمنة للسكن في

النزوح، بما فيها المقابلات مع المجيبين الرئيسيين ومناقشات مجموعة التركيز، تشير إلى أن النازحين داخليًا فضلوا العيش في الغرف المؤجرة في الشقق بدلاً من العيش في الخيام، نظرًا إلى أن معظم البلديات المتأثرة كانت في منطقة شبه حضرية. واستنادًا إلى هذه المعلومات، قررت إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية تزويد النازحين داخليًا بمساعدات نقدية لاستخدامها في دفع الإيجار. وانطوى ذلك على تغير كبير في سياسة التعامل مقارنة بالاستجابات السابقة التي إما قدمت إلى النازحين داخليًا مآوي مؤقتة أو أصلحت المآوي الثالفة. وتدير الحكومة أيضًا نظامًا عبر الإنترنت لإصدار بطاقات الشكوى، منصة e-Reklamo، لتسجيل شكاوى النازحين داخليًا ورصدها بشأن تقديم المساعدات في حالة الكوارث.²³

5. التحديات

استخدمت حكومة الفلبين بطاقة حصول الأسر على المساعدات في حالة الكوارث في صورتها الورقية لتحديد هوية النازحين داخليًا ورصد عملية تقديم المساعدات لعدد من السنوات. ولكن، لوحظ أن عملية تسجيل الأسر النازحة في وقت الاستجابة للطوارئ تستغرق الكثير من الوقت، وربما تؤخر الحصول على خدمات دعم الحياة. وقد استثمرت الحكومة في تسهيل عملية التسجيل. على سبيل المثال، قدم كل من إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مشروعًا تجريبيًا في محافظة ماجنداناو لرقمنة العملية. وأسهم كذلك استخدام نظام SCOPE الخاص ببرنامج الأغذية العالمي في الجهود المبذولة لبناء قاعدة بيانات ونظام تسجيل وطنيين للنازحين داخليًا.

لكن، مع الأخذ في الاعتبار تعرض البلد لمخاطر طبيعية دورية ومتكررة، قررت الحكومة أن الاستثمار في التسجيل المسبق يمكنه التخفيف بصورة إضافية من الصعوبات الفعلية والإدارية التي تطرأ في أثناء مواقف الكوارث الصعبة الفوضوية. ويمكن للسلطات التخطيط مسبقًا للاحتياجات المستقبلية، على سبيل المثال من خلال تحديد الحاجة إلى مواد الإغاثة مسبقًا، واكتشاف الأسر التي قد تتطلب مساعدات خاصة، وتوقع الحاجة إلى دعم سبل كسب العيش في أثناء النزوح.²⁴ ويمكن لقاعدة بيانات بطاقة الخدمات أن تساعد إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية على

في المستقبل، بما في ذلك النزوح. ومع تحديد النازحين داخليًا بوصفهم فئة ضعيفة على نحو خاص، يمكن تكييف هذا النموذج في المستقبل للوقوف على التبعات الاجتماعية الاقتصادية الخاصة للكوارث بالنسبة إلى الأشخاص النازحين بمرور الوقت للمساعدة على إدراك متى استطاع النازحون داخليًا تحقيق حل دائم ولم تعد لديهم احتياجات خاصة متعلقة بنزوحهم.

7. لماذا يُعد ذلك مثالًا جيدًا للمشاركة

يؤثر النزوح الناتج عن الكوارث في جميع بلاد العالم تقريبًا. يوضح هذا المثال كيف استطاعت السلطات في الفلبين بذل الجهود اللازمة لتحسين إدارة أنظمة بيانات النازحين داخليًا وتسهيلها، بداية من عمليات التسجيل التوقعية التي يمكنها في النهاية مساعدة الحكومة على تحديد الأولويات وتحديد العائلات الأشد احتياجًا إلى المساعدات. كما يلقي الضوء على كيف يمكن للشركاء الدوليين الإسهام في تكامل نظم التسجيل الوطنية للنازحين داخليًا أو تحسينها أو تعزيزها، والعمل معًا على نحو مثالي لتنسيق أشكال دعمهم وضمن العمل وفقًا لنهج مترابط.

المستقبل.²⁷ ويمكن لمشروع تقييم قابلية التأثر بالكوارث وتوصيفها أن يساعد السلطات على تحديد الأشخاص الذين يعيشون على أراضٍ عرضة لخطر شديد، مثل الأراضي المنحدرة المعرضة للانزلاقات الأرضية أو المناطق المعرضة للفيضانات، الذين ستزيد حاجتهم على الأرجح إلى مواقع إعادة توطين دائمة أو انتقالية في حالة النزوح المستقبلي. يمكن لوحدات الحكومة المحلية استخدام هذه المعلومات لتخصيص الأرض لأغراض إعادة التوطين المحتملة في خططها الشاملة للتنمية المحلية، وهي ممارسة معروفة باسم "الاستثمار العقاري". كما يمكن للتسجيل المسبق أيضًا أن يُسهّم في الجهود المبذولة للتأهب للكوارث والاستجابة لها على نحو أعم، بما في ذلك المساعدة على تقييم ما إذا كانت التدخلات المخطط لها يمكنها أن تفي بالاحتياجات الخاصة بمعظم الأشخاص النازحين الضعفاء.

فيما يتعلق بتعزيز القدرة على الصمود، تشاركت الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية مع البنك الدولي لوضع نموذج تقييم القدرة على التعافي الاجتماعي الاقتصادي.²⁸ وفي حين أن النموذج لا يتناول بشكل خاص احتياجات الأشخاص النازحين، إلا أنه يسعى إلى فهم التبعات الاجتماعية الاقتصادية للأحداث التي قد تؤدي إلى النزوح، مثل أثر منزل مهدم، ويهدف إلى إثراء الجهود المبذولة للتخفيف من خطر الكوارث



الفلبين. أحد المستفيدين من نظام التسجيل البيومترى في باسل، كالينجا. © حقوق الملكية محفوظة لإيريك لوماتنا من المنظمة الدولية للهجرة في الفلبين | 2019

الحواشي

1. Celeste E Barile, 'Administrator Tiangco Welcomes 2017' (National Mapping and Resource Information Authority, Department of Environment and Natural Resources, 10 January 2017) <<http://www.namria.gov.ph/list.php?id=1032&alias=administrator-tiangco-welcomes-2017&Archive=1>> accessed 4 November 2020
2. IDMC, '2020 Global Report on Internal Displacement (GRID)' (IDMC 2020) <<https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/2020-IDMC-GRID.pdf>> accessed 25 June 2020
3. ترأس أمين إدارة العلوم والتكنولوجيا (DOST) ركيزة الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها. وترأس أمين إدارة الداخلية والحكومة المحلية (DILG) ركيزة التأهب للكوارث. وترأس أمين إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية (DSWD) ركيزة الاستجابة للكوارث. وترأس المدير العام للهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية (NEDA) ركيزة التأهيل والتعافي في حالات الكوارث. "The National Disaster Risk Reduction and Management Plan 2011 to 2028". ((Republic of the Philippines 2011
4. IDMC (n 2) 83
5. DROMIC, Government of the Philippines, 'Disaster Response Operations Monitoring and Information Center (DROMIC)' <<https://dromic.dswd.gov.ph/about-us/>> accessed 25 June 2020
6. DSWD-CAR, '21,000 Families in CAR Profiled Thru Disaster Vulnerability Assessment Project' (Philippine Information Agency, 31 May 2019) <<https://pia.gov.ph/news/articles/1022639>> accessed 21 August 2020
7. Sun Star Baguio, '8,498 Vulnerable Households Receive DSWD CARES Card' (Press Reader, 29 July 2019) <<https://www.pressreader.com/philippines/sunstar-baguio/20190729/281569472332355>> accessed 21 August 2020
8. UNHCR Philippines, 'Municipal Protection Profile: Saguiaran, Lanao Del Sur' (UNHCR 2017) <<http://protectionclusterphilippines.org/wp-content/uploads/2017/08/Quick-Municipal-Protection-Profile-SaguiaranLDS.pdf>> accessed 6 October 2020
9. UNHCR and Protection Cluster Philippines, 'IDP Protection Assessment Report: Forced Displacement in Zamboanga City Due to Natural Disaster' (UNHCR 2020) 11 <<http://www.protectionclusterphilippines.org/wp-content/uploads/2020/09/IDPPAR-No.-10-Zamboanga-City-Flooding-Issue-no.-1.pdf>> accessed 6 October 2020
10. على سبيل المثال، في أثناء إعصار رامون في عام 2019، قامت المجالس المجتمعية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في شمال كاجايان بعملية إجلاء وقائية للسكان الموجودين في المناطق الأكثر تأثراً في أثناء الأعاصير السابقة وفقاً لبيانات الكوارث الوشيكّة التي جمعتها الإدارة الفلبينية للخدمات المتعلقة بالغلاف الجوي والفيزياء الأرضية والفلّك. 19 Angely L Mercado, 'Cagayan Towns Effect Pre-Emptive Evacuation' (Philippine Information Agency, 19 November 2019) <<https://pia.gov.ph/news/articles/1030401>> accessed 4 November 2020
11. DSWD and others, 'The Evolving Picture of Displacement in the Wake of Typhoon Haiyan: An Evidence-Based Overview' (DSWD, IOM, IDMC, SAS 2014) 16
12. Philippine Red Cross, 'Operations Center-Philippine Red Cross' (2019) <<https://redcross.org.ph/operations-center/>> accessed 25 June 2020
13. UNHCR Philippines, 'Mindanao Displacement Dashboards' (UNHCR, June 2020) <<https://www.unhcr.org/ph/protection-cluster/mindanao-displacement-dashboards>> accessed 14 September 2020
14. WFP Philippines Country Brief' (WFP 2020) 1 <<https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000112680/download/>> accessed 4 November 2020
15. Jan Karla Madrio, 'DSWD-7 Prepares Entries of IDPs' DAFAC' (Philippine Information Agency, 4 October 2018) <<https://pia.gov.ph/news/articles/1013540>> accessed 20 August 2020
16. ibid
17. 'The National Disaster Risk Reduction and Management Plan 2011 to 2028' (n 3) 29'
18. National Economic and Development Authority, 'Disaster Rehabilitation and Recovery Planning Guide' (Republic of the Philippines 2020) 13 <<https://www.neda.gov.ph/disaster-rehabilitation-and-recovery-planning-guide>>
19. 'The National Disaster Risk Reduction and Management Plan 2011 to 2028' (n 3) 29'

- .20 National Economic and Development Authority (n 18) 78
- .21 Peter A Balocnit, '1,929 Families in Pasil Profiled under DVAPP' (Philippine Information Agency, 4 January 2019) <<https://pia.gov.ph/news/articles/1016736>> accessed 20 August 2020
- .22 مقابلة مع مسؤول مصفوفة تتبع النزوح، المنظمة الدولية للهجرة في الفلبين، 13 مارس 2020.
- .23 Government of the Philippines, 'DSWD Sets Guidelines for Emergency Shelter Assistance of 'Ompong'-Affected Families - Philippines' (ReliefWeb, 4 October 2018) <<https://reliefweb.int/report/philippines/dswd-sets-guidelines-emergency-shelter-assistance-ompong-affected-families>> accessed 21 August 2020
- .24 مقابلة مع مسؤول مصفوفة تتبع النزوح، المنظمة الدولية للهجرة في الفلبين، 13 مارس 2020.
- .25 Chris Burt, 'IOM and WFP Share Biometric Data to Improve Efficiency of Aid in South Sudan' (Biometric Update, 28 June 2019) <<https://www.biometricupdate.com/201906/iom-and-wfp-share-biometric-data-to-improve-efficiency-of-aid-in-south-sudan>> accessed 21 August 2020
- .26 Walter Kälin and Hannah Entwisle Chapuisat, 'Breaking the Impasse: Reducing Protracted Internal Displacement as a Collective Outcome' (United Nations OCHA 2017) 105–106
- .27 راجع أيضًا ملخص نهج أوغندا في تحديد قطع الأراضي وإعادة توطين العائلات من المناطق المعرضة للمخاطر الطبيعية الشديدة: GP20 and ECOWAS, 'Comparative Experiences on Preventing, Addressing and Resolving Internal Displacement' (West Africa Regional Exchange on Law and Policy to Prevent and Address Internal Displacement 2019)
- .28 NEDA and The World Bank, 'Philippines Multihazard Resilience' (Philippine Resilience) <<http://www.phresilience.com/description/>> accessed 15 September 2020
تستخدم الأداة الدراسات الاستقصائية المتعلقة بدخل الأسرة والنفقات من الهيئة الفلبينية للإحصاءات ونماذج الأخطار الكارثية من إدارة المالية وشركة Socioeconomic Resilience and Wellbeing Losses' (World Bank Group 2019) Policy Research Working Paper 8673 5, 35–36, 39
<<https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WPS8723-1.pdf>> accessed 4 November 2020



الفلبين. أومايسا، نازحة داخليًا في مراوي، تتوقع أن تعمل المجموعة الجديدة من المسؤولين المنتخبين على تعزيز اقتصاد مراوي وتحسين مشروعات كسب العيش للأسر النازحة في المدينة التي مزقتها الحروب.
© حقوق الملكية محفوظة لليدي جين إل. كاباجاني / وكالة المعلومات الفلبينية - المؤتمر الدولي المعني بتغير المناخ

الفلبين الحلول العملية لحماية حقوق النازحين داخليًا في التصويت

1. السياق

انطلاقًا من إدراك صعوبات النزوح هذه، أسست لجنة الفلبين لحقوق الإنسان (CHR)، في عام 2013، المشروع المعني بالأشخاص النازحين داخليًا لاستكشاف آثار النزوح على حقوق الإنسان³ واعتمادًا على التعاون السابق للجنة حقوق الإنسان مع لجنة الانتخابات (COMELEC)، ركز أحد عناصر مشروع الأشخاص النازحين داخليًا التابع للجنة حقوق الإنسان على المشاركة في الانتخابات العامة، التي تمتلك معدل إقبال على التصويت بنسبة 75 في المئة⁴ ويُرَبط تسجيل الناخبين في الفلبين بمكان إقامة أي شخص. ولذلك، فغالبًا ما يعوق النزوح قدرة النازحين داخليًا على ممارسة حقهم في التصويت، ولا سيما في أثناء

إن قابلية الفلبين للتأثر بالأخطار، مثل: الأعاصير والزلازل والفيضانات جعل النزوح الناتج عن الكوارث سمة دائمة في حياة البلد. ففي عام 2018 وحده، نزح نحو 3.8 ملايين شخص آخرين بسبب الكوارث¹ وفي نفس الوقت، أدى كذلك الصراع والعنف المستمران في محافظات مينداناو الجنوبية إلى هروب نحو 188 ألف شخص في عام 2018؛ لينضموا إلى ما يقدر بعدد 300 ألف من النازحين داخليًا الذين ينتظرون الحلول لنزوحهم المتعلق بالصراع في نهاية عام 2018.²

يتملكون بطاقاتهم. فقامت لجنة الانتخابات بإلغاء الرسوم التي يتكبدتها النازحون داخليًا لاستبدال بطاقات تسجيل الناخبين المفقودة، كما في حالة النزوح في مينداناو. واعتمدت لجنة الانتخابات الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني لتسجيل الناخبين في مناطق الإغلاء.⁸ كما سمح موظفو الانتخابات كذلك للنازحين داخليًا بإثبات هوياتهم من خلال البطاقات الوطنية الأخرى لتعريف الهوية. على سبيل المثال: بعد إعصار هايان/ يولاندا، عملت المنظمة القانونية غير الهادفة للربح IDEALS، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع وحدات الحكومة المحلية لفتح مراكز مؤقتة في المناطق المتأثرة بالنزوح لاستبدال وثائق الهوية الخاصة بالأشخاص النازحين، مثل شهادات الميلاد والزواج. وقد أتاحت فيما بعد تلك الوثائق للنازحين داخليًا إمكانية التصويت في الانتخابات.⁹ وعادة ما تمتلئ مراكز الاقتراع في الفلبين بمعلمي المدارس العامة، الذين يساعدون على التحقق من هويات الناخبين وتجنب عمليات الاحتيال المحتملة. وأخيرًا، في بعض الحالات، أسست لجنة الانتخابات دوائر انتخابية ومراكز اقتراع جديدة في المناطق ذات النزوح طويل الأمد، كما في المجتمعات المحلية التي لا تزال تستضيف الأشخاص الذين نزحوا بعد ثوران بركان جبل بيناتوبو عام 1991.¹⁰

وفي الأعوام الحديثة، أدركت الأطراف الفاعلة في العمليات الانتخابية الحاجة إلى وجود استجابة منهجية أكثر، وتشجع حاليًا على وجود تدابير انتخابية محددة تتعلق بالنزوح الداخلي ينص عليها القانون.¹¹ عقب الإصلاح التشريعي، تصدر لجنة الانتخابات قرارًا سنويًا يرسى القواعد والأنظمة لتسجيل الناخبين، الذي تطلب منذ عام 2016 التسجيل بالساتليت في المناطق التي يوجد فيها النازحون داخليًا، وذلك بالتعاون مع وحدات/ موظفي الحكومة المحليين المسؤولين عن تلك المناطق، إلى جانب المنظمات غير الحكومية.¹²

3. النتائج التي تعود على الأشخاص النازحين داخليًا وغيرهم

لقد تحسنت قدرة النازحين داخليًا على المشاركة في العمليات الانتخابية. وواصلت لجنة الفلبين لحقوق الإنسان رصد قدرة النازحين داخليًا على

العيش في مأوى مؤقتة أو مناطق انتقالية. وقد أسهمت حلقة عمل وطنية في عام 2015 تناولت الموضوع، باستضافة مشتركة بين لجنة حقوق الإنسان ولجنة الانتخابات، وكلاهما من الهيئات المستقلة المفوضة دستوريًا، في تحديد عدد من الصعوبات الأساسية التي تؤثر في الحقوق الانتخابية للنازحين داخليًا، بما في ذلك مراكز التصويت المدمرة، وشروط الإقامة لنقل تسجيل الناخبين، وصعوبة الوصول إلى مراكز الاقتراع الخاصة بهم بسبب بُعد المسافة أو انعدام الأمن.⁵ ومع الأخذ في الاعتبار الأعداد السنوية الكبيرة للنزوح واحتمال توسيع النزوح، تظل الحاجة إلى حماية حقوق التصويت للنازحين داخليًا شاغلًا أساسيًا في الفلبين.

2. وصف الحالة

لا تمتلك دولة الفلبين قانونًا أو سياسة للنازحين داخليًا تصف كيف يجب أن تسري القوانين الانتخابية لعكس سياقات النزوح، رغم قيام أعضاء كونغرس الفلبين بصياغة مشاريع قوانين شاملة للنازحين داخليًا.⁶ ولضمان أن لجنة الانتخابات تفي بمسؤولياتها الدستورية فيما يتعلق بالأمور الانتخابية، التزمت بإيجاد حلول عملية تتيح للفلبينيين النازحين داخليًا إمكانية ممارسة حقهم في التصويت أينما كانوا، وذلك من خلال العمل وتلقي الدعم من الكيانات الأخرى، مثل: لجنة حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الجهات المعنية.

لقد استرعت قضايا الانتخاب المتعلقة بالنزوح انتباه لجنة الانتخابات لأول مرة في سبتمبر 2013، عندما فر 120 ألف شخص من القتال في مدينة زامبوانجا في منطقة مينداناو طلبًا للحماية في مراكز الإغلاء، ولا سيما مجمع خواكين إنريكي الرياضي التذكاري بالمدينة.⁷ ونظرًا إلى اقتراب مواعيد انتخابات القرية المهمة للشهر التالي، أرادت لجنة الانتخابات ضمان أن يتمكن النازحون داخليًا من اختيار قادتهم. قامت لجنة الانتخابات، بالتعاون مع وحدة النازحين داخليًا التابعة للجنة حقوق الإنسان في مكتبها الإقليمي في مينداناو، بتنظيم أماكن انتخابات في الملعب الرياضي لتتيح للنازحين داخليًا إمكانية التصويت على بُعد 5 - 7 كيلو مترات تقريبًا من مكان إقامتهم المعتاد.

وعلى مدار سنوات، ظهرت صعوبات أخرى متعلقة بالانتخاب. على سبيل المثال، على الرغم من ضرورة قيام النازحين داخليًا بالتسجيل وتقديم البيانات البيومترية لتسلم بطاقة الناخب، أدرك موظفو الانتخابات أن العديد من النازحين داخليًا قد لا

يكون النازحون داخليًا عرضة للتلاعب السياسي أو "الخداع" لتأمين حصولهم على الخدمات الأساسية. قد يُضغَط عليهم، على سبيل المثال، للتصويت لصالح مسؤولين بعينهم، أو الانضمام إلى تحالفات سياسية، أو نقل مكان تسجيلهم.¹⁴

6. الدروس المستفادة

إن الجهود المبذولة لتوعية موظفي الانتخابات والجهات الفاعلة الأخرى المستجيبة للنزوح وتثقيفهم أمر مهم لزيادة الوعي وكسب الدعم السياسي اللازم لعمليات الإصلاح الانتخابي التشغيلية والتشريعية التي تستجيب للمواقف المتعلقة بالنزوح.¹⁵ ويمكن للتقدم المُحرَز في التقنية الخاصة بتسجيل الناخبين باستخدام البيانات اليومية - كما في الفلبين - المساعدة إلى حد كبير على تهدئة المخاوف بشأن الاحتيال. كما يمكن أن يُدمَج مثل أنظمة تسجيل الناخبين هذه ضمن الأنظمة الأعم لتقديم الخدمات إلى النازحين داخليًا الخاصة بتوزيع أماكن الإيواء، وسبل كسب الرزق، والمساعدات النقدية، ومن ثَمَّ ضمان تغطية أكبر.

7. لماذا يُعد ذلك مثالًا جيدًا للمشاركة

إن ضمان ممارسة النازحين داخليًا لحقوقهم في التصويت يثبت دورهم بصفتهم مواطنين وهو خطوة مهمة في سبيل جعل حياتهم طبيعية في أسرع فرصة ممكنة بعد النزوح. ولكن، في العديد من السياقات العملية، لا تدرك عادة الجهات الفاعلة المستجيبة لمواقف النزوح الداخلي الحاجة إلى تناول الحقوق السياسية والقضايا الانتخابية. وهذا صحيح بشكل خاص في حالة النزوح الناتج عن الكوارث، الذي يُنظر إليه على نطاق كبير على أنه ظاهرة مؤقتة حتى إذا استمر لسنوات بانتظار حل دائم. ونظرًا إلى زيادة تنقل الأفراد حول العالم بشكل عام، فإن الأمثلة تلقي الضوء على الحاجة إلى تقييم ما إذا كانت أنظمة تسجيل الناخبين تُكَيَّف حسب الوقائع والاحتياجات الخاصة بناخبها.

كما أن المثال يلقي الضوء أيضًا على الوسائل العملية لحماية الحقوق الانتخابية. وفي هذه الحالة، اعتمدت الهيئات المستقلة على تفويضاتها الدستورية لإيجاد حلول.

المشاركة في الانتخابات، كما في مايو 2019، عندما شُيخ لنازحي مدينة مراوي بالتصويت في الانتخابات الوطنية والمحلية باستخدام دليل مكان إقامتهم الأصلي.

4. مشاركة النازحين داخليًا

تشجع الحكومة النازحين داخليًا في الفلبين على التصويت. وعلى الرغم من أن المجلس البابوي الرعوي للتصويت المسؤول (PPCRV) وغيره من منظمات المجتمع المدني التي تعمل من كَثب مع المجتمعات النازحة لم تضطلع بنصيب رسمي من الجهود التي تبذلها لجنة الانتخابات لاستعراض الحلول وإيجادها للمشاكل الانتخابية، إلا أنها تتلقى الدعوة بانتظام لحضور الاجتماعات بشأن القضايا الانتخابية وللمشاركة في اللجان المخصصة متعددة القطاعات. كما ينخرط قادة مجتمع النازحين داخليًا بفعالية كذلك في الأنشطة المدنية-السياسية عمومًا، ولا سيما تلك المتعلقة بالمشروعات على مستوى البلديات، مثل تقديم الخدمات. على سبيل المثال، تعقد المكاتب الإقليمية للجنة حقوق الإنسان حوارات مجتمعية تعبر فيها الجهات المعنية بالنازحين داخليًا، والرئيس التنفيذي المحلي، وقطاع الأمن عن شواغلهم ويبحثون عن حلول فورية.

5. التحديات

إن الغموض القانوني في الفلبين يزيد من صعوبة الجهود التي تبذلها لجنة الانتخابات لضمان أن بإمكان النازحين داخليًا ممارسة حقوقهم السياسية بالكامل. على سبيل المثال، لم يحدث حتى الآن أن تم نقل مراكز الاقتراع إلا عند استيطان النازحين داخليًا بجوار أماكنهم الأصلية، مما يترك النازحين داخليًا الذين فروا دون ملجأ. وفي ظل القوانين الحالية، يتمكن النازحون داخليًا من نقل تسجيلهم، ولكن يجب عليهم استيفاء شروط الإقامة مدة ستة أشهر قبل القيام بذلك. ولا يُسَمَح لهم كذلك باستخدام مراكز الإجماع أو الأماكن الانتقالية لتكون أماكن إقامتهم، حيث تُعد تلك الأماكن عناوين مؤقتة.³ لا يرغب معظم النازحين داخليًا في التخلي عن حقهم في التصويت في أماكن ديارهم الأصلية، حتى إذا لم يتمكنوا من السفر إلى مراكز الاقتراع. وأخيرًا، دون تطبيق التدابير الوقائية الكافية، قد

1. IDMC, 'Philippines' (Internal Displacement Monitoring Centre, 2019) <<http://www.internal-displacement.org/countries/philippines>> accessed 6 January 2020
2. .ibid
3. Cecilia Jimenez-Damary, 'CHRP and IDP Protection: A Case Study' (Asia Centre International Conference on National (Human Rights Institutions in Southeast Asia: Challenges of Protection, Bangkok, 14 July 2017)
4. Fernando Patinio, '2019 Polls Voter Turnout Now at 75%-78%' (Philippine News Agency, 20 May 2019) <<https://www.pna.gov.ph/articles/1070225>> accessed 22 January 2020
5. Commission on Elections and Commission on Human Rights, 'Enabling Right to Political Participation of Internally Displaced Person' (CHR and COMELEC 2015) 4
6. Benigno S Aquino III, 'Veto Message of President Aquino on Senate Bill No. 3317 and House Bill No. 5627' <<https://www.officialgazette.gov.ph/2013/05/24/veto-message-of-president-aquino-on-senate-bill-no-3317-and-house-bill-no-5627/>> accessed 6 January 2020. Congress of the Philippines, 'An Act Protecting the Rights of Internally Displaced Persons, Providing Penalties for Violations Thereof and for Other Purposes' (Republic of the Philippines 2013) Conference Committee Report; Herminio Harry L Roque Jr., An Act Protecting the Rights of Internally Displaced Persons and Penalizing the Acts of [Arbitrary Internal Displacement 2016 [H.B. No. 222
7. Alice Thomas, 'Philippines: Displaced and Forgotten in Zamboanga'. وبعد مرور عام، لا يزال الملعب الرياضي يستضيف آلاف النازحين داخليًا. (Refugees International 2014) Field Report 4 <https://static1.squarespace.com/static/506c8ea1e4b01d9450dd53f5/t/5610ce81e4b01402b9064726/1443942017464/121514_philippines_displaced_and_forgotten_in_zamboanga_letterhead.pdf> accessed 6 January 2020
8. Commission on Elections, 'Resumption of the System of Continuing Registration of Voters' (Republic of the Philippines 2016) Resolution 10166 9
9. UN Recognizes IDEALS for Post-Disaster Legal Services' (Philippines Today, 19 March 2015) <<http://www.philippinestoday.net/archives/19378>> accessed 21 January 2020
10. Global Protection Cluster and The Carter Center, 'Public and Political Participation of Internally Displaced Persons' (Global Protection Cluster; The Carter Center 2018) 8
11. .(Commission on Elections and Commission on Human Rights (n 5
12. .Commission on Elections (n 12) 8–9
13. و جدير بالذكر، شُيخ للمساجين باستخدام عناوين مرفق الحبس لتسجيل الناخب، الأمر الذي قد يقدم سابقة للنازحين داخليًا في مراكز الإجماع. Nanette Guadalquiver, 'Comelec Holds Satellite Registration for Inmates in Bacolod City' (Philippine News Agency, 29 August 2018) <<https://www.pna.gov.ph/articles/1046287>> accessed 22 January 2020
14. .Commission on Elections and Commission on Human Rights (n 5) 6
15. .Global Protection Cluster and The Carter Center (n 14) 8



الصومال، بائعة من النازحين داخليًا توضح كيف أنها لم تمتلك أي نشاط لإدراج الدخل قبل بناء السوق وكيف منحها السوق فرصة لبدء عمل تجاري. © حقوق الملكية محفوظة لريكا توباز من المنظمة الدولية للهجرة | 2019

الصومال

البيانات والتحليل لإثراء المقاربات التعاونية من أجل إيجاد الحلول الدائمة

1. السياق

مدينة¹، كما تستضيف المراكز الحضرية مثل بيدوة وكيسمايو أعدادًا ضخمة من النازحين داخليًا.

وقد اتخذت حكومة الصومال الاتحادية خطوات مهمة في السنوات الأخيرة لتقود الجهود نحو تحقيق الحلول الدائمة من أجل العدد الباقي في دولتها البالغ 2.6 مليون شخص من النازحين داخليًا خلال العقود الماضية.² في نوفمبر 2018، أسست الحكومة وحدة إيجاد الحلول الدائمة ضمن وزارة التخطيط

يمثل النزوح الداخلي في الصومال تحديًا حوريًا في المقام الأول، حيث يفر الأشخاص النازحون داخليًا من المناطق الريفية المتأثرة بالصراع، والعنف، والكوارث بحثًا عن المأوى والأمان والمساعدة في مراكز المدن والمناطق شبه الحضرية. وتشهد العاصمة مقديشو أكبر تركيز للنازحين داخليًا بعدد 500 ألف شخص تقريبًا يعيشون في 1082

أماكن مشابهة لأماكن سكان المدن الفقراء الأكبر عددًا الذين واجهوا كذلك صعوبات متعلقة بالجفاف، والصراع، وانعدام الأمن. ومع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الهائلة، تساءلت بعض الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني عما إذا كانت الاحتياجات وأشكال المعاناة للنازحين داخليًا تختلف بصورة ملحوظة عن الحالات الإنسانية الكبيرة. وكانت معظم البيانات بشأن النزوح الداخلي في ذلك الوقت ترتبط بتحركات النازحين داخليًا،⁵ مع معلومات قطاعية جمعتها الجهات الفاعلة الدولية في مجال العمل الإنساني لإثراء أنشطتها البرمجية التي تعتمد غالبًا على بيانات الساتليت. وافترقت الحكومة والجهات الفاعلة في مجال المعونات إلى البيانات الأساسية لمقارنة مواقف النازحين داخليًا بالقطاع السكاني الأكبر، الأمر الذي زاد صعوبة الجهود المبذولة لتحديد احتياجات الحماية والمساعدة التي ارتبطت بالنزوح، مقارنة بالصعوبات المشتركة بين جميع السكان بوجه عام. كما افتقرت الحكومة أيضًا إلى بيانات تعداد السكان الوطنية.⁶

كخطوة أولى نحو مواجهة صعوبات البيانات هذه، أُجريت عمليتا توصيف في مقديشو وهرجيسا باستخدام منهجية شفافة وتعاونية وتشاركية لجمع سلطات الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات الأمم المتحدة معًا، مع الدعم التقني المُقدّم من جانب الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا (JIPS) ومبادرة ريتش.⁷ وابتداءً من مقديشو في عام 2014، اشترك الفريق العامل المعني بالتوصيف التابع لمجموعة الحماية مع الوكالة الصومالية لإدارة الكوارث ضمن وزارة الداخلية والشؤون الفيدرالية ومع الإدارة الإقليمية لمنطقة بنادر المسؤولة عن مدينة مقديشو من أجل وضع قاعدة أدلة تجريبية مشتركة لإثراء إستراتيجية إيجاد الحلول الدائمة للمدينة. وباكتمال عملية التوصيف في عام 2016، أظهرت أن النازحين داخليًا في مقديشو عانوا - من بين مشاكل أخرى - انخفاض مستوى التعليم على نحو منتظم وكانوا أقل احتمالًا للحصول على فرص عمل مقارنة بجيرانهم الصوماليين من غير النازحين الذين يعيشون في نفس المستوطنات غير الرسمية. وعلى النقيض من ذلك، خلصت عملية التوصيف في عام 2015 في هرجيسا، بقيادة وزارة إعادة الإعمار وإعادة التأهيل وإعادة البناء في صوماليلاند ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إلى أن النازحين داخليًا،

والاستثمار والتنمية الاقتصادية، والتي استكملت لاحقًا من خلال الأمانة الوطنية لإيجاد الحلول الدائمة التي جمعت 14 من الكيانات الحكومية معًا، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء. وسعت هيئات التنسيق تلك إلى ضمان أن السياسات والإستراتيجيات والبرامج الخاصة بإيجاد الحلول الدائمة للنازحين داخليًا منسقة مع ومدمجة في خطة التنمية الوطنية، وخريطة الطريق الوطنية للتنمية الاجتماعية، وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة. وفي مارس 2020، صدقت الحكومة على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليًا في أفريقيا، اتفاقية كمبالا. وبدءًا من أكتوبر 2020، شرعت الحكومة الاتحادية تضع تشريعًا وطنيًا للنازحين داخليًا،³ بدعم من خبير دولي في شؤون النازحين داخليًا، وكانت تنتهي كذلك من إستراتيجية وطنية لإيجاد الحلول الدائمة.

أجري التنسيق بشأن إيجاد الحلول الدائمة للنازحين داخليًا بين المجتمع الدولي وحكومة الصومال تحت مظلة مبادرة إيجاد الحلول الدائمة (DSI)، التي أطلقت في أوائل عام 2016 بواسطة حكومة الصومال الاتحادية ونائب الممثل الخاص للأمين العام، والمنسق المقيم، ومنسق الشؤون الإنسانية⁴ (DSRSG/RC/HC)، بدعم من نائب رئيس الوزراء. ويُجرى حاليًا تحويل هذه المبادرة إلى مبادرة وطنية مملوكة بالكامل بقيادة الأمانة الوطنية لإيجاد الحلول الدائمة.

2. وصف الحالة

مع تحول تركيز حكومة الصومال والمجتمع الدولي إلى إيجاد الحلول الدائمة للنازحين داخليًا بعد سنوات من الاعتماد على المساعدات الإنسانية، تطورت بالمثل عملية جمع البيانات وتحليلها بشأن النزوح الداخلي لتقيس مستوى تقدم النازحين داخليًا وترصده نحو حل الاحتياجات المحددة للنزوح. وأسهمت قاعدة الأدلة هذه، بدورها، في تطوير المبادرات والسياسات والإستراتيجيات الوطنية وشبه الوطنية بشأن الحلول الدائمة.

بدأت الجهود المنسقة لمواجهة الحلول الدائمة للنازحين داخليًا بعد عام 2012، مع النهاية الرسمية للمجاعة الشديدة التي تسببت في نزوح الملايين من الصوماليين وتنصيب حكومة الصومال الاتحادية الجديدة. وكان العديد من النازحين داخليًا يعيشون في

بوصفها عوامل مهمة غير مادية لتحقيق الحلول الدائمة لم يُعبر عنها بصورة كافية في الإطار المتعلق بالحلول الدائمة من اللجنة الدائمة. ومن ثمّ، وبناءً على إطار الحلول الخاص بالأمانة الإقليمية، طور اتحاد ¹³Danwadaag إطار تقييم إعادة الإدماج المحلي (LORA) ليكون بمنزلة مشروع أداة في عام 2019 لقياس إلى أي مدى تم إدماج النازحين داخليًا ولتوجيه استخدام الموارد المستقبلية لتلبية احتياجات النازحين الباقية.¹⁴ ويستخدم إطار تقييم إعادة الإدماج المحلي معايير إطار اللجنة الدائمة الثمانية التي تكتمل بالمؤشرات الإضافية المرتبطة بتصورات النازحين داخليًا حول الحلول الدائمة والتماسك الاجتماعي، المستقاة من مكتبة مؤشرات الحلول الدائمة بين الوكالات،¹⁵ لقياس الإدماج المحلي باستخدام كل من المؤشرات الموضوعية وغير الموضوعية.

في محاولة لدعم أعمال إيجاد الحلول الدائمة في الصومال على نحو أعم، أنشئ استقصاء التطلعات السنوي من خلال عملية تشاركية تضم سلطات الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات الأمم المتحدة¹⁶ لتقديم نهجٍ طوليٍّ لفهم كيف تتغير نوايا النازحين داخليًا فيما يتعلق بالحلول الدائمة بمرور الوقت. واعتمادًا على البيانات المجمعة من استقصاءات النوايا قصيرة المدى التي أجراها الشركاء، فإن استقصاء التطلعات يُكمل تقييم إعادة الإدماج المحلي (LORA) من خلال فحص الأبعاد المتعددة لأشكال معاناة النازحين داخليًا والشعور بالانتماء لديهم في أربع مدن صومالية: بيدوة ودولو وكيسامبو ومقديشو. وباستخدام البيانات المصنفة، يقارن التحليل بين 50 ألف أسرة تمثل المجموعات المختلفة من النازحين داخليًا، والأسر المضيفة، والأسر غير المضيفة في المناطق الحضرية على مدار فترة امتدت أربع سنوات (2019 إلى 2022) لتكوين فهم أفضل عن العوامل التي تثير قرارات النازحين داخليًا بشأن البقاء في مكان معين أو الانتقال منه، وتندرج هذه العوامل تحت خمسة مجالات مواضيعية: أنماط النزوح، والتنمية الاقتصادية، والإدماج الاجتماعي، وتصورات الأمن والأمان، والسكن والأرض والملكية.¹⁷

سعت كذلك العمليات الوطنية لتخطيط التنمية والعمل الإنساني في الصومال إلى تسهيل جمع البيانات وتحليلها عبر القطاعات ومجالات الأنشطة ذات الصلة بالحلول الدائمة للنازحين داخليًا. على

مع بعض الاستثناء للأشخاص من جنوب وسط الصومال، يتشاركون إلى حد كبير في أشكال المعاناة نفسها مثل جيرانهم. وأشار ذلك إلى الحاجة إلى وجود مقاربة تنمية حضرية طويلة المدى لدعم الحلول الدائمة بدلًا من المساعدات الإنسانية المستمرة.⁸ وعبر أيضًا نحو نصف النازحين داخليًا في مقديشو وأكثر من النصف في هرجيسا عن رغبتهم في البقاء بصورة دائمة في أماكنهم الحالية، على عكس الافتراضات السابقة بأن معظم النازحين داخليًا أرادوا العودة إلى ديارهم الأصلية.

ومع ظهور الأدلة التي تؤكد أن معظم النازحين داخليًا واجهوا في الحقيقة صعوبات محددة تعوق قدرتهم على العثور على الحلول الدائمة، بدأت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام تعمل معًا لوضع برامج وتنفيذها لدعم إيجاد الحلول الدائمة. على سبيل المثال، قامت المنظمات غير الحكومية المشاركة في مشروع RE-INTEG - وهو اتحاد مشروع بتمويل الاتحاد الأوروبي للفترة 2017-2020 من أجل دعم (إعادة) إدماج النازحين داخليًا والعائدين - بدعوة الأمانة الإقليمية لإيجاد الحلول الدائمة (ReDSS)، وهي اتحاد المنظمات غير الحكومية الكائن في نيروبي، للانضمام إلى المشروع بصفتها شريك تعلم لدعم تصميم البرنامج وتوثيق الدروس المستفادة الناتجة.⁹ ورغب شركاء المشروع، على وجه الخصوص، في وضع إطار مشروع مشترك للرصد والتعلم بهدف تقييم ما إذا كان برنامجهم قد حسن حياة النازحين داخليًا بما يتوافق مع إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة. وبعد التشاور مع الشركاء، قامت الأمانة الإقليمية بتكييف إطار الحلول¹⁰ الخاص بها، والذي جعل الإطار المتعلق بالحلول الدائمة من اللجنة الدائمة قابلًا للقياس من خلال 28 مؤشرًا، حسب مشروع RE-INTEG في الصومال من خلال تحديد مؤشرات النتائج المشتركة عبر مصفوفة نتائج اتحاد المشروع لتطوير إطار رصد النتائج الجماعية. واكتمل الإطار من خلال خطة رصد وضحت بصورة إضافية مؤشرات النتائج العشرة، ومجموعة من الأسئلة الاستقصائية لجمع المعلومات حول كل منها.¹¹ (راجع أيضًا المثال الصومالي على مشروع Midnimo، ص 10)

بمرور الوقت، أشارت الجهات الفاعلة التي تعمل في برامج إيجاد الحلول الدائمة في الصومال¹² إلى تصورات النازحين داخليًا وشعورهم بشأن الإدماج

في نهاية الأمر - من بين أشياء أخرى - إلى إنشاء إستراتيجية إيجاد الحلول الدائمة الأخيرة للفترة 2020-2024 من الإدارة الإقليمية لمنطقة بنادر.²¹ وُلِّفَت عمليتا التوصيف كذلك الانتباه لاحتياجات النازحين داخليًا عبر الصومال لتحقيق الحلول الدائمة. وأكدت استنتاجات عملية التوصيف والبيانات الإنسانية التشغيلية حول النازحين داخليًا على ملاءمة مبادرة إيجاد الحلول الدائمة. وعلى وجه الخصوص، دعت النتائج، بأن العديد من النازحين داخليًا لا يرغبون في العودة، إلى إقامة حوار موسع حول الحلول الدائمة البديلة، بما في ذلك مدى إمكانية تطبيق الإدماج المحلي. وأسهمت كذلك عملية التوصيف، التي اكتملت بواسطة أداة تتبع الإخلاء من مجموعة الحماية،²² في وضع المبادئ التوجيهية الوطنية للإخلاء،²³ وأثرت السياسة الوطنية لعام 2019 بشأن اللاجئين-العائدين والنازحين داخليًا.²⁴ وقدم أعضاء المجلس الاستشاري التقني، بوجه خاص، الذي ضم مسؤولي الحكومة والمجتمع الدولي،²⁵ النصح إلى الحكومة اعتمادًا على الأدلة المتاحة لضمان أن السياسة الوطنية تتناول الصعوبات الأساسية للنازحين داخليًا المتعلقة بالحماية والمساعدات.

إن التحليل الطولاني والمقارن للنزوح أتاح كذلك لشركاء مبادرة إيجاد الحلول الدائمة فرصة إشراك الجهات الفاعلة للتنمية في حوار حول النزوح بوصفه "عامل إفقار"، مع قيام تلك الجهات الفاعلة في وقت لاحق بتخصيص برامجهم وفقًا لذلك لتناول الحلول الدائمة.²⁶ على سبيل المثال، دُمجت البيانات المركزة على النزوح والمصنفة حسب النزوح في دراسة البنك الدولي عالية التواتر باستخدام أداة تقييم الفقر ومكامن الضعف في الصومال لفهم التداخلات بين الفقر، ومكامن الضعف، وسبل كسب العيش، والنزوح الداخلي في الصومال من أجل إثراء السياسات التي تبني القدرة على مواجهة الأزمات والتنمية طويلة المدى.²⁷ وجدير بالذكر أنه من خلال مقارنة موقف الأسر النازحة وغير النازحة، أُرْسَى تحليل البيانات الجزئية - المُطبَّق ضمن إطار إيجاد الحلول الدائمة من البنك الدولي - الصلات بين أسباب النزوح وتطلعات النازحين داخليًا، والأصول، والاحتياجات، بما في ذلك الاختلافات ضمن أي بلد.²⁸ الأمر الذي مكن صناع السياسات من وضع سياسات وبرامج أكثر دقة.

سبيل المثال، استجابة لجفاف 2016-2017، طُوِّر كُِّ من حكومة الصومال، والبنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي تقييم أثر الجفاف والاحتياجات (DINA)، الذي حدد الآثار المادية والاقتصادية والإنسانية، إلى جانب متطلبات الإنعاش وبناء القدرة على مواجهة الأزمات.¹⁸ وباستخدام منهجية وُضعت بناءً على توافق الشركاء المشاركين، أكمل التقييم البيانات الحالية للحكومة والعمل الإنساني مع عمليات المسح وأدوات الاستشعار عن بعد لإثراء خطة عمل عام 2018 لإطار الإنعاش والقدرة على مواجهة الأزمات.¹⁹ وبالمثل، أسهمت تقييمات الاحتياجات المتعددة المشتركة المرتبطة بالعمل الإنساني والمنسقة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عبر ريتش، في جمع السلطات والتكتلات والشركاء معًا، ومن خلال عملية لبناء توافق الآراء، وضعوا مجموعة نهائية من الاستنتاجات المقبولة لدى جميع الأطراف. كما قام أيضًا اتحاد من ثلاثة مشاريع منفصلة متعددة السنوات تتناول الحلول الدائمة، بتمويل من وزارة التنمية الدولية (DFID)، والاتحاد الأوروبي والوكالة الدنماركية للتنمية الدولية (Danida) على التوالي، باستخدام نظام متكامل لتقييمات الاحتياجات طُوِّر بدعم من شركاء التعلم المشتركين لديهم، الأمانة الإقليمية، بدلًا من إنشاء ثلاثة أنظمة منفصلة، وبذلك تحقق تعزيز التنسيق بصورة إضافية.

3. النتائج التي تعود على الأشخاص النازحين داخليًا وغيرهم

لقد أدت الأدلة والبيانات التشغيلية للنازحين داخليًا في الصومال دورًا مهمًا في إبراز الدعم الواسع عبر الحكومة، والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتنمية لتحديد أولويات الحلول الدائمة على أعلى مستوى سياسي. وجدير بالذكر أن عملية التوصيف الأولية للنازحين داخليًا في عام 2016 في مقديشو أتاحت إمكانية تحديد أشكال المعاناة المحددة للنزوح التي لا يشاركها عامة السكان.²⁰ ومع وجود قاعدة أدلة مشتركة متفق عليها، استطاعت الإدارة الإقليمية لمنطقة بنادر بالعمل بالتعاون مع شركاء الأعمال الإنسانية والتنمية لاستكشاف الخيارات المتاحة لإيجاد الحلول الدائمة في مقديشو، مما أدى

الخاص للأمين العام، والمنسق المقيم، ومنسق الشؤون الإنسانية (DSRSG/RC/HC) الدراسة في بيدوة وبوساسو.

5.التحديات

عكفت المنظمات الإنسانية على جمع المعلومات حول المكان والاحتياجات الفورية من الحماية والمساعدة للنازحين داخليًا منذ عام 2006، باستخدام الأدوات المعقدة على نحو متزايد، مثل نظام شبكة رصد الحماية والعودة بقيادة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وتقييمات الموقع المفصلة من ريتش، ومصفوفة تتبع النزوح من المنظمة الدولية للهجرة. ولكن، وكما اكتشف الشركاء التنفيذيون في الصومال، أنه تتطلب عملية رصد مستوى تقدم النازحين داخليًا في تحقيق الحلول الدائمة مجموعة مختلفة من أدوات البيانات التي يمكنها قياس الاحتياجات المحددة للنزوح لدى النازحين داخليًا مقارنة باحتياجات الصوماليين غير النازحين على مدار فترة زمنية ممتدة. وقد عاقت في البداية بيانات السكان المحدودة من الحكومة لإنشاء قاعدة أساسية وجود نظرة عامة شاملة للمطلوب حتى يمكن تحقيق الحلول الدائمة. وتواجه الصومال حاليًا وفرة في البيانات حول النزوح الداخلي، إلا أنها لا تزال مرتبطة بالقطاعات الفردية للمستجيبين أو بيانات جزئية. وهكذا، فإن الصعوبة تكمن في كيفية جمع مصادر البيانات المتنوعة معًا عبر العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام للوصول إلى التحليل المشترك والمعايير العامة المتعلقة بمنع النزوح طويل الأمد وحله.³²

لقد تنامت قدرة الحكومة الصومالية على جمع البيانات واستخدامها بشأن النازحين داخليًا في السنوات الأخيرة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة. ولتلبية متطلبات صندوق النقد الدولي بشأن تخفيف أعباء الديون، قامت حكومة الصومال، في فبراير 2020، بترقية مديرية الإحصاءات الوطنية لتصبح المكتب الوطني للإحصاء ضمن وزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية (MOPEID) من أجل التنسيق والتسهيل لعمليات جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها ونشرها وتوزيعها. ويقوم كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

4.مشاركة النازحين داخليًا

علاوة على قيام النازحين داخليًا والمجتمعات المتأثرة بالنزوح بتقديم المعلومات إلى الشركاء التنفيذيين حول ظروفهم المعيشية وتطلعاتهم، أدوا كذلك دورًا في تحليل البيانات والإسهام في وضع التوصيات المستقاة من تلك البيانات. على سبيل المثال، دُعي كل من النازحين داخليًا، والمجتمعات المضيفة، والسلطات المحلية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، كجزء من استقصاء التطلعات، لحضور حلقات عمل التحليل المشتركة في مقديشو وبيدوة لمناقشة النتائج الأساسية ووضع توصيات جماعية اعتمادًا على تلك النتائج. وتخطط الأمانة الإقليمية لإيجاد الحلول الدائمة كذلك لترجمة استنتاجات الاستقصاء إلى اللغة الصومالية لمشاركة النتائج مع المجتمعات المشاركة.

عمدت كذلك منصة العمل المشترك للمساءلة الاجتماعية، التي طورتها مؤسسة Africa's Voices بالتعاون مع الإدارة الإقليمية لمنطقة بنادر والأمانة الإقليمية إلى استكشاف إمكانية استخدام برامج الراديو التفاعلية لتحقيق فهم أفضل لتصورات النازحين داخليًا والمجتمعات المتأثرة بالنزوح حول الحلول الدائمة في مقديشو. ونفذت المنصة أربعة برامج راديو للتواصل الهاتفي أذيعت على خمس محطات بث. وطلب من المستمعين الإجابة عن أسئلة عبر الرسائل النصية حول قضايا متعلقة بدعم الأشخاص النازحين، والإدماج المحلي في مقديشو، وانتشار التمييز ضد النازحين، وحل صعوبات الإخلاء.²⁹ وتضمنت برامج الراديو كذلك مقابلات مع صناعات السياسات ومنظمات المساعدات، مثل أحد الممثلين من الإدارة الإقليمية لمنطقة بنادر، الذي وضع سياسة الحكومة الجديدة للنازحين داخليًا.³⁰ واستخدمت منصة العمل المشترك للمساءلة الاجتماعية هذه المعلومات الواردة من أكثر من 3 آلاف شخص (نحو 50 في المئة يمثلون الأشخاص النازحين و40 في المئة للنساء) لإثراء إعداد البرامج المرتبطة بالنزوح، مثل: المكان المناسب لتأسيس برامج التماسك الاجتماعي في مقديشو ولتحديد الحلول الممكنة للتغلب على صعوبات الإخلاء.³¹ وحكى مكتب نائب الممثل

الدائمة على نحو إضافي من خلال التحليل المشترك باستخدام المؤشرات والأدوات العامة، إلى جانب دراسات الأسر المعيشية والقطاعية الموسعة في المجتمعات المتأثرة بالنزوح لتقييم آثار التدخلات المرتبطة بإيجاد الحلول الدائمة. على سبيل المثال، يستكشف البنك الدولي الطريقة المناسبة لتسجيل التغييرات المرتبطة بالحلول الدائمة في دراسته عالية التواتر في الصومال.³⁸ يجب على أصحاب المصلحة أيضًا مواصلة دعم الحكومة في سبيل تطوير نظم بيانات وطنية وشبه وطنية ومجتمعية تستجيب للاحتياجات طويلة الأجل للنازحين داخليًا وتشجع على المزيد من التنسيق في عملية جمع البيانات وتحليلها بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام.

6. الدروس المستفادة

أظهرت التجربة في الصومال أهمية تنسيق عمليات جمع البيانات وتحليلها بنفس الطريقة التي ينسق بها الشركاء التنفيذيون برامجهم.³⁹ ويجب على المشاريع التي تتناول قضية الحلول الدائمة جمع الأولويات والأهداف والأساليب المختلفة للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام معًا. وقد أُلقت التجربة من عملية RE-INTEG الضوء على أن وضع نظرية مشتركة للتغيير فيما يتعلق بإيجاد الحلول الدائمة ساعد على تحديد "مسار سببي" للمضي قدمًا في (إعادة) دمج الجهود الجماعية المبذولة وتوجيهها لمواجهة أشكال المعاناة لدى المجتمعات المتأثرة بالنزوح.⁴⁰ ومن ثمّ يمكن لهذا التفاهم العام التوجيه بشأن البيانات المطلوبة من أجل تطوير أي مشروع ومراقبته وتقييمه. على سبيل المثال، في الفترة 2016/2017، قامت الأمانة الإقليمية بتيسير الاتفاق بين أعضائها وشركائها بشأن مجموعة من مبادئ برمجة الحلول الدائمة المشتركة لتوجيه عمل الشركاء جماعيًا بشأن إيجاد الحلول الدائمة.⁴¹ لا شك أن وجود رؤية مشتركة حول الأهداف العامة للمشروع أمر مهم بشكل خاص في مرحلة التصميم المنهجي لعملية جمع البيانات ورصدها للوقوف على سبب الحاجة إلى مجموعات معينة من البيانات، مثل تحديد المؤشرات التي

(IGAD) والبنك الدولي، على وجه الخصوص، بدعم الحكومة في سبيل تطوير نظام وطني موحد لجمع البيانات المتعلقة بالنزوح وتحليلها.³³ وبشكل أكثر تحديدًا، استثمر البنك الدولي في بناء قدرة اللجنة الوطنية للإحصاءات لجمع بيانات السكان، بما في ذلك ما يتعلق بالنزوح. وفي إبريل 2020، بدأت الحكومة الاتحادية أولى دراساتها الاستقصائية الديمغرافية والصحية في الصومال لتحليل المعلومات الديمغرافية ومعلومات الأسر المعيشية المرتبطة بالصحة والماء والصرف الصحي، والتعليم، والتوظيف.³⁴ وحكومة الصومال هي أيضًا عضو في فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخليًا، الذي عكف على مناقشة كيفية قياس وقت انتهاء النزوح. وقد أسست الحكومة وحدة إيجاد الحلول الدائمة في وزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية. وعلى المستوى المجتمعي، أُنشئت الفرق العاملة التقنية المعنية بإيجاد الحلول الدائمة في بيدوة وكيسمايو، مع إنشاء وحدة إيجاد الحلول الدائمة في الإدارة الإقليمية لمنطقة بنادر بتاريخ أكتوبر 2019.³⁵

أدى الفريق العامل المعني بإيجاد الحلول الدائمة والفرق العاملة الفرعية المعنية بالهجرة والنزوح والحلول الدائمة دورًا أساسيًا في تبادل المعلومات، وسهل تحقيق الأهداف التنفيذية العامة المتعلقة بإعداد برامج إيجاد الحلول الدائمة، كما أتاح إمكانية توصيل البيانات المتعلقة بالنزوح إلى عمليات التخطيط الوطنية ذات الصلة. والأمر الأجدر بالملاحظة أن البيانات المتبادلة بواسطة الشركاء التنفيذيين التي توثق الاحتياجات المحددة للنازحين داخليًا أسهمت كذلك في نجاح مبادرة إيجاد الحلول الدائمة في نهاية الأمر في الدعوة إلى إدراج المؤشرات المحددة للنزوح الداخلي على مستوى الركائز الأربعة لخطة التنمية الوطنية التاسعة للصومال (NDP9) المصدق عليها بتاريخ ديسمبر 2019.³⁶ عمل كذلك كلٌّ من الأمانة الإقليمية لإيجاد الحلول الدائمة وشركاء إيجاد الحلول الدائمة على توضيح كيف يتوافق الإطار المتعلق بالحلول الدائمة من اللجنة الدائمة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وذلك للمضي قدمًا بالمناقشات حول كيف يمكن للجهات الفاعلة في أعمال التنمية الإسهام في إعداد برامج إيجاد الحلول الدائمة.³⁷ ويمكن تحسين عمليات جمع البيانات وتحليلها بشأن الحلول

الفاعلة خارج العملية. على سبيل المثال، عندما قامت الأمانة الإقليمية بوضع منهجيتها لاستقصاء تطلعات النازحين داخليًا، أسست لجنة استشارية تقنية تضمنت شركاء من خارج المشروع لطلب النصح منهم حول كيفية تحسين منهجية الاستقصاء لتلبية أهداف المشروع، وفي وقت لاحق، حول التوصيات المشتركة التي يمكن استلهاها من البيانات في مرحلة التحليل. لم يُسهم هذا النهج التعاوني في تحسين العملية الكلية لجمع البيانات وتحليلها فحسب، بل في زيادة احتمالية أن تقوم الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة غير المشاركين في المشروع باستخدام النتائج بسبب فهمهم لأهمية التوصيات. وفيما يتعلق باليسير، انتهى الشركاء التنفيذيون في مشروع RE-INTEG إلى أن وجود الأمانة الإقليمية كشريك تعلم ساعد على التفكير بعناية في الدروس المستفادة، وسهل عمليات التواصل مع الجهات الفاعلة الأساسية الأخرى العاملة على إيجاد الحلول الدائمة، وعزز المعرفة الكلية، وساعد شركاء المشروع على تطوير رؤية عامة.⁴⁶

7. لماذا يُعد ذلك مثالًا جيدًا للمشاركة

غالبًا ما يمتزج النازحون داخليًا في مواقف النزوح طويل الأمد مع القطاع السكاني الكبير، مما يزيد صعوبة تصميم برامج مستهدفة وفعالة للحلول الدائمة. ولتحقيق فهم كامل عما إذا كان النازحون داخليًا لديهم احتياجات محددة للنزوح وإلى أي مدى، استلزم الأمر من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام إعادة تقييم عملية جمع البيانات المعتادة وبرمجة نظم الرصد والتقييم، إلى جانب العثور على وسيلة للعمل التعاوني لتلبية الغايات العامة. ويجب على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني التفكير على المدى الطويل ومقارنة مجموعات المستفيدين للتقييم الدقيق لمستوى التقدم الذي حققه النازحون داخليًا. كما يلزم الجهات الفاعلة في مجال التنمية وبناء السلام تكييف أنظمتها للاعتراف بالنازحين داخليًا بوصفهم مجموعة قد يكون لديها أشكال معاناة واحتياجات

تعكس على أفضل نحو نظرية التغيير لمشروع معين.⁴² في عام 2017، وضع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاؤه لأول مرة النتائج الجماعية للحلول الدائمة، والتي روجعت عندئذٍ لتتوافق مع خطة التنمية الوطنية وركيزة التنمية الاجتماعية التابعة لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية.⁴³ وكما ذكر أعلاه، اعتمد كذلك إطار رصد النتائج الجماعية من مشروع RE-INTEG على المؤشرات العامة المستخدمة بواسطة المنظمات غير الحكومية التي تقيس على أفضل نحو مستوى التقدم في تحقيق الأهداف التشغيلية للمشروع فيما يتعلق بخمسة من معايير الحلول الدائمة حسب اللجنة الدائمة.

على المستوى الوطني، جاء التنسيق بشأن الحلول الدائمة بين الحكومة والمجتمع الدولي ضمن الفريق العامل المعني بركيزة القدرة على مواجهة الأزمات والفريق العامل الفرعي المعني بالهجرة، والنزوح، والحلول الدائمة، تحت لواء مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال.⁴⁴ أتاح الفريق العامل المعني بإيجاد الحلول الدائمة، الذي شارك في رئاسته منسق الأمم المتحدة لإيجاد الحلول الدائمة في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام، والمنسق المقيم، ومنسق الشؤون الإنسانية والأمانة الإقليمية، الفرصة أمام الشركاء التنفيذيين لمشاركة منهجياتهم ونتائجهم مع الحكومة وغيرها من الشركاء، مما يزيد حجم أثر البيانات التشغيلية والتحليل للاستخدام في الدعوة ووضع السياسات والبرمجة التنفيذية بشأن الحلول الدائمة. على سبيل المثال، في عام 2018، قاد مكتب المنسق المقيم بالأمم المتحدة والأمانة الإقليمية عملية للتنقيح المشترك لمشروع RE-INTEG مبادئ برمجة الحلول الدائمة بالتعاون مع أعضاء الفرق العاملة من المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة. واعتمد الإصدار المنقح في النهاية بواسطة حكومة الصومال الاتحادية في عام 2019 لتوجيه كل العمل المعني بإيجاد الحلول الدائمة في البلد من أجل النازحين داخليًا.⁴⁵ وقامت الحكومة كذلك في نفس السنة بتكييف إطار رصد النتائج الجماعية لإنشاء مصفوفة أداء الحلول الدائمة التي تتضمن المؤشرات العامة المرتبطة بإيجاد الحلول الدائمة.

يمكن لعمليات جمع البيانات وتحليلها بشأن الحلول الدائمة الاستفادة كذلك من خبرة الجهات

يمكنها المساعدة على تيسير وضع البرامج والسياسات التعاونية بشأن إيجاد الحلول الدائمة للنازحين داخليًا.

محددة غير مشتركة مع المواطنين الآخرين. يقدم المثال الصومالي أمثلة على الأدوات والعمليات الخاصة بجمع البيانات وتحليلها ورصدها، والتي



الأمثلة المطبقة

الصومال، النازحون داخليًا، واللاجئون العائدون، وأفراد المجتمع المضيف في مدينة كيسمايو يعرضون مواهبهم في أثناء حدث ثقافي.
© حقوق الملكية محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - المنظمة الدولية للهجرة | 2018

الحواشي

1. CCCM Cluster Somalia, 'CCCM Somalia Overview' (Operations Portal IDP Situations, 9 April 2020) <https://data2.unhcr.org/en/situations/cccm_somalia> accessed 4 November 2020
2. OCHA Somalia, '2020 Somalia Humanitarian Needs Overview' (UN OCHA 2019) Humanitarian Programme Cycle 2020 47 <<https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2020%20Somalia%20Humanitarian%20Needs%20Overview.pdf>> accessed 30 January 2020
3. قام السيد شالوكا بياني، المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخليًا، بتقديم المشورة القانونية حول تطوير قانون وطني للنازحين داخليًا.
4. Integrated Office of the DSRSG/RC/HC, 'Somalia Durable Solutions Initiative Factsheet' (United Nations Somalia 2019) <[https://www.shareweb.ch/site/Migration/Network%20Activities/Taller%20Proteccion%20y%20Migracion%20Colombia%202020/DSI%20Factsheet%20-%20January%202019%20\(003\).pdf](https://www.shareweb.ch/site/Migration/Network%20Activities/Taller%20Proteccion%20y%20Migracion%20Colombia%202020/DSI%20Factsheet%20-%20January%202019%20(003).pdf)> accessed 9 September 2020
5. بداية من عام 2006، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، العاملة بوصفها رائد مجموعة الحماية، بجمع معلومات محدودة حول النازحين داخليًا باستخدام الصور وبيانات الساتل التي جمعها شركاء المنظمات غير الحكومية باستخدام نظامين يحملان اسم تتبع التحركات السكانية (PMT) وشبكة رصد الحماية (PMN)، واللذين ظلا قيد الاستخدام بين عامي 2006 و2014. راجع UNHCR, 'UNHCR's Population Movement Tracking Initiative- FAQs' (UNHCR 2007).
6. لم تُجر حكومة الصومال إلى الآن تعدادًا سكانيًا. وفي أثناء تقييم الموقع التفصيلي (DSA) لعام 2018 في مقديشو، ظهر تفاوت كبير في الأرقام (في نطاق عشرات الآلاف من الأشخاص)، وفي مثل هذا السياق، تعتمد الوكالات على رقم تعداد سكاني من عام 2014 استنادًا إلى تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) التي لا تأخذ في اعتبارها النمو السكاني.
7. Internal Displacement Profiling in Mogadishu' (JIPS 2016) <<https://www.jips.org/uploads/2018/10/Somalia-Mogadishu-profiling-report-2016.pdf>> accessed 9 September 2020; JIPS, 'Somalia' <<https://www.jips.org/jips-country/somalia/>> accessed 9 September 2020
8. At a Glance: The Use of Profiling in Somalia Hargeisa' (JIPS 2015) 2 <<https://www.jips.org/uploads/2018/10/JIPS-Somalia-Hargeisa-@G.pdf>> accessed 9 September 2020
9. أُسست الأمانة الإقليمية لإيجاد الحلول الدائمة (ReDSS) في عام 2015 بواسطة 14 من المنظمات غير الحكومية لتكون مركز تنسيق وتعلم ومعلومات مقره نرويجي بهدف تحفيز جهود البرنامج والسياسة المتعلقة بالعثور على الحلول الدائمة من أجل المجتمعات المتأثرة بالنزوح في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا. وتضمّن أعضاء الفريق التوجيهي الخاص بها مجلس اللاجئين الدنماركي، ولجنة الإنقاذ الدولية، ومجلس اللاجئين النرويجي. (ReDSS, 'Background' (ReDSS) <<https://regionaldss.org/index.php/who-we-are/about-redss/>> accessed 7 September 2020
10. يقارن إطار الحلول السكان النازحين غير السكان من حيث ثلاثة مقاييس للسلامة: السلامة البدنية، والسلامة المادية (متضمنة الوصول إلى الفرص الاقتصادية) والسلامة القانونية (متضمنة الوصول إلى الانتصاف والعدالة). (ReDSS, 'ReDSS Solutions Framework' (ReDSS) <<https://regionaldss.org/index.php/research-and-knowledge-management/solutions-framework>> accessed 9 September 2020
11. حُدّدت ثلاثة مجالات في نهاية الأمر بعد ورشة عمل الدروس المستفادة وثلاث سنوات من التحليل: تتناول قدرة النازحين داخليًا على ممارسة حقوقهم، والوصول إلى الخدمات الأساسية والأمان، وسبل كسب العيش. (ReDSS, 'A Collective Outcomes Monitoring Framework for EU-REINTEG Partners (JSC, EIDACS and SDSC Consortia): Overview Document' (ReDSS 2018) <<http://regionaldss.org/wp-content/uploads/2018/11/A-COLLECTIVE-OUTCOMES-MONITORING-FW-FOR-JSC-EIDACS-AND-SDSC-overview-document-EXT.pdf>> accessed 7 September 2020
12. تلا مشروع RE-INTEG اثنتان من البرامج المركزة على إيجاد الحلول الدائمة في الصومال: برنامج Danwadaag (اتحاد إيجاد الحلول بقيادة المنظمة الدولية للهجرة مع كل من مجلس اللاجئين النرويجي، ومنظمة Concern Worldwide (CWW)، ومنظمة التنمية المجتمعية Shabelle (SHACDO)، ومؤسسة Jubba، والأمانة الإقليمية كشركاء) وبرنامج الحلول الدائمة (برنامج إيجاد الحلول بقيادة مجلس اللاجئين الدنماركي/ مجموعة إزالة الألغام الدنماركية مع كل من شركة WYG والأمانة الإقليمية كشركاء).
13. اتحاد DANWADAAG هو مجموعة إيجاد حلول بقيادة المنظمة الدولية للهجرة تتضمن كلاً من مجلس اللاجئين النرويجي، ومنظمة Concern Worldwide (CWW)، ومنظمة التنمية المجتمعية Shabelle (SHACDO)، ومؤسسة Jubba، والأمانة الإقليمية.
14. ReDSS, 'Somalia: Lessons Learned from the EU Re-Integ Durable Solutions Consortia (2017-2020)' (ReDSS 2019) 9 <https://regionaldss.org/wp-content/uploads/2019/11/ReDSS_Re_Integ_LL_EFA-002.pdf> accessed 3 September 2020
15. تمت قيادة مشروع مكتبة مؤشرات الحلول الدائمة بين الوكالات بواسطة المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخليًا وتنسيقه بواسطة

- الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا بالتعاون مع الفريق العامل التقني لـجعل الإطار المتعلق بالحلول الدائمة من اللجنة الدائمة في صورة مؤشرات للرصد والتحليل قابلة للقياس. 'Durable Solutions Indicator Library' (Durable Solutions) <http://inform-durablesolutions-idp.org/indicators/> accessed 4 September 2020
16. مبادرات إمباتك، وهي مجمع فكر مقره جنيف، كُلف بتنفيذ البحث التشغيلي من أجل استقصاء التطلعات بواسطة الأمانة الإقليمية بالشراكة مع اتحاد Danwadaag، وبرنامج الحلول الدائمة، وشركاء اتحاد المشروع RE-INTEG.
17. IMPACT Initiatives, 'Listening to Displacement Affected Communities over Time' (ReDSS 2019) 8 <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ReDSS_Aspirations_Survey_Interactive.pdf> accessed 9 September 2020
18. Ministry of Planning, Investment and Economic Development, 'Somalia Drought Impact & Needs Assessment: Volume I Synthesis Report' (Federal Government of Somalia 2018) 14–17 <<http://documents1.worldbank.org/curated/en/901031516986381462/pdf/122991-v1-GSURR-Somalia-DINA-Report-Volume-I-180116-Digital.pdf>> accessed 4 November 2020
19. المصدر الأساسي للمعلومات لتقدير الأضرار والاحتياجات كان بيانات رئيسية من حكومة الصومال الاتحادية (FGS) والولايات الاتحادية الأعضاء (FMS)، وبيانات ثانوية متاحة من التقييمات القطاعية الإنسانية الحالية والمستمرة. علاوة على ذلك، قُدمت بيانات رئيسية وبيانات نوعية بواسطة شركة Ipsos من خلال تقنيات الاستشعار عن بعد باستخدام الصور الفضائية ومن عمليات المسح الميدانية الواقعية التي نفذها فريق Ipsos في الصومال. للحصول على المزيد من المعلومات، راجع 18 (Ministry of Planning, Investment and Economic Development)
20. تظل أهمية التحديد هذه بين النازحين داخليًا والفقراء الحضرين محل نقاش مستمر. يظل الفقر واسع النطاق مشكلة أساسية في سياق يعيش فيه 70 في المئة من الأشخاص في الصومال على أقل من دولارين في اليوم.
21. Durable Solutions Unit, 'Moving Forward: Finding Lasting Solutions for Urban Displacement' (Municipality of Mogadishu Benadir Region 2020) Mogadishu Durable Solutions Strategy 2020-2024
22. تولى مجلس اللاجئين النرويجي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومجموعة الحماية إدارة أداة تتبع الإخلاء منذ عام 2015. راجع NRC, UN HABITAT and Somalia Protection Cluster, 'Eviction Trend Analysis' (NRC, 28 August 2018) <<https://www.nrc.no/resources/reports/eviction-trend-analysis/>> accessed 2 October 2020
23. مقابلة بتاريخ 24 إبريل 2020، مع وحدة إيجاد الحلول الدائمة، الإدارة الإقليمية لمنطقة بنادر.
24. Federal Government of Somalia, 'National Policy on Refugee-Returnees and Internally Displaced Persons (IDPs)' <<https://www.refworld.org/pdfid/5d8332c64.pdf>> accessed 22 January 2020
25. جمعت منظمة IDLO التابعة للأمم المتحدة التعليقات الخاصة بالمجلس الاستشاري التقني، الذي ضم مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الشؤون الإنسانية، واللجنة الوطنية للاجئين والنازحين داخليًا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، والأمانة الإقليمية لإيجاد الحلول الدائمة، والمكتب المتكامل للأمم المتحدة، ومجموعة الحماية.
26. JIPS, 'From JIPS' Partner Event 2017 (4/4): Changing the Narrative on Internal Displacement in Mogadishu & How the IDP Durable Solutions Initiative Came About' (JIPS - Joint IDP Profiling Service, 28 February 2017) <<https://www.jips.org/news/changing-narrative-internal-displacement-mogadishu/>> accessed 6 October 2020
27. Utz Pape and Wendy Karamba, 'Somali Poverty and Vulnerability Assessment' (World Bank Group 2007) AUS0000407
28. Utz Johann Pape and Ambika Sharma, Informing Durable Solutions for Internal Displacement in Nigeria, Somalia, South Sudan, and Sudan, vol A: Overview (World Bank 2019) 37
29. Partha Moman and Khadija Mohammed, 'Common Social Accountability Platform: Results and Findings from Citizen-Led Discussions on Displacement and Durable Solutions in Mogadishu' (ReDSS 2019) 19 <https://regionaldss.org/wp-content/uploads/2019/04/ReDss_Common_Accountability_Final.pdf> accessed 22 May 2020
30. .ibid 8
31. Africa's Voices Foundation, 'Common Social Accountability Platform: Results and Findings from Citizen-Led Discussions on Displacement and Durable Solutions in Somalia' (2019) <<https://regionaldss.org/wp-content/uploads/2019/05/CSAP-FINAL-PRESENTATION-2019.pdf>> accessed 9 September 2020
32. Federal Government of Somalia, 'Submission to the UN Secretary Generals' High-Level Panel on Internal Displacement' 7

- .ibid 6 .33
- .ibid .34
- Mark Yarnell, 'Durable Solutions in Somalia: Moving from Policies to Practice for IDPs in Mogadishu' (Refugees .35
.International 2019) Field Report
- Ministry of Planning, Investment and Economic Development, 'Somali National Development Plan 2020 to 2024' <<http://mop.gov.so/wp-content/uploads/2019/12/NDP-9-2020-2024.pdf>> accessed 20 January 2020 .36
- ReDSS, 'ReDSS/IASC Framework' (Google Docs, 2020) <https://docs.google.com/spreadsheets/d/1AdZ2pztouz5dkCF8gEX8khuLo6d6hawpLtxeFjHljBc/edit?usp=embed_facebook> .37
.accessed 10 September 2020
- .Federal Government of Somalia (n 32) 6 .38
- Samuel Hall and Somali Disaster Resilience Institute, 'Solutions Analysis Update 2019: Case Study on Lessons Learnt and .39
Practices to Support (Re)Integration Programming- Mogadishu, Baidoa and Kismayo' (ReDSS 2019) 10 <<https://regionaldss.org/wp-content/uploads/2019/10/FINAL-SA.pdf>> accessed 9 September 2020
- .ReDSS, 'Somalia: Lessons Learned from the EU Re-Integ Durable Solutions Consortia (2017-2020)' (n 14) 6 .40
- ReDSS, 'Adoption of Durable Solutions Programming Principles by the Federal Government of Somalia' (ReDSS, 15 .41
October 2019) <<https://regionaldss.org/index.php/2019/10/15/adoption-durable-solutions-programming-principles-federal-government-somalia/>> accessed 9 September 2020
- ReDSS, 'Durable Solutions Analysis in Somalia over Time: Lessons Learned from the Use and Adaptation of the ReDSS .42
Framework 2016-2019' (JIPS/ReDSS Webinar, 2019) 8
- OCHA, 'Humanitarian Response Plan Somalia' (United Nations 2020) 92–95 <https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/20202101_humanitarian_response_plan_somalia.pdf> .43
.accessed 11 October 2020
- Walter Kaelin, 'Somalia: Displaced Population and Urban Poor No Longer Left Behind' .44
.United Nations Somalia 2019) 7)
- المبادئ السبعة هي: أن تكون بقيادة الحكومة؛ وعلى أساس كل منطقة على حدة؛ وجماعية وشاملة؛ وتشاركية ومجتمعية؛ وعلى أساس الحقوق والاحتياجات؛ .45
ومراعية للاعتبارات الجنسانية، والعمر، والإعاقات، والتمهيش؛ ومستدامة. راجع Federal Government of Somalia, United Nations Somali and ReDSS, 'Durable Solutions Programming Principles
'ReDSS, 'Durable Solutions Programming Principles' <<https://regionaldss.org/wp-content/uploads/2019/04/Endorsed-DS-Programming-Principles-FINAL.pdf>> .
(Adoption of Durable Solutions Programming Principles by the Federal Government of Somalia' (n 41
). راجع كذلك، ReDSS, 'Somalia: Lessons Learned from the EU Re-Integ Durable Solutions Consortia (2017-2020)' (n 14) 8 .46



الصومال. خاليمي، أم لطفل بعمر السادسة
تتضح انشغالها في متجرها الصغير الكائن في
سالاما 2، واحدة من المستوطنات الخاصة
بالنازحين داخليًا في جالكايو، ولاية بونتلاند.
© حقوق الملكية محفوظة لكارولين أوبيل
من مفوضية اللاجئين | 2018

الصومال

استكشاف خيارات مشاركة قيمة الأرض لدعم إيجاد الحلول الدائمة في المناطق الحضرية

والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية إعداد التقرير "نحو تنمية حضرية مستدامة في الصومال والحلول الدائمة للنازحين داخليًا على نطاق واسع."⁴ يقدم التقرير، بشكل خاص، الخيارات المتاحة أمام البلديات الحضرية في الصومال - بدعم من المجتمع الدولي - للاستفادة من "أدوات مشاركة قيمة الأراضي" في عمليات التنمية الحضرية طويلة المدى لتحقيق أقصى استفادة من الأراضي الحضرية، وتوفير حقوق إيجار أقوى للنازحين داخليًا، وإدارة دخل لتمويل الحلول الدائمة من أجل النازحين داخليًا. تعتمد أدوات مشاركة قيمة الأراضي⁵ على الافتراض المنطقي بأن المجتمع الكبير، وليس الملاك الأفراد فحسب، يجب أن يستفيد عندما تؤدي الاستثمارات العامة، مثل تشييد الطرق وشبكة المجاري، إلى زيادة قيم الأملاك.⁶

تصارع البلديات الحضرية الآخذة في النمو بسرعة في الصومال لتتمكن من الاستجابة لما يزيد عن مليونين من النازحين داخليًا¹ الذين يعيشون حاليًا في مدنها، حيث وصل العديد منهم منذ سنين أو حتى عقود مضت.² ونظرًا إلى أن نحو 80 في المئة من النازحين داخليًا يفضلون الإدماج المحلي،³ فإن البلديات الحضرية في الصومال تشاطر التحدي العام المتمثل في إدراج الموارد اللازمة من أجل تمويل بناء المساكن وتقديم الخدمات العامة، الأمر الذي قد يتكلف مئات الملايين من الدولارات، وسيتمكن جميع النازحين داخليًا من العثور على حل دائم وليس مجرد قلة مختارة.

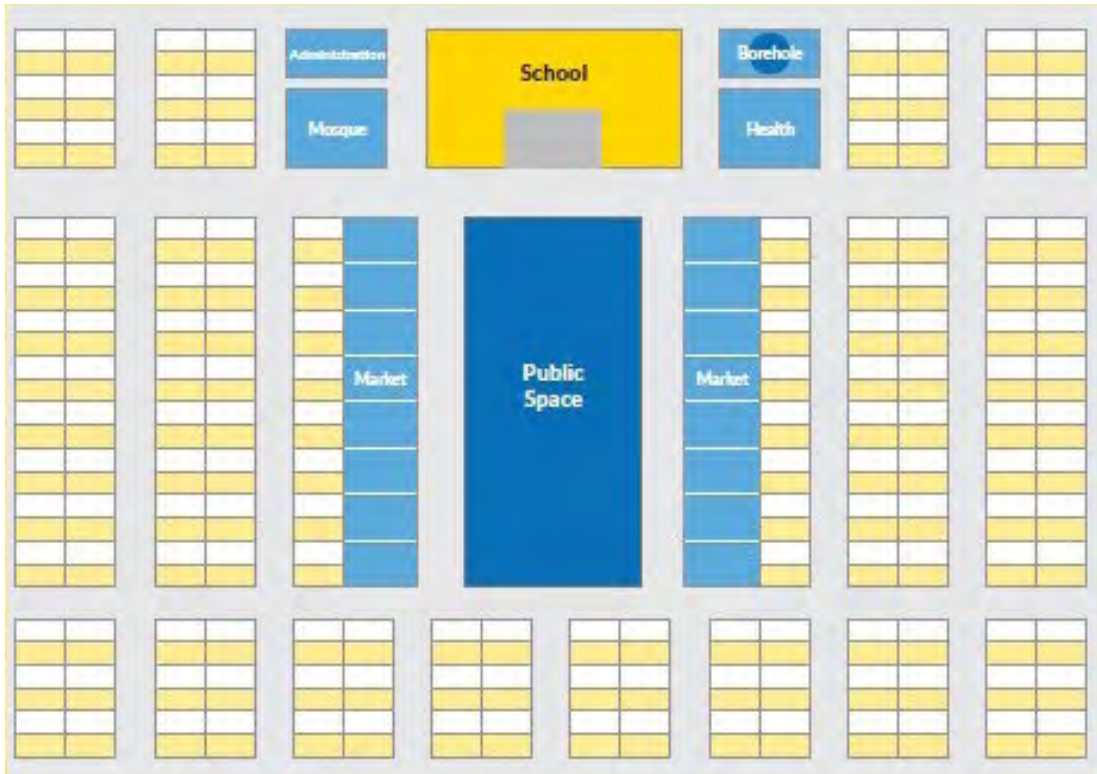
في عام 2019، طلب المكتب المتكامل للأمم المتحدة لنائب الممثل الخاص للأمين العام

الصحية والطرق، بدعم من الاستثمارات الإنمائية الدولية التي تُسهم في زيادة القيمة الكلية للأراضي.

يستغرق تنفيذ الاقتراحات العديدة المُقدمة في التقرير سنوات، مع ضرورة وجود إدارة حضرية وإدارة أراضٍ معززة، إلى جانب إجراء تحليل لتقييم ديناميكيات الصراع، وأسواق الأراضي والمنازل، وأصحاب المصلحة المتنوعين.⁹ كما يجب كذلك بذل المزيد من الجهود الشاملة في الإدارة الحضرية وإدارة الأراضي لإكمال مثل هذه المقاربات، وتباين تلك الجهود حاليًا بين المناطق في الصومال.¹⁰ فبعض الحكومات المحلية يعمل بصدد تسجيل الملكيات، وإصدار سندات ملكية الأراضي، وتخصيص مواقع المستوطنات للنازحين داخليًا والمجتمعات المعرضة لخطر الإخلاء بوصفه جزءًا من الخطط الكبيرة لتحسين المواقع. لا شك أن مثل هذه الجهود الشاملة طويلة الأجل للتخطيط ستكون أساسية لنجاح جهود التنمية والتخطيط العمراني التي تتناول في الوقت نفسه الاحتياجات الإنسانية الحالية والعاجلة، بينما تتمسك كذلك برؤية طويلة الأجل لتحقيق الحلول الدائمة.¹¹

على سبيل المثال، يستكشف التقرير كيف يمكن لمدينة بوساسو تعزيز خيارات مشاركة قيمة الأراضي للعمل نحو إيجاد الحلول الدائمة لما يقرب من 130 ألف نازح داخلي في المدينة.⁷ وأحد الاحتمالات المتاحة هو التفاوض بشأن اتفاق تقاسم الأراضي مع أحد كبار الملاك الخاصين، حيث ستسلم البلدية حصة من الأرض مقابل توفير الخدمات الأساسية وإنشاء الطرق لملكية هذا المالك. ومن خلال استخدام هذه الطريقة ومبادلة أرض البلدية مع ملك الأراضي الخاصة الآخرين لضم مناطق إعادة تطوير أكبر، ستتمكن مدينة بوساسو عندئذٍ من البحث عن وسائل إدرار المزيد من الدخل لإيجاد الحلول الدائمة وتأمين حياة الأراضي للنازحين داخليًا. وتوفر نماذج سندات ملكية الأراضي فرصًا أخرى.⁸ على سبيل المثال، يمكن للنازحين داخليًا الذين يعيشون ويعملون ويؤجرون المنازل في بوساسو لعدة سنوات شراء قطعة أرض من البلدية. وبمجرد الحصول على سند بملكية الأرض، يمكن للنازحين داخليًا عندها بيع نصف الملكية لتمويل بناء منازلهم الخاصة. وسيكون نقل ملكية الأراضي جزءًا من خطة التنمية الواسعة للمنطقة التي تشمل المدارس والمراكز

مثال على نموذج لسند ملكية أرض، يقسم فيه النازحون داخليًا قطع الأراضي ويبيعون نصيبًا من الأرض لتمويل تشييد منازلهم. الصورة: أوبري وكاردوسو، ص. 30.



الحواشي

1. رغم أن الأرقام الدقيقة غير متاحة، إلا أن نسبة 80 في المئة تقريبًا من نحو 2.6 مليون من النازحين داخليًا في الصومال يعيشون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. OCHA Somalia, '2020 Somalia Humanitarian Needs Overview' (UN OCHA 2019) Humanitarian Programme Cycle. <<https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2020%20Somalia%20Humanitarian%20Needs%20Overview.pdf>> accessed 30 January 2020.
2. يقدر أن نسبة 45 في المئة من النازحين داخليًا قد نزحوا منذ أكثر من ثلاث سنوات. Dyfed Aubrey and Luciana Cardoso, Towards Sustainable Urban Development in Somalia and IDP Durable Solutions at Scale (United Nations Somalia 2019) 11.
3. OCHA Somalia (n 1) 59.
4. (Aubrey and Cardoso (n 2).
5. تتضمن أدوات مشاركة قيمة الأراضي "الرسوم على التحسينات"، مثل المبلغ الذي يدفعه أصحاب الملكيات مرة واحدة للمساعدة على تمويل إنشاء طريق جديد. هناك أيضًا أدوات معقدة أكثر، مثل "تقاسم الأراضي" (مبادلة حصة من الأراضي الخاصة مقابل تحسين البنية التحتية)، أو "إعادة تهيئة الأراضي" (يقوم ملاك الأراضي بتجميع أملاكهم معًا لإجراء مشروع إعادة تطوير بقيادة السلطات المحلية)، أو "مبادلة الأراضي" (تبديل قطع الأراضي العامة والخاصة لإعادة تطوير المناطق). وتتطلب جميعها "إدارة أراضي للوفاء بالغرض" تكون قوية وتطبق "المنهجيات المكانية والقانونية والمؤسسية" اللازمة لضمان تأمين حيازة الأراضي للجميع من خلال نهج محلية ومجتمعية موفرة في التكاليف وقائمة على الأدلة. ibid 27–29.
6. ibid 7.
7. ibid 34.
8. ibid 29–30.
9. ibid 23.
10. في عام 2001، اعتمدت صومالييلاند قانون إدارة الأراضي الحضرية رقم 17، ووضعت حكومات الولايات الاتحادية في بونتلاند وولايات الجنوب الغربي مسودة تشريع لا تزال قيد الاستعراض. وعلى المستوى الاتحادي، شهد ديسمبر من عام 2019 القراءة الثانية لمشروع قانون تخطيط المدن.
11. جدير بالملاحظة أن حكومة الصومال الاتحادية دمجت مسألة إيجاد الحلول الدائمة للنازحين داخليًا في خطتها التاسعة للتنمية الوطنية للفترة (2020-2024) ورؤيتها للعام 2040، كما طورت سلطات البلديات، كما في بيدوة ومقديشو، إستراتيجيات شاملة ومتعددة القطاعات لإيجاد الحلول الدائمة، مرتبطة بإستراتيجيات التنمية الحضرية المستدامة، بما في ذلك رؤيتها الحضرية الخاصة للعام 2040.



الصومال. أفراد المجتمع النازح يشاركون في مناقشات للتوصية بحلول دائمة من أجل نزوحهم من خلال مشروع Mindimo. © حقوق الملكية محفوظة للمنظمة الدولية للهجرة الصومال

الصومال تجربة مشروع Midnimo في البرمجة المتكاملة للأعمال الإنسانية والإنمائية وبناء السلام بشأن الحلول الدائمة

1. السياق

الأمن فيما سبق. وأتاح هذا الوصول المحسن للوكالات الإنسانية فرصة تزويد النازحين داخليًا بالمساعدة وتجنب المجاعة. ولكن، بسبب تفضيل نسبة 80 في المئة من النازحين داخليًا للإدماج المحلي بدلاً من العودة أو إعادة التوطين بوصفه حلًا دائمًا³، يُنظر على نحو متزايد إلى النزوح في الصومال بوصفه تحديًا حضريًا خطيرًا⁴. فالمناطق الحضرية تفتقر إلى ما يكفي من المؤسسات والموارد المالية والبنية التحتية المادية لتلبي احتياجات التعداد

بين عامي 2016 و2019، زاد عدد النازحين داخليًا الفارين من الجفاف والصراع في الصومال عن الضعف من 1.1 مليون إلى 2.6 مليون شخص¹. ونتيجة لجهود الاستقرار والاستثمارات المهمة في المناطق الحضرية خلال السنوات الأخيرة²، سعت الأغلبية العظمى من النازحين داخليًا وراء الأمان الذي تتيحه المناطق الحضرية وشبه الحضرية التي كانت تعاني انعدام

“The CAP is from the community not from the implementing agency. All the people listed their needs, harmonized them and produced a strong and representative book that explains the needs of all parts of the communities... Anybody from Dollow district who wants to do something can pick from the desired projects as it is relevant to the community’s needs.”

العائدين والأشخاص النازحين داخليًا المؤهلين، 2019،¹² وتم التصديق على اتفاقية كمالا. وبدءًا من أكتوبر 2020، شرعت الحكومة الاتحادية تضع تشريعيًا وطنيًا للنازحين داخليًا، بدعم من خبير دولي في شؤون النازحين داخليًا،¹³ وكانت تنتهي كذلك من إستراتيجية وطنية لإيجاد الحلول الدائمة.

2. وصف الحالة

لأول مرة في تاريخ الصومال، بدأ مشروع Midnimo (الوحدة) في ديسمبر 2016 بوصفه مشروعًا مشتركًا بين المنظمة الدولية للهجرة (IOM) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بهدف تعزيز الإدارة المحلية، وإيجاد الحلول الدائمة من أجل النازحين داخليًا واللاجئين العائدين، وتحسين التماسك الاجتماعي من خلال البرمجة المتكاملة للأعمال الإنسانية والإنمائية وبناء السلام. وقد قام صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري بدعم المجموعة المتنوعة من أنشطة المقاطعات التي شملها المشروع في المناطق الحضرية للمجتمعات المتأثرة بالنزوح في جوبا لاند وولايات الجنوب الغربي (مشروع Midnimo I).¹⁴ وبعد هذه المرحلة الأولية الإيجابية، توسع مشروع Midnimo إلى ولايتي هيرشابل وجمدج في عام 2018 (مشروع Midnimo II)، مع وجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه شريكًا إضافيًا وتأكيد كبير على الاعتبارات الجنسانية على مستوى المشروع ككل.¹⁵

يتألف مشروع Midnimo من ثلاث ركائز للأنشطة:

1. تمكين المجتمع والتماسك الاجتماعي، بقيادة المنظمة الدولية للهجرة

لقد سعى مشروع Midnimo، في الأساس، إلى استعادة شرعية الحكومة وثقة الأفراد بها على مستوى المقاطعات. ومع وجود بعض الاستثناءات، خضعت المقاطعات لإدارة “حكومات تصريف أعمال” ضعيفة معينة سياسيًا تعلق الانتخاب الرسمي لمجالس المقاطعات. عمد مشروع Midnimo إلى

السكاني المتزايد.⁵ وتشير تحليلات الفقر إلى أن النازحين داخليًا قد تأثروا بشكل غير متوازن بكل من الفقر المالي والاستبعاد على السواء.⁶ بينما يتحرك النازحون داخليًا إلى المناطق الحضرية غير المخطط لها، تتغير كذلك المخططات الديمغرافية للصومال من الشكل السكاني القائم في الأساس على الانتماء العشائري الريفي إلى سكان المدن الحضريين، مما يؤدي إلى إمكانية إعادة إشعال الصراعات التاريخية وزيادة التنافس على الموارد القليلة.

في عام 2016، أطلقت حكومة الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري بالصومال مبادرة إيجاد الحلول الدائمة (DSI) لوضع نهج مبتكرة للعثور على الحلول الدائمة من أجل النازحين داخليًا واللاجئين العائدين. ولقيت المبادرة الدعم من جانب نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، ونائب رئيس الوزراء، ويُجرى الآن تحويلها إلى حركة وطنية مملوكة بالكامل بقيادة الأمانة الوطنية لإيجاد الحلول الدائمة. وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الخطوات لضمان وجود مقاربات على مستوى الحكومة بأكملها،⁷ أثبتت مبادرة إيجاد الحلول الدائمة أهميتها في تأسيس منتدى شامل ومخصص للحكومة والمجتمع الدولي للوصول إلى فهم مشترك بشأن الصعوبات أمام إيجاد الحلول الدائمة التي تتجاوز الاستجابات الإنسانية، والإنمائية، وبناء السلام/ الدولة. كما أن قدرة مكتب المنسق المقيم على مراقبة قدرة الأمم المتحدة على مستوى البلد سهلت بصورة كبيرة كذلك تطوير برامج أمم متحدة مشتركة تحت عباءة المبادرة. إن خطة التنمية الوطنية للصومال للفترة 2020-2024،⁸ وإطار التعافي والقدرة على مواجهة الأزمات في الصومال،⁹ والإطار الإستراتيجي للأمم المتحدة في الصومال للفترة 2017-2020¹⁰ تضمنت جميعها موضوع إيجاد الحلول الدائمة بوصفها أولوية إستراتيجية. وفي أواخر عام 2019، اعتمدت الحكومة الاتحادية السياسة الوطنية بشأن اللاجئين-العائدين والأشخاص النازحين داخليًا،¹¹ وأصدرت البروتوكول المؤقت بشأن توزيع الأرض للسكن على اللاجئين-

من واقع إدراك أن الاكتفاء الذاتي هو عامل أساسي لإيجاد الحلول الدائمة.¹⁷ وعلاوة على مشروعات النقد لقاء العمل التقليدية، يستخدم مشروع Midnimo تقييمات نظم السوق وتحليل القطاع لتحديد المشروعات التي تقدم التنوع في فرص إدراج الدخل لكل من النازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة على السواء. كما دُرِّب الشباب الواعد من النازحين داخليًا وحصلوا على منح البدء للابتكار في مجال الأعمال.

يخضع مشروع Midnimo للإشراف من جانب لجنة توجيهية مشتركة، بعد تطبيق طريقة الأمم المتحدة للبرمجة المشتركة بالتعاون مع الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء، وتضم اللجنة ممثلين من المستوى الاتحادي، ووزارة الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة، إضافةً إلى وزارات الداخلية، والتخطيط، والتجارة في الولايات الاتحادية الأعضاء المستهدفة. وتجتمع اللجنة مرتين سنويًا لضمان التنسيق بين الوزارات فيما يتعلق بتطوير خطة عمل مشروع Midnimo، وتخصيصات الميزانية، ورسد التنفيذ. كما تتولى سلطات الحكومة المحلية أيضًا قيادة بعض أنشطة المشروعات، مثل: تسهيل عقد المشاورات الخاصة بخطة العمل الجماعية وتنفيذ الاستقصاءات التحضيرية لخطط العمل الجماعية.

3. النتائج التي تعود على الأشخاص النازحين داخليًا وغيرهم

لقد كان تطوير خطط العمل الجماعية أكثر من مجرد أداة لتحديد الأولوية من أجل وضع برنامج. لقد أسهمت عملية التخطيط ذاتها في تحسين التماسك الاجتماعي والثقة حيث اجتمعت مجموعات الأشخاص المختلفة معًا للاتفاق على أولويات المجتمع. وكان بمقدور النازحين داخليًا والعائدين التعبير عن آرائهم إلى جانب غيرهم من أفراد المجتمع، مما أسهم في خلق بيئة إيجابية لتسوية النزاعات المحتملة التي قد تظهر في المستقبل.¹⁸ كما ساعدت القيادة من جانب سلطات الحكومة طوال تنفيذ المشروع على استعادة الثقة بالمؤسسات المحلية.

تدريب سلطات المقاطعات وأصحاب المصلحة المحليين لقيادة عمليات التخطيط الشاملة من أجل وضع خطط عمل جماعية (CAPs) بمشاركة النازحين داخليًا، والعائدين، وغيرهم من أفراد المجتمع. ومن ثمّ قامت سلطات الحكومة المحلية بالتعاون مع شركاء Midnimo، بقيادة عملية تنفيذ مشروعات خطط العمل الجماعية ذات الأولوية، سواء كانت بناء مدرسة جديدة، أو تجديد ملعب رياضي، أو إصلاح مرافق صحية. وتولت فرق الرصد المجتمعية مهمة تقييم عمليات تنفيذ خطط العمل الجماعية وإعداد التقارير بشأنها.

2. المرونة الحضرية، بقيادة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

توجد نحو نسبة 85 في المئة من مواقع مستوطنات النازحين داخليًا على أراضٍ خاصة استنادًا إلى اتفاقات غير رسمية، مما يُعزِّض النازحين داخليًا للنزاعات على الأراضي والإخلاء.¹⁶ لذلك، يدعم مشروع Midnimo إصدار تشريع الأراضي على أساس الأرض التشاركية وعمليات التخطيط العمراني. كما يسعى أيضًا إلى تأسيس لجان إقليمية لتسوية منازعات الأراضي ولجان تسوية المنازعات المجتمعية لتقديم الوساطة والنصح حول الخيارات القانونية الأخرى لتسوية المنازعات. وأخيرًا، يتضمن المشروع مشروعات تجريبية لترقية المستوطنات حيث يعيش العديد من النازحين داخليًا والعائدين من خلال التضمين الرسمي للمستوطنات غير الرسمية في التخطيط الرسمي وربطها بالخدمات الأساسية. لقد استقبلت بيدوا، التي يسكنها حاليًا أكثر من 300 ألف من النازحين داخليًا، تدفقًا كبيرًا من الأشخاص النازحين بين نوفمبر 2016 وسبتمبر 2017 الذين التجؤوا إلى المستوطنات العشوائية. ودعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية القرار الإستراتيجي لصالح التطوير المكاني للمدينة من أجل دمج مساكن ميسورة التكلفة وتوفير الخدمات الأساسية للنازحين داخليًا من خلال حلقة عمل للتخطيط مع حكومة الولاية والحكومة المحلية.

3. سبل كسب العيش والعمالة، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يسعى المشروع كذلك إلى دعم قدرة القطاع الخاص على توفير فرص عمل غير استخراجية،



الصومال، امرأة نازحة داخليًا ترتب الفاكهة والخضراوات في السوق في إفمادوو.
 © حقوق الملكية محفوظة لريكا توباز من المنظمة الدولية للهجرة | 2019

4. مشاركة النازحين داخليًا

جزء أساسي من تنفيذ مشروع Midnimo على المستوى المحلي هو عقد حلقة عمل مكثفة مدة خمسة أيام، بقيادة سلطات الحكومة المحلية المدربين، تقوم خلالها المجتمعات المتأثرة بالنزوح بوضع خطط العمل الجماعية لتحديد أولويات احتياجاتهم اعتمادًا على التحليل السياقي. وتتضمن حلقة العمل جلسة "إفصاح عن م ظروف التمويل"، تعلن خلالها الوكالات الشريكة عن مستويات التمويل التي يمكنهم الإسهام بها حتى يتمكن أفراد المجتمع من تحديد أولويات المشروعات وفقًا لذلك.

وتستخدم خطط العمل الجماعية، في نسختها المطبوعة، بمنزلة أداة تخطيط مركزي للمقاطعات. وتتولى وزارة الداخلية، عبر مكتب الحاكم، مسؤولية التنسيق المالي ورصد تنفيذ خطط العمل الجماعية. ومع ذلك، يقوم أفراد المجتمع أيضًا بعمليات الرصد وتقديم التقارير العلنية حول تنفيذ خطط العمل الجماعية من خلال فرق الرصد المجتمعية، التي تقوم بدورها بتسهيل قدرة أفراد المجتمع على إعادة تحديد أولويات المشروعات كما يلزم.

وفيما يتعلق بالنازحين داخليًا في بيدوا، تعكف حاليًا المنظمة الدولية للهجرة على بناء مساكن من أجلهم، بينما تتخذ كل الجهود لاستكشاف كيف يمكن دمج النازحين داخليًا بصورة إضافية ضمن مقاربات تنمية للاستخدام المختلط. على سبيل المثال، عندما خصصت الحكومة موقعًا جديدًا لإعادة التوطين الطوعي واسع النطاق للنازحين داخليًا، ساعدت فرق عمل التنسيق بالمخيمات، بقيادة المنظمة الدولية للهجرة، في عملية تخطيط الموقع، بينما وضع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مسودة المبادئ التوجيهية لضمان أن تطوير المنطقة بين المدينة والموقع الجديد يُربط بسلاسة ويتم الحصول على الخدمات والمرافق الكافية لكل من النازحين داخليًا والمجتمع المضيف. كما يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية كذلك بالتعاون مع السلطات المحلية لاستكشاف كيف يمكن إدار الإيراد المالي من قيمة الأرض المرتفعة بسبب خطط توسيع المدينة حتى يمكن توفير المزيد من المنازل والخدمات الأساسية حسب المطلوب.

5. التحديات

إن أنشطة التخطيط المجتمعية ليست سهلة. فهي تعني الإنشاء والتدريب لكل من فرق الوساطة الأساسية، وفرق العمل المجتمعية، ولجان الرصد والتقييم المجتمعية، ولجان تسوية المنازعات المجتمعية، والسلطات المحلية.¹⁹ ويعتمد نجاح كل فرقة ومستوى مشاركتها بقوة على القيادة والمبادرة الفردية، حيث إن مشروع Midnimo لا يدفع مقابل المشاركات المجتمعية، على عكس بعض المنظمات غير الحكومية في الصومال. ورغم الجهود المبذولة لضمان المشاركة الفعالة من جانب النازحين داخليًا، والنساء، والشباب، وكبار السن في خطط العمل الجماعية، لم يتم تحقيق الأهداف الموضوعية لمشاركة الإناث في جميع المقاطعات.²⁰

إن توفير مستويات كافية من التمويل لخطط العمل الجماعية شكلت تحديًا كذلك، الأمر الذي من المحتمل أن يعرض النتائج الإيجابية لعمليات التخطيط المجتمعي للخطر عند عدم تنفيذ كل المشروعات ذات الأولوية. وفي بعض الأحيان أجبرت الظروف المعارضة كذلك مشروع Midnimo على إعادة ترتيب أولويات التدخلات لتلبية الاحتياجات المنقذة للحياة، مثل توفير المياه أثناء الجفاف. وقد نجح مشروع Midnimo بالفعل في تعزيز مصادر التمويل المتعددة من خارج موارد المشروع الخاصة، بما في ذلك الإسهامات بواسطة البنك الدولي، والقطاع الخاص، والمشتتتين، لتمويل المشروعات الفردية في خطط العمل الجماعية. واستطاع بعض المسؤولين المحليين الترويج لخطط العمل الجماعية الخاصة بهم على مستوى الولاية الاتحادية والجهات المانحة. وبناءً على ذلك، لم تكن العوائد المحققة بنفس المستوى المرجو في الأصل، في ظل تلقي خطط العمل الجماعية لمستويات غير متساوية من التمويل في المقاطعات المختلفة.²¹

ويشير ذلك إلى تحدٍّ أكبر، وهو كيفية توسيع نطاق المشروعات الناجحة مثل مشروع Midnimo ليصل إلى 2.6 مليون من النازحين داخليًا في الصومال. ومن المأمول أنه إذا حصلت الصومال على تخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون،²² فإن الحكومة الاتحادية ستتمكن من الحصول على تدفقات تمويلية للانخراط بإيجاد الحلول الدائمة ضمن أنشطتها الواسعة للحد من الفقر، كما هو موضح في

خطة التنمية الوطنية. وسيكون من المهم أيضًا توسيع الشراكات وإنشاء حوافز، مثل المنح المثلثة، التي تعتمد على التجربة الإيجابية لمشروع Midnimo حتى اليوم، ومن ثمَّ إدرار تدفقات تمويلية بديلة من القطاع الخاص والمشتتتين الصوماليين للعناصر الممولة في خطط العمل الجماعية. ويمكن تطوير شراكات القطاع الخاص وتنظيمها كذلك بصورة إستراتيجية على أساس من السياسات القوية الواضحة التي تضمن فرض الضرائب وإدرار الدخل للحكومة.

6. الدروس المستفادة

إن الشراكات الفردية والمؤسسية مهمة، ولا سيما في بيئة الصومال المتقلبة. فتنفيذ أي مشروع ناجح يتطلب التكيف مع كل سياق محتمل لتحديد المؤسسات وأصحاب المصلحة الأفضل للاضطلاع بمهمة تيسير المناقشات بشأن إيجاد الحلول الدائمة، سواء كان حاكمًا محليًا أو موظفًا في وزارة التخطيط. على سبيل المثال، اعتمد مشروع Midnimo على الموظفين الوطنيين للتوسط في إقامة العلاقات وبناء الثقة تدريجيًا مع السلطات المحلية، الذين شاركوا عندئذٍ في حلقة عمل تدريبية مدة خمسة أيام حول قيادة خطط العمل الجماعية. والرصد والتحليل من جانب الأطراف المؤسسية وصاحبة المصلحة أمر مهم من أجل تحديد قيادة المشروع الفعالة. كما أن وجود لجنة توجيهية مشتركة لإدارة المشروع كان مهمًا أيضًا لتعزيز التعاون بين الوزارات.

مع ذلك، ورغم طبيعة مشروع Midnimo القائمة على قيادة الحكومة، كان من الصعب على المشروع تقييم حجم مشاركته في الجهود الكبيرة المبذولة لإيجاد الحلول الدائمة. ويجب أن تتوافق خطط العمل الجماعية على نحو مثالي مع خطة التنمية الوطنية للفترة 2020-2024 وتُدْمَج في خطط تنمية الولاية الاتحادية. ومن شأن إنشاء الفرق العاملة المعنية بإيجاد الحلول الدائمة على مستوى المقاطعة والولاية الاتحادية أن يساعد كما هو متوقع في المرحلة التالية من مبادرة إيجاد الحلول الدائمة. كما أن وجود الإطار المتعلق بإيجاد الحلول الدائمة قد يسهل أيضًا تطوير منصة تمويل متعدد تلبية الحاجة إلى التكيف مع الأحداث غير المتوقعة، وتساعد على تكوين شراكات أقوى، مع القطاع الخاص على سبيل المثال.

7. لماذا يُعد ذلك مثالًا جيدًا للمشاركة

تمثل الصومال بيئة عمل معقدة ومتقلبة للغاية. ومع ذلك، يثبت مثال Midnimo أنه من الممكن تنفيذ استجابات بقيادة الحكومة على أساس كل منطقة على حدة لإيجاد الحلول الدائمة لسد الفجوة بين الجوانب الإنسانية والإنمائية. كما يؤكد أيضًا إمكانية إنجاز الكثير لدعم النازحين داخليًا حتى إذا كان الموقف العام لم يؤدي بعد إلى إيجاد الحلول الدائمة.

إن حقيقة أن المسؤولين المحليين قد سهّلوا خطط العمل الجماعية من خلال المشاركة المجتمعية الواسعة تتباين على نحو إيجابي وقوي مع تقييمات الاحتياجات العادية التي قامت بها المنظمات غير الحكومية وحدها مع النازحين داخليًا. لقد استطاع مشروع Midnimo أيضًا بناء ملكية الحكومة بنجاح من خلال ضمان أن أهدافه تتوافق مع أولويات الحكومة الأخرى، مثل: الإطار الوطني المعني بالحكم المحلي لمنطقة واداجير²³ ومبادرة إيجاد الحلول الدائمة، مما يسهّل عملية تكامل خطط العمل الجماعية ضمن الخطط الوطنية وخطط الولاية الاتحادية العضو.²⁴

جدير بالذكر أن الجهود المبذولة لتحسين سبل كسب العيش بدأت بتقييمات شاملة قائمة على السوق وعمليات مسح اجتماعي درست ما إذا كانت البنية التحتية اللازمة موجودة لضمان أن النازحين داخليًا الذين يعيشون في مناطق حدية يمكنهم الوصول إلى فرص كسب الرزق. على سبيل المثال، أسس برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بنية تحتية سوقية في هيرشابل لتبّت الاحتياجات الخاصة بكل من المجتمع المضيف والنازحين داخليًا على السواء.

ترك مشروع Midnimo كذلك أثرًا تحفيزيًا من خلال إلهام عملية تطوير المشروعات الأخرى في الصومال.²⁵ على سبيل المثال، في منطقة الاستقرار، قادت مقارنة Midnimo بشأن إشراك المجتمع والتركيز على تسويات نزاعات الأراضي إلى تنفيذ مشروع بقيمة 7 ملايين يورو في المناطق المستعادة حديثًا بواسطة المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. كما أن المشروع المعني بإيجاد الحلول الدائمة، الذي يحمل اسم Danwadaag، راعى الاعتبارات الخاصة بناوحي الأمان وبناء السلام والتخطيط المجتمعي، كما ضم عنصرًا معنيًا بحل الأزمات، أتاح المرونة اللازمة للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة في البيئات محتملة التقلب. وبالمثل، يعكف برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإدارة المحلية الحالي على استخدام خطط العمل الجماعية لتكون بمنزلة نسخة أولية لخطط تنمية المقاطعات والدورات العامة للإدارة المالية في المناطق التي تتحول فيها المقاطعات ببطء إلى نظام أعضاء مجلس المدينة المنتخبين ديموقراطيًا.

إن الاهتمام الخاص لمشروع Midnimo بتسوية نزاعات الأرض واستخدام أدوات التخطيط العمراني قد توسع بصورة إضافية إلى برامج أخرى في الصومال، مثل: مشروع الإصلاح الزراعي Dhulka Nabaada (أرض السلام)،²⁶ ومشروع مشترك Saameynta/IMPACT، يعتمد على مشاركة قيمة الأرض بوصفها آلية لإدراج الإيرادات والتمويل المستدام لتقديم الخدمات إلى المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح. ويُجرى في هذه المرحلة وضع مسودة المشروع، حيث اعتمده مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال، ووفرت جهتان مانحتان مهتمتان بالأمر المساهمات له.

1. OCHA Somalia, '2020 Somalia Humanitarian Needs Overview' (UN OCHA 2019) Humanitarian Programme Cycle 2020 47 <<https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2020%20Somalia%20Humanitarian%20Needs%20Overview.pdf>> .accessed 30 January 2020
2. World Bank Approves \$112 Million to Strengthen Local Government Capacity and Provide Urban Infrastructure for Somalis' (The World Bank, 9 December 2019) <<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/12/09/world-bank-approves-112-million-to-strengthen-local-government-capacity-and-provide-urban-infrastructure-for-somalis>> accessed 23 March 2020
3. OCHA Somalia (n 1) 59
4. Dyfed Aubrey and Luciana Cardoso, Towards Sustainable Urban Development in Somalia and IDP Durable Solutions at (Scale (United Nations Somalia 2019)
5. Ministry of Planning, Investment and Economic Development, 'Somali National Development Plan 2020 to 2024' 23 <<http://mop.gov.so/wp-content/uploads/2019/12/NDP-9-2020-2024.pdf>> accessed 20 January 2020
6. .ibid 22
7. 'Walter Kaelin, 'Somalia: Displaced Population and Urban Poor No Longer Left Behind' (United Nations Somalia 2019)
8. .Ministry of Planning, Investment and Economic Development (n 5) 23
9. .Federal Government of Somalia, 'Somalia Recovery and Resilience Framework' 5
10. Ministry of Planning, Investment and Economic Development and UN Somalia, UN Strategic Framework Somalia 2017-2020 (Federal Government of Somalia 2017) 30 <https://unsom.unmissions.org/sites/default/files/un_strategic_framework_2017-2020_somalia.pdf> accessed 30 January 2020
11. Federal Government of Somalia, 'National Policy on Refugee-Returnees and Internally Displaced Persons (IDPs)' <<https://www.refworld.org/pdfid/5d8332c64.pdf>> accessed 22 January 2020
12. Federal Government of Somalia, 'Somalia: Interim Protocol on Land Distribution for Housing to Eligible Refugee-Returnees and Internally Displaced Persons, 2019
13. قام السيد شالوكا بياني، المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخليًا، بتقديم المشورة القانونية حول تطوير قانون وطني للنازحين داخليًا.
14. كانت ميزانية مشروع Midnimo I 4.5 ملايين دولار أمريكي، مشتركة بين المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. IOM and UN-Habitat, 'Midnimo (Unity) - Support for the Attainment of Durable Solutions in Areas Impacted by Displacement and (Returns in Jubaland, South West and Hirshabelle States' (United Nations Peacebuilding 2019) PBF Project Progress Report 1
15. كانت الميزانية الإجمالية لمشروع Midnimo II تبلغ 2.7 مليون دولار أمريكي. United Nations Peacebuilding and others, 'Factsheet Midnimo-II (Unity)' <[https://www.souundp.org/content/dam/somalia/docs/FactsSheet/Midnimo%20II%20\(Unity\)%20Factsheetv2-7.pdf](https://www.souundp.org/content/dam/somalia/docs/FactsSheet/Midnimo%20II%20(Unity)%20Factsheetv2-7.pdf)> accessed 21 January 2020
16. OCHA Somalia (n 1) 47
17. UNDP, UN-Habitat and IOM, 'Midnimo II (Unity) - Support for the Attainment of Durable Solutions in Areas Impacted by Displacement and Returns in Galmudug and Hirshabelle States' (United Nations Peacebuilding 2019) PBF Project Progress Report 10
18. Axiom Monitoring and Evaluation Ltd., 'Midnimo Project to Maximize Peacebuilding Impact in Jubaland, South West and Hirshabelle States, Somalia' 10
19. UNDP, UN-Habitat and IOM (n 17) 5
20. .ibid 12
21. Axiom Monitoring and Evaluation Ltd. (n 18) 5
22. .Ministry of Planning, Investment and Economic Development (n 5) 20
23. Ministry of Interior and Federal Affairs, Wadajir National Framework for Local Governance (Federal Government of Somalia 2015)
24. Axiom Monitoring and Evaluation Ltd. (n 18) 10
25. Axiom Monitoring and Evaluation Ltd., 'The Catalytic Effects of Seven Community Action Plans (CAPs) under Midnimo 1 Project
26. UN-Habitat Somalia, 'Dhulka Nabaada (Land Of Peace): Land Reform In Somalia' (UN-Habitat) <<https://open.unhabitat.org/node/36591>> accessed 30 January 2020



جنوب السودان. المشاورات مع النازحين
داخلياً لصياغة مشروع قانون معني
بالنزوح الداخلي. © حقوق الملكية
محفوظة لمفوضية اللاجئين | 2018

جنوب السودان بناء التوافق بشأن صياغة مشروع قانون وطني معني بالنزوح الداخلي

تحيط بالتشكيل النهائي لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في فبراير 2020، والافتقار إلى الأدوات اللازمة لاستشارة النازحين بفعالية في أنحاء البلد.

تضمنت جلسات المشاورات مع النازحين داخلياً عروفاً عن الأطر المعيارية الحالية حول النزوح الداخلي، التي ساعدت كذلك على إثراء مشاركتها في أثناء العملية. وتبعاً لذلك، أتاحت العملية المعنية بوضع مشروع القانون للمشاركين من النازحين داخلياً فرصة تبادل معلومات جديدة مع مجتمعاتهم المعنية. وقد ركز النازحون داخلياً المشاركون في

في عام 2018، التزمت حكومة جنوب السودان بعملية للتصديق على اتفاقية كمبالا، وتُوِّج ذلك بصور "قانون تقديم الحماية والمساعدات إلى الأشخاص النازحين داخلياً لعام 2019". وكان مشروع قانون النازحين داخلياً بانتظار المراجعة من جانب وزارة العدل حتى وقت كتابة هذا التقرير.

ومن بين الصعوبات الأكثر تعقيداً في سبيل صياغة مشروع قانون النازحين داخلياً في جنوب السودان برزت مسألة جمع آراء النازحين داخلياً وتضمينها مع الأخذ في الاعتبار المصالح السياسية المتعارضة التي

العملية المعنية بوضع مشروع قانون النازحين داخليًا في جنوب السودان على الحاجة إلى وقف العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، وحماية حقوق النازحين داخليًا في السكن والأرض والملكية، وخاصةً ما يتعلق بالنساء. وقد تضمن مشروع قانون النازحين داخليًا في جنوب السودان حقوق الملكية تلك، وتكامل بمشروع سياسة للأراضي قيد الصياغة بدءًا من مايو 2020.

نتج عن العملية في جنوب السودان العديد من الدروس المستفادة المشابهة للدروس المستفادة من النيجر، ولا سيما ما يتعلق بأهمية تضمين جميع الأطراف المعنية ذات الصلة. وكانت عملية صياغة مشروع قانون النازحين داخليًا معقدة نتيجة ارتباطها بعملية بناء السلام في جنوب السودان. وفي هذا الصدد، كان من الضروري الحصول على الدعم التقني والمالي من المجتمع الدولي، بما فيه عملية GP20، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والتوجيه المحايد من الأستاذ شالوكا بياني الخبير القانوني لدفع العملية للمضي قدمًا تحت قيادة وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، بدعم

من لجنة العودة والتعافي ولجنتي برلمانيتين.

وكما حدث في النيجر، أظهرت عملية جنوب السودان أهمية وضع أساس للعملية، مع إجراء مراجعة قانونية متعمقة في وقت مبكر من العملية وإنشاء هيئة تنسيق بين الوزارات. كما استفادت العملية أيضًا من وجود منصات ومبادرات دولية، مثل: مبادرة GP20، لضمان أن صياغة مشروع قانون النازحين داخليًا تُجرى بتوجيه من المعايير والأطر الدولية.

ولكي يتم تبني قانون النازحين داخليًا، تم تركيز جهود المناصرة الجماعية حتى وقت كتابة هذا التقرير على التعاون مع الوزارات المعنية، مثل: وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، لتسرع وزارة العدل في مراجعة مشروع القانون. وبمجرد إجازته، سيتطلب التنفيذ أدوات مشتركة وموحدة لجمع البيانات وتحليلها لإثراء المقاربات متعددة القطاعات المخصصة لكل منطقة على حدة، التي يُفتقر إليها في الوقت الراهن.

جنوب السودان. "قبل الوصول إلى هذا المركز، اعتقدت أن المرأة ليس لها حق الحديث أمام الرجال. أريد للشابات التعرف إلى طريقة تختلف عن التي تعلمتها". سلوى أتهو، نازحة داخليًا بعمر 37 عامًا وأم لسبعة أطفال، تحمل حاوية ماء عبر موقع النازحين داخليًا دون بوسكو في جوبا، جنوب السودان.
© حقوق الملكية محفوظة لإليزابيث ماري ستوربات من مفوضية اللاجئين | 2020

السودان. ماشا عيسى، 23 عامًا، تسجل ابنها عيسى
جلال بعمر 20 شهرًا في مخيم السلام للأشخاص
النازحين داخليًا في شمال دارفور. عاشت ماشا في
المخيم على مدار 16 عامًا. © حقوق الملكية محفوظة
لموديسنا ندوبي من مفوضية اللاجئين | 2020

السودان

النازحون داخليًا لإلهام خطط العمل لإيجاد الحلول الدائمة

1. السياق

داخلي.² وحتى الوقت الراهن، نجد أن معظم المساعدة المقدمة إلى النازحين داخليًا في السودان سعت إلى تلبية الاحتياجات قصيرة ومتوسطة الأجل للنازحين من خلال مشاريع منفصلة ونادرًا ما تكون منسقة من جانب الأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام. ورغم أنها أنقذت الأرواح، إلا أن النازحين داخليًا لم يشعروا بتحسين ملحوظ في ظروفهم وظلوا مُتَّكِلين بصورة كبيرة على المساعدات. كما أن الموارد المالية المتناقصة والأزمات الإنسانية الجديدة في الأجزاء الأخرى من العالم زادت من صعوبة أن يحافظ المجتمع الدولي

رغم استمرار حوادث العنف، إلا أن صراع 2003 بين حكومة السودان والمجموعات المتمردة انحسر بشكل كبير في أواسط عام 2016. وهكذا، ومع انخفاض عمليات النزوح الجديدة والتحسين التدريجي في إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، طلب كبار المسؤولين الحكوميين من النازحين داخليًا العودة إلى الديار أو الإدماج محليًا.¹ وفي نهاية عام 2016، نزح ما يقرب من 3.3 ملايين نازح

2. وصف الحالة

مع الأخذ في الاعتبار هذه القيود، أطلق الفريق العامل المعني بإيجاد الحلول الدائمة، في أواخر عام 2016، مشروعًا تجريبيًا لوضع خطط عمل قائمة على أساس المناطق لإيجاد الحلول الدائمة في منطقتين داخل دارفور: أم دخن، مكان ريفي في وسط دارفور، ومدينة الفاشر، مكان حضري في شمال دارفور. وبدلاً من وضع إستراتيجية وطنية لإيجاد الحلول الدائمة،⁸ سُنستخَدم خطط العمل المحلية لتطوير برامج مشتركة في مجال العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمجتمع المتأثر بالنزوح ككل باستخدام "نهج مخصص لكل منطقة على حدة"، سواء كانت تلك المنطقة مستوطنة عشوائية أو حيًا أو قرية أو بلدة،⁹ وليس مجرد برامج للنازحين داخلًا أو للاجئين العائدين وحدهم. والأمل معقود على أن يُسهم المشروع في نهاية الأمر في الجهود الأكبر التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل الحصول على نتائج جماعية على المستوى الوطني وسيؤدي إلى تأسيس إستراتيجية وطنية لإيجاد الحلول الدائمة.

لقد استخدم نهجين مختلفين في المشروع التجريبي. فكانت الخطوة الأولى هي جمع المعلومات وتحليلها حول المجتمعات المحلية المعنية لإنشاء أساس من أجل وضع خطط العمل، مع التأكيد على دور مشاركات النازحين داخلًا في كل حالة.

استلهمت العمليتان من التوجيهات العالمية التي أكدت ضرورة التشاور والتخطيط المشترك مع المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح على أساس أي خطة للحلول الدائمة. فعملية التخطيط لخطة عمل أم دخن استلهمت من دليل 2017 "الحلول الدائمة في الممارسة العملية" الذي أعدته المجموعة العالمية للإنعاش المبكر وتحدد فيه المنهجية لتوظيف "التشاور والتخطيط المشترك مع المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح على أساس أي خريطة لإيجاد الحلول الدائمة".¹⁰ حيث يصف الدليل خمس خطوات في العملية: (1) بدء عملية إيجاد الحلول الدائمة؛ (2) الحصول على فهم أفضل حول المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح؛ (3) وضع أهداف للحلول الدائمة

على مستوى المساعدات التي يقدمها.

شهدت تلك الفترة كذلك عقد المناقشات، كجزء من مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني للعام 2016، لتحسين إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك من خلال الربط الأفضل بين تدخلات دعم الحياة والبرمجة الإنمائية طويلة الأمد لإنهاء مواقف النزوح الداخلية طويلة الأمد.³ وكان هدف فريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والجهات المانحة في السودان المؤيدة لتفعيل "أساليب العمل الجديدة" الطارئة،⁴ تحسين التعاون بين العمل الإنساني والتنموي. وبوجه خاص، سعت الأطراف الفاعلة الدولية في السودان إلى الحصول على "نتائج جماعية"، والتي كانت ستؤدي إلى "النتائج الملموسة والقابلة للقياس التي أرادت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتنمية وغيرها من الجهات ذات الصلة تحقيقها بالاشتراك خلال فترة 3-5 سنوات لتقليل من احتياجات الأشخاص والمخاطر وأشكال المعاناة الخاصة بهم وزيادة قدرتهم على مواجهة الأزمات".⁵

اجتمعت الأطراف الفاعلة الدولية في السودان المعنية بمجال العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام في اجتماع مجموعة الدعاة إلى النتائج الجماعية في يوليو 2018 للاتفاق على مجموعة من النتائج الجماعية، وبدأ الفريق العامل المعني بإيجاد الحلول الدائمة، الذي أُسس في عام 2016 ودعمته حكومة السودان،⁶ العمل على مشروع تجريبي، بدعم من خلية دعم الحلول الدائمة المؤسسة ضمن مكتب المنسق المقيم. ونُظر إلى الحلول الدائمة من أجل النازحين داخلًا بوصفها العامل الأساسي لإقامة السلام الدائم في دارفور، كما اتضح من الالتزامات السياسية المشتركة التي قدمتها أطراف النزاع.⁷ ومع ذلك، افتقرت المجموعة المتنوعة من الأطراف الفاعلة الدولية، التي اشتركت في الفريق العامل المعني بإيجاد الحلول الدائمة، إلى وجود أدلة محدثة مملوكة بشكل مشترك لتكوين فهم أفضل حول أشكال المعاناة، وآليات التكيف، والقدرات، والتصورات، ونوايا الاستقرار لدى النازحين داخلًا حتى يمكن صياغة برامج الحلول الدائمة. كما عاقت أيضًا التوترات السياسية بين السلطات الوطنية ودون الوطنية خلال تلك الفترة إعداد أي إستراتيجية وطنية لإيجاد الحلول الدائمة.

الحلول الدائمة بين الوكالات وتوجيهات التحليل. وكان الهدف من كلتا العمليتين هو الوصول إلى قائمة أولويات للقضايا الأساسية الواجب تضمينها في خطط العمل.

بالتشاور مع المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح؛ و4) وضع خطة عمل طويلة الأجل؛ و5) ضمان تنفيذ خطة العمل ومراقبتها¹¹. وتعتمد عملية توصيف الفاشر على مكتبة مؤشرات



الحلول الدائمة في الممارسة العملية، ص. 2.

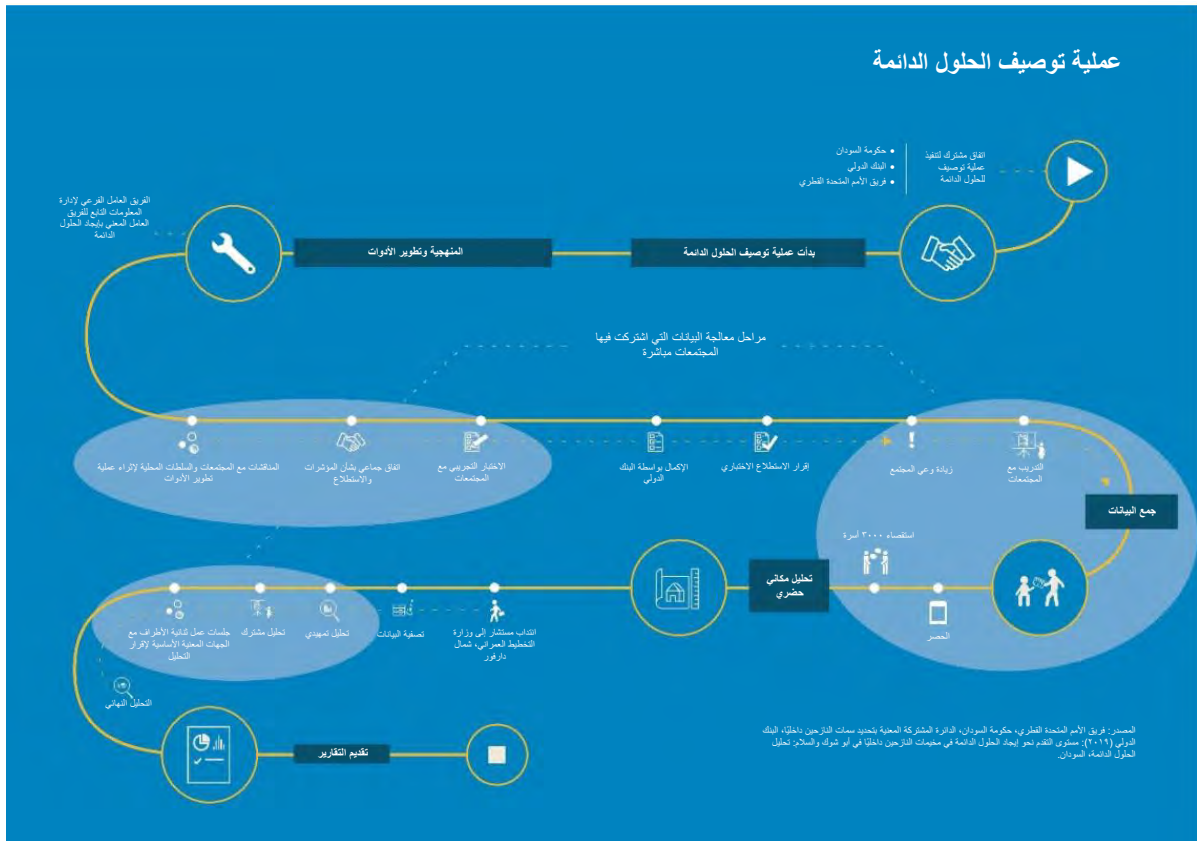
الفاشر

سعت عملية التوصيف، التي بدأت في عام 2017، إلى فهم كيف تمت مقارنة الصعوبات الخاصة بتقديم الحماية والمساعدة إلى النازحين داخليًا في أبو شوك والسلام بالشرائح الكبيرة من السكان في الفاشر باستخدام عنصرين تقنيين رئيسيين. وقام استقصاء شمل 3000 أسرة، يمثلون الأسر النازحة داخليًا في المدينتين، إضافةً إلى الأسر غير النازحة في مناطق الفاشر الحضرية وشبه الحضرية، بمقارنة الظروف المعيشية المتصورة للأسر والتوقعات في المستقبل. وقيّم تحليل سياقي للمنطقة الحضرية في الفاشر الخيارات المحتملة

في عام 2017، كان لا يزال نحو 80 ألفًا من النازحين داخليًا، أكثر من نصفهم تحت سن 18، من مختلف المجموعات العرقية، يعيشون في مخيمات كبيرين في أبو شوك والسلام في محيط الفاشر.¹² وأصبح المخيمان اللذان كان الغرض منهما أن يكونا من المستوطنات المؤقتة، توسعت فعليًا للمدينة¹³ حيث واجه النازحون داخليًا الفقر وكافحوا للحصول على الخدمات الأساسية.

المؤسسات الحكومية،¹⁵ والجمعيات الإنسانية والإنمائية الدولية التي يمثلها فريق الأمم المتحدة القطري¹⁶، والأطراف الفاعلة المحلية، بما في ذلك الوزارات التنفيذية الحكومية، والمجالس المحلية، وزعماء القبائل، ومجتمعات النازحين داخليًا وجيرانهم من غير النازحين، ومنظمات المجتمع المدني. وقدم البنك الدولي والدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا الدعم التقني والمالي إلى العملية.

للإدماج المحلي وإعادة التوطين من خلال استعراض توفر الأراضي، وتوفير الخدمات الاجتماعية، والبنية التحتية.¹⁴ وتضمنت عملية جمع البيانات التكميلية المسح والحصر، والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين، وثلاث مناقشات منفصلة لمجموعة التركيز مع كبار السن والشباب والنساء. وكانت العملية ككل عبارة عن جهود تعاونية بين الآلية المشتركة لإيجاد الحلول الدائمة الخاصة بحكومة السودان، التي جمعت العديد من



خطوات عملية توصيف الحلول الدائمة في الفاشر. الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا

أم دخن

في وسط دارفور.¹⁷ واختير أربع قرى من خلال عملية تشاورية شملت النازحين داخليًا لاختبار مشروع إيجاد الحلول الدائمة. وأعرب معظم النازحين داخليًا عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم. وكان من المتوقع أن أعدادًا كبيرة من لاجئي دارفور في التشاد سوف يعودون كذلك إلى أم دخن.¹⁸ ولكن التوترات بين المزارعين، والرعاة، وجماعات البدو الرحل لطالما كانت مصدرًا للصراع في المنطقة بسبب المنافسة على الماء والأرض للزراعة والرعي. استخدمت عملية أم دخن جولتين من المشاورات،

بالمقارنة، نجد أن عملية 2018 لتطوير خطة عمل لإيجاد الحلول الدائمة في المنطقة الريفية أم دخن بدأت بمشاورات مجتمعية واسعة، كما نُص على ذلك في الخطوة 3 من دليل الحلول الدائمة في الممارسة العملية. لقد شهدت أم دخن فيما سبق موجتين من النزوح في عام 2003 و2013 ارتبطتا بالنزاع الكبير والعنف الطائفي، على التوالي. حيث عاش عشرات الآلاف من النازحين داخليًا في العديد من المخيمات مبعثين في أنحاء منطقة أم دخن

3. مشاركة النازحين داخليًا

عمليات التوصيف هي عمليات تعاونية تُشرك العديد من الأطراف المعنية المحلية والوطنية والدولية في كل خطوة للحصول على البيانات والأدلة المتفق عليها جماعيًا. وفيما يتعلق بعملية التوصيف لإيجاد الحلول الدائمة في الفاشر، قام منسق توصيف مخصص من الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا، بالتعاون مع مترجم محلي، بتيسير المشاورات المجتمعية طوال المراحل المختلفة للعملية، باستخدام الآليات المتوفرة حاليًا بدلاً من إنشاء آليات جديدة كلما أمكن. واشترك مائتان من الشيوخ²⁰ يمثلون المجموعات العرقية المختلفة، إلى جانب ممثلين لمجموعات النساء والشباب، في العملية من خلال مجموعة من الأساليب التشاركية.²¹ وكخطوة مبدئية في العملية، عُقدت مناقشات مجموعة التركيز مع كبار السن أو الشيوخ (الذكور)، والنساء والشباب لتقديم عملية التوصيف وشرح الكيفية التي سُتستخدم بها المعلومات الناتجة. وكانت هذه خطوة مهمة لتشجيع المشاركة، نظرًا إلى أن الخبرات السابقة للمجتمع مع عمليات جمع البيانات وتقييمها نتج عنها القليل من التحسينات التي لمست حياتهم، بل ونتج عنها في حالة واحدة تقليل المساعدات الغذائية.²² ورغم أن عملية التوصيف اعتمدت على مكتبة مؤشرات الحلول الدائمة بين الوكالات، إلا أن المنظمات المجتمعية المحلية، إضافةً إلى كبار السن والشيوخ شاركوا في حلقة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين لتحديد مجموعة من المؤشرات الأساسية لتكون بمنزلة الأساس لعملية التوصيف. ومن خلال النقاش والجدال المُيسر باستخدام لغة يسهل فهمها والمُنظم حسب الإطار المتعلق بالحلول الدائمة لمشكلة النزوح الداخلي من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات،²³ ساعد النازحون داخليًا والمشاركون من المنظمات المجتمعية على تحديد أولويات المؤشرات الأكثر صلة بالصعوبات التي واجهت مجتمعهم، بما في ذلك الأمان طويل المدى، والحصول على سبل العيش، والأرض لإتاحة خيارات التوطين المختلفة.²⁴

في فبراير ومارس 2018، تلتها ورشة عمل معنية بالتصديق للنتائج في الشهر التالي.¹⁹ واختار الفريق العامل المعني بإيجاد الحلول الدائمة البدء بالخطوة 3 بدلاً من عملية التوصيف، حيث ساد الشعور بأن النتائج الواردة من الاستقصاءات التي تُقيّم المؤشرات المحددة عالميًا ستكون أكثر فائدة في الخطوة 5 من العملية لإثراء تصميم البرنامج. وهكذا، واستنادًا إلى فرضية أن النازحين داخليًا هم الأقدر على تحديد الحلول للنزوح، أشركت عملية أم دخن النازحين داخليًا وغيرهم من المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح خلال مناقشات مجموعة التركيز مع الزعامات التقليدية، والرجال، والنساء، وكبار السن، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقات. وتضمنت الأسئلة المفتوحة لتوجيه النقاش: هل لديك خطط لمستقبلك؟ ما العوائق التي تقف أمام خططك؟ ما الحل الذي تراه مناسبًا لتلك العوائق؟ ما الذي يمنعك من تنفيذ تلك الحلول؟ ما المساعدة الإضافية التي تعتقد أنك بحاجة إليها؟ وقامت حلقة عمل للأطراف المعنية بتأييد مجالات العمل ذات الأولوية التي حُدّدت خلال المشاورات، وقدمت اقتراحات بشأن كيف يمكن للبرمجة المتكاملة مواجهة الثغرات المحددة. وتم تيسير العملية من جانب الموظفين المحليين من المنظمة غير الحكومية الدولية الفرنسية Triangle Génération Humanaire، مع تطبيق المنهجية العامة التي اعتمدها حاكم وسط دارفور ومفوض منطقة أم دخن.

بمجرد المصادقة على المجالات ذات الأولوية، تم التشاور مع المجتمعات المحلية للوقوف على أفضل الطرائق لوضع البرنامج الأنسب لمجتمعهم، مع الأخذ في الاعتبار الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة وضمان البرمجة المتكاملة. وتم التوصل إلى اتفاق - علاوة على ذلك - بشأن الهياكل المحلية والمجتمعية للإشراف على عملية تنفيذ البرامج ورصدها، مع جعل الهدف النهائي أن تنتج المشاريع موارد مستقرة متجددة وتولد ربحًا للمجتمعات لتصبح مستدامة ذاتيًا بمرور الوقت.

وقادة قطاعات المخيم للمشاركة في حلقة عمل أصحاب المصلحة إلى جانب مراكز التنسيق التقنية بالحكومة لمناقشة الاستنتاجات الأولية. كما جرى كذلك استشارة أعضاء لجنة المخيم حول التحليل التمهيدي خلال الاتفاقات الثنائية في المخيمات. ونتج عن العملية النهائية ست أولويات لتعزيز إنشاء خطة عمل لإيجاد الحلول الدائمة، بما في ذلك ضمان دور المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح في العملية. وتضمنت الأولويات: (1) التركيز على البنية التحتية الحضرية للإدماج؛ و(2) البرمجة لصالح الفقراء؛ و(3) التركيز على العودة؛ و(4) حل الصراع المجتمعي؛ و(5) الدور المركزي للمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح؛ و(6) نهجًا يراعي الأجيال.²⁶

لقد تم كذلك تكييف منهجية عملية توصيف الفاشر نفسها لتناسب آراء النازحين داخليًا. وعندما كان مندوبو التعداد بالمنظمة الدولية للهجرة يختبرون استطلاع الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية، أصر أفراد مجتمع النازحين داخليًا على أن يشارك رجاله ونساؤه المثقفون من الشباب مباشرة في تنفيذ الاستقصاء.²⁵ ومن ثَمَّ، دُعي لاحقًا ممثلو الشباب لمصاحبة مندوبي التعداد، مع حصول بعض الشباب كذلك على تدريب ليكونوا مندوبي تعداد بأنفسهم، ويوجهون فرق الاستقصاء عبر المخيم ويسهلون التواصل مع الأسر المشاركة. وأخيرًا، بمجرد أن أجرت الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا تحليلًا تمهيديًا، دُعي الممثلون الرسميون لمخيم النازحين داخليًا

الفاشر: الأولوية الخامسة القابلة للتنفيذ لتعزيز إيجاد الحلول الدائمة

الدور المركزي للمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح

“إن المشاركة الهادفة للمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح هي العامل الأساسي للعودة المستدامة والإدماج المحلي على السواء. إلا أن ذلك يتطلب عملية تشاور وتوعية وتفاوضًا وحل الصراع والتأكد من تمثيل النساء والشباب وجميع المجموعات العرقية. [...] إن المشاركة والآراء الحقيقية يمكن أن تضمن ملكية المجتمع وإسهامه في جعل الحلول دائمة وذات صلة وداعمة للتماسك الاجتماعي.”²⁷

أهمية، وذلك بشرح المبادرة والعملية الساعية إلى وضع خطة عمل لإيجاد الحلول الدائمة، مع التأكيد على أن المسؤولية ستقع على عاتقهم في نهاية الأمر

في أم دخن، بدأت العملية أولاً بكسب الدعم من جانب القادة المحليين، بما في ذلك رئيس البلدية والحاكم والزعماء التقليديين للمجموعات العرقية الأكثر



My role was to inform the communities of this [process] and highlight the potential positive impacts of the Durable Solutions Study.

الرسمي واستُبعدت غالبًا من عمليات اتخاذ القرار.²⁹ ورغم ذلك، كانت بعض النساء، وبعض الشباب كذلك، ضمن أعضاء لجنة المخيم. وقد أكد البحث أيضًا أن شباب النازحين المتعلمين الذين يمكنهم الإحصاء قد سهّلوا المفاوضات بين مجتمع النازحين داخليًا والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في الماضي.³⁰ ومن ثَمَّ، في حالة عملية الفاشر، أصر مسؤول التوصيف عدة مرات على التأكد من تضمين النساء والشباب في المناقشات.

4.التحديات

في عملية الفاشر، أدى التعب من الرد على أسئلة الاستقصاء وعدم الثقة في الغرض من عملية التوصيف نتيجة الخبرات السابقة إلى إعاقة العملية في أول الأمر. وكانت مجتمعات مخيم النازحين داخليًا منظمة كذلك، مع وجود قادة متضلعين في حقوقهم وفي معرفة العقبات المتعددة التي من المحتمل أن تقف حائلًا أمام خيارات التوطين المفضلة لديهم. وبالمثل، في أم دخن، استلزم الأمر أن يقوم الميسرون بطمأنة القادة المحليين والتأكيد على قيمة العملية. وهكذا، كان بناء الثقة مع النازحين داخليًا والمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح هو العامل الأساسي للمضي قدمًا في كلتا العمليتين.

في كلتا العمليتين، بُنيت الثقة من خلال ضمان الشفافية في عملية جمع البيانات عن طريق الشرح المنتظم بلغة واضحة مفهومة لما يمكن للمجتمعات المحلية توقع الحصول عليه من هذه العملية وما لا يمكن الحصول عليه. كما تم تكييف كل عملية حسب السياق السياسي المحلي، مع الأخذ في الاعتبار علاقات القوة، بما في ذلك على المستوى الجزئي، وتقييم أساليب جمع البيانات التي ستتمكن من تقديم أفضل الفرص للمجموعات وأصحاب المصلحة المختلفين لمشاركة آرائهم وخبراتهم. وزار بانتظام منسق التوصيف والمستشار الإستراتيجي للنزوح والحلول، على الترتيب، المجتمعات المحلية ومخيمات النازحين داخليًا وقدم أرقام هواتفهما إلى أفراد المجتمع المحلي الأساسيين، مما أتاح فرصًا إضافية للتواصل غير الرسمي سهل المنال. واستغل الشباب، بشكل خاص، هذه الفرصة لطرح الأسئلة والإسهام في العملية. كما أن الشراكات مع المنظمات

للمشاركة في وضع الخطة وتنفيذها. ومن ثَمَّ تحولت العملية لإشراك النازحين داخليًا والمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح. ورخَّب أفراد المجتمع بفرصة المشاركة في أي عملية سعت إلى دعم اكتفائهم الذاتي وكرامتهم وقيمهم بعد سنين من الاعتماد على المساعدات. وجرت أولى المشاورات المجتمعية مع السكان في أربعة مخيمات للنازحين داخليًا، الذين عبروا - عند تحديد العوائق التي تقف حائلًا أمام إيجاد الحلول الدائمة - عن رغبة مسيطرة في العودة إلى أماكنهم الأصلية. وجرت المشاورات الثانية في مناطق عودة النازحين داخليًا، مع إشراك أفراد القرية المحليين لفهم أشكال الدعم التي ستلزم لتسهيل عمليات العودة والتعامل مع شواغل النازحين داخليًا العائدين. وأقرت كل من السلطات المحلية وممثلي المنظمات غير الحكومية، وممثلي النازحين داخليًا، والنازحين داخليًا، واللاجئين العائدين، والمجتمعات المحلية المضيفة نتائج كلتا المشاورتين. وشاركوا جميعهم في ورشة عمل معنية بالتصديق، أدت إلى وضع مجموعة من ستة مجالات ذات أولوية لتكون الأساس لبرمجة الحلول الدائمة في المواقع المستهدفة في أم دخن. وكانت المجالات ذات الأولوية هي: (1) حالة أمنية مستقرة؛ و(2) الحصول المستدام على الماء؛ و(3) أدوات وتقنيات الزراعة لضمان الأمن الغذائي المستدام؛ و(4) الفرص المستدامة للتحاق بالتعليم؛ و(5) برامج إدراج الدخل للشباب والضعفاء؛ و(6) الحصول المستدام على الخدمات الصحية.²⁸

بوجه عام، يجب السعي بجد للوصول إلى النازحين داخليًا والمجتمع المحلي المتأثر بالنزوح ودعمهم للمشاركة في عملية جمع البيانات والتحليل المشترك لضمان التمثيل الكافي للمجموعات المختلفة. ويتطلب ذلك تبني مقاربة اجتماعية قبل حتى أن تبدأ العملية لفهم كيفية تنظيم المجتمع وإدراك الهياكل الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية. ولكن، في العديد من السياقات، يؤدي الاعتماد فقط على آليات التمثيل التقليدية أو الموجودة مسبقًا إلى مشاركة المجتمع المحلي المنحاز نحو القادة الذكور الذين يعملون بمنزلة قادة وممثلين رسميين للنازحين داخليًا. وبغض النظر عن وجود عدد كبير من الأسر التي تترأسها النساء، فإن امرأة من كل ثلاث في مخيمات الفاشر للنازحين داخليًا تفتقر إلى التعليم

أُكِّدَت هذه التجربة أهمية التفكير في الطريقة والوقت اللازمين للمضي قدمًا في إيجاد الحلول الدائمة ضمن سياق عمليات السلام الكبيرة والحالات الأمنية المرعبة، والقدرة على متابعة التزامات البرمجة المُقدمة إلى النازحين داخليًا والمشاركين المجتمعيين على النطاق الأوسع. وبالتطلع إلى المستقبل، فإن الفريق العامل المعني بإيجاد الحلول الدائمة يدعم عمليات التوصيف في ثمانية مواقع في أنحاء خمس مناطق لوضع خطط العمل لإيجاد الحلول الدائمة بدعم من صندوق بناء السلام،³¹ اعتمادًا على الدروس المستفادة في الفاشر.³²

إن حقيقة أنه تم تحديد عدم الاستقرار السياسي والحالة الأمنية بوصفهما العقبتين الأساسيتين أمام إيجاد الحلول الدائمة وأنها يعوقان التنفيذ الكامل لعمليات جمع البيانات نفسها، تلقي الضوء كذلك على سبب الحاجة إلى أن تتضمن الخطط والإستراتيجيات لإيجاد الحلول الدائمة المشاركات الخاصة بالأطراف الفاعلة في المجال الأمني والسلام إلى جانب الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني والتنمية.³³ وجدير بالذكر أن فريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) قد ضمنا النهج المخصصة لكل منطقة على حدة لإيجاد الحلول الدائمة في الإطار الإستراتيجي المتكامل للفترة 2017-19.³⁴ لا شك أن منتدى شركاء السودان الدولي 2019، الذي استضافه مكتب المنسق المقيم بالأمم المتحدة، ويضم بين أعضائه الأمم المتحدة، والجهات المانحة ثنائية ومتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، يمثل منبر تنسيق واعدًا لتطوير نهج جماعي منسق يتوافق مع أولويات الحكومة السودانية الجديدة، بما في ذلك ما يتعلق بمساعدة النازحين داخليًا على تحقيق الحلول الدائمة.³⁵ على سبيل المثال، يخطط المنتدى لمواصلة العمل السابق المعني بالحصول على النتائج الجماعية، ووضع ورقة إستراتيجية الحد من الفقر، ومراجعة إستراتيجية تنمية دارفور. كما اجتمعت أيضًا الجهات المانحة الأساسية معًا في مجموعة أصدقاء السودان لدعم أولويات الحكومة الانتقالية بشأن الإصلاحات الاقتصادية والديموقراطية.³⁶

المجتمعية، مثل مجموعات تبادل المشورة بين الأمهات، ونوادي كرة القدم، والمجتمعات المحلية الرعوية، والمرشدين الصحيين، واللجان المجتمعية المعنية بالماء والتعليم، سهلت أيضًا مشاركة مجتمعية أكبر. وأسهمت المنظمات أيضًا بمعارفها حول الهياكل المحلية في حصر أصول المجتمع المحلي التي قد تدعم بشكل إضافي الإدماج المحلي للنازحين داخليًا واللاجئين العائدين. كما ساعدت أيضًا المشاركة المجتمعية الفعالة في جمع البيانات وتحليلها على بناء الثقة.

رغم أفضل الجهود المبذولة لتظل العمليتان مسؤولتين أمام المجتمعات المحلية المتأثرة، أدى عدم الاستقرار السياسي إلى اعتراض سبيل كلتا العمليتين الراميتين إلى تطوير خطط عمل لإيجاد حلول دائمة على أساس المناطق وتنفيذها، بدايةً من أواخر عام 2018، الذي انتهى إلى إسقاط الرئيس عمر البشير في عام 2019 وتعيين الحكومة الانتقالية الجديدة. وحتى قبل ذلك، أشارت السلطات المحلية في الفاشر إلى أنها لم تكن مستعدة لاعتماد نتائج عملية التوصيف وتلا ذلك حدوث توقف. وجاءت الشواغل الأمنية وإجلاء موظفي الأمم المتحدة ليعني تعليق الجهود الإضافية الرامية إلى تنظيم ورشة العمل المعنية بالتصديق مع المجتمعات المحلية المتأثرة لتقديم تقرير التحليل النهائي. وفي أم دخن، وضعت كل قرية من القرى الأربعة المختارة مسودة ل خطة عمل لإيجاد الحلول الدائمة، بحيث تحدد كيف يمكن التغلب على العقبات الخاصة بهم التي تحول دون تحقيق الحلول. وفي يناير 2019، قام صندوق بناء السلام بتمويل عقد حلقة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين (بما في ذلك السلطات المحلية، وممثلو النازحين داخليًا، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة) في عاصمة وسط دارفور، زالنجي، لوضع تقديرات التكاليف الخاصة بخطط القرى. ولكن، رغم أن الفريق العامل المعني بإيجاد الحلول الدائمة قدم الخطط إلى الجهات المانحة، لم يحدث التمويل أبدًا، ربما بسبب تزايد الغموض السياسي الذي بدأ في أواخر عام 2018. وكان معنى المزيد من عمليات إجلاء موظفي الأمم المتحدة عدم وجود الوقت الكافي لتأسيس الأنظمة المطلوبة لتمكين القرى من دفع العملية قدمًا بجهودهم الذاتية، والذي قد يستغرق في ظل الظروف العادية نحو سنتين.

5. الدروس المستفادة

إن أفضل الطرائق لإشراك النازحين داخليًا وغيرهم من المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح في عملية وضع خطط العمل لإيجاد الحلول الدائمة قد تختلف في المناطق الحضرية مقارنة بالريفية. ففي حين قد تكون المشاورات المجتمعية كافية لبدء التخطيط لإيجاد الحلول الدائمة في المناطق الريفية، إلا أنه في السياق الحضري، لم تكن المشاورة المجتمعية كافية لتولي التحليل الإحصائي المقارن بين النازحين داخليًا والمجتمع الكبير، والمطلوب لفهم الاختلافات الأكثر تباينًا بين النازحين داخليًا وأفراد المجتمع الكبير من غير النازحين. فقد تتطلب الهياكل الإدارية الأكثر تعقيدًا وعمليات التخطيط العمراني للمدن³⁷ عملية توصيف رسمية أكثر، بتأييد من أعلى مستويات الحكومة، لتسهيل عملية جمع البيانات وضمان التصديق الجماعي على النتائج. فعملية جمع البيانات قد تكون أيضًا حساسة للغاية وتتطلب مفاوضات مع عدة مستويات من الحكومة للحصول على الموافقة على العملية، الأمر الذي قد يحتاج إلى تكييف للعثور على حل يحقق المكسب للجميع. ومع ذلك، وفي نهاية الأمر، أسهمت البيانات الكمية والمقارنة الواردة من عملية التوصيف في جعل عملية زيادة الوعي أسهل بين مسؤولي الحكومة حول أهمية الاستثمار في مناطق معينة.

في أم دخن، أتاحت أشكال المقابلات المفتوحة والتمحورة حول الإنسان للمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح فرصة تحديد العقبات ووصفها التي تقف حائلًا أمامهم لتحقيق الحلول. وعلى عكس بعض الآراء، فإن البيانات النوعية الناتجة عن المناقشات والمقابلات لمجموعة التركيز ليست مرهقة حتمًا في التحليل. إنها تحتاج فقط إلى الدمج بوضوح في منهجية جمع البيانات منذ البداية مع وجود خطة تحليل واضحة.³⁸ وقد سارت العملية على نحو جيد مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة اللامركزية للهياكل الإدارية في المنطقة.³⁹ وبناءً على ذلك، ستحتاج أم دخن في النهاية، كما هو مخطط له، إلى عملية منهجية لجمع البيانات لتوفير الأساس لتطوير استجابات برمجية، إضافةً

إلى الدعم الإداري والدعم من الميزانية من جانب السلطات الوطنية ودون الوطنية لتنفيذ البرامج. وهكذا، فإن إستراتيجيات الحلول الدائمة تحتاج بشكل مثالي إلى الإرساء ضمن إستراتيجية وطنية عامة لضمان الحصول على الدعم اللازم من الحكومة على جميع المستويات.

يشير ذلك إلى صعوبة أكبر تتمثل في كيفية تقييم مستوى تقدم النازحين داخليًا نحو تحقيق الحلول الدائمة، مع الأخذ في الاعتبار أن كلتا العمليتين للتوصيف سجلتا فقط مواقف آنية. ولا يمكن فهم الحلول الدائمة بوصفها حركة مادية لمرة واحدة، ولكن بصفتها عملية للتقليل التدريجي من احتياجات محددة مرتبطة بالنزوح. كما قد تحتاج مقاربات جمع البيانات أيضًا إلى تطوير وتكييف، باستخدام النظم والمؤشرات الأكثر صلة بالموضوع لقياس الحلول الدائمة بينما تتطور مواقف النازحين داخليًا. وبالنظر إلى المستقبل، يجب أن تركز الجهود على بناء قدرة الحكومة الوطنية على جمع البيانات المتعلقة بالنزوح والتحقق منها على نحو نظامي كجزء من الإحصاءات الوطنية، كما هو منصوص عليه في التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات النازحين داخليًا لعام 2020،⁴⁰ من أجل قياس مستوى التقدم نحو تحقيق الحلول الدائمة بمرور الوقت.

6. النتائج التي تعود على الأشخاص النازحين داخليًا وغيرهم

أظهرت الخبرة العملية من جميع أنحاء العالم أن المقاربات المخصصة لكل منطقة على حدة لخطط إيجاد الحلول الدائمة أكثر نجاحًا من العملية الوطنية عندما تكون العملية ذات دوافع محلية.⁴¹ وهكذا، فإن جمع المعلومات من النازحين داخليًا والمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح لا تتمحور حول الاستخلاص. في الواقع، فإن بناء الأدلة لخطط عمل إيجاد الحلول الدائمة هي عملية تعاونية تتم مع المجتمع المحلي ولأجله لضمان مشاركة أعضائه طوال فترة العملية. وقد كانت مشاركة المجتمع المحلي



السودان، صراع بين طائفتين يتسبب في نزوح الآلاف في غرب دارفور.
© حقوق الملكية محفوظة لموديسنا
ندوبي من مفوضية اللاجئين | 2020

7. لماذا يُعد ذلك مثالًا جيدًا للمشاركة؟

يمكن استخدام الأساليب المختلفة لتطوير خطط إيجاد الحلول الدائمة على أساس المناطق مع المشاركة القوية من جانب النازحين داخليًا والمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح. وهذا المثال يبرز كيف يمكن للنازحين داخليًا المشاركة من خلال وضع المنهجية والتصميم لعملية جمع البيانات، وأن يصبحوا جزءًا من فرق الاستقصاء، ومن خلال المشاركة في تحليل البيانات. كما يوضح أيضًا أهمية الاتصالات المتكررة وغير الرسمية والشفافية في بناء الثقة بالعملية وضمن المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع المحلي وتمكينهم من تحقيق فوائد شخصية ومجتمعية أخرى من العملية. وهكذا، فإن تجربة السودان تؤكد أيضًا الصعوبات الواقعية للغاية للسعي وراء إيجاد حلول دائمة من أجل النازحين داخليًا وسط عدم التيقن وانعدام الأمن السياسي، والحاجة إلى ضمان أن الحلول الدائمة مدمجة في الإستراتيجيات والبرامج الكبيرة للعمل الإنساني، والتنمية، والسلام، والأمن، الخاصة بالحكومة ومنظمات المجتمع المدني والوكالات الدولية.

النشطة مهمة على وجه الخصوص في أثناء عملية تحديد المؤشرات والأسئلة ذات الأولوية من أجل جمع البيانات، وعند التركيز على الإجراءات الملموسة في التحليل النهائي، مثل: سبل كسب العيش وتعزيز قدراتهم الخاصة للإسهام في عملية إيجاد الحلول الدائمة.

وفي حين تُسهّم مشاركة النازحين داخليًا والمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح في إثراء النتائج على نحو مثالي، قد تحقق كذلك المشاركة فوائد أخرى، مثل زيادة ثقة المجتمع المحلي، وتقليل التوترات داخله (كما بين الرعاة والمزارعين)، وملكية العملية ونتائجها، نظرًا إلى أنهم يجتمعون معًا لتحقيق غرض جماعي. وقد يكتسب النازحون داخليًا مهارات جديدة، والمزيد من بناء الثقة والقدرة على مواجهة الأزمات خلال العملية، كما ظهر خلال المشاركة الفعالة للنازحين الشباب في الفاشر. ولكن الدمج الفعال لآراء المجتمع واقتراحاته التي تبرز في أثناء العملية يتطلب المرونة في الأساليب والتوقيت.

الحواشي

1. Zurab Elzarov, 'Emerging Options for Durable Solutions in Darfur' (2019) 62 Forced Migration Review 55, 55.
2. 'Sudan' (IDMC) <<https://www.internal-displacement.org/countries/sudan>> accessed 16 September 2020'
3. United Nations General Assembly, 'One Humanity: Shared Responsibility, Report of the Secretary-General for the World Humanitarian Summit' (United Nations 2016) A/70/709 <<https://www.agendaforhumanity.org/sites/default/files/Secretary-General%27s%20Report%20for%20WHS.pdf>> accessed 8 February 2018
4. Agenda for Humanity: Annex to the Report of the Secretary-General for the World Humanitarian Summit' (United Nations 2016) A/70/709 <<http://www.agendaforhumanity.org/sites/default/files/AgendaforHumanity.pdf>>
5. Joint Steering Committee to Advance Humanitarian and Development Collaboration, 'The New Way of Working' (United Nations) <<https://www.un.org/jsc/content/new-way-working>> accessed 16 September 2020
6. تحت رعاية محافظي الولايات، والمفوضين المحليين، ومفوضية العون الإنساني، والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة.
7. مجموعة منظمي النتائج الجماعية غير مقتصرة على النزوح الداخلي. ومع ذلك، برزت مسألة إيجاد الحلول الدائمة للنازحين داخليًا بقوة في المناقشات. راجع الفصل الرابع 'Doha Document for Peace in Darfur (DDPD)' (All Darfur Stakeholders Conference 2011) <<https://www.internal-displacement.org/sites/law-and-policy/files/sudan/DDPD-English.pdf>> accessed 11 October 2020. راجع كذلك Darfur Joint Assessment Mission, '2013-2019 Developing Darfur: A Recovery and Reconstruction Strategy' (Darfur Regional Authority 2013).
8. يصف بلاي وكروزيت إستراتيجية الحلول الدائمة بأنها "خطوط عامة تتعلق بكيفية تحقيق الحلول الدائمة، والغرض منها أن تكون مخططًا تعتمد عليه الحكومة. وعادة ما تكتمل الإستراتيجية بخطة عمل توضح بالتفصيل كيف سننقذ ومن سيقوم بذلك وأين سيتم ذلك." Caroline Blay and Sophie Crozet, "Durable Solutions in Practice" (Global Cluster for Early Recovery 2017) Handbook 2
9. .ibid I
10. .ibid II
11. .ibid 2
12. Joint Mechanism for Durable Solutions and United Nations Country Team Sudan, 'Progress towards Durable Solutions in Abu Shouk and El Salam IDP Camps North Darfur, Sudan' 24 <<https://www.jips.org/uploads/2019/12/JIPS-Sudan-profilingreport-2019.pdf>> accessed 23 January 2020
13. .ibid 8
14. قاد عملية التحليل السياقي الحضري برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وذلك بالتعاون مع وزارة الدولة للتخطيط العمراني والمرافق العامة (SMPPPU) وصندوق الإسكان لولاية شمال دارفور.
(Joint Mechanism for Durable Solutions and United Nations Country Team Sudan (n 12).
15. ضمت الآلية المشتركة السودانية لإيجاد الحلول الدائمة مفوضية العون الإنساني، ومفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين، والجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة التخطيط العمراني في الفاشر.
16. تضمن تمثيل فريق الأمم المتحدة القطري الفريق العامل الفرعي لإدارة المعلومات التابع للفريق العامل المعني بإيجاد الحلول الدائمة، والذي ضم بين أعضائه: المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنتدى السودان للمنظمات غير الحكومية الدولية.
United Nations, 'Update: El Fasher Area-Based Profiling Pilot to Inform Durable Solutions', May 2018' (United Nations <<https://www.undp.org/content/dam/unct/sudan/docs/DurableSolutions/Elfasher.pdf>> (2018).
17. Recovery, Return and Reintegration Sector, 'Inter-Agency Mission in Um Dukhun Locality, Central Darfur' (OCHA Sudan 2017) 5
18. .ibid
19. '(Update: Um Dukhun Durable Solutions Process' (United Nations Sudan and the Government of Sudan 2018)
20. يشير مصطلح الشيوخ إلى أقل مستويات الإدارة القبلية واللقب معتمد كممثل رسمي للمخيم من جانب الحكومة وهو بمنزلة الوسيط الرسمي بين المجتمع والأطراف الفاعلة الإنسانية.

21. JIPS, 'Durable Solutions Analysis in Darfur, Sudan: Profiling Results & Methodology' (Joint IDP Profiling Service, 20 January 2020) <<https://www.jips.org/news/durable-solutions-analysis-darfur-sudan-profiling-results-methodology>>
22. Joint Mechanism for Durable Solutions and United Nations Country Team Sudan (n 12) 56.
23. IASC, 'IASC Framework on Durable Solutions for Internally Displaced Persons' <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/04_durable_solutions.pdf>
24. كانت المعايير الستة في النهاية: (1) الأمان طويل المدى؛ و(2) المستوى المعيشي اللائق؛ و(3) الحصول على سبل العيش وفرص التوظيف؛ و(4) استعادة السكن والأرض والأموال؛ و(5) الوصول إلى الوثائق الشخصية؛ و(6) المشاركة في الشؤون العامة. Joint Mechanism for Durable Solutions and United Nations Country Team Sudan (n 12) 6-7. راجع أيضًا Nations Country Team Sudan (n 12) 6-7 'Advancing Work on Durable Solutions through Evidence' (JIPS - Joint IDP Profiling Service, 1 April 2017) <<https://www.jips.org/news/advancing-work-on-durable-solutions-sudan/>> accessed 17 September 2020. للتعرف إلى الخطوات التالية في تحديد أولويات المؤشرات، راجع: JIPS, 'Selecting Core Durable Solutions Indicators in Sudan: Back from Our 3rd Mission' (JIPS - Joint IDP Profiling Service, 10 July 2017) <<https://www.jips.org/news/selecting-core-durable-solutions-indicators-sudan/>> accessed 17 September 2020.
25. مقابلة مع منسق التوصيف.
26. Joint Mechanism for Durable Solutions and United Nations Country Team Sudan (n 12) 9.
27. *ibid*.
28. '(Update: Um Dukhun Durable Solutions Process' (n 19).
29. Helen Young and Maxwell, Daniel, 'Targeting in Complex Emergencies: Darfur Case Study' (Feinstein International Center 2009) 24, 28 <<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.472.8970&rep=rep1&type=pdf>>
30. Michelle Barsa, 'Genders and Generations: Analyzing the Impact of Forced Displacement on the Role of Women and Youth in Public Space.' (MALD, The Fletcher School 2008) *ibid* 12.
31. IJIPS, 'Scaling Up the Durable Solutions Analysis Across 5 Regions in Darfur, Sudan' (20 August 2020) <<https://www.jips.org/news/scaling-up-durable-solutions-analysis-in-darfur-sudan/>> accessed 25 September 2020.
32. Karen Jacobsen and Therese Bjørn Mason, 'Measuring Progress towards Solutions in Darfur' (Durable Solutions Working Group Sudan 2020).
33. Elzarov (n 1) 57.
34. *ibid*.
35. UNDP Somalia, 'Head (Sudan International Partners Forum Secretariat)' (UNchannel, 8 November 2019) <<https://unchannel.org/>> accessed 31 August 2020.
36. Berlin to Host Sudan's Donor Meeting Next June' Sudan Tribune (Khartoum, 7 May 2020) <<https://sudantribune.com/spip.php?article69301>> accessed 3 October 2020.
37. Blay and Crozet (n 8) III.
38. عادة ما تتخذ خطة التحليل شكل مصفوفة تترجم احتياجات البيانات إلى موضوعات ومؤشرات ثم إلى أدوات لجمع البيانات. وتساعد هذه الوثيقة على التخطيط المسبق لعملية تحليل البيانات من خلال عرض كيف يمكن دمج الأساليب المختلفة لجمع البيانات في تحليل شامل واحد. JIPS, 'Designing the Methodology: Analysis Plan' (JET- JIPS Essential Toolkit) <<https://jet.jips.org/tool/template-analysis-plan/>> accessed 22 October 2020.
39. Darfur Joint Assessment Mission, '2013-2019 Developing Darfur: A Recovery and Reconstruction Strategy.' (Darfur Regional Authority 2013) xvii.
40. Expert Group on Refugee and IDP Statistics (EGRIS), 'International Recommendations on IDP Statistics (IRIS)' <<https://unstats.un.org/unsd/statcom/51st-session/documents/BG-item-3n-international-recommendations-on-IDP-statistics-E.pdf>> accessed 9 April 2020.
41. Blay and Crozet (n 8) III.



أوكرانيا. ليودولا خومينكو تسير مبتعدة عن منزلها المدمر، بجوار ماريوبول. أصيب منزلها بصاروخ. تقيم العائلة الآن في مصحة محلية. © حقوق الملكية محفوظة لأندرو ماك كونيبل من مفوضية اللاجئين | 2015

أوكرانيا تكييف خطط الإسكان السابقة لتلبية الاحتياجات المحددة للنازحين داخليًا

1. السياق

إيجاد حلول دائمة، ولا سيما لأولئك الذي اعتادوا العيش مع العائلات المضيقة أو في أماكن إقامة ضيقة أو مكونة من وحدات تجميعية أو جماعية لفترة تزيد عن ست سنوات.⁴

يصل المعدل الوطني لتملك المنازل للنازحين داخليًا إلى نحو 17 في المائة،⁵ رغم اختلاف المعدل بصورة كبيرة على مستوى البلد. على سبيل المثال، في المنطقة الجنوبية من مدينة أوديسا، اشترت نسبة ثلاثة في المائة فقط من أصل 36554 نازحًا داخليًا⁶ منازلها الخاصة بحلول أواخر عام 2019، حيث توجر الأغلبية العظمى أماكن الإقامة (77 في المائة)، أو يعيشون في مراكز جماعية (10 في المائة)، أو يقيمون مع العائلات المضيقة (9 في المائة).⁷ إن متطلبات المسكن لدى النازحين داخليًا معقدة نظرًا إلى حقيقة أن العديدين منهم

هناك ما يزيد عن 90 في المائة من الأسر الأوكرانية تمتلك منازلها الخاصة،¹ فالحق في المسكن يحمل مكانة خاصة لدى مواطني البلد. وتفرض المادة 47 من دستور أوكرانيا على سياسة الإسكان الحكومية أن "تهيئ الظروف التي تتيح لكل مواطن أن يبنى مسكنًا أو يشتريه أو يؤجره."² وقد يستلزم الأمر أيضًا من الحكومات المحلية والدولة توفير مساكن مجانية أو ميسورة التكلفة للمواطنين الذين يطلبون الحماية الاجتماعية. ولكن، بالنسبة إلى ما يزيد عن 1.4 مليون شخص من النازحين داخليًا المسجلين الذين فروا من الصراع الذي بدأ في عام 2014 في شرق أوكرانيا، يظل المسكن واحدًا من الصعوبات الأكثر إلحاحًا³ الذي يحد من قدرتهم على

أطلقت وزارة الأراضي المحتلة مؤقتًا والنازحون داخليًا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في أوكرانيا مبادرة مدن التضامن الوطنية في ماريوبول للمدن المستضيفة للنازحين داخليًا،¹² تلاها عقد مؤتمرات لاحقة في كييف في عام 2018 وفي خاركييف عام 2019 جمعت بين ممثلين من 36 مدينة لتحديد المزيد من التحسينات من أجل مساعدات الإسكان للنازحين داخليًا.¹³

2. وصف الحالة

تشتهر مدينة ماريوبول على نطاق واسع بأنها تمتلك واحدًا من أفضل برامج الإسكان للنازحين داخليًا في أوكرانيا.¹⁴ فبرامجها للإسكان ظهرت بسبب الحاجة، وتتكيف مع الظروف الطارئة بمرور الوقت. في مايو 2014، كانت هذه المدينة التي تضم 475 ألف شخص تمتلك قدرات كافية لتلبية احتياجات النازحين داخليًا. ولكن مع هروب الآلاف من النازحين داخليًا إلى ماريوبول على مدار الأشهر اللاحقة، لم تعد الترتيبات المخصصة لذلك الغرض كافية. وخصص الحاكم إدارة شؤون الأسرة والأطفال لقيادة عملية توفير الطعام والخدمات الصحية والإسكان الطارئ في المراكز الجماعية لأولئك الذين ليس لديهم أي مكان آخر يتوجهون إليه. وفي بداية عام 2015، مع وجود أكثر من 100 ألف من النازحين داخليًا في مدينة ماريوبول والقليل من خيارات العودة القابلة للتطبيق، بدأت المدينة الاستثمار في خيارات الإسكان بدعم من المفوضية، التي ساعدت مسبقًا على الإعداد للشتاء في المراكز الجماعية الطارئة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وغيرها.

تُدْمَج إستراتيجية الإسكان الحالية في مدينة ماريوبول لمن فيها من النازحين داخليًا المسجلين¹⁵ بعدد 98900 تقريبًا في إستراتيجية التنمية الكبيرة للمدينة، والتي تشمل تدابير للمساعدات الإنسانية للنازحين داخليًا، والدعم لسبل كسب العيش، والاستثمار في النقل العام، والوصول إلى الدعم الطبي والنفسي، وتدابير للأشخاص ذوي الإعاقات، والأنشطة الثقافية.¹⁶ وتتألف أسر النازحين داخليًا من شخص أو شخصين، مثل كبار السن الذين تم إخلاؤهم من منطقة الصراع، أو الأسر متوسطة الدخل مع العديد من الأطفال الذين قدموا إلى ماريوبول سعيًا وراء فرص العمل.¹⁷ ومن

يسافرون جيئةً وذهابًا عبر "خط المواجهة" بين المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة والمنطقة غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في شرق أوكرانيا، حيث لا يمكن تسلُّم المعاشات والمدفوعات الاجتماعية الحكومية إلا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. ولذلك، حتى مع رغبة النازحين داخليًا في العودة أخيرًا إلى مكانهم الأصلي، لا يزالون بحاجة إلى حلول المسكن طويلة الأجل في أماكنهم الحالية.

تعتمد مساعدات حكومة أوكرانيا للنازحين داخليًا على قانون عام 2014 "بشأن ضمان الحقوق والحريات للأشخاص النازحين داخليًا." ويتم توصيل مساعدات البرامج في الأصل من خلال البرنامج الحكومي محدد الأهداف للتعافي وبناء السلام لعام 2017 في مناطق أوكرانيا الشرقية، التي تستضيف أعلى أعداد من النازحين داخليًا. وبعد التغيير في الحكومة الذي شهدته عام 2019، عمدت وزارة إعادة دمج الأراضي المحتلة مؤقتًا في أوكرانيا، المسؤولة عن تنسيق الاستجابات العامة للنزوح الداخلي، إلى تطوير - في عام 2020 - يعد بديلًا إستراتيجيتها من عام 2017 "إستراتيجية إعادة دمج الأشخاص النازحين داخليًا وتنفيذ الحلول طويلة المدى للنزوح الداخلي للفترة حتى 2020" وخطة عمل ملحقه بها.⁸

علاوة على التعويض عن المساكن المتضررة أو المدمرة في الصراع،⁹ قامت حكومة أوكرانيا بتكليف مجموعة من خطط الإسكان الموجودة بالفعل لتلبي الاحتياجات المحددة للنازحين داخليًا، من المساكن المؤقتة، والإسكان الاجتماعي للفئات الضعيفة، وحلول السكن طويلة الأجل ميسورة التكلفة. وقادت وزارة تنمية المجتمعات والأقاليم استجابات الحكومة لتوفير المساكن للنازحين داخليًا، بتوجيه من خطة عملها التي استلزمت وجود "إستراتيجية إعادة دمج الأشخاص النازحين داخليًا وتنفيذ الحلول طويلة المدى للنزوح الداخلي للفترة حتى 2020".¹⁰ وعلى المستوى الحكومي الإقليمي، يتضمن "البرنامج الإقليمي للدعم وإعادة الدمج للنازحين داخليًا في منطقة دونيتسك للفترة 2019-2020" مجموعة كبيرة من البرامج التي نفذتها سلطات الحكومة على جميع المستويات، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التعليمية وغيرها، ويلقي الضوء بصفة خاصة على "تهيئة الظروف المعيشية المناسبة."¹¹ وجدير بالملاحظة، أنه في عام 2016،

بأعضاء المجتمع الضعفاء، مثل ذوي الإعاقات، أو الأيتام، أو المحاربين القدماء الذين يحصلون على الإسكان بسعر إيجاري اسمي مدّة غير محدودة.

أتيحت الفرصة كذلك لأسر النازحين داخليًا متوسطة الدخل لشراء مساكن ميسورة التكلفة في مدينة ماريوبول. بموجب النموذج 50/50 الممول بواسطة صندوق الدولة لدعم بناء مساكن الشباب²¹ (سيُشار إليه فيما بعد باسم، صندوق الدولة للشباب)، يمكن للنازحين داخليًا والمحاربين القدماء شراء المساكن المبنية حديثًا في سوق العقارات بدعم مالي من الحكومة. لقد طُوّر البرنامج، في الأصل، لتيسير قدرة الأسر الشابة (حتى سن 35) على شراء منازلهم الخاصة من خلال المطالبة بنسبة 70 في المائة مشاركة من أي عائلة وتكميلها بنسبة 30 في المائة مشاركة من الحكومة. في عام 2017، تم تعديل برنامج الإسكان ميسور التكلفة هذا ليتماشى مع مستوى الدخل المنخفض للنازحين داخليًا، حيث تتم المطالبة بنسبة 50 في المائة فقط مشاركة من النازحين داخليًا مع إكمالها بنسبة 50 في المائة مشاركة من صندوق الدولة للشباب.²² وفي مدينة ماريوبول، خصصت المدينة أرضًا لتشييد مباني الشقق الجديدة للمساعدة على تلبية الطلب على هذا البرنامج. وفي عام 2019، مَوّل كذلك صندوق الدولة للشباب برنامجًا تجريبيًا للنازحين داخليًا الذين حصلوا على قرض برهن عقاري مدة 20 سنة بنسبة فائدة 3 في المائة، ونسبة ستة في المائة دفعة أولية، لشراء منزل في سوق العقارات الثانوي من مالك منزل سابق، مقارنة بالمنازل المشيدة حديثًا.²³

علاوة على البرامج الوطنية، عكفت كلٌّ من مدينة ماريوبول ومجلس اللاجئين الدنماركي (DRC) على دراسة النموذج الرائد الثالث للاستئجار بقصد التملك بتمويل من مصرف التنمية الألماني (KfW)، الذي تم وضعه قيد التعليق في وقت الكتابة. بموجب هذا النموذج، يتاح للنازحين داخليًا تقديم مدفوعات إيجار شهرية تسمح لهم في النهاية بشراء المنزل خلال فترة عشر سنوات دون دفع فائدة. وسيكون نحو 70 في المائة من النازحين داخليًا أصحاب الدخل مؤهلين، مما يتيح للأسر الأقل ثراء إمكانية الاستفادة مع التمتع بإمكانية العودة إلى المسكن إذا أصبحت العودة ممكنة أخيرًا. استهدف المشروع البدء بعدد 600 منزل، مع توجيه الدخل من البرنامج ليكون من أشكال

الملاحظ أنه في عام 2019، عاشت نسبة 55% من النازحين داخليًا في ماريوبول مع عائلات مضيقة، مع تسجيل نسبة 41% فقط يعيشون في الشقق المؤجرة¹⁸. ومع الأخذ في الاعتبار قرب المدينة من خط المواجهة، استقر نحو 38 ألفًا¹⁹ في المدينة، مع تنقل الآخرين جيئةً وذهابًا إلى الأقاليم غير الخاضعة لسيطرة الحكومة.²⁰

تنفذ مدينة ماريوبول برامج إسكان النازحين داخليًا التي وضعتها حكومة أوكرانيا إلى جانب خططها المحلية الخاصة التي طورتها. ويخضع حاليًا برنامج إسكان ماريوبول للنازحين داخليًا والمحاربين القدماء لإشراف اللجنة المعنية بإسكان النازحين داخليًا، بقيادة مجلس مدينة ماريوبول، ويضم فئتين كبيرتين: الإسكان المؤقت والإسكان ميسور التكلفة.

في ظل برامج الإسكان المؤقت، يحصل النازحون داخليًا على الإسكان المجاني ويدفعون أحيانًا مقابل المرافق، طوال الفترة المطلوبة. وقد مولت مدينة ماريوبول، في الفترة 2014-2016، بدعم من الاتحاد الأوروبي، التغييرات التي أجريت على برنامج الإسكان المؤقت السابق من أجل "الفئات الضعيفة" ليشمل النازحين داخليًا، الذين يُعدّون غير مؤهلين عادة بموجب التشريع الأوكراني. ولتلبية احتياجات النازحين داخليًا، شيدت المدينة شققًا جديدة واشترتها وجمّدت المباني السكنية الحالية. وخصّصت الشقق من خلال قائمة انتظار موضوعة حديثًا حسب معايير أهلية منقحة، مع مراعاة أن العديد من النازحين داخليًا يفتقرون إلى الوثائق المطلوبة عادة. وقد ضمن ذلك أيضًا أن مقدمي الطلبات العاديين للحصول على الإسكان المؤقت، والذين انتظر بعضهم فترة 20 إلى 25 سنة، سوف يحتفظون بدورهم ضمن قائمة الانتظار. في يناير 2018، اعتمد مجلس الوزراء الأوكراني نموذج ماريوبول ليضم على وجه الخصوص النازحين داخليًا بوصفهم فئة مؤهلة للحصول على الإسكان المؤقت، مع توفير التمويل مبدئيًا من خلال الميزانيات المحلية والحكومية (50/50). وفي يونيو 2019، تم توسيع البرنامج لإنشاء رصيد مساكن للنازحين داخليًا، بتمويل من الميزانيات المحلية (30 في المائة) والحكومية (70 في المائة). إضافةً إلى ذلك، في حالة تلبيةهم لمعيار الدخل، يستفيد النازحون أحيانًا من برنامج الإسكان الاجتماعي المجاني الموجود مسبقًا حتى تتحسن أوضاعهم المالية. ومع ذلك، يظل الإسكان الاجتماعي إلى حد كبير خاضعًا

(ATO) قبل أن يتم إيقافه مؤقتًا في عام 2020 بسبب النقص في أموال الدولة.

4. مشاركة النازحين داخليًا

تم سن قانون وطني جديد في ديسمبر من عام 2019 يتيح للنازحين داخليًا التصويت في الانتخابات المحلية. وكان أمل مقترحي القانون أنه سيفرض على السلطات المحلية طلب آراء النازحين داخليًا والعثور على الحلول لصعوباتهم الخاصة. ويُجري مجلس مدينة ماريوبول استقصاءات منتظمة لتقييم احتياجات النازحين داخليًا من السكن.

5. التحديات

تحتضن مدينة ماريوبول عددًا وافرًا من النازحين داخليًا، حتى عندما تتسبب أعدادهم الكبيرة في وضع عبء كبير على نظام الإسكان الاجتماعي المجهد بالفعل والعدد المحدود من وحدات الإسكان ميسور التكلفة المتاح للبيع أو الإيجار.²⁹ في يناير من عام 2018، بدأ مجلس مدينة ماريوبول في تطبيق نظام تصنيف حسب قابلية التضرر لتحديد أولويات توزيع الإسكان المؤقت على النازحين داخليًا الأكثر ضعفًا، إضافةً إلى النازحين داخليًا الذين واصلوا العمل في المرافق الصحية والتعليمية والعمل في مجال إنفاذ القانون.³⁰ وفي نفس الوقت، تسعى سياستها الإسكانية إلى زيادة الرصيد الكلي للمساكن المتاحة للنازحين داخليًا من خلال ترميم المنشآت الحالية أو تجديدها، وشراء شقق في السوق الثانوي. وفي ظل قيادة الحاكم، استطاعت المدينة تلقي دعم مالي كبير من الاتحاد الأوروبي وغيره من الجهات المانحة، إضافةً إلى الاستفادة من الأموال الحكومية الأوكرانية للإسكان المؤقت، التي زودت البلديات بنسبة 50 في المائة من تكاليف شراء المباني أو تجديدها لاستيعاب النازحين داخليًا. ومع ذلك، ورغم التقدم الكبير المحرز، تؤدي قيود الميزانية التي زادت بصورة إضافية نتيجة الاستجابة لجائحة كوفيد-19³¹ إلى إعاقة قدرة مدينة ماريوبول على تلبية الاحتياجات السكنية للنازحين داخليًا على النطاق الواسع.

في حين أن الأمل معقود بأن برامج الإسكان التي تتيح للنازحين داخليًا إمكانية شراء منازلهم سوف تساعد على التقليل من الطلب على الإسكان الاجتماعي، إلا أن مثل هذه البرامج قد تنطوي على تكاليف مخفية

التمويل المتجدد الذي يتيح إضافة المزيد من المنازل إلى البرنامج على النطاق الواسع. وجاء الاقتراح بتخصيص نسبة 10-20 في المائة من المساكن للمقيمين في المجتمع المضيف لتعزيز التماسك الاجتماعي.²⁴ وستكون شركة Municipal Enterprise LLC، التي أنشأتها مدينة ماريوبول، هي صاحبة الملكيات خلال فترة اتفاق الاستئجار. وسوف يُشرك المشروع كذلك وزارة الأراضي المحتلة مؤقتًا لشراء العقارات ولدعم توفير الخدمات بواسطة مجلس اللاجئين الدنماركي، كما يحدث على سبيل المثال من خلال تدريب الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة في Municipal Enterprise LCC.²⁵

3. النتائج التي تعود على الأشخاص النازحين داخليًا وغيرهم

لقد ساعدت برامج الإسكان في مدينة ماريوبول على تلبية الاحتياجات الخاصة بالنازحين داخليًا الأكثر ضعفًا، مع توسيع الخيارات للإسكان ميسور التكلفة أمام النازحين داخليًا الآخرين الذين يعملون في وظائف ولكن لا يزالون بحاجة إلى المزيد من الدعم. وعلى الرغم من أن العديد من النازحين داخليًا في مدينة ماريوبول كانوا قادرين على العثور على فرص عمل ويشعرون بالاندماج نسبيًا، 26 إلا أنه أُبلغ عن حالات التمييز من جانب أعضاء المجتمع المضيف فيما يتعلق بالتوظيف والإسكان.²⁷ وفي بعض الحالات، تعرض النازحون داخليًا إما لرفض طلبهم بالحصول على مساكن الإيجار وإما تمت مطالبتهم بدفع أسعار أعلى من السوق. ولا يزال النازحون داخليًا الأكثر ضعفًا غير قادرين على دفع حتى الحد الأدنى من تكاليف السكن.

لقد تسلّمت، حتى الآن، نحو 750 أسرة في ماريوبول وحدات الإسكان المؤقت، وتخطط المدينة لمساعدة نحو 1000 أسرة أخرى بتمويل من الميزانيات الحكومية والمحلية.²⁸ وبحلول ديسمبر من عام 2019، استفادت 200 أسرة تقريبًا من قرض الرهن العقاري لمدة 20 سنة على المستوى الوطني (يشمل هذا الرقم الإسكان للنازحين داخليًا وللمحاربين القدماء من عمليات مكافحة الإرهاب

70/30 من صندوق الدولة للشباب ليصبح بنسبة مشاركات 50/50 للنازحين داخليًا والمحاربين القدماء عندما أظهر تقرير الرصد الوطني من المنظمة الدولية للهجرة أن 11 في المائة فقط من الأسر النازحة الأعلى مستوى تمتلك ما يكفي من الموارد للمشاركة في شراء المسكن.³³ وقد أخذت المدينة نفسها المبادرة للعمل بالتعاون مع الشركاء الدوليين والمحليين وتطوير حلول إسكان مبتكرة تلبي الاحتياجات السكنية لمجموعة كبيرة من الأشخاص النازحين، بما في ذلك نماذج الاستئجار بقصد التملك، والإسكان التعاوني، والشراكات العامة-الخاصة لتمكين الاستئجار من المجالس المحلية.

7. لماذا يُعد ذلك مثالًا جيدًا للمشاركة

إن تجربة ماريوبول تلقي الضوء على أهمية ضمان امتلاك الهيئات البلدية للسند التشريعي لتطوير برامجها الخاصة في أسرع وقت ممكن، اعتمادًا على الحاجة والسياق. وحتى مع عدم توقع النزوح الداخلي في برامج الإسكان الوطنية، كانت مدينة ماريوبول قادرة على الاعتماد على السلطة المخولة بموجب المادتين 9 و11 من القانون الوطني للنازحين داخليًا³⁴ لمواجهة الاحتياجات السكنية للنازحين داخليًا. وفي نفس الوقت، لا شك أن التعاون الفعال بين الدولة والبلدية أمر مهم كذلك في سبيل مواجهة النزوح الداخلي. وقد استفادت ماريوبول لاحقًا من إسهامات الحكومة في برامج الإسكان المحلية لشراء المباني وتجديدها من أجل الإسكان المؤقت للنازحين داخليًا.

ويمكن أن يكون العمل على المستوى البلدي مفيدًا أيضًا في إثراء عملية وضع الإستراتيجيات والتشريعات الوطنية وتوجيهها، اعتمادًا على الحقائق العملية والتحديات والحلول التي تواجه الحكومات المحلية والنازحين داخليًا. وقد عمل حاكم مدينة ماريوبول عن قرب مع وزارة الأراضي المحتلة مؤقتًا والنازحين داخليًا، وأعضاء البرلمان، وغيرهم للدعوة إلى إدخال التغييرات على التشريع الوطني من أجل دعم قدرة البلدية على مساعدة جميع الأشخاص الذين يعيشون ضمن حدودها، وليس سكانها المعتادين فقط. ومن خلال الجهود التي بذلها الحاكم، تم تكييف التشريع الوطني لتوسيع برامج الإسكان المؤقت لتشمل النازحين داخليًا اعتمادًا على تجربة ماريوبول.³⁵

تشكل عبءًا ماليًا إضافيًا على النازحين داخليًا. على سبيل المثال، في ظل القرض العقاري بنسبة 3 في المائة، يحتاج النازحون داخليًا إلى الدفع مقابل الوثائق التكميلية ومقابل تفتيش المنازل الخاص. وقد تتطلب كذلك المشاركة في البرامج، مثل نموذج الاستئجار بقصد التملك، من النازحين داخليًا التخلي عن وضعهم المسجل، مما قد يعني بدوره خسارة منافع اجتماعية أخرى. وهكذا، من المهم ضمان أن النازحين داخليًا على وعي كامل بالآثار المترتبة على المشاركة في أي مخطط إسكاني محدد، بما في ذلك الحاجة إلى جمع الوثائق، وتكبد تكاليف غير متوقعة، وإدراك نتائج التغييرات في الأسرة (مثل: الوفاة أو الطلاق). وقد اعتمد مجلس اللاجئين الدنماركي على خبرته في مبادرات الإسكان للنازحين داخليًا في سياقات النزوح طويل الأمد لوضع "المبادئ" التي تحدد الممارسات المسموحة والمحظورة، وتقييم المخاطر، وإستراتيجيات التخفيف لمبادرات الإسكان. ويتضمن ذلك قضايا، مثل: الحسابات المصرفية، والتوثيق، والتواصل، والمشورة بشأن المساكن، والتعامل مع التظلمات، وستتم مشاركة الموارد مع جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني عند الاكتمال.

6. الدروس المستفادة

إن وجود بيانات دقيقة ومتوفرة في حينها بشأن الأشخاص النازحين واحتياجاتهم أمر مهم لضمان تلبية الاحتياجات. ولكن خلال المراحل الأولى من النزوح، افتقرت مدينة ماريوبول إلى وجود معلومات دقيقة وأنظمة واضحة للاستجابة لاحتياجات النازحين داخليًا. وقد ساعد إنشاء السجل الوطني للنازحين داخليًا في نوفمبر 2014 على إدراك المدينة للاحتياجات العامة لسكانها الجدد من النازحين، الذين فر معظمهم دون وثائق تحديد هوية. ومنذ عام 2016، عكفت المنظمة الدولية للهجرة على تنفيذ استقصاءات وطنية منتظمة ومقابلات شخصية لقياس الرفاهة المادية، والتماسك الاجتماعي، والاحتياجات السكنية للنازحين داخليًا، مما يساعد على تقييم مدى نجاح برامج النازحين داخليًا.³²

أكدت تجربة ماريوبول - على نحو مماثل - أهمية فهم كيف تتغير احتياجات النازحين داخليًا بمرور الوقت، ومن ثمّ تتطلب تعديلات بالبرنامج. فعلى سبيل المثال، عندما تحولت الاستجابة إلى الإسكان الدائم، تم تعديل برنامج الإسكان ميسور التكلفة بنسبة

الحواشي

1. Natalia Pavlo Fedoriv, 'Public Housing Policy in Ukraine: Current State and Prospects for Reform' (CEDOS Think Tank, 27 November 2019) <<https://www.cedos.org.ua/en/articles/derzhavna-zhytlova-polityka-v-ukraini-suchasnyi-stan-ta-perspektyvy-reformuvannia>> accessed 2 June 2020
2. United Nations Economic Commission for Europe, 'Country Profiles on Housing and Land Management: Ukraine' (United Nations 2013) ECE/HBP/176 14 <http://www.unece.org/fileadmin/DAM/hlm/documents/Publications/CP_Ukraine_ECE.HPB.176.en.pdf> accessed 3 June 2020
3. UNHCR Ukraine, 'Ukraine 2019 Participatory Assessment' (UNHCR 2019) 14–15 <https://www.unhcr.org/ua/wp-content/uploads/sites/38/2019/08/2019-08-19-PA_ENG.pdf> accessed 29 April 2020
4. United Nations Ukraine, 'Five Years into the Conflict: Displaced People in Ukraine Need Long-Term Solutions to Housing and Employment Challenges' (United Nations Ukraine, 9 April 2019) <<http://www.un.org.ua/en/information-centre/news/4661-five-years-into-the-conflict-displaced-people-in-ukraine-need-long-term-solutions-to-housing-and-employment-challenges>> accessed 29 April 2020; Lucy Fulford, 'For Ukrainians Displaced by War, Five Years in a Grey Container Block' (The New Humanitarian, 10 September 2019) <<https://www.thenewhumanitarian.org/news/2019/09/10/Ukraine-internally-displaced-idps-conflict-Kharkiv>> accessed 14 April 2020
5. IOM Ukraine, 'National Monitoring System Report on the Situation of Internally Displaced Persons' (IOM, September 2019) round 15, 21
6. .ibid 4
7. UNHCR Ukraine, 'Cities of Solidarity Forum Took Place in Kharkiv' (UNHCR, 4 October 2019) <<https://www.unhcr.org/ua/en/17180-cities-of-solidarity-forum-took-place-in-kharkiv.html>> accessed 29 April 2020
8. Vadym Chernysh, 'Addressing Protracted Internal Displacement and Fostering Durable Solutions: Progress and Opportunities to Positively Impact the Lives of IDPs' (GP20 Steering Group Meeting, Palais des Nations, Geneva, 27 June 2016)
9. .OCHA Ukraine, 'Humanitarian Response Plan Ukraine 2020' 31
10. UNHCR Ukraine, 'Recommendations from 2019 Cities of Solidarity Forum Addressed by the Government of Ukraine
11. Right to Protection, 'Guide for Housing Programs for Internally Displaced Persons: A Review for March 2020' (UNHCR 2020) 34
12. UNHCR Ukraine, 'Cities of Solidarity Forum Took Place in Kharkiv' (n 7); UNHCR Ukraine, 'Cities of Solidarity' (UNHCR, October 2019) <<https://www.unhcr.org/ua/en/cities-of-solidarity>> accessed 15 May 2020
13. UNHCR Ukraine, 'Together We Will Find Housing Solutions for IDPs: Recommendations of the Cities of Solidarity Forum 3 October 2019' (UNHCR 2019) <https://www.unhcr.org/ua/wp-content/uploads/sites/38/2019/11/COS-recommendations_EN_Final-1.pdf> accessed 29 April 2020
14. UNHCR Ukraine, 'Ukraine 2019 Participatory Assessment' (n 3) 25
15. Number of Registered IDPs as of April 13, 2020' (Ministry of Temporarily Occupied Territories, 17 April 2020) <https://mtot.gov.ua/killist-zareestrovanih-vpo-stanom-na-13-kvitnja-2020-r_2289161300065911930> accessed 2 June 2020
16. راجع الإستراتيجية، (Vadym Boichenko, 'Mariupol- City of Solidarity' (Cities of Solidarity Forum, Kharkiv, 3 October 2019) 'Development Strategy 2021' <<https://mariupolrada.gov.ua/en/page/strategija-rozvitku-2021>> accessed 4 June 2020 في الأوكرانية، 2020
17. .DRC, 'Durable Housing Solutions for IDPs: Rent to Own Scheme in Mariupol City' 1
18. 'City of Mariupol, 'Internally Displaced People Adaptation Program
19. .(Boichenko (n 16

- .20 .ibid
- .21 'About Fund' (State Fund for Support of Youth Housing Construction) <<https://www.molod-kredit.gov.ua/en/about-fund>> accessed 4 June 2020
- .22 UNHCR Ukraine, 'IDP Participation in the "Affordable Housing" (50/50) Programme' (UNHCR 2019) Evaluation Report
- .23 قد يؤدي الشراء مباشرة من المقاولين إلى حدوث مشاكل محتملة، مثل عدم استكمال تشييد المباني أو أن يكون سعر الشراء النهائي أكبر من المتفق عليه في الأصل، مما قد يجعل النازح داخليًا غير مؤهل للانتفاع من أي برنامج حكومي أو يتطلب منه الحصول على قرض برهن عقاري أكبر مما يمكنه التحمل.
- .24 .DRC (n 17) 6
- .25 .ibid 3
- .26 UNHCR Ukraine, 'Ukraine 2019 Participatory Assessment' (n 3) 17
- .27 International Alert and Mariupol Youth Union, 'Mariupol: Living with Conflict and Post-Conflict Prospects' (International Alert/Mariupol Youth Union 2017) <https://www.international-alert.org/sites/default/files/Ukraine_MariupolProspects_EN_2017.pdf> accessed 8 May 2020
- .28 Minister Oksana Koliada and Mayor Vadim Boichenko Discussed Housing Project and Possibility of Opening' Veteran Hub in Mariupol' (mtot.gov.ua, 31 October 2019) <<https://mtot.gov.ua/proekt-zabezpechennja-jitlom-ta-mojlivist-vidkrittja-veteranskogo-prostoru-v-mariupoli-obgovorili-ministr-oksana-koljada-ta-miski-golova-vadim-bochenko>> accessed 14 May 2020
- .29 .DRC (n 17) 1
- .30 (City of Mariupol (n 18). مذكرة، في 26 يونيو 2019، اعتمد مجلس الوزراء الوطني إجراءات جديدة لتوزيع رصيد المساكن المؤقت للنازحين داخليًا، وتضمنت معايير أهلية استنادًا إلى تلك المعايير المستخدمة مسبقًا في جورجيا. راجع DRC) 'DRC/DDG Legal Alert: Issue 41' (DRC 2019) 2
- .31 في إبريل 2020، كان مجلس الوزراء الأوكراني وحكومة ألمانيا بصدد إعداد الصيغة النهائية لاتفاق التعاون المالي الذي سيتيح أن تشمل ميزانية الدولة للعام 2020 حلولًا إسكانية للنازحين داخليًا، مع الأخذ في الاعتبار أن الميزانيات السابقة للإسكان المؤقت وميسور التكلفة قد انتهت أو حُفّضت لمواجهة تفشي كوفيد-19. UNHCR Ukraine, 'Legislative Update: UNHCR Update on Displacement-Related Legislation' (UNHCR 2020) Thematic Updates <https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/2020_04_legislative_update_eng.pdf> accessed 5 June 2020
- .32 IOM Ukraine, 'Periodicals' <<https://iom.org.ua/en/periodicals>> accessed 3 August 2020
- .33 IOM Ukraine, 'National Monitoring System Report on the Situation of Internally Displaced Persons' (IOM 2019) 14 <http://iom.org.ua/sites/default/files/nms_round_14_eng_web.pdf> accessed 29 April 2020
- .34 Social Housing Solutions for Internally Displaced and Conflict-Affected Populations: Comparative Analysis of Bakhmut, Slovyansk and Kramatorsk Projects' (Norwegian Refugee Council) 2 <https://www.nrc.no/globalassets/pdf/briefing-notes/ukraine/case-study-on-social-housing-for-idps_eng.pdf> accessed 14 April 2020
- .35 Ministry of Temporarily Occupied Territories and Internally Displaced Persons, 'Subventions to Local Administrations' (Ministry of Temporarily Occupied Territories and Internally Displaced Persons 2019) <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/fs_mtot_q2_eng_final.pdf> accessed 14 May 2020



أوكرانيا. النازحون داخليًا والمدافعون عن حقوق الإنسان يطالبون أعضاء البرلمان المنتخبين حديثًا بحماية الحقوق الانتخابية أمام المجلس الأعلى الأوكراني في أول يوم عمل للبرلمان. © حقوق الملكية محفوظة لمجموعة التأثير | 2019

أوكرانيا

دور التوعية المشتركة في سبيل حماية الحقوق الانتخابية للنازحين داخليًا

"I'm very happy that finally I can participate in the decision-making" process in the city and region where I have already been living and working for 5 years since displacement, where I pay taxes and started a new life. Getting full electoral rights in my community is essential part of integration and now I feel equal to all citizens of Ukraine. I can't wait to participate in the local election in the autumn to contribute to the ".development of my new hometown

Nadiya, IDP from Donetsk

1. السياق

إلى القوانين السارية. ولكن، حتى أواخر سنة 2019، كان يُستبعد النازحون داخليًا عمليًا من المشاركة في الانتخابات المحلية والتصويت لنصف المقاعد البرلمانية الوطنية.² ولكي يمثل النازحون داخليًا لمتطلبات الإقامة التي يفرضها القانون الانتخابي بضرورة تغيير عناوينهم الانتخابي، استلزم الأمر منهم التخلي عن تسجيل إقامتهم ("تصريح

إن التأكد من أن النازحين داخليًا يمكنهم ممارسة حقوق الانتخاب الكاملة أمر صعب في أوكرانيا. بعد احتلال القرم سنة 2014 وبدء النزاع المسلح في شرق أوكرانيا، أصبح نحو 1.4 مليون نازح داخلي¹ مؤهلين للتصويت في الانتخابات الرئاسية استنادًا

المركزية للانتخابات وسجل الناخبين الحكومي، واستضافته وزارة الأراضي المحتلة مؤقتًا، لوضع مشروع قانون يمنح الناخبين داخليًا حق التصويت في جميع الانتخابات. وفي عام 2019، قدمت مجموعة الحماية مذكرة توعية،⁸ أسهمت في مؤتمر فبراير 2019 في كييف، الذي نظمه مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا، حيث أكدت المذكرة على حق الناخبين داخليًا في ممارسة الانتخاب بوصفه عاملًا أساسيًا في سبيل الإدماج المحلي.⁹ كما قدمت المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) كذلك المشورة القانونية إلى أعضاء البرلمان ومكتب الرئيس بشأن أفضل الممارسات والمعايير الدولية في سبيل حماية الحقوق الانتخابية للناخبين داخليًا. وبعد جهود التأييد الجماعية هذه، دُمجت الأحكام القانونية لتناول حقوق التصويت للناخبين داخليًا أخيرًا في التشريع الانتخابي لعام 2019 عندما أمر رئيس أوكرانيا الجديد البرلمان بتضمينها قبل أن يوقع على أي قانون انتخابي منقح.¹⁰

3. النتائج التي تعود على الأشخاص الناخبين داخليًا وغيرهم

لأول مرة في أكتوبر 2020، أصبح بإمكان الناخبين داخليًا التصويت في الانتخابات المحلية. وهكذا، نجحت جهود التوعية بشأن الحقوق الانتخابية في تمكين الناخبين داخليًا من تحديد احتياجاتهم وصياغتها بلغة قائمة على الحقوق، والتغلب على القوالب النمطية السلبية، والتوعية بإيجاد الحلول العملية التي تلبى احتياجاتهم المحددة. وواصل البرلمان الأوكراني واللجنة المركزية للانتخابات على نحو منتظم استشارة المنظمات غير الحكومية الوطنية المدافعة عن حقوق الناخبين داخليًا عند وضع المبادئ التوجيهية والتشريعات الجديدة.

4. مشاركة الناخبين داخليًا

أدت المنظمات غير الحكومية الوطنية، وخاصة مجموعة التأثير والشبكة المدنية OPORA، دورًا رائدًا في صياغة تفاهم مشترك للصعوبات التي واجهها الناخبون داخليًا ووضع الحقوق السياسية

الإقامة) في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة (NGCA)، الأمر الذي من الممكن أن يحد من قدرتهم على الانتقال إلى مكانهم الأصلي عبر خط المواجهة ويخلق مشاكل عندما ينتقلون إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة.³ وقد تغير هذا الأمر في 19 ديسمبر 2019، عندما اعتمد البرلمان الأوكراني (المجلس الأعلى الأوكراني) القانون الانتخابي الجديد لأوكرانيا والتعديلات على القانون بشأن سجل الناخبين الحكومي، التي شملت أحكامًا تضمن تمتع الناخبين داخليًا بحق التصويت في جميع الانتخابات، بما في ذلك الانتخابات المحلية.⁴

2. وصف الحالة

في أوكرانيا، أُدخلت التغييرات على القوانين الانتخابية الوطنية جزئيًا بسبب حملة التوعية لعدة سنوات التي جمعت بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والمنظمات الدولية، ومجلس أوروبا، وأعضاء البرلمان، الذين كان بعضهم ضمن الناخبين داخليًا أنفسهم. وبالإضافة إلى الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بتحسين التشريع الوطني بشأن حماية حقوق الإنسان للناخبين داخليًا، التابع لوزارة الأراضي المحتلة مؤقتًا والناخبين داخليًا (وزارة الأراضي المحتلة مؤقتًا)،⁵ نجحت مجموعة الحماية في جمع 100 من الجهات الفاعلة لتنسيق جهود التوعية المتعلقة بالنزوح الداخلي، بما فيها الحقوق الانتخابية.

جمعت الأطراف المعنية المتنوعة الأدلة حول الصعوبات التي يواجهها الناخبون داخليًا فيما يتعلق بالتصويت، وأجرت الأبحاث حول نماذج التشريع البديلة، وقدمت أوراق متعلقة بالسياسات،⁶ وقابلت أعضاء من البرلمان للوقوف على شواغلهم، واقتروا حلولًا عملية من خلال وضع مسودة تشريع. على سبيل المثال، قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والبعثة الدولية لمراقبة الانتخابات في أوكرانيا التابعة لمجلس أوروبا بإثارة مسألة حقوق التصويت للناخبين داخليًا بتاريخ أكتوبر 2015⁷ وبين عامي 2016-2017، ترأست مجموعة التأثير للمنظمات غير الحكومية الوطنية الفريق العامل المعني بأصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك ممثلون من اللجنة

الأساسية التي واجهت النازحين داخليًا، إلى جانب المجموعات الأخرى في البلد. إن فكرة السماح للأشخاص بالتصويت في الانتخابات الوطنية والمحلية استنادًا إلى عنوانهم الفعلي بدلًا من تصريح إقامتهم، قدمتها في الأصل الشبكة المدنية OPORA اعتمادًا على بحث مجموعة التأثير حول المخاطر المصاحبة لتغيير النازحين داخليًا لعنوان التسجيل الخاص بهم. وقد ركزت مبدئيًا حملتهما الدعوية بشكل حصري على الحاجة إلى حماية الحقوق الانتخابية للنازحين داخليًا من خلال إصلاح القانون الانتخابي. ولكن، بعد عام 2014، اتفقت المنظمتان على توسيع نطاق حملتهما لتتناول الحقوق السياسية لكُل من النازحين داخليًا والمهاجرين لأسباب اقتصادية، مع إلقاء الضوء على كيف يحد النظام الوطني لتسجيل الإقامة من حقوق كلتا المجموعتين. الأمر الذي جذب التعاطف والتفهم من المواطنين الأوكرانيين من غير النازحين، الذين قد يواجهون قيودًا مشابهة إذا سعوا خلف فرص العمل في أجزاء أخرى من البلد.¹²

7. لماذا يُعد ذلك مثالًا جيدًا للمشاركة

إن ضمان أن النازحين داخليًا يمكنهم ممارسة حقوقهم في التصويت يثبت دورهم بصفتهم مواطنين وهو خطوة مهمة في سبيل جعل حياتهم طبيعية في أسرع فرصة ممكنة بعد النزوح. ولكن، في العديد من السياقات العملية، لا تدرك عادة الجهات الفاعلة المستجيبة لمواقف النزوح الداخلي الحاجة إلى تناول الحقوق السياسية والقضايا الانتخابية. ولا شك أن الجهود التوعوية المتفكك عليها بين أصحاب المصلحة المتعددين التي أسهمت في بناء السياسة ستحقق التغيير التشريعي من خلال تعزيز نقاط القوة المعنية لكل جهة فاعلة وتحقق التوسيع الإستراتيجي لنطاق المستفيدين بخلاف النازحين داخليًا.

للنازحين على قمة جدول الأعمال الخاص بالإصلاح القانوني الانتخابي. وقد أثبتت عملية صياغة مسودة التشريع بصفة خاصة أنها أداة قوية لبناء التوافق السياسي.¹¹ عمدت مجموعة التأثير التي أسسها النازحون داخليًا إلى استشارة النازحين بشأن النص الخاص بمسودة التشريع من خلال الاستقصاءات واجتماعات مجموعة التركيز في عشر مدن. ومن خلال الدعم المالي بواسطة المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، قادت مجموعة التأثير كذلك حملة توعوية تسمى "كل رأي/تصويت مهم" لتشجيع الدعم الواسع للإصلاح التشريعي بين صناعات السياسة، والذي نتج عنه قيام العديد من المجالس الحكومية المحلية والإقليمية بتبني مواقف رسمية دعمًا لمشاركة النازحين داخليًا في الانتخابات، وأبلغ أعضاء البرلمان بذلك. وقد أدار عدد من المنظمات غير الحكومية، في السنين السابقة، خطوطًا ساخنة قبل الانتخابات تقدم النص القانوني والعملي للنازحين داخليًا حول تسجيل الناخبين، ونتج عن ذلك رؤى قيمة في المآزق والتعارضات التي تحدث في الممارسات الإدارية ركّز عليها في الجهود التوعوية اللاحقة.

5. التحديات

على الرغم من حل بعض من تلك الشواغل، إلا أن المدافعين قد ألقوا الضوء على الحاجة إلى وجود أنشطة توعية وتثقيف مستمرة لضمان أن النازحين داخليًا يدركون تمامًا حقوقهم ويفهمون الوسائل العملية للتسجيل من أجل التصويت في الانتخابات المحلية. ولذلك، قامت اللجنة المركزية للانتخابات والمنظمات غير الحكومية، قبل أكتوبر 2020، بتقديم تدريب إلى هيئات إدارة الانتخابات وأعدت حملة لتثقيف الناخبين من أجل الشباب والنازحين داخليًا وغيرهم من القطاعات المتنقلة في المجتمع الأوكراني، إضافةً إلى عامة الجمهور، حول الإجراءات الانتخابية، بما فيها تغيير عنوان التصويت.

6. الدروس المستفادة

لقد كانت الجهود التوعوية المشتركة والتغييرات في القانون الانتخابي نفسها ناجحة؛ لأنها اعتمدت على الأدلة والحلول العملية المقترحة للصعوبات

الحواشي

1. IOM Ukraine, 'National Monitoring System Report on the Situation of Internally Displaced Persons' (IOM 2019) 15
2. كان النازجون يضطرون كذلك إلى تسجيل عنوانهم الانتخابي قبل الانتخابات بخمسة أيام على الأقل، نظرًا إلى أن التسجيل مؤقت ولا يسري إلا لحدث انتخابي واحد. Protection Cluster Ukraine, 'Voting Rights of Internally Displaced Persons in Ukraine' (Protection Cluster Ukraine 2019) <https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/advocacy_note_voting_rights_of_idps_eng.pdf> accessed 8 June 2020
3. على سبيل المثال، في ربيع 2020، فرضت السلطات الفعلية قيود الحركة المتعلقة بجائحة كوفيد-19، التي سمحت فقط بالانتقال إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة للأشخاص الذين يحملون تصريح إقامة في تلك المناطق، والعكس صحيح، حيث لم يُسمح سوى لحاملي تصريح الإقامة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة بمغادرة المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. وقد فرضت السلطات الأوكرانية قيودًا مشابهة في أثناء الأسابيع الأولى للحظر في مارس 2020. للتعرف إلى المزيد من التفاصيل عن الصعوبات الأخرى المتعلقة بنظام تصريح الإقامة والتصويت، راجع Aysha Shujaat, Hannah Roberts and Peter Erben, 'Internally Displaced Persons and Electoral Participation: A Brief Overview' (International Foundation for Electoral Systems 2016) IFES White Paper 7–8 <<https://www.ifes.org/sites/default/files/idps-electoral-participation-october-2016.pdf>> accessed 16 March 2020
4. وضعت اللجنة المركزية الأوكرانية للانتخابات أحكامًا لتطبيق القانون في القرار رقم 88 بشأن إجراءات النظر في طعن الناخبين بشأن تغيير العنوان الانتخابي، والذي تم إقراره في 18 مايو 2020. راجع Council of Europe Office in Ukraine, 'IDPs Will Vote in the Next Local Elections in Ukraine' (Council of Europe, 25 May 2020) <https://www.coe.int/en/web/kyiv/news-event/news/-/asset_publisher/9W803G4ii38m/content/idps-will-vote-in-the-next-local-elections-in-ukraine> accessed 5 June 2020
5. تغيير الاسم لاحقًا إلى وزارة إعادة دمج الأشخاص النازحين داخليًا.
6. (Shujaat, Roberts and Erben (n 3)
7. International Election Observation Mission, 'Statement of Preliminary Findings and Conclusions: Ukraine- Local Elections' (OSCE/ODIHR, The Congress and European Parliament 2015) 4 <<https://www.osce.org/files/f/documents/b/1/194406.pdf>> accessed 22 June 2020
8. (Protection Cluster Ukraine (n 2)
9. Allowing IDPs to Vote in Local Elections in Ukraine' (Council of Europe, 19 February 2019) <<https://www.coe.int/en/web/congress/-/allowing-idps-to-vote-in-local-elections-in-ukraine>> accessed 16 March 2020
10. IFES Ukraine Election Bulletin #93 (September 9 – 20, 2019)' (IFES Ukraine, 23 September 2019) <<https://ifesukraine.org/analytics/ifes-ukraine-election-bulletin-93-september-9-20-2019/?lang=en>> accessed 22 June 2020
11. Almost a Hundred of NGO Leaders Are Calling on the President to Protect Voting Rights of IDPs' (Civil Network OPORA, 30 July 2019) <<https://www.oporaua.org/en/statement/vybori/19446-lideri-maizhe-sotni-gromadskikh-organizatsii-zaklikaiut-prezidenta-zakhstiti-viborchi-prava-vpo>> accessed 22 June 2020
12. Oleksandra Slobodian and Anastasia Fitisova, 'Registering Domiciles in Ukraine: How the System Affects Ukrainians. A Sociological Survey' (CEDOS Think Tank 2018) <<https://zmina.ua/content/uploads/sites/2/2019/04/registration-domicile-analytical-report-engl-from-june-20-2019.pdf>> accessed 22 June 2020



أوكرانيا "تطبيق الهاتف المحمول "Your Rights" (حقوقك)

ذكر أحد مطوري التطبيق، دينيس كليوشكو، أن التطبيق سهل ويمكن لوالديه في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من العمر استخدامه. في ربيع عام 2014، عندما بدأ النزاع المسلح في شرق أوكرانيا، غادرت أسرة كليوشكو مدينتهم الأصلية برفومايسك في مقاطعة لوهانسكا، الموجودة في منطقة غير خاضعة لسيطرة الحكومة (NGCA)، للاحتفاظ بوظائفهم في شركة استخراج فحم انتقلت إلى مدينة هيرسكي في مقاطعة لوهانسكا، الواقعة في منطقة خاضعة لسيطرة الحكومة (GCA). قام كليوشكو بتثبيت التطبيق على الهاتفين الذكيين لوالديه، وحسبما ذكر، غيّر ذلك حياتهما. تمكن والداه، حتى في أثناء عدم الاتصال بالإنترنت، من الوصول إلى عينات ومسودات لوثائق، وطلبات تقديم، ونماذج مطالبة، مما أتاح لهم،

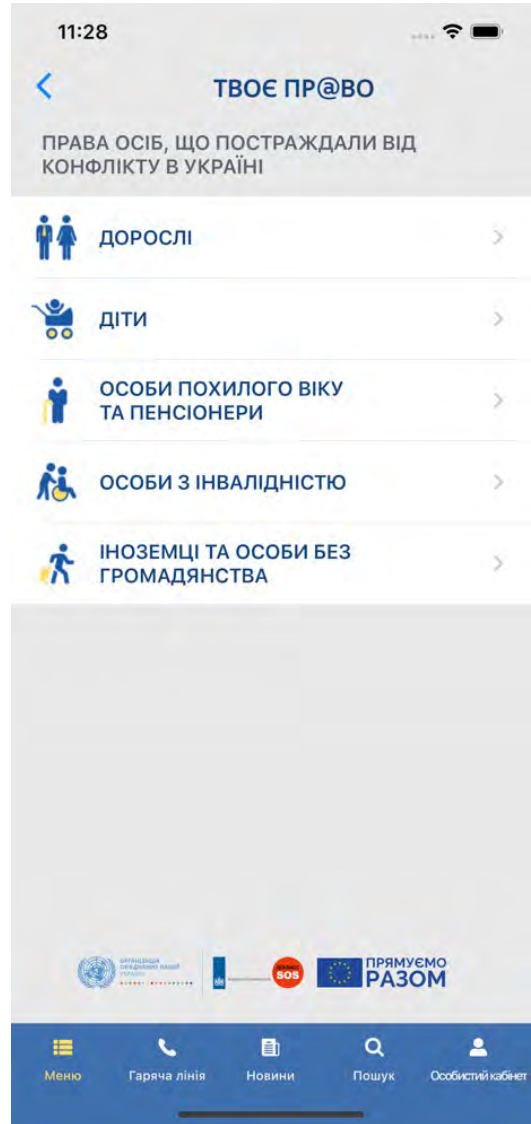
يمكن للنازحين داخليًا الوصول بسهولة إلى المعلومات بشأن حقوقهم على هواتفهم المحمولة. ففي عام 2018، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه جزءًا من برنامج الأمم المتحدة الوطني للتعافي وبناء السلام،¹ بتطوير تطبيق للهواتف الذكية يسمى "Your Rights" (حقوقك) للنازحين داخليًا والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي.² يقدم التطبيق المجاني القابل للتنزيل، حلولًا عملية وطرائق قانونية من أجلهم لاستعادة حقوقهم والحصول على الانتصاف. حيث يتسلم النازحون داخليًا، بعد الإجابة عن مجموعة من الأسئلة داخل التطبيق لتوضيح موقعهم المحدد، التوجيهات خطوة بخطوة حول كيفية حماية حقوقهم، بما في ذلك تفاصيل جهات الاتصال لمقدمي المساعدة القانونية المجانية.

ولكن، حسب تطبيق الهاتف المحمول، لا بد من وجود جواز سفر صالح فقط. وقد زار دينيس كليوشكو لاحقاً والديه باستخدام جواز سفره فقط، دون مطالبته بإظهار أي وثائق أخرى. وذكر قائلاً: "بسبب التطبيق، هناك القليل من الخوف والكثير من الثقة. فهو يقلل مستوى القلق ويمنحك فهماً لحقوقك في منطقة النزاع." وشجع والداه كذلك الآخرين في هيرسكي على استخدام التطبيق.

في عام 2020، نقل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التطبيق إلى مركز التنسيق لتقديم المساعدة القانونية، وهو مؤسسة وطنية لتقديم المساعدة القانونية مقرها وزارة العدل في أوكرانيا، بهدف إجراء المزيد من التطوير والدعم المستمر. ويخطط مركز التنسيق لاستخدام التطبيق بوصفه منصة موسعة لتوحيد الجهود التي تبذلها كل الأطراف المعنية العاملة على قضايا المساعدة القانونية في أوكرانيا وتنسيقها.

على سبيل المثال، التقدم بطلب للحصول على الإعانات المالية للمرافق أو الحصول على شهادة النازحين داخلياً. قبل إطلاق التطبيق، اعتمد الكثير من النازحين داخلياً على الإشاعات ومصادر الإعلام غير الجديرة بالثقة، نظرًا إلى عدم قدرة السلطات المحلية على تقديم معلومات محدثة على الدوام.

يوضح تطبيق "Your Rights" (حقوقك) أيضًا الإجراءات الخاصة بالسفر عبر خط المواجهة أو قريبًا منه بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. على سبيل المثال، في عام 2019، سافر دينيس كليوشكو من كييف لزيارة والديه في هيرسكي الموجودة قريبًا من خط المواجهة. ووفقًا لآراء جيران والديه وزملائهما، سيحتاج إلى تقديم عدد من الوثائق (مثل: شهادة عمل، وخطاب ضمان من صاحب عمله، وشهادة دخل) للمرور عبر نقاط التفتيش العسكرية.



الحواشي

1. يقوم على تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الوطني للإنعاش وبناء السلام (UN RPP) أربع من وكالات الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN Women)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). 'Recovery & Peacebuilding' (UNDP Ukraine) <<https://www.ua.undp.org/content/ukraine/en/home/.recovery-and-peacebuilding.html>> accessed 22 June 2020
2. مع مشاركات من المنظمة الدولية للهجرة ومنظمات المجتمع المدني الأوكرانية (Donbas SOS، La Strada Ukraine، و Yurydychna Sotnia) (منظمة (The Legal Hundred))، وُجِّدَت إصدارات التطبيق اللاحقة للمساعدة على حماية حقوق الأشخاص الذين يعبرون خط المواجهة كثيرًا، والمحاربين القدماء من عمليات مكافحة الإرهاب (ATO)/عمليات الأمن للقوات المشتركة (JFO)، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقات، وهؤلاء المتأثرين بالاتجار بالبشر. وجاء الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي وحكومات هولندا، والدنمارك، والسويد، وسويسرا.



فانواتو، عائلة من قرية أمبريم.
© حقوق الملكية محفوظة لشركة
Shutterstock/ جانتيرا نامونج | 2017

فانواتو سياسة النزوح المرتبط بالكوارث وتغير المناخ

1. السياق

في عام 2015، عانت فانواتو الآثار المدمرة للإعصار المداري بام - أقوى رياح من الفئة 5 يتم تسجيلها على الإطلاق - الذي ضرب البلاد وتسبب في نزوح 65 ألف شخص،³ نحو 25% من إجمالي السكان.⁴ وعُقدت حلقة عمل للدروس المستفادة بعد الاستجابة للكوارث، حددت الحاجة إلى وجود أطر معيارية مؤسسية وتشغيلية لتحسين إدارة مركز الإغلاء وضمان إدماج النزوح وإعادة التوطين ضمن نظام المجموعات الوطني.⁵ وبالمثل، أوصت السياسة المعنية بالحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ

دائمًا ما تُصنّف فانواتو ضمن البلدان الأكثر عرضة للخطر على مستوى العالم بسبب قدرتها المحدودة على مواجهة الأزمات في وجه المخاطر الطبيعية متكررة الحدوث، مثل: الأعاصير المدارية، والفيضانات، والجفاف، والزلازل، والتسونامي، والثورات البركانية.¹ كما يواجه البلد كذلك صعوبات أخرى كبيرة متعلقة بتغير المناخ والتنمية تُسهم في زيادة خطر النزوح الناتج عن الكوارث.²

وثنقت سياسة النزوح بقيادة وزارة التكيف مع تغير المناخ بالتعاون الوثيق مع مكتب رئيس الوزراء وإدارة السلطات المحلية.

3. لماذا يُعد ذلك مثالًا جيدًا للمشاركة

لقد نجحت سياسة النزوح في توجيه الأنظار إلى النزوح في فانواتو من خلال وضع إطار لخطة العمل الوطنية بشأن النزوح، والذي يوضح أهمية الأطر السياسية والتشغيلية المنسقة بشأن النزوح الداخلي ويحدد الإسهامات الممكنة من جانب الأطراف المعنية المختلفة. وقد اضطلع مكتب رئيس الوزراء كذلك بدور قوي في التخطيط للتعافي وإيجاد الحلول الدائمة، مثلما حدث خلال كارثة ثوران بركان عام 2018 على جزيرة أمباي عندما أدى الرماد البركاني الثقيل في نهاية الأمر إلى الإجراء الإجباري لجميع السكان البالغ عددهم 11 ألف شخص¹³. وفي عام 2020، أدت توصيات سياسة النزوح أيضًا إلى تأسيس مجموعة جديدة لتنسيق الاستجابة للإعصار المداري هارولد من الفئة 5. ويهدف كل من مجموعة إدارة النزوح ومركز الإجراء، بقيادة المكتب الوطني لإدارة الكوارث وبقيادة مشتركة مع المنظمة الدولية للهجرة، إلى تحسين أعمال التنسيق بين الوكالات المساعدة للأشخاص النازحين.

وفي حين تم تعلم الكثير من الدروس من الكوارث الأحدث وقوعًا، إلا أنها لم يتم دمجها بعد بصفة رسمية في خطة عمل عام 2020 نظرًا إلى قيود الموارد المالية التي تعوق المراجعة والتنفيذ المنهجين لسياسة النزوح. وبناءً على ذلك، قادت سياسة النزوح إلى مشاريع جديدة خلال عام 2021، مثل وضع إجراءات تشغيل قياسية بخصوص إعادة التوطين المخطط له (المنطقة الإستراتيجية 3) وتعزيز استخدام المعرفة التقليدية في إدارة النزوح (المنطقة الإستراتيجية 11).

للفترة 2016-2030 في فانواتو، بتضمين "الدعم الخاص" للأشخاص النازحين في جهود الاستجابة لحالات الطوارئ⁶ ودعت إلى تبني "سياسة وطنية بشأن إعادة التوطين والنزوح الداخلي" للمساعدة فيما يتعلق بأنشطة التعافي.⁷

2. وصف الحالة

متابعةً لتلك التوصيات، قامت حكومة فانواتو، في عام 2018، بإعداد الصيغة النهائية للسياسة الوطنية للنزوح المرتبط بالكوارث وتغير المناخ ("سياسة النزوح") من خلال عملية واسعة وشاملة تضمنت مشاركات من المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح.⁸ وتبرز سياسة النزوح بسبب مقاربتها الشاملة المشتركة بين الوزارات⁹ التي تتناول جميع مراحل الاستجابة للنزوح المرتبط بالكوارث وتغير المناخ،¹⁰ بدايةً من البحث عن الأسباب الأساسية وراء النزوح ومنعه ووصولاً إلى المرحلة النهائية لضمان تلبية احتياجات التعافي طويلة المدى للأشخاص النازحين والمجتمعات المضيفة من خلال التخطيط للتنمية الوطنية.¹¹ ومن ثم، تدمج الاعتبارات الخاصة بالنزوح والتنقل البشري في الإجراءات الحكومية ذات الصلة على جميع المستويات.

تحدد سياسة النزوح اثنتي عشرة من المناطق الإستراتيجية للتعامل مع النزوح الناتج عن الكوارث. وتشمل التدخلات على مستوى الأنظمة قضايا مثل: "المؤسسات والحوكمة" و"الأدلة، والمعلومات، والرصد". كما تصف السياسة أيضًا مجموعة واسعة من التدخلات الخاصة بقطاعات معينة، وتشمل "الأراضي، والسكن، والتخطيط، والبيئة"، و"الزراعة، والأمن الغذائي، وسبل كسب العيش"، والمعرفة التقليدية، والثقافة، والتوثيق". وتعزز المسائل الشاملة تلك التدخلات، بما في ذلك: "الشراكات، ومراعاة الاعتبارات المتعلقة بالتنوع الاجتماعي، والإدماج الاجتماعي، والمشاركة المجتمعية، إلى جانب الحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ، والهجرة الآمنة التي تتسم بحسن الإدارة".¹²

الحواشي

1. صُنفت فانواتو، منذ عام 2012، في المركز الأول في تقرير المخاطر العالمية السنوي. للاطلاع على آخر المستجدات، راجع "World Risk Report 2019" (Bündnis Entwicklung HilftandRuhr University Bochum – Institute for International Law of Peace and Armed Conflict (IFHV) 2019) World Risk Report 61 <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WorldRiskReport-2019_Online_english.pdf> accessed 20 April 2020
2. Republic of Vanuatu, 'National Policy on Climate Change and Disaster-Induced Displacement' 11
3. Simone Esler, 'Vanuatu Post Disaster Needs Assessment: Tropical Cyclone Pam' (Government of Vanuatu 2015)
4. Vanuatu National Statistics Office, '2016 Post-TC Pam Mini-Census Report' (Government of Vanuatu 2017) Report Vol. 1 <<https://vnso.gov.vu/index.php/component/advlisting/?view=download&fileId=4542>> accessed 21 April 2020
5. Tropical Cyclone Pam Lessons Learned Workshop Report. June 2015' (Pacific Community 2016) 18–21; 25 <https://bsrp.gsd.spc.int/wp-content/uploads/Publications/Vanuatu_Lessons-Learned-FINAL-19.05.2016.pdf> accessed 21 April 2020
6. Government of Vanuatu, 'Vanuatu Climate Change and Disaster Risk Reduction Policy 2016-2030' 22 <http://www.preventionweb.net/files/46449_vanuatuccdrrpolicy2015.pdf> accessed 15 August 2017
7. .ibid 25
8. Republic of Vanuatu (n 2) 8
9. تتولى وزارة التكيف مع تغير المناخ، والأرصاء الجوية، والمخاطر الجغرافية، والطاقة، والبيئة، وإدارة الكوارث تنفيذ السياسة، مع لجنة مشتركة بين الوزارات تتألف من إدارة السياسات الإستراتيجية والتخطيط وتنسيق المساعدة في مكتب رئيس الوزراء؛ والمكتب الوطني لإدارة الكوارث؛ والمجلس الاستشاري الوطني لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛ ودائرة السلطات المحلية بوزارة الداخلية، والمجلس الوطني للرؤساء. .ibid 6
10. جدير بالذكر أن السياسة تستخدم مصطلح "كوارث" ليشمل الأحداث التي تقع بسبب المخاطر الطبيعية، إلى جانب "الأزمات" الأخرى، بما في ذلك النزاعات على الأرض، و/أو الإخلاء، و/أو مشروعات البنية التحتية والتنمية. .ibid 9
11. .ibid 7
- 12.
13. .ibid 8
14. Vanuatu Red Cross Society, 'Vanuatu: Ambae Volcanic Eruption 2018' (IFRC 2019) Emergency Plan of Action Final Report <<https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/MDRVU006n2.pdf>> accessed 23 June 2020

5. المراجع

1. Internal Displacement Profiling in Mogadishu, Report available at: <https://www.jips.org/uploads/2018/10/Somalia-Mogadishu-profiling-report-2016.pdf>
2. UN Commission on Human Rights, 'Internally Displaced Persons.' (United Nations 1991) E/CN.4/RES/1991/25 <<https://www.refworld.org/docid/3b00f0b1c.html>> accessed 11 October 2020
3. لجنة حقوق الإنسان، '1992/73. النازحون داخليًا (الأمم المتحدة 1992) <https://www.ohchr.org/Documents/Issues/IDPersons/E%20CN.4_RES_1992_73.pdf> تم الوصول إليها بتاريخ 11 أكتوبر 2020. المرجع نفسه تم إصدار ولاية ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنازحين داخليًا في عام 1992، وأعيدت تسميته إلى ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا في عام 2004. وخلفه ولاية المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا في عام 2010، GP20، '20th Anniversary of the Guiding Principles on Internal Displacement: A Plan of Action for Advancing Prevention, Protection and Solutions for Internally Displaced People 2018-2020' 2 <http://www.globalprotectioncluster.org/_assets/files/20180523-gp20-plan-of-action-final.pdf> accessed 5 January 2020
4. أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مناسبات عديدة أن المبادئ التوجيهية موثوق بها، حيث تعيد التأكيد على حقوق النازحين داخليًا على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. راجع [Guiding Principles on Internal Displacement 1998 [UN Doc E/CN.4/1998/53/Add.2 General Assembly, '60/1. 2005 World Summit Outcome' (United Nations 2005) Resolution adopted by the General Assembly on 19 September 2016 A/RES/60/1 para 132 <https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_60_1.pdf> accessed 11 October 2020
5. تتضمن الأمثلة: سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن حماية النازحين داخليًا (1999)؛ سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن حماية النازحين داخليًا (1999)؛ إطار المسؤولية الوطنية لمعالجة النزوح الداخلي (2005)؛ إطار المسؤولية الوطنية لمعالجة النزوح الداخلي (2005)؛ إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة للنازحين داخليًا (2010)؛ دليل حماية النازحين داخليًا (2009)؛ المبادئ التوجيهية بشأن حماية الأشخاص في حالات الكوارث الطبيعية (2010-11)؛ جدول أعمال مبادرة نانسن لحماية النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ (2015)؛ دليل عملي لتنفيذ قرار الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الحلول الدائمة للنازحين واللاجئين في مرحلة ما بعد الصراع (2016)؛ دليل التطبيق العملي بشأن النزوح بسبب الكوارث: كيفية الحد من المخاطر، ومعالجة التأثيرات وتعزيز القدرة على الصمود (2019).
6. من الأمثلة على ذلك المؤتمر الدولي لعام 2006 بشأن منطقة البحيرات الكبرى وبروتوكول حماية النازحين داخليًا ومساعدتهم، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لعام 2009 بشأن حماية ومساعدة النازحين داخليًا ("اتفاقية كمبالا") والتي كانت أول اتفاقية إقليمية ملزمة قانونًا بشأن النزوح الداخلي وخطة عمل الاتحاد الأفريقي لعام 2017 بشأن معالجة النزوح الداخلي، ودليل مجلس أوروبا لعام 2017 للممارسات الجيدة للدول لمعالجة النزوح الداخلي.
7. Global Protection Cluster, 'Global Database on IDP Laws and Policies' <<https://www.globalprotectioncluster.org/global-database-on-idp-laws-and-policies/>> accessed 6 October 2020. راجع أيضًا Phil Orchard, Protecting the Internally Displaced: Rhetoric and Reality (Routledge 2019).
8. General Assembly, '56/164 Protection of and Assistance to Internally Displaced Persons' (United Nations 2002) A/RES/56/164 para 12 <<https://undocs.org/pdf?symbol=en/A/RES/56/164>> accessed 11 October 2020
9. United Nations General Assembly, 'One Humanity: Shared Responsibility, Report of the Secretary-General for the World Humanitarian Summit' (United Nations 2016) A/70/709 para 84 <<https://www.agendaforhumanity.org/sites/default/files/Secretary-General%27s%20Report%20for%20WHS.pdf>> accessed 8 February 2018
10. الجمعية العامة للأمم المتحدة، 25 سبتمبر 2015، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الفقرة 23، متاحة على الرابط التالي: http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E
11. الجمعية العامة للأمم المتحدة، 14 نوفمبر 2017، حماية النازحين داخليًا ومساعدتهم، A/C.3/72/L.46/Rev.1؛ راجع كذلك البنك الدولي، عام 2016، النازحون قسرًا: نحو نهج إيماني يدعم اللاجئين، والنازحين، ومضيفيهم، متاح

- على الرابط التالي: <http://www.worldbank.org/en/events/2016/09/15/report-launch-forcibly-displaced-toward-a-development-approach-supporting-refugees-the-internally-displaced-and-their-hosts>
12. UNISDR, 'Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015-2010' <https://www.unisdr.org/files/43291_sendaiframeworkfordrren.pdf>
 13. IDMC, '2020 Global Report on Internal Displacement (GRID)' (IDMC 2020) 1-2 <<https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/2020-IDMC-GRID.pdf>> accessed 25 June 2020
 14. Michael M Cernea and Hari Mohan راجع تقدير العدد السنوي بـ 15 مليون شخص. راجع Mathur (eds), Can Compensation Prevent Impoverishment? Reforming Resettlement (through Investments and Benefit-Sharing, vol 3 (Oxford University Press 2008
 15. Kanta Kumari Rigaud and others, Groundswell: Preparing for Internal Climate Migration (World Bank 2018)
 16. General Assembly, 'Protection of and Assistance to Internally Displaced Persons' (United Nations 2017) A/C.3/72/L.46/Rev.1 <<http://undocs.org/pdf?symbol=en/A/C.3/72/L.46/Rev.1>> accessed 11 October 2020
 17. تشمل الأسباب المحتملة للنزوح الداخلي التي حُددت في خطة عمل GP20، على سبيل المثال لا الحصر، النزوح المرتبط بالنزاع، والعنف، والكوارث المرتبطة بآثار الأخطار الطبيعية وتغير المناخ ومشاريع التنمية والاستيلاء على الأراضي. GP20 (n 2) 3
 18. فيما يخص القائمة الكاملة لبرنامج أنشطة GP20، راجع المرفق ا.
 19. Terms of Reference: High-Level Panel on Internal Displacement' (United Nations' 2019) 2 <https://www.un.org/internal-displacement-panel/sites/www.un.org.internal-displacement-panel/files/tor_of_the_panel.pdf> accessed 25 June 2020
 20. قام شركاء GP20 كذلك بتوثيق أمثلة أخرى عن النزوح الداخلي نُشرت بشكل منفصل عن تقرير التجميع هذا. راجع، على سبيل المثال، كريستين أندرسون، "هدم الجدران: مواجهة العوائق التي تحول دون مشاركة النساء والفتيات النازحات داخليًا في الأوضاع الإنسانية" (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 2019) وسانجولا ويبراسينغ، قريئًا، "سد الفجوة: السياسات، والأنظمة القانونية، والتنسيق بشأن النزوح الداخلي بسبب النزاع والكوارث في أفغانستان، وكولومبيا، والنيجر، والفلبين والصومال (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين/المنظمة الدولية للهجرة).
 21. تضمن الفريق الاستشاري غير الرسمي مركز رصد النزوح الداخلي، والمنظمة الدولية للهجرة، والدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.
 22. تألفت مجموعة الخبراء المعنيين بالنزوح الداخلي الذين تم استشارتهم في هذا التقرير من: ألكسندرا بيلاك، وتشالوكا بياني، وإليزابيث فيريس، ووالتر كالين، وإيلينا كاتسيلي، وإيرين موني.
 23. راجع الحواشي 3-5.
 24. D Grancher and others, 'Crisis Management During the 2010 Eruption of Merapi Volcano' [2011] Proceedings of the Regional Geographic Conference - International Geographical Union, Santiago, Chile 14
 25. Submission of the Government of Indonesia to the High-Level Panel on Internal Displacement' (Permanent Mission of the Republic of Indonesia 2020) 6
 26. Lorena Nieto Padilla and Jamila El Abdellaoui, 'Technology, National Systems and Civil Society: Using a Mobile Application to Protect the Housing, Land and Property Rights of Displaced Persons in Honduras' (UNHCR 2019) Presentation for 2019 World Bank Conference on Land and Poverty 4-5
 27. Walter Kälin and Hannah Entwisle Chapuisat, 'Breaking the Impasse: Reducing Protracted Internal Displacement as a Collective Outcome' (United Nations OCHA 2017)
 28. Republic of Fiji, 'Planned Relocation Guidelines: A Framework to Undertake Climate Change Related Relocation' (Ministry of Economy 2018) 1
 29. Simon Shoening, 'Lessons from Internal Climate Migration in Mongolia' [2020] Forced Migration Review 22. إيميلي كوانغ، "مواسم الشتاء القاتلة التي حولت حياة الرعاة في منغوليا" (الإذاعة الوطنية العامة، 29 يوليو 2019) <<https://www.npr.org/2019/07/29/737990796/the-deadly-winters-that-have-transformed-life-for-herders-in-mongolia>> تم الوصول بتاريخ 24 مارس 2020.

30. Envoy of the Chair of the Platform on Disaster Displacement, 'Internal Displacement in the Context of Disasters and the Adverse Effects of Climate Change' (Platform on Disaster Displacement 2020) Submission to the High-Level Panel on Internal Displacement 27.
31. Kälén and Entwisle Chapuisat (n 26) 44–53.
32. Federal Government of Somalia, 'Submission to the UN Secretary Generals' High-Level Panel on Internal Displacement' 7.
33. Joint Mechanism for Durable Solutions, United Nations Country Team Sudan, World Bank and JIPS, 'Progress towards Durable Solutions in Abu Shouk and El Salam IDP Camps North Darfur, Sudan' 56 <<https://www.jips.org/uploads/2019/12/JIPS-Sudan-profilingreport-2019.pdf>> accessed 23 January 2020.
34. مقابلة، فبراير 2020.
35. توضح البيانات أن لغة الهوسا هي اللغة الأساسية للسكان المتضررين في 47 في المئة من مواقع النازحين داخليًا في شمال شرق نيجيريا، لكن المنظمات الإنسانية تستخدمها بوصفها اللغة الأساسية للتواصل في 81 في المئة من المواقع. Translators without Borders and MapAction, 'The Power of Speech: A Translators without Borders Project Highlighting Language Barriers for Internally Displaced Persons (IDPs) in North-East Nigeria' (ArcGIS) <<https://www.arcgis.com/apps/Cascade/index.html?appid=4d2cd9e3500949e78aa788ae4ae0ab4f>> accessed 4 November 2020.
36. Translators Without Borders, 'Mental Health and Psychosocial Support Sub Working Group Round-Table Discussion' (Mental Health and Psychosocial Support Sub Working Group Round-Table Discussion, September 2018) <On file>.
37. IOM Ukraine, 'National Monitoring System Report on the Situation of Internally Displaced Persons' (IOM 2019) 15.
38. كان النازحون يضطرون كذلك إلى تسجيل عنوانهم الانتخابي قبل الانتخابات بخمسة أيام على الأقل، نظرًا إلى أن التسجيل مؤقت ولا يسري إلا لحدث انتخابي واحد. Protection Cluster Ukraine, 'Voting Rights of Internally Displaced Persons in Ukraine' (Protection Cluster Ukraine 2019) <https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/advocacy_note_voting_rights_of_idps_eng.pdf> accessed 8 June 2020.
39. Commission on Elections and Commission on Human Rights, 'Enabling Right to Political Participation of Internally Displaced Person' (CHR and COMELEC 2015) 4.
40. Sue Emmott, 'Support Afghanistan Livelihoods and Mobility (SALAM) Mid-Term Evaluation Report' 14.
41. DRC, 'Durable Housing Solutions for IDPs: Rent to Own Scheme in Mariupol City' 1.
42. رغم أن الأرقام الدقيقة غير متاحة، إلا أن نسبة 80 في المئة تقريبًا من نحو 2.6 مليون من النازحين داخليًا في الصومال يعيشون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. OCHA Somalia, '2020 Somalia Humanitarian Needs Overview' (UN OCHA 2019) Humanitarian Programme Cycle 2020 <<https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2020%20Somalia%20Humanitarian%20Needs%20Overview.pdf>> accessed 30 January 2020.
43. يقدر أن نسبة 45 في المئة من النازحين داخليًا قد نزحوا منذ أكثر من ثلاث سنوات. Dyfed Aubrey and Luciana Cardoso, 'Towards Sustainable Urban Development in Somalia and IDP Durable Solutions at Scale' (United Nations Somalia 2019) 11.
44. OCHA Somalia (n 41) 59.
45. Federica Marsi, 'Nowhere to Go: Mosul Residents in Limbo as Camps Close' (The New Humanitarian, 11 March 2020) <<https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2020/03/11/mosul-iraq-residents-in-limbo-camps-close>> accessed 1 September 2020.
46. IOM, 'Iraq' (DTM, 1 August 2020) <<https://dtm.iom.int/iraq>> accessed 5 October 2020.
47. Agenda for Humanity: Annex to the Report of the Secretary-General for the World Humanitarian Summit' (United Nations 2016) A/70/709 7 <<http://www.agendaforhumanity.org/sites/default/files/AgendaforHumanity.pdf>>.
48. كانت المنظمة الدولية للهجرة بصدد المشاركة في مشروع دعم سبل كسب العيش والتنقل في أفغانستان، لكنها

- أسست فيما بعد مشروعًا منفصلاً للعودة وإعادة الإدماج عندما تلقت منحة من الاتحاد الأوروبي.
49. Ariane Rummery, 'Tough Choices for Afghan Refugees Returning Home after Years in Exile' (UNHCR 2017) <<https://www.unhcr.org/news/briefing/2017/2/589453557/tough-choices-afghan-refugees-returning-home-years-exile.html>> accessed 15 January 2020
50. Walter Kaelin, 'Somalia: Displaced Population and Urban Poor No Longer Left Behind' (United Nations Somalia 2019) 9
51. Ministère de l'Action Humanitaire et de la Gestion des Catastrophes, 'Rapport de Mission (PDI Tillabéry- Consultation Autorités- Consultation Des PDIs' (Republic of Niger 2018)
52. لورد، أ.، سيجاباتي، ب.، بانبا، جيه، شاندا، أو.، غالي، تي. (2015). "الكوارث، والإعاقة، والفارق: دراسة عن التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في مرحلة ما بعد زلزال نيبال، "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيبال مع منظمة Social Science Baha والاتحاد الوطني لذوي الاحتياجات الخاصة في نيبال (NFDN)، الصفحة 37.
53. استخدم دليل "الجميع تحت سقف واحد" ليكون بمنزلة الدليل التقني، حيث يشمل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقات في جميع مراحل إدارة الكوارث بدايةً من التأهب إلى الإنعاش. راجع IFRC, CBM and Handicap International, 'All Under One Roof: Disability-Inclusive Shelter and Settlements in Emergencies' (IFRC, CBM and Handicap International 2015) <https://www.ifrc.org/Global/Documents/Secretariat/Shelter/All-under-one-roof_EN.pdf> accessed 24 June 2020
54. المبادئ السبعة للتصميم العالمي هي: الاستخدام المنصف، ومرونة الاستعمال، والاستخدام البسيط والبيديهي، والمعلومات الواضحة، والتسامح مع الخطأ، والجهد البدني المنخفض، والحجم والمساحة للنهج والاستخدام. Bettye Rose Connell and others, 'The Principles of Universal Design' (Center for Universal Design, NC State University 1997).
55. مقابلة مع مسؤول الإدارة المجتمعية لمخاطر الكوارث والحد منها بمدينة نافوتاس.
56. TWB Communications, 'TWB Glossary for Northeast Nigeria' (Translators without Borders, 28 March 2018) <<https://translatorswithoutborders.org/twb-glossary-north-east-nigeria/>> accessed 2 October 2020
57. Partha Moman and Khadija Mohammed, 'Common Social Accountability Platform: Results and Findings from Citizen-Led Discussions on Displacement and Durable Solutions in Mogadishu' (ReDSSS 2019) 19 <https://regionaldss.org/wp-content/uploads/2019/04/ReDss_Common_Accountability_Final.pdf> accessed 22 May 2020
58. Government of the Philippines, 'DSWD Sets Guidelines for Emergency Shelter Assistance of 'Ompong'-Affected Families - Philippines' (ReliefWeb, 4 October 2018) <<https://reliefweb.int/report/philippines/dswd-sets-guidelines-emergency-shelter-assistance-ompong-affected-families>> accessed 21 August 2020
59. بفضل مشاركات من المنظمة الدولية للهجرة ومؤسسات المجتمع المدني الأوكرانية (Lag, Donbas SOS, Strada Ukraine, وYurydychna Sotnia (The Legal Hundred))، تم تحديث الإصدارات اللاحقة من التطبيق للمساعدة على حماية حقوق الأشخاص الذين غالبًا ما يعبرون خط التماس، والمقاتلين السابقين في العمليات الأمنية JFO / ATO، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمتضررين من الإتجار بالبشر. وجاء الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي وحكومات هولندا، والدنمارك، والسويد، وسويسرا.
60. يقوم على تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الوطني للإنعاش وبناء السلام (UN RPP) أربع من وكالات الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN Women)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). 'Recovery & Peacebuilding' (UNDP Ukraine) <<https://www.ua.undp.org/content/ukraine/en/home/recovery-and-peacebuilding.html>> accessed 22 June 2020
61. Isimeli Waibuta Tagicakiverata and Pam Nilan, 'Veivosaki-Yaga: A Culturally Appropriate Indigenous Research Method in Fiji' (2018) 31 International Journal of Qualitative Studies in Education 545, 6
62. S Otsuka and Uanasi Nabobo-baba, 'Talanoa Research: Culturally Appropriate Research Design in Fiji' [2006] Proceedings of the Australian Association for Research in Education (AARE) Conference 2005. Melbourne, Australia 3 <<https://www.aare.edu.au/data/publications/2005/ots05506.pdf>>
63. Caroline Blay and Sophie Crozet, 'Durable Solutions in Practice' (Global Cluster for Early Recovery 2017) Handbook III
64. ببساطة، تحديد السمات هو عملية تعاونية لجمع البيانات وتحليل حالات النزوح. وتنطوي هذه العملية على جمع المعلومات عن الفئات السكانية المتضررة من النزوح، ومن بينهم الفئات السكانية المحلية وكذلك السياق

- JIPS, 'What Is the Profiling Process?' (JIPS) Profiling Process Guidance <<https://jet.jips.org/wp-content/uploads/Guidance-What-is-Profiling-Phase1-JET.pdf>> accessed 22 October 2020.
65. وضعت اللجنة المركزية الأوكرانية للانتخابات أحكامًا لتطبيق القانون في القرار رقم 88 بشأن إجراءات النظر في طعن الناخبين بشأن تغيير العنوان الانتخابي، والذي تم إقراره في 18 مايو 2020. راجع Council of Europe Office in Ukraine, 'IDPs Will Vote in the Next Local Elections in Ukraine' (Council of Europe, 25 May 2020) <https://www.coe.int/en/web/kyiv/news-event/news/-/asset_publisher/9W803G4ii38m/content/idps-will-vote-in-the-next-local-elections-in-ukraine> accessed 5 June 2020.
66. Commission on Elections, 'Resumption of the System of Continuing Registration of Voters' (Republic of the Philippines 2016) Resolution 10166 9.
67. (Global Protection Cluster (n 6).
68. ضنفت فانواتو، منذ عام 2012، في المركز الأول في تقرير المخاطر العالمية السنوي. للاطلاع على آخر المستجدات، راجع 'World Risk Report 2019' (Bündnis Entwicklung HilftandRuhr University Bochum) – Institute for International Law of Peace and Armed Conflict (IFHV) 2019) World Risk Report 61 <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WorldRiskReport-2019_Online_english.pdf> accessed 20 April 2020.
69. Simone Esler, 'Vanuatu Post Disaster Needs Assessment: Tropical Cyclone Pam' ((Government of Vanuatu 2015).
70. Vanuatu National Statistics Office, '2016 Post-TC Pam Mini-Census Report' (Government of Vanuatu 2017) Report Vol. 1 <<https://vnso.gov.vu/index.php/component/advlisting/?view=download&filed=4542>> accessed 21 April 2020.
71. Republic of Vanuatu, 'National Policy on Climate Change and Disaster-Induced Displacement' 11.
72. Loi n° 2018-74 relative à la protection et à l'assistance aux personnes déplacées internes 2018.
73. كان الأستاذ شالوكا بياني، المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا، يقدم المشورة القانونية بخصوص وضع قانون النازحين الوطني.
74. يقود المكتب الوطني لإدارة الكوارث وضع سياسات الإدارة والحد من خطر الكوارث وينسق تأهب الحكومة للكوارث والاستجابة لها وعمليات التعافي منها.
75. مستشار التنقل البشري للحكومة الفيجية.
76. (Republic of Fiji (n 27).
77. Global Protection Cluster and The Carter Center, 'Public and Political Participation of Internally Displaced Persons' (Global Protection Cluster; The Carter Center 2018) 8.
78. تغيير الاسم فيما بعد إلى وزارة إعادة دمج النازحين داخليًا.
79. (Protection Cluster Ukraine (n 37).
80. Aysha Shujaat, Hannah Roberts and Peter Erben, 'Internally Displaced Persons and Electoral Participation: A Brief Overview' (International Foundation for Electoral Systems 2016) IFES White Paper <<https://www.ifes.org/sites/default/files/idps-electoral-participation-october-2016.pdf>> accessed 16 March 2020.
81. IFES Ukraine Election Bulletin #93 (September 9 – 20, 2019) (IFES Ukraine, 23 September 2019) <<https://ifesukraine.org/analytics/ifes-ukraine-election-bulletin-93-september-9-20-2019/?lang=en>> accessed 22 June 2020.
82. Human Rights Council, 'Report of the Special Rapporteur on the Human Rights of Internally Displaced Persons on Her Mission to the Niger' (United Nations General Assembly 2018) A/HRC/38/39/Add.3 paras 30–31.
83. بالرغم من أن العديد من المجتمعات تجادلت خلال المشاورات حول ضرورة وجود إجماع تام، حددت الحكومة الحد الأدنى للإجماع بنسبة 90 في المئة مع الإقرار بحقيقة أنه بينما قد يستمر بعض السكان في رفض مغادرة منازلهم الحالية على الرغم من المخاطر التي قد تتعرض لها حياتهم، فلا ينبغي تعريض جميع السكان للخطر.
84. قد تنطوي عمليات إعادة التوطين على نقل حقوق أرض على المشاع في مكان المنشأ إلى الحكومة، ومنح حقوق أرض مكافئة في موقع إعادة التوطين، مع مراعاة سياق كل قرية محددة.

85. كورينديا، كوزمين (2016) "تُهج قانونية مختلطة تجاه تغير المناخ: المفاهيم والآليات والتطبيق"، الاستقصاء السنوي للقانون الدولي والمقارن: المجلد 21: الإصدار 1، المقال 5.
86. 'Social Housing Solutions for Internally Displaced and Conflict-Affected Populations: Comparative Analysis of Bakhmut, Slovyansk and Kramatorsk Projects' (Norwegian Refugee Council) 2 <https://www.nrc.no/globalassets/pdf/briefing-notes/ukraine/case-study-on-social-housing-for-idps_eng.pdf> accessed 14 April 2020
87. Ministry of Temporarily Occupied Territories and Internally Displaced Persons, 'Subventions to Local Administrations' (Ministry of Temporarily Occupied Territories and Internally Displaced Persons 2019) <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/fs_mt0t_q2_eng_final.pdf> accessed 14 May 2020
88. الجريدة البرلمانية، العدد III-5619 (حكومة المكسيك، 29 سبتمبر 2020) <<http://gaceta.diputados.gob.mx/PDF/64/2020/sep/20200929-III.pdf>> <http://congresogro.gob.mx/61/attachments/article/679/%EF%83%96LEY%20N%C3%9AMERO%20487%20PARA%20PREVENIR%20Y%20ATENDER%20EL%20DESPLAZAMIENTO%20INTERNO%20EN%20EL%20ESTADO%20DE%20GUERRERO..pdf>، متاح هنا: 2014. وضعت ولاية غيريرو المكسيكية قانون للنازحين في عام 2020. وافق مجلس النواب على المستوى الوطني بالإجماع على مشروع القانون الوطني بشأن منع النزوح القسري الداخلي والتصدي له.
89. تتولى وزارة التكيف مع تغير المناخ، والأرصاد الجوية، والمخاطر الجغرافية، والطاقة، والبيئة، وإدارة الكوارث تنفيذ السياسة، مع لجنة مشتركة بين الوزارات تتألف من إدارة السياسات الإستراتيجية والتخطيط وتنسيق المساعدة في مكتب رئيس الوزراء؛ والمكتب الوطني لإدارة الكوارث؛ والمجلس الاستشاري الوطني لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛ ودائرة السلطات المحلية بوزارة الداخلية، والمجلس الوطني للرؤساء. Republic of Vanuatu (n 69).
90. جدير بالذكر أن السياسة تستخدم مصطلح "كوارث" ليشمل الأحداث التي تقع بسبب المخاطر الطبيعية، إلى جانب "الآزمات" الأخرى، بما في ذلك النزاعات على الأرض، وأو الإخلاء، وأو مشروعات البنية التحتية والتنمية. *ibid* 9
91. *ibid* 7
92. Ministry of Economy, 'Displacement Guidelines: In the Context of Climate Change and Disasters' (Republic of Fiji 2019) <<https://www.pacificclimatechange.net/sites/default/files/documents/Displacement%20Guidelines.%20In%20the%20context%20of%20climate%20change%20and%20disasters..pdf>> accessed 4 May 2020
93. وزارة الاقتصاد (2019). سياسة تغير المناخ الوطنية 2018-2030.
94. وزارة الاقتصاد (2018). خطة التكيف الوطنية: الطريق نحو القدرة على تحمل تغير المناخ.
95. وزارة إدارة الكوارث وخدمات الأرصاد الجوية (2018). سياسة الحد من مخاطر الكوارث الوطنية 2018-2030. راجع النقطة 105، الصفحة 78.
96. حكومة فيجي (2019) كلمة رئيس الوزراء بينيماراما في إطلاق الصندوق الاستئماني للنازحين وإعادة التوطين بسبب المناخ المعني بالمجتمعات والبنية التحتية، 24 سبتمبر 2019. من المتوقع أن تقدم عائدات ضريبة التكيف مع البيئة والمناخ ما يقرب من 2.6 مليون دولار أمريكي (5 ملايين دولار فيجي) سنويًا.
97. تميز المصطلحات المعتمدة في فيجي تمييزًا واضحًا بين إعادة التوطين المخطط والنزوح. فلا يُفهم من النزوح أنه إجراء مخطط له بمساعدة الحكومة، على عكس إعادة التوطين، بل نتيجة غير مقصودة لكارثة حلت بالسكان المتضررين. المبادئ التوجيهية للنزوح في فيجي (2019).
98. برلمان جمهورية فيجي، القانون رقم 21 لعام 2019. "قانون لإنشاء صندوق استئماني لإعادة توطين المجتمعات المحلية المتضررة من تغير المناخ في فيجي"، 24 يونيو 2019.
99. Commission on Elections (n 64) 8–9.
100. التعامل مع النزوح الداخلي: إطار المسؤولية الوطنية (معهد بروكينغز - مشروع جامعة برن حول النزوح الداخلي لعام 2005) <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/04_national_responsibility_framework_Eng.pdf> تم الوصول إليه في 6 سبتمبر 2017.
101. Internal Displacement Profiling in Mogadishu' (JIPS 2016) <<https://www.jips.org/uploads/2018/10/Somalia-Mogadishu-profiling-report-2016.pdf>> accessed 9 September 2020
102. تظل أهمية التحديد هذه بين النازحين داخليًا والفقراء الحضريين محل نقاش مستمر. يظل الفقر واسع النطاق مشكلة أساسية في سياق يعيش فيه 70 في المئة من الأشخاص في الصومال على أقل من دولارين في اليوم.

103. (Joint Mechanism for Durable Solutions et al (n 32).
104. تستخدم الدراسة تصورات، والظروف المعيشية للنازحين داخليًا للنازحين لأكثر من ثلاثة أعوام، والمعلومات بشأن المجتمعات المضيفة لتحديد العوامل المحددة التي إما تساعد وإما تعوق الإدماج. وستتوسع المرحلة الثانية من البحث المستمر إلى 15 موقعًا حضرًا إضافيًا. راجع IOM Iraq, Returns Working Group and Social Inquiry, 'Reasons to Remain (Part 2): Determinants of IDP Integration into Host Communities in Iraq' (IOM Iraq 2019).
105. Erbil Refugee Council and others, 'Displacement as Challenge and Opportunity: Urban Profile of Refugees, Internally Displaced Persons and Host Community' (2016) 57 على: <https://www.jips.org/jips-publication/profiling-report-erbil-iraq-2016>
106. Federal Government of Somalia (n 31) 6.
107. Submission of the Government of Indonesia to the High-Level Panel on Internal Displacement' (n 24) 9.
108. BNPB and UNDP, 'Village Information System: Helping Villages Manage Recovery' (UNDP) <<https://www.undp.org/content/dam/indonesia/Project%20Docs/DR4/12-Sistem%20Informasi%20Desa%20Berbasis%20Kebencanaan%20%2528english%2529%20270613%20REVISI%20FONT.pdf>> accessed 24 June 2020
109. DSWD-CAR, '21,000 Families in CAR Profiled Thru Disaster Vulnerability Assessment Project' (Philippine Information Agency, 31 May 2019) <<https://pia.gov.ph/news/articles/1022639>> accessed 21 August 2020
110. مقابلة مع مسؤول مصفوفة تتبع النزوح، المنظمة الدولية للهجرة في الفلبين، 13 مارس 2020.
111. قاد المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا مشروع الحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات لتفعيل إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة ونسقت الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا المشروع بالتعاون مع لجنة توجيهية فنية تضم المجلس الدنماركي للاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومركز رصد النزوح الداخلي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومركز فينشتاين الدولي/جامعة تافتس، والمجلس النرويجي للاجئين، وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، والأمانة الإقليمية لإيجاد الحلول الدائمة. وتشمل الأدوات مكتبة من المؤشرات السليمة تقنيًا، المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، لقياس مدى تقدم النازحين نحو إيجاد حل، ودليل تحليل، وبنك أسئلة لاستخدامه في الاستقصاءات لكل مؤشر، ومواد تدريبية بلغات مختلفة. 'Durable Solutions Indicator Library' (Durable Solutions) <<https://inform-durablesolutions-idp.org/indicators/>> accessed 24 June 2020
112. يقارن إطار الحلول السكان النازحين بالسكان غير النازحين من حيث ثلاثة مقاييس للسلامة: السلامة البدنية، والسلامة المادية (متضمنة الوصول إلى الفرص الاقتصادية) والسلامة القانونية (متضمنة الوصول إلى الانتصاف والعدالة). ReDSS, 'ReDSS Solutions Framework' (ReDSS) <<https://regionaldss.org/index.php/research-and-knowledge-management/solutions-framework/>> accessed 9 September 2020
113. حُدِّدَت ثلاثة مجالات في نهاية الأمر بعد ورشة عمل الدروس المستفادة وثلاث سنوات من التحليل: تتناول قدرة النازحين داخليًا على ممارسة حقوقهم، والوصول إلى الخدمات الأساسية والأمان، وسبل كسب العيش. ReDSS, 'A Collective Outcomes Monitoring Framework for EU-REINTEG Partners (JSC, EIDACS and SDSC Consortia): Overview Document' (ReDSS 2018) <<http://regionaldss.org/wp-content/uploads/2018/11/A-COLLECTIVE-OUTCOMES-MONITORING-FW-FOR-JSC-EIDACS-AND-SDSC-overview-document-EXT.pdf>> accessed 7 September 2020
114. Kälén and Entwisle Chapuisat (n 26) 44–53.
115. تضمنت مجموعات البيانات المقيمة: مصفوفة تتبع النزوح من المنظمة الدولية للهجرة، والدراسة الطولية للوصول إلى حلول دائمة للنازحين داخليًا في العراق من المنظمة الدولية للهجرة وجامعة جورج تاون، وتقييم الموقع المتكامل من المنظمة الدولية للهجرة، واستقصاءات النوايا من مبادرة ريتش، وتقييم الاحتياجات المتعددة من ريتش. IOM Iraq, Returns Working Group and Social Inquiry, 'Reasons to Remain: Categorizing Protracted Displacement in Iraq' (IOM 2018) 5
116. (IOM Iraq, Returns Working Group and Social Inquiry (n 113).
117. مبادرات إمباتك، وهي مجمع فكر مقره جنيف، كُفِّ بتنفيذ البحث التشغيلي من أجل استقصاء التطلعات بواسطة الأمانة الإقليمية بالشراكة مع اتحاد Danwadaag، وبرنامج الحلول الدائمة، وشركاء اتحاد المشروع RE-INTEG.

- IMPACT Initiatives, 'Listening to Displacement Affected Communities over Time' (ReDSS 2019) 8 <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ReDSS_Aspirations_Survey_Interactive.pdf> accessed 9 September 2020 .118
- IOM Ukraine, 'Periodicals' <<https://iom.org.ua/en/periodicals>> accessed 3 August 2020 .119
- عادة ما تتخذ خطة التحليل شكل مصفوفة تترجم احتياجات البيانات إلى موضوعات ومؤشرات ثم إلى أدوات لجمع البيانات. وتساعد هذه الوثيقة على التخطيط المسبق لعملية تحليل البيانات من خلال عرض كيف يمكن دمج الأساليب المختلفة لجمع البيانات في تحليل شامل واحد. JIPS, 'Designing the Methodology: Analysis Plan' (JET- JIPS Essential Toolkit) <<https://jet.jips.org/tool/template-analysis-plan/>> accessed 22 October 2020 .120
- JIPS, 'From JIPS' Partner Event 2017 (4/4): Changing the Narrative on Internal Displacement in Mogadishu & How the IDP Durable Solutions Initiative Came About' (JIPS - Joint IDP Profiling Service, 28 February 2017) <<https://www.jips.org/news/changing-narrative-internal-displacement-mogadishu/>> accessed 6 October 2020 .121
- Federal Government of Somalia (n 31) 6 .122
- ReDSS, 'ReDSS/IASC Framework' (Google Docs, 2020) <https://docs.google.com/spreadsheets/d/1AdZ2pztoz5dkCF8gEX8khuLo6d6hawpLtxeFjHljBc/edit?usp=embed_facebook> accessed 10 September 2020 .123
- Expert Group on Refugee and IDP Statistics (EGRIS), 'International Recommendations on IDP Statistics (IRIS)' <<https://unstats.un.org/unsd/statcom/51st-session/documents/BG-item-3n-international-recommendations-on-IDP-statistics-E.pdf>> .accessed 9 April 2020 .124
- Samuel Hall and Somali Disaster Resilience Institute, 'Solutions Analysis Update 2019: Case Study on Lessons Learnt and Practices to Support (Re)Integration Programming- Mogadishu, Baidoa and Kismayo' (ReDSS 2019) 10 <<https://regionaldss.org/wp-content/uploads/2019/10/FINAL-SA.pdf>> accessed 9 September 2020 .125
- ReDSS, 'Durable Solutions Analysis in Somalia over Time: Lessons Learned from the Use and Adaptation of the ReDSS Framework 2016-2019' (JIPS/ReDSS Webinar, 2019) 8 .126
- ReDSS, 'Somalia: Lessons Learned from the EU Re-Integ Durable Solutions Consortia (2017-2020)' (ReDSS 2019) 6 <https://regionaldss.org/wp-content/uploads/2019/11/ReDSS_Re_Integ_LL_EFA-002.pdf> accessed 3 September 2020 .127
- OCHA, 'Humanitarian Response Plan Somalia' (United Nations 2020) 92-95 <https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/20202101_humanitarian_response_plan_somalia.pdf> accessed 11 October 2020 .128
- المبادئ السبعة هي: أن تكون بقيادة الحكومة؛ وعلى أساس كل منطقة على حدة؛ وجماعية وشاملة؛ وتشاركية ومجتمعية؛ وعلى أساس الحقوق والاحتياجات؛ ومراعية للاعتبارات الجنسانية، والعمر، والإعاقات، والتهemis؛ ومستدامة. راجع، Federal Government of Somalia, United Nations Somali and ReDSS, 'Durable Solutions Programming Principles' <<https://regionaldss.org/wp-content/uploads/2019/04/Endorsed-DS-Programming-Principles-FINAL.pdf>>. راجع كذلك، ReDSS, 'Adoption of Durable Solutions Programming Principles by the Federal Government of Somalia' (ReDSS, 15 October 2019) <<https://regionaldss.org/index.php/2019/10/15/adoption-durable-solutions-programming-principles-federal-government-somalia/>> .accessed 9 September 2020 .129
- Ministry of Planning, Investment and Economic Development, 'Somali National Development Plan 2020 to 2024' <<http://mop.gov.so/wp-content/uploads/2019/12/NDP-9-2020-2024.pdf>> accessed 20 January 2020 .130
- CIPPDV, UNHCR and JIPS, Estudio de Caracterizacion de Desplazamiento Interno En Honduras 2004-2018 (Government of Honduras 2019) 5 <<https://www.jips.org/uploads/2019/12/Honduras-Estudio-Characterizacion-Desplazamiento-2019.pdf>> .accessed 5 January 2020 .131
- Area-Based Approaches in Urban Settings: Compendium of Case Studies' (Urban Settlements Working Group 2019) 9 <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/201905013_urban_compendium.pdf> accessed 10 October 2020 .132

133. كانت ميزانية مشروع Midnimo I 4.5 ملايين دولار أمريكي، مشتركة بين المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. IOM and UN-Habitat, 'Midnimo (Unity) - Support for the Attainment of Durable Solutions in Areas Impacted by Displacement and Returns in Jubaland, South West and Hirshabelle States' (United Nations Peacebuilding 2019). PBF Project Progress Report 1.
134. كانت الميزانية الإجمالية لمشروع Midnimo II تبلغ 2.7 مليون دولار أمريكي. United Nations Peacebuilding and others, 'Factsheet Midnimo-II (Unity)' <[https://www.so.undp.org/content/dam/somalia/docs/FactsSheet/Midnimo%20II%20\(Unity\)%20Factsheetv2-7.pdf](https://www.so.undp.org/content/dam/somalia/docs/FactsSheet/Midnimo%20II%20(Unity)%20Factsheetv2-7.pdf)> accessed 21 January 2020.
135. تم توسيع النهج المستخدم في هذين البرنامجين التجريبيين في عام 2020 ليشمل خمس مناطق في دارفور. راجع JIPS, 'Scaling Up the Durable Solutions Analysis Across 5 Regions in Darfur, Sudan' (20 August 2020) <<https://www.jips.org/news/scaling-up-durable-solutions-analysis-in-darfur-sudan/>> accessed 25 September 2020.
136. يصف بلاي وكروزيه إستراتيجية الحلول الدائمة بأنها "خطوط عامة تتعلق بكيفية تحقيق الحلول الدائمة، والغرض منها أن تكون مخططًا تعتمد عليه الحكومة. وعادة ما تكتمل الإستراتيجية بخطة عمل توضح بالتفصيل كيف ستنفذ ومن سيقوم بذلك وأين سيتم ذلك." 2 (n 61). Blay and Crozet.
137. ibid II and Interagency Durable Solutions Indicator Library and Analysis Guidance .available at: <https://inform-durablesolutions-idp.org>
138. Sue Emmott, 'Support Afghanistan Livelihoods and Mobility (SALAM) Mid-Term Evaluation Report'; P Madhava Rao, 'Final External Evaluation Report: Support Afghanistan Livelihoods and Mobility (SALAM)' (Government of Afghanistan and UNDP Afghanistan 2020).
139. (UNDP, 'Support Afghanistan Livelihoods and Mobility (SALAM) Final Report' (UNDP 2020).
140. P Madhava Rao, 'Final External Evaluation Report: Support Afghanistan Livelihoods and Mobility (SALAM)' (Government of Afghanistan and UNDP Afghanistan 2020) 8.
141. GIZ, 'Stabilising Livelihoods in Ninewa' (GIZ 2020) Factsheet <https://www.giz.de/en/downloads/2020%2002%20SLN_Factsheet.pdf> accessed 23 September 2020.
142. يشمل ذلك إعادة بناء المدارس والمستشفيات، وإصلاح أنظمة المياه وشبكات الكهرباء والطرق، واستعادة المنازل الخاصة. ويوفر بند دعم سبل كسب العيش في البرنامج فرص العمل قصيرة المدى في خطط العمل العامة. كما يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا التدريب المهني ويقدم العروض للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم لدعم فرص العمل المستدامة طويلة المدى.
143. UNHCR Ukraine, 'Ukraine 2019 Participatory Assessment' (UNHCR 2019) 25 <https://www.unhcr.org/ua/wp-content/uploads/sites/38/2019/08/2019-08-19-PA_ENG.pdf> accessed 29 April 2020.
144. Number of Registered IDPs as of April 13, 2020' (Ministry of Temporarily Occupied Territories, 17 April 2020) <https://mtot.gov.ua/kilkist-zareestrovanih-vpo-stanom-na-13-kvitnja-2020-r_2289161300065911930> accessed 2 June 2020.
145. Vadym Boichenko, 'Mariupol- City of Solidarity' (Cities of Solidarity Forum, Kharkiv, 3 October 2019). راجع الإستراتيجية، باللغة الأوكرانية، <<https://mariupolrada.gov.ua/en/page/strategija-rozvitku-2021>> accessed 4 June 2020.
146. About Fund' (State Fund for Support of Youth Housing Construction) <<https://www.molod-kredit.gov.ua/en/about-fund>> accessed 4 June 2020.
147. (DRC (n 40).
148. رغم أن الأرقام الدقيقة غير متاحة، إلا أن نسبة 80 في المئة تقريبًا من نحو 2.6 مليون من النازحين داخليًا في الصومال يعيشون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. (OCHA Somalia (n 41).
149. يقدر أن نسبة 45 في المئة من النازحين داخليًا قد نزحوا منذ أكثر من ثلاث سنوات. (Aubrey and Cardoso (n 42) 11).
150. (Aubrey and Cardoso (n 42).
151. تتضمن أدوات مشاركة قيمة الأراضي "الرسوم على التحسينات"، مثل المبلغ الذي يدفعه أصحاب الملكيات مرة واحدة للمساعدة على تمويل إنشاء طريق جديد. هناك أيضًا أدوات معقدة أكثر، مثل "تقاسم الأراضي" (مبادلة حصة من الأراضي الخاصة مقابل تحسين البنية التحتية)، أو "إعادة تهيئة الأراضي" (يقوم ملاك الأراضي بتجميع أملاكهم معًا لإجراء مشروع إعادة تطوير بقيادة السلطات المحلية)، أو "مبادلة الأراضي" (تبادل قطع الأراضي العامة والخاصة لإعادة تطوير المناطق). وتتطلب جميعها "إدارة أراضي للوفاء بالغرض" تكون قوية وتطبق

- “المنهجيات المكانية والقانونية والمؤسسية” اللازمة لضمان تأمين حيازة الأراضي للجميع من خلال نهج محلية ومجتمعية موفرة في التكاليف وقائمة على الأدلة. ibid 27–29.
152. ibid 7.
153. ibid 23.
154. في عام 2001، أصدرت أرض الصومال قانون إدارة الأراضي الحضرية رقم 17. لدى حكومات ولايات بونتلاندي والجنوب الغربي الفيدرالية مسودة قانون قيد المراجعة. على المستوى الفيدرالي، كان مشروع قانون تخطيط المدن في قراءته الثانية بدءًا من ديسمبر 2019.
155. 8 (n 49) Kaelin.
156. Integrated Office of the DSRSG/RC/HC, ‘Somalia Durable Solutions Initiative Factsheet’ (United Nations Somalia 2019) <[https://www.shareweb.ch/site/Migration/Network%20Activities/Taller%20Proteccion%20y%20Migracion%20Colombia%202020/DSI%20Factsheet%20-%20January%202019%20\(003\).pdf](https://www.shareweb.ch/site/Migration/Network%20Activities/Taller%20Proteccion%20y%20Migracion%20Colombia%202020/DSI%20Factsheet%20-%20January%202019%20(003).pdf)> accessed 9 September 2020.
157. Integrated Office of the DSRSG/RC/HC, ‘Somalia Durable Solutions Initiative Factsheet’ (United Nations Somalia 2019) 1 <[https://www.shareweb.ch/site/Migration/Network%20Activities/Taller%20Proteccion%20y%20Migracion%20Colombia%202020/DSI%20Factsheet%20-%20January%202019%20\(003\).pdf](https://www.shareweb.ch/site/Migration/Network%20Activities/Taller%20Proteccion%20y%20Migracion%20Colombia%202020/DSI%20Factsheet%20-%20January%202019%20(003).pdf)> accessed 9 September 2020.
158. 7 (n 49) Kaelin.
159. الأستاذ والتر كالين، الممثل السابق للأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا، كان يعمل في هذا المنصب وقت كتابة هذا التقرير، في كل من إثيوبيا والصومال.
160. مجموعة منظمي النتائج الجماعية غير مقتصرة على النزوح الداخلي. ومع ذلك، اعتُبرت الحلول الدائمة للنازحين داخليًا مفتاحًا لتحقيق سلام دائم في دارفور، ومن ثمّ احتلت مكانة بارزة في المناقشات. راجع الفصل الرابع ‘Doha Document for Peace in Darfur (DDPD)’ (All Darfur Stakeholders Conference 2011) <[https://www.internal-displacement.org/sites/law-and-policy/files/sudan/DDPD-Darfur Joint Assessment Mission](https://www.internal-displacement.org/sites/law-and-policy/files/sudan/DDPD-Darfur%20Joint%20Assessment%20Mission%20English.pdf), راجع كذلك، English.pdf> accessed 11 October 2020 ‘2013-2019 Developing Darfur: A Recovery and Reconstruction Strategy’ (Darfur (Regional Authority 2013).
161. Integrated Office of the DSRSG/RC/HC (n 154) 2.
162. Axiom Monitoring and Evaluation Ltd., ‘Midnimo Project to Maximize Peacebuilding Impact in Jubbaland, South West and Hirshabelle States, Somalia’ 5.
163. 9 (n 49) Kaelin.
164. Berlin to Host Sudan’s Donor Meeting Next June’ Sudan Tribune (Khartoum, 7 May’ 2020) <<https://sudantribune.com/spip.php?article69301>> accessed 3 October 2020.
165. حكومة فيجي (2019) كلمة رئيس الوزراء بينيماراما في إطلاق الصندوق الاستثماري للنازحين وإعادة التوطين بسبب المناخ المعني بالمجتمعات والبنية التحتية، 24 سبتمبر 2019. من المتوقع أن تقدم عائدات ضريبة التكيف مع البيئة والمناخ ما يقرب من 2.6 مليون دولار أمريكي (5 ملايين دولار فيجي) سنويًا.
166. تميز المصطلحات المعتمدة في فيجي تمييزًا واضحًا بين إعادة التوطين المخطط والنزوح. فلا يُفهم من النزوح أنه إجراء مخطط له بمساعدة الحكومة، على عكس إعادة التوطين، بل نتيجة غير مقصودة لكارثة حلت بالسكان المتضررين. المبادئ التوجيهية للنزوح في فيجي (2019).
167. برلمان جمهورية فيجي، القانون رقم 21 لعام 2019. “قانون لإنشاء صندوق استثماري لإعادة توطين المجتمعات المحلية المتضررة من تغير المناخ في فيجي.”، 24 يونيو 2019.
168. تعتمد خريطة مخاطر فصول الشتاء شديدة القسوة لدى الوكالة الوطنية للأرصاد الجوية والرصد البيئي في منغوليا على 11 معيارًا مختلفًا، مثل مؤشر الجفاف وعمق الثلوج، لتقييم خمسة مستويات مختلفة من المخاطر، على النحو المنصوص عليه في بروتوكول العمل المبكر. فإذا واجهت ثلاث مقاطعات أو أكثر مستويات خطر مرتفعة للغاية في أكثر من 20 في المئة من مساحاتها، فسيتم بدء العمل المبكر تلقائيًا. للمزيد من التفاصيل، راجع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، “منغوليا: ملخص بروتوكول العمل المبكر للزود” (2 السابق).
169. تعتمد خريطة مخاطر فصول الشتاء شديدة القسوة لدى الوكالة الوطنية للأرصاد الجوية والرصد البيئي في منغوليا على 11 معيارًا مختلفًا، مثل مؤشر الجفاف وعمق الثلوج، لتقييم خمسة مستويات مختلفة من المخاطر، على النحو المنصوص عليه في بروتوكول العمل المبكر. فإذا واجهت ثلاث مقاطعات أو أكثر مستويات خطر مرتفعة للغاية في أكثر من 20 في المئة من مساحاتها، فسيتم بدء العمل المبكر تلقائيًا. للمزيد من التفاصيل، راجع IFRC، ‘(Mongolia: Dzud Early Action Protocol Summary’ (IFRC 2019).

170. Start Fund Crisis Anticipation Window' (Start Network, 23 May 2016) <<https://startnetwork.org/start-fund/crisis-anticipation-window>> accessed 29 May 2020
171. SEADRIF' <<https://www.seadrif.org/>> accessed 5 November 2020'
172. (Start Fund Crisis Anticipation Window' (n 168'
173. بحسب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "الإدارة الرشيدة هي العملية التي تقوم من خلالها المؤسسات العامة بإدارة الشؤون العامة وإدارة الموارد العامة وضمان إعمال حقوق الإنسان بطريقة خالية بشكل أساسي من سوء المعاملة والفساد، ومع المراعاة الواجبة لسيادة القانون. ويكمن الاختيار الحقيقي للإدارة الرشيدة" في الدرجة التي تفي بها بوعدها حقوق الإنسان: الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية." OHCHR, 'OHCHR and Good Governance' (United Nations Human Rights, "الاجتماعية", 2020) <<https://www.ohchr.org/en/issues/development/goodgovernance/pages/goodgovernanceindex.aspx>> accessed 5 November 2020
174. تنص المادة 3 من المبادئ التوجيهية على أنه "يقع على عاتق السلطات الوطنية الواجب والمسؤولية الأساسية لتوفير الحماية والمساعدة الإنسانية للنازحين داخليًا الخاضعين لولايتها." Guiding Principles on Internal Displacement (n 3). ويفسر والتر كالين قائلًا "إن تحمل المسؤولية الأساسية عن حماية ومساعدة النازحين داخليًا يعني من ناحية احترام حقوقهم المدنية والسياسية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتهم وإعمالها. ومن الناحية الأخرى، يتعين على الدول اتخاذ التدابير القانونية والإدارية الضرورية لمعالجة حالات النزوح الداخلي بشكل فعال." Walter Kälin, Guiding Principles on Internal Displacement: Annotations (2nd edn, American Society of International Law 2008) 19
175. Francis M Deng, 'Internally Displaced Populations: The Paradox of National Responsibility' (MIT Center for International Studies 2007) 07–09 1
176. IASC' (Inter-Agency Standing Committee) <<https://interagencystandingcommittee.org/iasc>> accessed 11 October 2020
177. UN Secretary-General, 'Decision No.2011/20 - Durable Solutions: Follow up to the (Secretary-General's 2009 Report on Peacebuilding' (United Nations 2011
178. UNHCR, 'Solutions for Refugees', The 10-Point Plan in Action (2nd edn, UNHCR 2016) 182 <<https://www.unhcr.org/publications/manuals/5846d10e7/10-point-plan-action-2016-update-chapter-7-solutions-refugees.html>> accessed 11 October 2020
179. .ibid 178
180. Secretariat of the SG's High-Level Panel on internal displacement, 'Concept Paper on Issues and Challenges before the Secretary-General's High-Level Panel on Internal Displacement' (United Nations 2020) 6 <https://www.un.org/internal-displacement-panel/sites/www.un.org.internal-displacement-panel/files/hlp_-_concept_paper_on_issues_and_challenges_before_the_sgs_panel_on_internal_displacement_12022020_0.pdf> accessed 25 June 2020
181. بحسب والتر كالين، لا يكتسب النازحون وضع قانوني خاص عند نزوحهم، مثلما هو الحال مع اللاجئين. كما أن حقوق النازحين "تنبع من الحقيقة التي تفيد بأنهم بشر ومواطنون أو مقيمين بصفة اعتيادية من دولة محددة." ويشرح كذلك قائلًا "من خلال تحديد وصف "الأشخاص النازحين داخليًا" في قسمها التمهيدي بدلاً من النص الرئيسي، تسعى المبادئ التوجيهية إلى إبراز الطبيعة الوصفية وغير القانونية لمصطلح "الأشخاص النازحون داخليًا."...بصفتهم بشرًا في حالة ضعف، يحق لهم التمتع بجميع الضمانات ذات الصلة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني المطبق على المواطنين أو المقيمين بصفة اعتيادية في البلد المعني، بما في ذلك تلك التي تهمهم بشكل خاص." Kälin (n 172) 4–5
182. The Citizenry' (Cambridge Dictionary) <<https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/citizenry>> accessed 6 October 2020
Elena Katselli Proukaki, 'Right Not to Be Displaced by Armed Conflict under International Law' in Elena Katselli Proukaki (ed), Armed Conflict and Forcibly Displacement: Individual Rights under International Law (Routledge 2018) 27
183. UN Economic and Social Council, 'UN Economic and Social Council Resolution 1990/78: Refugees, Displaced Persons and Returnees.' (United Nations 1990) <<https://www.refworld.org/docid/3ae69eed24.html>> accessed 11 October 2020
184. Executive Committee of the Warsaw International Mechanism for Loss and Damage associated with Climate Change Impacts, 'Report of the Executive Committee of the Warsaw International Mechanism for Loss and Damage Associated with Climate Change Impacts' (UNFCCC 2018) FCCC/SB/2018/L.6 para 1(k) <https://unfccc.int/sites/default/files/resource/I06_0.pdf> accessed 23 July 2019

185. راجع كذلك التوصيات الأساسية في 7-8 (n 26) Kälın and Entwisle Chapuisat.

186. World Bank, Forcibly Displaced: Toward a Development Approach Supporting Refugees, the Internally Displaced, and Their Hosts (The World Bank 2017) 7 <<http://elibrary.worldbank.org/doi/book/10.1596/978-1-4648-0938-5>> accessed 19 March 2018

187. بحسب دراسة وزارة التنمية الدولية، عادةً ما تتضمن نماذج نظرية التغيير العناصر الآتية: "السياق الخاص بالمبادرة، بما في ذلك الظروف الاجتماعية والسياسية والبيئية، الحالة الحالية للمشكلة التي يسعى المشروع للتأثير عليها والجهات الفاعلة الأخرى القادرة على التأثير في التغيير؛ التغيير طويل الأمد الذي تسعى المبادرة لدعمه ولمصلحته النهائية؛ عملية/تسلسل التغيير المتوقع أن يؤدي إلى النتيجة المرجوة على المدى الطويل؛ الافتراضات حول الكيفية التي قد تحدث بها هذه التغييرات، للتحقق مما إذا كانت الأنشطة والمخرجات مناسبة للتأثير على التغيير في الاتجاه المطلوب في هذا السياق؛ المخطط البياني والملخص السردى الذي يسجل نتائج النقاش." (التأكيد ورد في النص الأصلي). Isabel Vogel, 'Review of the Use of "Theory of Change" in 'International Development' (DFID 2012) 4

188. Agenda for Humanity: Annex to the Report of the Secretary-General for the World' Humanitarian Summit' (n 46); Kälın and Entwisle Chapuisat (n 26); OECD, 'DAC Recommendation on the Humanitarian-Development-Peace Nexus' (OECD 2020) .OECD/LEGAL/5019

189. .OECD (n 186) 3

190. .ibid 5



قائمة ضيوف المقابلات والمراجعين

الاسم	المنصب	المنظمة
-	جهة التنسيق المعنية بالإسكان	مجلس مدينة ماريوبول، أوكرانيا
محمد عبدالوهاب	رئيس المكتب الميداني	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الفلبين
زهرة عبيدي محمد	مدير الحلول الدائمة	وحدة الحلول الدائمة، وزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية، حكومة الصومال الفيدرالية
هارو عبدو	جهة التنسيق لشؤون النازحين داخليًا بوزارة العمل الإنساني	حكومة النيجر
الدكتور هودان علي	مدير وحدة الحلول الدائمة	إدارة بنادر الإقليمية، الصومال
رينتو أندريونو	مدير مشروعات سابق	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إندونيسيا
هيلين عطرافي	منسقة الحلول الدائمة	مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، إثيوبيا
ديفيد أوبري	مستشار أقليمي	المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في قارة أفريقيا، كينيا
كريشنا بهادور سونار	موظف برامج	Christoffel Blindenmission (CBM) نيبال
أوانا بالوي	مستشار إدارة البرنامج	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، إثيوبيا
مارجريت بارسينا	منسق مجموعة الزراعة سابقًا	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إثيوبيا
جاسون بيل	مدير الحلول الدائمة	الأمانة الإقليمية لإيجاد الحلول الدائمة، إثيوبيا
شالوكا بياني	الأستاذ المساعد في القانون الدولي	كلية لندن للاقتصاد
ألكسندرا بيلاك	مدير	مركز رصد النزوح الداخلي
كارولين بلاي	مستشار حماية أول	PROCAP
تيزيانا بونزون	مدير قسم المناخ والهجرة والقدرة على الصمود	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
إليسيا بوكانان	مدير الأبحاث	منظمة REACH العراق
ماريا بيريتوتا ب بولاوان	مسؤول تطوير المشروع ومدير المشروع، مشروع تقييم قابلية التأثر بالكوارث وتحديد سماتها	إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، حكومة الفلبين
رينا س. بيرموديز	كبير الموظفين، مركز الأزمات والنزاع والحماية الإنسانية	لجنة حقوق الإنسان في الفلبين
جيسي كونيل	رئيس البعثة	المنظمة الدولية للهجرة فانواتو
كوزمين كوريندا	مستشار جهة مانحة/مستشار التنقل البشري	شعبة تغير المناخ، وزارة الاقتصاد

معهد الملكية في هندوراس	السكرتير التنفيذي	خوسيه نوي كورتيس
PROCAP	مستشار حماية أول	آن ديفيز
جامعة جورج تاون	أستاذ مساعد	روشيل ديفيس
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الصومال	منسقة الحلول الدائمة	تيريزا ديل مينيسسترو
مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في السودان	مستشار سابق في المجال الإنساني والتنمية والسلام	توم ديلرو
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بونيامي، النيجر	مسؤول الحماية	زبيغنيو بول دايم
مجموعة التأثير، أوكرانيا	مدير تنفيذي	تيتيانا دورنييفا
وزارة العمل الإنساني وإدارة الكوارث حكومة النيجر	الأمين العام	ماري جبريلو بينتو
إثيوبيا	منسق مجموعة الحماية	فاطمة الدياسطي
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، السودان	مسؤول الحلول الدائمة	خضرة إلمي
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، كولومبيا	مساعد حماية أول	لورا إتشيفري
جامعة جورج تاون	أستاذ باحث	إليزابيث فيريس
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصومال	اختصاصي الحلول الدائمة	جيس جارانا
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام، العراق	مستشار أول سابق في الحلول الدائمة	مارجولين جرينتري
المنظمة الدولية للهجرة	مستشار البرنامج، قسم الانتقال والتعافي	سام جراندي
المنظمة الدولية للهجرة العراق	منسق برنامج مصفوفة تتبع النزوح	روز ماري جيفريمونت
مفوضية الانتخابات بجمهورية الفلبين	مفوض سابق	لوي جويبا
وزارة تخطيط التنمية الوطنية، إندونيسيا	مخطط أساسي	دكتور سوبريوجا هادي
جهة مانحة دولية، العراق	مستشار، تعزيز الصمود في التعامل مع الأزمات والنزاعات في نينوى	ناتاليا هيربيرج جيمينيز
مكتب الحد من مخاطر الكوارث، فانواتو	كبير مسؤولي تنسيق وإدارة المخيمات	أليس لاريم سانغا
المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية	مستشار دولي أول	هارالد جيبسن
الإجراءات الخاصة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا	سيسيليا خيمينيز داماري
المنظمة الدولية للهجرة، إثيوبيا	مستشار الحلول الدائمة	ليزا جورك
جامعة برن، سويسرا	أستاذ القانون الدولي	والتر كالين
الأمانة الإقليمية لإيجاد الحلول الدائمة	مدير الحلول الدائمة سابقًا	روفوس كارانجا

الدكتورة إيلينا كاتسيلي	محاضر أول	جامعة نيوكاسل في المملكة المتحدة
منذور خالق	منسق أول	منظمة العمل الدولية أفغانستان
صوفيا خطيب جروندي	نائب المنسق	مجموعة الحماية العالمية
ناتاليا كرينسكي بال	كبير مسؤولي السياسة والإستراتيجية	مركز البيانات المشترك التابع للبنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
شيفانال كومار	اختصاصي التكيف مع تغير المناخ	شعبة تغير المناخ والتعاون الدولي، وزارة الاقتصاد
يونجين كويون	مسؤول مساعد للحلول الدائمة	المنظمة الدولية للهجرة، إثيوبيا
أناري لوينكيلا	نائب الممثل الدائم	البعثة الدائمة لجمهورية فيجي في جنيف
كارولين لوجان	رئيس المكتب سابقاً	المنظمة الدولية للهجرة فانواتو
إيرينا لوكتيفا	اختصاصي مشروع نظام الرصد الوطني	المنظمة الدولية للهجرة، أوكرانيا
دكتور ماناسي لومول	الرئيس	لجنة الإغاثة والتعمير، جنوب السودان
أولينا لوكانيوك	مستشار قانوني	المنظمة الدولية للهجرة، أوكرانيا
رومان لونين	مسؤول إدارة المعلومات	المنظمة الدولية للهجرة، أوكرانيا
ناتاليا مادزيغون	محلل قانوني، جهة تنسيق الإسكان والأراضي والممتلكات	المجلس الدنماركي للاجئين
ديورا ماجدالينا	منسق الفريق العامل المعني بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي	المنظمة الدولية للهجرة، نيجيريا
كيفن ب.ميتافا	مدير مشروعات، التكيف مع تغير المناخ والطاقة المستدامة، إعادة التوطين المخطط	مكتب إدارة الكوارث الوطني، فانواتو
أولكساندرا ماكوفسكا	زميل مجموعة الحماية	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أوكرانيا
ميا مارزوتو	كبير موظفي الدعوة	مترجمون بلا حدود
موريتز ماتاكاس	مستشار، تعزيز الصمود في التعامل مع الأزمات والنزاعات في نينوى	جهة مانحة دولية، العراق
بن مבורا	مسؤول مشروع الحلول الدائمة	المنظمة الدولية للهجرة في الصومال
أتو ميغبارو أياو	المدير العام	وزارة السلام، إثيوبيا
برادلي ميليكير	رئيس قسم العودة والتعافي	المنظمة الدولية للهجرة العراق
أوليفر مولر	مدير الأبحاث	منظمة REACH العراق
إيرين موني	مستشار حماية أول	PROCAP
إيفيت موهمبوندو	ممثل مساعد / الحماية	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، النيجر
فيكتور مونتينو	مدير البرنامج	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أوكرانيا

كونرادو نافيداد	مسؤول مصفوفة تتبع النزوح	المنظمة الدولية للهجرة، الفلبين
ساتيش ناندوري	كبير مسؤولي إعادة الإدماج	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أفغانستان
لورينا نييتو	مسؤول الحماية	هندوراس
بيتر نورديستروم	منسق صندوق بناء السلام	مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الصومال
ساليف نوهوم	مستشار	النيجر
الدكتورة إيزيس نونيز فيريرا	رئيس الدعم الميداني وبناء القدرات	خدمة تحديد سمات النازحين المشتركة
إيمانويلا أوليسامبو	موظف برامج	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إثيوبيا
أسيل أومونوفا	رئيس المكتب الميداني	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أوكرانيا
ناديا باشكوكفا	كبير موظفي البرامج بشأن الإصلاح القانوني	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أوكرانيا
بيمال بوديل	منسق البرنامج	الاتحاد الوطني لذوي الاحتياجات الخاصة، نيبال
ليام بيريت	مستشار بناء السلام والمصالحة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إثيوبيا
إيزابيل بيتر	مسؤول مساعد للحلول الدائمة	مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الصومال
إيما بيتي	إدماج الإعاقة العالمية	CBM
كارولينا كوينتيرو موراليس	كبير مساعدي الحلول الدائمة	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، كولومبيا
آنا ريتش	كبير منسقي مجموعة الحماية	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أوكرانيا
لورا ريو	الرئيس السابق لقسم سبل العيش والقدرة على الصمود	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أفغانستان
كليفورد سيريل واي ريفيرال	المدير الرابع مكتب إدارة الاستجابة للكوارث (DRMB)	إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، حكومة الفلبين
إسحاق روبنسون	مدير البرنامج	المجلس الدنماركي للاجئين أوكرانيا
لورينزا روسي	منسق مركز البيانات والبحوث الإقليمي	مكتب المنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
محمد سليم	محلل البرنامج	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أفغانستان
نينا شريف	منسقة مجموعة الحماية سابقاً	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الصومال
كارا سيحان	منسق العمل المبكر وتمويل مخاطر الكوارث	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
نادية صديقي	مدير مشارك	التقصي الاجتماعي، العراق

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	رئيس قسم الهجرة والنزوح	زيك سيمبيرنغهام
حكومة كولومبيا	منسق UDAPV	ماجدة سوانشا
المنظمة الدولية للهجرة	موظف الاتصال وإدارة برنامج مصفوفة تتبع النزوح	دنكان سوليفان
اللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، إثيوبيا	كبير مستشاري إدارة مخاطر الكوارث	أتو تاديسي بيكلي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إندونيسيا	قائد فريق وحدة القدرة على الصمود وإعادة الإعمار لقائد الفريق	كريستيان أوسفينيت
شعبة تغير المناخ، وزارة الاقتصاد	مسؤول التكيف مع تغير المناخ	إليزابيتشي فاكاتشيغو
حكومة مدينة نافوتاس، الفلبين	موظف الإدارة والحد من مخاطر الكوارث	فون فيلانويفا
جهة مانحة دولية العراق	مستشار أول	عمار زكري

3.1 برنامج أنشطة مبادرة GP20

لقد دعمت المبادرة الإنجازات في ثلاثة مجالات رئيسية، حيث شرع فيها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا، الذي عمل كذلك في منصب المستشار الخاص، وذلك برئاسة مشتركة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR).

أولًا، أنشئت مبادرة GP20 المنصة الوحيدة التي تركز على الجوانب الميدانية لأصحاب المصلحة بشأن النزوح الداخلي حيث تضم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، والتنمية، وحقوق الإنسان، ولا سيما هؤلاء الذين يمثلون الدول الأعضاء، من أجل تشارك تحدياتها، وإنجازاتها، وأولوياتها. ويشمل ذلك الفريق التوجيهي GP20 غير الرسمي في جنيف (الذي يتألف من الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والبنك الدولي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا)، والتبادلات الإقليمية بين الدول لاستيعاب الممارسات والدروس الحالية في منع النزوح الداخلي والتصدي له وتسويته، ومناقشات المائدة المستديرة حول المشاركة السياسية للنازحين ومشاركتهم في عمليات السلام، والندوات والدراسات المواضيعية عبر الإنترنت حول الأولويات المواضيعية لمبادرة GP20 بشأن النزوح الداخلي والتي تسلط الضوء على الممارسة الميدانية للجهات الفاعلة المحلية والدولية.

ثانيًا، شجعت مبادرة GP20 على المزيد من العمل المشترك والإستراتيجي من قبل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن النزوح الداخلي لدعم الدول الأعضاء. وقد تم إنجاز ذلك من خلال خطط عمل GP20 على المستوى الوطني؛ والمساعدة على وضع القوانين والسياسات الوطنية؛ وورش العمل حول التحليل وبيانات النازحين داخليًا، والنزوح الداخلي المطول والحلول الدائمة؛ وتكثيف الدعوة والتوعية في البلدان التي تعاني النزوح الداخلي المطول؛ ودعم مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في إيجاد حلول للنزوح الداخلي. كما توسعت الشراكات على المستوى العالمي.

ثالثًا، عملت مبادرة GP20 على الإسهاب في الرسائل الأساسية بشأن النزوح الداخلي لأصحاب المصلحة الرئيسيين وعامة الجمهور. وعملت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية معًا على وضع 12 رسالة أساسية متفق عليها بشأن النزوح الداخلي، وإنشاء الموقع الإلكتروني لحملة GP20 (www.gp20.org)، وتصميم فيلم رسوم متحركة عن النزوح الداخلي يبث على قناة France 24، ورعاية الأحداث المتخصصة مثل: معارض الفنون والصور والواقع الافتراضي، وتنظيم الفعاليات الجانبية خلال مشاورات اللجنة التنفيذية للمفوضية، وقسم الشؤون الإنسانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومشاورات المنظمات غير الحكومية السنوية للمفوضية، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وكذلك الفعاليات الوطنية لإعادة تركيز الانتباه على النزوح الداخلي المطول والمستمر.

لم تتحقق هذه الإنجازات إلا بفضل مشاركة مختلف أصحاب المصلحة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

التاريخ	التركيز المواضيعي	نشاط GP20
30 سبتمبر 2020	العلاقة بين مجال العمل الإنساني والتنمية والسلام في العمل في حالات النزوح الداخلي	اجتماع الفريق التوجيهي لمبادرة GP20
17 يونيو 2020	دور الحكومات المحلية في معالجة النزوح الداخلي في المناطق الحضرية	اجتماع الفريق التوجيهي لمبادرة GP20
9 مارس 2020	النزوح بسبب الكوارث	اجتماع الفريق التوجيهي لمبادرة GP20
4 ديسمبر 2019	مشاركة النازحين داخليًا	اجتماع الفريق التوجيهي لمبادرة GP20
27 يونيو 2019	الحلول الدائمة للنزوح الداخلي	اجتماع الفريق التوجيهي لمبادرة GP20
4 مارس 2019	البيانات المعنية بالنزوح الداخلي	اجتماع الفريق التوجيهي لمبادرة GP20
4 ديسمبر 2018	القوانين والسياسات المعنية بالنزوح الداخلي	اجتماع الفريق التوجيهي لمبادرة GP20
مارس 2019	تطويع اتفاقية كمبالا وتنفيذها	التبادل الإقليمي بين الدول - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)
أكتوبر 2019	الحلول الدائمة للنزوح الداخلي	التبادل الإقليمي بين الدول - الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)
19 نوفمبر 2020	النزوح في سياق الكوارث والآثار السلبية لتغير المناخ	التبادل الإقليمي بين الدول - آسيا
7 يوليو 2020	القوانين والسياسات المعنية بالنزوح الداخلي، والحماية القائمة على المجتمع، الحلول الدائمة، وضمان الحيازة	التبادل الإقليمي بين الدول - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
25 يونيو 2020	آليات التمويل والموارد المالية، ودور السلطات البلدية، بالاشتراك مع لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان	التبادل الإقليمي بين الدول - الأمريكتان
29 أكتوبر 2020	تطبيق خطة عمل GP20 لتعزيز الوقاية والحماية وإيجاد الحلول للنازحين داخليًا	ندوة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بين الدورات
يوليو 2018	مشاركة النازحين في عملية السلام	المائدة المستديرة لـ GP20
أكتوبر 2018	المشاركة السياسية للنازحين	المائدة المستديرة لـ GP20
25 فبراير 2019	معالجة النزوح الداخلي المطول ودعم الحلول الدائمة للنازحين داخليًا: الاستفادة من الصومال والسودان	ندوة GP20 عبر الإنترنت
8 مايو 2019	مواجهة العوائق التي تحول دون مشاركة النساء والفتيات النازحات في الأوضاع الإنسانية	ندوة GP20 عبر الإنترنت
12 ديسمبر 2019	التطبيق العملي: الحد من مخاطر النزوح بسبب الكوارث من خلال التدابير المحلية	ندوة GP20 عبر الإنترنت

16 يناير 2020	الرابط الأساسي بين بيانات النازحين داخليًا والقوانين والسياسات المعنية بالنزوح الداخلي	ندوة GP20 عبر الإنترنت
28 مايو 2020	آليات التمويل/الموارد المالية المتاحة لمنع النزوح الداخلي ومعالجته، بما في ذلك ضمان الحلول الدائمة	ندوة GP20 عبر الإنترنت
23 يوليو 2020	استيعاب البيانات المتاحة عن النزوح الداخلي وكيف تغذي العمليات والتصدي للنزوح الداخلي	ندوة GP20 عبر الإنترنت
أكتوبر 2020	التعامل مع النزوح الداخلي: من خلال عمليات بناء السلام الرسمية وغير الرسمية	ندوة GP20 عبر الإنترنت
ديسمبر 2020	اعتبارات النزوح المرتبط بالنزاع والكوارث في القوانين والسياسات والنماذج الإدارية المعنية بالنزوح الداخلي	دراسة GP20
مايو 2019	مشاركة النازحين والمجتمعات المعرضة لخطر النزوح في العمليات التي تؤثر فيهم	دراسة GP20

Bangladesh. Mahbub Ullah lost his boats, nets and two of his children to the big cyclones over the past 20 years. The last piece of land on which he is working will be eroded soon, for sure.
© Din Mhuhammad Shibly | 2012



